كِتَابُ أَدَاءِ مَا وَجَب
مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الوَضَّاعِينَ فِي رَجَب

أَمْلاهُ

أَبو الخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الأَنْدَلُسِيُّ السَّبْتِيُّ
الشَّهِيرُ بِابْنِ دِحْيَةَ الكَلْبِيّ
(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

وَبِذَيْلِهِ :

- جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ إِمْلاءِ الحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِر ت ٥٧١ هـ
- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ عَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّبَرِيِّ المُقْرِيء ت ٤٧٨ هـ

قَرَأَهَا وَ عَلَّقَ عَلَيْهَا
جَمَال عَزُّون

كِتَابُ أَدَاء مَا وَجَب
مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الوَضَّاعِينَ في رَجَب

أَمْلاهُ

أَبو الخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ الحَسَن الأَنْدَلُسِيُّ السَّبْتِيُّ
الشَّهيرُ بِابْنِ دِحْيَة الكَلْبيّ
(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

وَبِذَيْلِهِ :

- جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ إِمْلاء الحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِر ت ٥٧١ هـ
- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثَان أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ روايَةِ أَبي مَعْشَرٍ عَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَبَرِيّ المُقرِىء ت ٤٧٨ هـ

قَرَأَهَا وَ عَلَّقَ عَلَيْهَا
جَمَال عَزُّون

كِتَابُ أَدَاء مَا وَجَب
مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الوَضَّاعِينَ في رَجَبٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

إنّ الحمدَ لله نحمـدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ با لله مـن شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده ا للهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هـادي له، وأشهدُ أن لا إله إلاّ ا للهُ وحده لا شريك لـه، وأشـهدُ أنّ محمّـداً عبـدُه ورسولُه.

أمّا بعد :

فقد تكفّل المولى عزّ وجلّ بحفظ هذا القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وأنعـم علـى عبـاده ببيـان هـذا الذِّكْرِ على لسان رسوله محمّدٍ ﷺ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، فتمّت النِّعمةُ بالكتاب المُبَيَّن والسُّنّة المُبَيِّنَة، وشمل الحفظُ الإلهيُّ ذلك كلَّه؛ فلم يعترِ القرآنَ تبديلٌ، ولم يُفقد من السُّنَّة النّبويّة شيءٌ، مصداقاً لوعد ا لله تعالى ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ا للهِ قِيلاً﴾[3]، رغم توالي

---

(١) الحجر : الآية ٩ .

(٢) النّحل : الآية ٤٤ .

(٣) النّساء : الآية ١٢٢ .

العصور، وتقادم الأزمنة، وتكالب الأعداء، ومحاولات المغرضين، مع ذلك كلِّه يبقى حفظُ الكتاب والسُّنّة معجزةً باهرةً وآيةً ناطقةً على عظمة هذا الدِّين، ورفعة أمره وعلوّ شأنه.

وإنّ من حكمة الله تعالى أن هيّأ وسائلَ شتّى حُفظ بها الكتابُ والسُّنّةُ، ومن ذلك صدورٌ واعيةٌ سهّل الله عليها استيعابَ هذا القرآن حفظاً وضبطاً ﴿**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾(١)، وكان أوّلُ ذلك الأمر مع رسول الله ﷺ الذي جمع الله له القرآنَ في صدره ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾(٢)، فما يفرغُ الرُّوحُ الأمينُ من إبلاغ الوحي المبين حتّى يعي رسولُ الله ﷺ ذلك كلَّه.

والأمرُ سيّان مع السُّنّة إذ هيّأ الله لحفظها رجالاً لم يَعرف التّاريخُ لهم نظيراً وفي مقدّمتهم الصّحابةُ الكرامُ الذين حفظُوا عن رسول الله ﷺ سنّتَه، ولم يدعُوا شاذّةً ولا فاذّةً إلاّ وعتها صدورُهم، وحفظ كلٌّ واحدٍ منهم قسطاً من السُّنّة أكمل به قسطَ غيره، وحُفظ بمجموعُها بمجموعهم.

ثمّ انتقل ذلك كلُّه إلى من بعدهم من التّابعين حتّى وصل إلى صدور الحفّاظ والمحدّثين الذين رزقهم الله تبارك وتعالى حافظةً عبقريّةً تستطيع أن تعي مئات الآلوف من الأحاديث النّبويّة بأسانيدها ومتونها، ولا نملكُ حينئذ إلاّ أن نقول: إنّه تسخيرٌ إلهيٌّ لحفظ السّنّة المبيِّنة للكتاب.

---

(١) العنكبوت : الآية ٤٩ .

(٢) القيامة : الآية ١٧ .

ولم يمنع ذلك أن يستعين العلماءُ ـ مع مرور الزّمن وتناقص الحفظ ـ بالكتابة والتّدوين، فساعد ذلك على ضبطٍ كاملٍ وتقييدٍ شاملٍ للسُّنّة، وتميّزت بذلك الأمّةُ المحمّديةُ بخصيصة الإسناد التي لم تحظ بها الأممُ الأخرى، وصار هذا الإسنادُ عَلَماً يُهتدى به، حتّى قال الإمامُ عبدُ الله بن المبارك: « الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء »[1]. وتهاوت معه ظاهرةُ الوضع التي ابتليت بها الأمّةُ، وكُشف أمر الوضّاعين والكذّابين الذين اختلقُوا أحاديثَ كثيرةً ونسبوها زوراً وبهتاناً إلى رسول الله ﷺ، وتنوّعت في ذلك أغراضُهم وتعدّدت دوافعُهم، ويجمعُ ذلك كلّه وصفُ الكذب والوضع .

وقد علم النّبيُّ ﷺ ـ بإخبار الله له ـ أنّه يكونُ في أمّته كذّابون، ولذا حذّر من الكذب عليه تحذيراً شديداً فقال: « إنّ كذباً عليّ ليس ككذب على أحدٍ ، من كذب عَلَيَّ متعمِّداً فليتبوّأ مقعدَهُ من النّار »[2] ، « من حدّث عنّي بحديث يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين »[3] .

إلى غير ذلك من الأحاديث النّبويّة التي حذّرت من هذه الظّاهرة وقد كانت حيناً من الدّهر ظاهرة، ثمّ تهاوت على أيدي الأئمّة الجهابذة، والحفّاظ النّقّاد، الذين كشفوا الوضّاعين وما وضعُوا، وهتكوا الكذّابين وما صنعُوا، وخرجت السُّنّة من هذه المحنة نقيّة، وبقيت بعد هذا البلاء غضّةً

---

(١) أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه ١/١٥ .

(٢) متّفق عليه .

(٣) أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه ١/٩ .

طريّة، وتميّز الثّابتُ من الموضوع، وانفصل الصّحيحُ عن المصنوع، كلُّ ذلك من حكمة الله تبارك وتعالى، حيث قويت عزائمُ الأئمّة الحفّاظ وتضافرت جهودُهم - بعد انتشار ظاهرة الكذب على رسول الله ﷺ - على تقويضها وحصارها من كلّ جانب، والكرِّ عليها رغم الشّدائد والمصائب، وكانُوا حقّاً في جهادٍ مستمرّ، صنيعةً صنعها الله بسنّة نبيّه المصطفى ﷺ، فحفظها حفظاً، وصانها صيانةً، ولا جرم حينئذٍ أن يقول رسولُ الله ﷺ: « ألا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه »(١).

ولم تنقطع جهودُ العلماء عبر الأزمنة والأعصار في التّذكير بخطورة الكذب على النّبيّ ﷺ، وكتابُنا هذا « أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب » لابن دحية الكلبيّ ت ٦٣٣ هـ نموذجٌ من تلك الجهود التي تسعى إلى تأصيل قضيّةٍ هامّةٍ هي وجوب التّحرّي فيما يُنقل عن رسول الله ﷺ، والاكتفاء بما صحّ وثبت عنه من ذلك، وضرورة البعد التّام والإقصاء الكامل لكلِّ ما هو مكذوبٌ مختلقٌ، إذ هو من نسج عقول بشر لا عصمةَ لهم، ولا يستويان مثلاً كلامُ المعصوم ﷺ المحاطُ بالعناية الإلهيّة، وكلامُ وضّاعٍ مغفّلٍ دفعه هواه أن يختلق كلاماً مصنوعاً ينسبه إلى رسول ربِّ العالمين، وهنا مكمنُ الخطورة حين يُعزى للدِّين ما ليس منه، ويُنسب إلى الوحي ما هو بريءٌ منه، ولا عجبَ حينئذٍ أن نرى جهودَ أهل الحديث تترى في كلّ زمان محذّرةً من كلّ مكذوبٍ دخيل، ومرشدةً إلى

---

(١) أخرجه أحمد ٢٨/٤١٠، رقم: ١٧١٧٤، وأبو داود ٥/١٠، رقم: ٤٦٠٤، وغيرهما من حديث المقدام بن مَعْدي كَرِب رضي الله عنه بإسنادٍ صحيحٍ.

كلّ ثابتٍ أصيل، إذ فيه الغنيةُ والكفاية، وقد قال ابنُ المبارك: « في صحيح الحديث شُغْلٌ عن سقيمه »[١].

لقد اهتمّ الحافظُ ابن دحية كثيراً بهذه القضيّة، وشغلت فكرَه شغلاً برز بشكل واضحٍ في مؤلّفاته الكثيرة، ولا تكاد تمرُّ به أدنى مناسبةٍ إلاّ وذكّر بخطورة الكذب على النّبيّ ﷺ، وأرشد إلى ضرورة الاكتفاء بالثّابت، وليس المقامُ الآن مقام استقصاءٍ لكلماته المُشرقة في تأصيل هذه القضيّة، وحسبنا أن نكتفي بشذراتٍ منها تُغني عن غيرها.

ففي وجوب العمل بالكتاب والسُّنّة الصّحيحة يقول: « أوجب الله تعالى العملَ بكتابه الكريم المتواتر النّقول، وبما صحّ عن رسول الله ﷺ من المنقول »[٢]. وفي خطر مخالفة السُّنّة يقول: « ومن حَجَّتْهُ السُّنّةُ الثّابتةُ خصَمَتْهُ ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُم الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾[٣] »[٤]. وعن ضرورة التّمييز بين الصّحيح والسّقيم يمثّل بحديث موضوعٍ ويقول: « ذكره القصّاصُ ومن لا ينظرُ في صحيحٍ ولا سقيمٍ، ولا يفرّقُ بين نَسْرٍ وظَلِيم »[٥]. وأشار إلى بعض الأحاديث الضّعيفة فقال: إنّ « أسانيدَها لم تكُن قائمةً بل ضعيفةً واهيةً،

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي ١٥٩/٢ ، رقم : ١٤٨٢ .

(٢) تنبيه البصائر في أسماء أمّ الكبائر ل ١ / ب لابن دحية .

(٣) الأحزاب : الآية ٣٦ .

(٤) تنبيه البصائر ل ٣١ / أ .

(٥) العلم المشهور ل ١٥٠ / ب .

فتركتُ ذِكْرَها ورفعَها إلى النّبيّ ﷺ خوفَ الوعيـد عليهـا »(١). وقـال عـن أحاديث أخرى لا تصحُّ : « لولا شهرةُ هذه الأحاديث لم ألتفـت منهـا إلى حرفٍ، لكن أعرضها على سُوق النّقد للصّرف »(٢). ويمدح أحـدَ المحدِّثـين فيقـول : « كـان محدِّثـاً عالماً بـالصّحيح والسّقيم »(٣). وعـن الأحـــاديث الموضوعة في السّفّاح وأخيه المنصور يقول: « وقد وُضع في تسمية السَّـفّاح وأخيه المنصور أحاديثُ موضوعــة، وجُعلـت إلى رسـول ا لله ﷺ مرفوعـة، أسندها الطّبرانيُّ في معجمه وأبو نعيمٍ الأصبهانيّ في دلائل النّبوّة من تأليفه، ولم يُبيّناهـا ولا أوضحـا وضعَهـا ووهاءَهــا، وأسـندا في ذلــك أولادَهـــم وعقبَهم، وأسماء بعضهم ولقبَهم. والأحاديثُ كلُّها تدورُ على قومٍ كذّابـين وضّاعين، مثل محمّد بن زكريّا الغَلابيِّ وهو من الوضع من المُتقنين، يحـدّثُ عن قومٍ مُفتعَلـين، وربّمـا تحيّـل بهـم علـى المعروفـين، وإن لم يكونـوا مـن المخلوقين، وهو من الدّاخلين تحت الوعيد النّبـويّ عنـد كافّـة أهـل الدِّيـن. وإنّما هم ممّن باع في دنياه الدِّينَ بالدُّنيا، ووضع لأولي الأمر ما يتقـرّبُ بـه عندهم ويُبعد من الأخرى، نعوذُ با لله من شهوةٍ تَغلبُ على عقل، وتُـؤدِّي إلى وضعٍ على رسول ا لله ﷺ في النّقل »(٤). وتبيّن له وضعُ حديث فقــال: « لّما علمــتُ أنّ الحديـثَ ـ بحمـد ا لله ـ لا يصـحُّ مـن طريـقٍ مـن الطّرق أصلحتُه على الصّواب، وولجتُ المنزلَ مــن البـاب، وأسـندتُّ الحديـثَ إلى

---

(١) تنبيه البصائر ل ٢٩ / ب .

(٢) النّبراس في تاريخ خلفاء بني العبّاس ص ١٢ .

(٣) نفسه ص ١٥٧ .

(٤) نفسه ص ١٩ ـ ٢٠ .

واضعِه، وبيّنتُ مثالبَ صانعِه، وإنّما للأئمّة في ذِكْرِ هذه الأحاديث الموضوعة غرضٌ وهو أن يَعرفُوا الحديثَ من أين مخرجُه؟ والمنفردَ به أَعَدْلٌ هو أو مجروحٌ؟ وكان يجبُ عليهم شرعاً أن يُبيّنوها خوفاً من الوقوع في الوعيد النّبويّ الوارد فيها ... »[١].

وانتقد بعضَ جلّة العلماء كابن عبد البرّ في تصحيح أحاديث واهيةٍ فقال: « وكم له في تواليفه ـ على جلالة قَدْرِه ـ من أحاديث حكمَ بصحّتها وهي أوهى من نسج العنكبوت »[٢]. إلى غير ذلك من كلمات نيّرات بثّها الحافظُ ابنُ دحية في مؤلّفاته الكثيرة، وفي كتابه هذا « أداء ما وجب » شيءٌ كثيرٌ من ذلك، وهي في مجملها تؤكّد على ضرورة التّمييز بين الثّابت والموضوع، والحرص على معرفة صحيح السُّنّة والعمل بها، والحذر من المختلق المكذوب والبعد عنه ما استطاع المسلمُ إلى ذلك سبيلا.

إنّ تبنّي هذا المنهج وتوظيفَه في حياتنا الاجتماعية بات أمراً ضروريا للغاية خاصّة ونحن في زمنٍ كثُرت فيه الأخبار وتنوعّت فيه أساليبُ نقله وبثّه، وتفنّن المبطلون في تزيين الباطل حتّى يبدو للنّاس صدقاً لا مرية فيه، وتشويه الصّدق بزخارف القول وفنون الكلام حتّى يجزم المرءُ بكذبه وبطلانه، وغابت بين ذلك كلِّه الحقيقةُ وانتشر الكذبُ، وصعُب حينئذٍ التّمييزُ بين الأخبار؛ فصار ضروريا إحياءُ منهجِ المحدّثين القائمِ على قواعد دقيقة وضوابط صارمة، يتمحّصُ بها لا محالة الصّدقُ من المَيْن، ويظهرُ

---

(١) النّبراس في تاريخ خلفاء بني العبّاس ص ١٤ .

(٢) العلم المشهور ل ١٥٨ / أ .

بتطبيقها الكذبُ لذي عينين. وما فشلُ ظاهرةِ الكذب على النّبيّ ﷺ إلاّ دليلٌ واضحٌ على جزالة قواعد المحدّثين في قبول الأخبار وردّها؛ فجديرٌ بنا في عصرنا الحاضر تطبيقُ تلك القواعد على الأخبار المنقولة على ألسنة النّاس، المنتشرة في مجالسهم، المسبّبة لهم الهمومَ والأحزان، والمفضية إلى تقاطعهم وتدابرهم، بناءً على خبرٍ نقله نمّامٌ، أو كلمةٍ بثّها امرؤٌ ساقطُ العدالة، أو حكايةٍ نشرها مجهول، أو قصّةٍ اختلقها كذّابٌ، أو روايةٍ زاد فيها ضعيفُ العقل والدِّين، أو قلبها رأساً على عقبٍ مخلِّطٌ لا يضبطُ الأخبار، وذلك كلُّه ساعد على انتشار الكذب في أوساط النّاس، وساهم في خفاء الحقيقة بينهم، وأدّى في كثيرٍ من الأحيان إلى تبادل التّهم والسِّباب، وماذا عليهم لو تأمّلوا في النّاقل والمنقول، ودقّقوا في المُخبِر والخَبر، وفحصوا الرّاوي والمرويّ، وأجروا عليهم جميعا قواعدَ المحدّثين، وطالبوا بالإسناد، فكم من خبرٍ نقله المرءُ نقلاً لا زمام له ولا خطام، وعزاه إلى من لم يره أو يدركه أو يسمعه، وساقه سياقَ جازمٍ بصحّته وثبوته، رغم أنّه لا يخلو من انقطاعٍ أو إعضال، وكم من روايةٍ أسندها ناقلُ الخبر إلى مصادر واهيةٍ، مشهورةٍ بالكذب والسّعاية. وهكذا يظهرُ بالتّأمُّل عللٌ كثيرةٌ في الأخبار من الانقطاع والإعضال والإبهام والجهالة والتّدليس والنّكارة ومخالفة الثّقات الأثبات، وغير ذلك من علل مسقطةٍ للأخبار مكذّبة لناقليها، ولا إخال يبقى مع مراعاة قواعد المحدّثين مجالٌ لنشر الأباطيل وبثّ الواهيات، وهو ما يأمُله كلُّ غيورٍ على دِينه، حريصٍ على انتشار الصّدق ودحض الباطل .

وكتب : جمال عزّون

في المدينة النّبويّة ٧ شوّال ١٤٢٠ هـ

طلائعُ الكتاب

الطّليعة الأولى : مؤلّفُ الكتاب

الطّليعة الثّانية : كتابُ أداء ما وجب

وفيه المباحث التّالية :

أوّلا : عنوان الكتاب

ثانيا : توثيق نسبة الكتاب

ثالثا : موضوع الكتاب

رابعا : تاريخ تأليف الكتاب

خامسا : قيمة الكتاب العلميّة

سادسا : منهج المؤلّف في الكتاب

سابعا : نسخ الكتاب

ثامنا : نظرةٌ حول تحقيقين للكتاب

الطّليعة الأولى
مؤلّفُ الكتاب

لي عن حياة الحافظ ابن دحية الكلبيّ وآثاره دراسةٌ موسّعةٌ بثثتُ جزءاً منها في تحقيقي لكتابه الآيات البيّنات في ذِكْرِ ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات(١)، وليس من المناسب أن أُثقل كاهل القارىء الكريم وأشغل باله بتكرار ذلك إذ الدراسةُ المشارُ إليها وشيكةُ الإتمام، وحسبي في هذا المقام أن أذكر بعضَ ما وقفتُ عليه في الآونة الأخيرة من جديدٍ حول ابنِ دحية، وأعظمُ ذلك كتابُه الكبيرُ التّنوير في مولد السّراج المنير، إذ يسّر الله جلّ جلالُه وصولَ نسخةٍ ورقيّةٍ مصوّرةٍ عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمدية بحلب، وبقراءة هذا الكتاب يظهر للمتأمّل بجلاءٍ ضخامةَ العمل الذي قام به ابنُ دحية في سرد سيرة رسول الله ﷺ من مولده إلى وفاته مع تحقيقاتٍ مهمّةٍ لقضايا كثيرةٍ تهمّ الباحث في مجال السّيرة والتّاريخ، بل تجاوز ذلك ـ كما هي عادةُ ابن دحية ـ إلى الاستطراد في مسائل متنوّعة شملت علوماً عدّةً من فقهٍ وحديثٍ ولغةٍ ونحوٍ وشعرٍ وغير ذلك من فنونٍ تطرب القارىء للغاية، خاصّةً وأنّ ابن دحية طرّزها بتلك الأسانيد الزّاهية

---

(١) نشرته مكتبةُ العُمَرَين العلميّة بالإمارات العربيّة المتّحدة ـ الشّارقة ١٤٢٠ هـ .

عن المغاربة والمشارقة، وبثّ في ثنايا صفحات الكتاب معلوماتٍ نفيسةٍ عن رحلاته ومشايخه ومؤلّفاته، وغير ذلك ممّا له صلةٌ بحياته العلميّة.

وأودّ هنا أن أسجّل تسعَ مؤلّفاتٍ لابن دحية ورد معظمُها في كتابه التّنوير، وهي بمثابة استدراك وملحق على المبحث الذي كتبتُه حول تراث ابن دحية في تحقيقي لكتابه « الآيات البيّنات » ، وهذه المؤلّفاتُ هي :

١ ـ استيفاء المطلوب في تدبير الحروب[1] :

قال : « وحسبُك بشجاعةٍ نطق بها القرآنُ، ووجب التّصديقُ بها والإيمان، وقد ذكرتُ ذلك كلّه مستوفى في كتابي الذي سمّيتُه باستيفاء المطلوب في تدبير الحروب »[2].

٢ ـ جزء في التّيمّم وهيئته وأحاديثه وبيان عللها :

قال : « قد أفردتُ للتيمّم وهيئته وأحاديثه وبيان عللها والصّحيح في الصّعيد ما هو من الكتاب والسُّنّة وكتب اللّغة جزءاً مفيداً نفعنا اللهُ »[3].

٣ ـ جزءٌ في المحبّة :

قال ـ بعد أن ذكر معنى محبّة العبد لله والرّسول ﷺ ـ : « وقد أفردتُ للمحبّة جزءاً مفيداً نفعنا اللهُ »[4].

---

(١) هذا الكتاب ورد ذِكْرُهُ في تحقيقي للآيات البيّنات ص ٨٢، لكن معزوّاً للثّبت الملحق بآخر نهاية السُّول، لذا ذكرتُه هنا من أجل وروده في التّنوير.

(٢) نفسه ل ١٩٠ / أ ـ ب . وقد كنتُ ذكرتُ الكتاب في تحقيقي للآيات البيّنات ص ٨٢، وعزوتُه للثّبت الملحق بآخر نهاية السُّول، فيضاف إليه ما في التّنوير.

(٣) نفسه ل ٣٢٨ / ب .

(٤) نفسه ل ٣٥٧ / ب .

٤ ـ شرح الموطّأ :

قال ـ بعد أن ذكر معنى الفعل وتر ـ : « وقد بيّنتُ ذلك بشواهده في شرحي للموطّأ »[١].

٥ ـ فهرست ابن دحية :

قال : « ونرويه ـ أي مصنّف عبد الرّزّاق ـ بإسقاط رجلين على ما ذكرتُه في الفهرست »[٢].

٦ ـ فوائد الرّحلة وتقييد علوم الملّة :

ذكره الأُدْفُوِيُّ في كتابه « البدر السّافر »[٣] .

٧ ـ المسائل التي أملاها ابنُ دحية بمدينة شيراز :

قال : « فالخمرُ محرَّمةُ العَيْنِ محرَّمَةُ الذّات، والدّليلُ على تحريم عينها وذاتها الذي هو عينُها الكتابُ والسّنّةُ والإجماعُ، وقد ذكرتُ ذلك على الاستيفاء في المسائل التي أمليتُها بمدينة شيراز نفعنا اللهُ بها »[٤].

٨ ـ ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان[٥] :

وهو جزءٌ من كتاب ابن دحية الكبير « العلم المشهور » .

---

(١) التّنوير ل ٣٣٧ / أ .

(٢) نفسه ل ١٥٣ / ب .

(٣) البدر السّافر وتحفة المسافر ل ٤١ ب .

(٤) التّنوير ل ٣٢٠ / أ . ويسمّيه الأُدْفُويُّ في البدر السّافر ل ٤١ ب : كتاب الشّيْرازيّات.

(٥) المصدر نفسه .

٩ ـ المنتخب في أنساب العرب :

قال ابنُ دحية : « وقد اختلف الفقهاءُ في تعيينهم ـ أي آل محمّد ﷺ ـ على سبعة أقوالٍ ذكرتُهم في تأليفي المنتخب في أنساب العرب »(١).

ومن الجديد أيضاً عن الحافظ ابن دحية معرفتُنا بجزء أفرده أحدُ تلاميذ ابن دحية لشيخه وهو المحدِّثُ المتقنُ المفيدُ أبو صادق محمّدُ بن يحيى ابن عليّ بن عبد الله بن عليّ بن مفرّج القرشيُّ الأمويُّ العُطّارديُّ النّابلسيُّ ثمّ المصريُّ(٢)، وقد وقف على هذا الجزء الحافظُ ابنُ كثيرٍ الدّمشقيُّ وذكرَ بعض محتواه(٣).

ومن المفيد أيضا التّنويهُ بمصدرين هامّين تعرّضا للحافظ ابن دحية بالتّرجمة وهما :

١ ـ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب(٤) لكمال الدّين عبد الرّزّاق بن أحمد المروزيّ الشّيباني البغداديّ أبي الفضل المعروف بابن

---

(١) التّنوير في مولد السّراج المنير ل ٢٩ / أ .

(٢) محدّثٌ له عنايةٌ بالحديث، توفّي بمصر سنة ٦٨٦هـ وله بضعٌ وستّون سنة، مترجمٌ في عبر الذّهبيّ ٣/٣٦٣، وبأوسع منه عند الفاسي في ذيل التّقييد ١/٢٧٥، رقم: ٥٤٩. وأبوه هو الحافظُ رشيدُ الدِّين العطّار (٥٨٤ ـ ٦٦٢هـ) صاحبُ المجرَّد الذي اختصر به كتاب الخطيب البغداديّ أسماء الرّواة عن مالك.

(٣) انظر البداية والنّهاية ١٧/٢٢٥ ـ ٢٢٧ ـ تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي. وقد اعتمد في تحقيق الكتاب على نسخ عديدة كان من فائدتها معرفتنا بجزء أبي صادق هذا، وقد سقط ذلك في طبعات البداية والنّهاية.

(٤) وهو القسم الخامس المخطوط من هذا الكتاب وفيه حرف الكاف واللاّم والميم، نشره قديماً محمّد عبد القدّوس القاسميّ عام ١٣٥٩ هـ .

الفُوَطِيّ (٦٤٢هـ - ٧٢٣هـ)، وقد رتّب كتابه على الألقاب وذكر ابنَ دحية في المترجمين بمجد الدّين فقال: « مجدُ الدِّين ذو النّسبين أبو الخطّاب عمرُ بن الحسن بن عليّ بن دحية نزيلُ مصر الأندلسيُّ الكلبيُّ المحدّثُ، جال في الأقطار، وكتب عن الكبار والصّغار، وقدم بغدادَ، وأملى بها الحديثَ، وسمع من مشائخها، وصادف قبولاً من الملك الكامل بن العادل، وكان يعظّمُه ويحترِمُه، وصنّف له الكتبَ والمجاميعَ، وكان كثيرَ الوقيعة في أئمّة الجمهور، له أشعارٌ كثيرةٌ ذكرتُها في شعراء المائة السّابعة »[١].

لقد ولد ابنُ الفوطيّ عام ٦٤٢ هـ أي بعد وفاة ابن دحية بتسع سنين، فواضحٌ أنّه لم يدركه، لكن ممّا لا يشكّ فيه باحثٌ أنّ أخبار ابن دحية وصلته عن طريق من أدركه، خاصّة وأنّ ابن الفوطيّ بغداديٌّ وببغداد كانت وفاتُه، وابنُ دحية دخل بغدادَ في رحلته المشرقيّة وفي هذا يقول ابن الفوطيّ : « قدم بغدادَ ، وأملى بها الحديثَ ، وسمع من مشائخها ». أو يكون ابنُ الفوطي اعتمد في سرد التّرجمة على ما ذكره ابنُ الدّبيثيّ وابنُ النّجّار البغداديّان. وعلى كلّ فإنّ التّرجمة لم تخلُ من فائدةٍ خاصّة وأنّ ابن الفوطيّ يفيدنا في فقرته الأخيرة من ترجمة ابن دحية بأنّ « له أشعارٌ كثيرةٌ ذكرتُها في شعراء المائة السّابعة »، ويعني بذلك كتابَه : « الدّرر النّاصعة في شعراء المائة السّابعة »، ومن الأسف أنّه فقد في جملة ما فقد من تراث ابن الفوطيّ، وإلاّ كان أفادنا جدّاً في معرفة شعر ابن دحية

---

(١) تلخيص مجمع الآداب - مجد الدّين ص ٢٠٠ - ٢٠١ . ثمّ ذكر بيتين من الشعر للشّاعر الهجّاء ابن عُنين يطعن بهما في نسب ابن دحية، وانظر الآيات البيّنات ص ٢٢.

الذي يبدو من عبارة ابن الفوطيّ أنّه ذكر عددا كبيرا منه. وبالجملة فإنّ ابن دحية في نظر ابن الفوطيّ محدّثٌ شاعرٌ وقد استحقّ أن يحشره في شعراء المائة السّابعة في تصنيفه المذكور.

٢ - البدر السّافر وتحفة المسافر لكمال الدّين جعفر بن تَغْلِب[١] الأُدْفُوِيّ (٦٨٥هـ - ٧٤٩ هـ) المؤرّخُ الأديبُ الفقيهُ الشّافعيُّ، مؤلّف «الطّالع السّعيد الجامع لأسماء نجباء الصّعيد»، الذي ترجم به رجالَ عصره، أمّا تأليفُه الآخرُ «البدر السّافر» فإنّه ترجم به بعضَ رجال القرن السّابع للهجرة، فكان ابنُ دحية من نصيب هذا الكتاب.

لقد تميّزت التّرجمةُ بفوائد يهمّنا منها الآن وصفُ الأُدْفُوِيّ لابن دحية بالحافظ العلاّمة البارع في فنونٍ، وينقلُ عن غيره سببَ تقدّمه عند الملك الكامل أنّه حضر يومَ عيد الأضحى وقد بُرِّكَت الإبلُ لينحرها السّلطانُ، فصاح ابنُ دحية: ابْعَثْها قائماً سنّةُ محمّدٍ ﷺ، فعظُم عنده ابنُ دحية، وولاّه تدريسَ المدرسة الكامليّة التي بناها بين القَصْرَيْن للحديث. ثمّ يذكرُ الأُدْفُوِيُّ أنّ ابن دحية كان قويَّ النّفس ويستشهدُ بقصّة اجتماعه مع ابن شيخ الشّيوخ الوزير عند السّلطان فقال الوزيرُ: أخبرني شيخي عن شيخه أنّه اجتمع بالخَضِر، فقال ابنُ دحية: كذبَ، وروى لهم حديثَ النّبيّ ﷺ: «إنّه لا يبقى على رأس القرن نفسٌ منفوسةٌ»، في إشارةٍ منه إلى عدم صحّة ما اشتهر من بقاء الخضر واجتماعه بالصّالحين.

---

(١) بالتّاء والغين واللاّم، وهو ما رجّحه الزّركليُّ في الأعلام ١٢٣/٢، والمشهور: ثعلب، بالثّاء والعين واللاّم.

ثمّ يضيف أنّ قوّة نفس ابن دحية وحدّة خُلُقِه كانا سبباً فيما وقع بينه وبين جماعةٍ من العلماء من المنافرة والوحشة، حتّى تكلّموا فيه ونسبوه إلى الكذب. ويحتفظُ لنا بعد ذلك الأُدْفُوِيُّ بكلام ابن المستوفي في « تاريخ إربل » في فقرةٍ نادرةٍ لا نراها في الكتاب المطبوع وهذا نصُّها :

« الإمامُ الجامعُ في العلوم، القاضي المُصَنِّف، والجامعُ المُؤَلِّف، أحدُ الأئمّةِ المُشارِ إليهم، وفَرْدُ الأمّة التي تُثْنى الخناصرُ وتُعْقَدُ عليهم، وله في العلوم القَدَمُ الرّاسخَة، وفي الفضائل الهِمَّةُ الشّامخَة، وعند اشتباه الحُجَجِ الحُجَّةُ البالغَة، وعند اضطراب الأدلّة الدّلالةُ الدّامغَة ... » .

إلى غير ذلك من كلماتٍ لابن المستوفي وغيره في بعضها مدحٌ وفي بعضها قدح، ويختمُ الأُدْفُويُّ التّرجمة بقوله: « وبالجملة فالنّاسُ فيه بين قادحٍ وبين مادحٍ، والقَدْحُ أكثر والذّمُّ أشهر »، وأعقب ذلك بذِكْرِ ستّ مؤلّفاتٍ لابن دحية. ولئن ختمَ الأُدْفَوِيُّ التّرجمةَ بهذه الجملة المشعرة إلى حدٍّ ما بميلان إلى صفّ القادحين، فلا ننسى ما صدّر به التّرجمة حيث قال: « الحافظُ العلاّمةُ البارعُ في فنونٍ »؛ ومن أجل هذه البراعة العلميّة التي أجمع عليها المادحون والقادحون اتّجه من اتّجه إلى تراث هذا العَلَم لإحيائه وخدمته، ليقينهم أنّه تراثٌ كفيلٌ ببيان مكانة ابن دحية، جديرٌ بتغيير رأي من يزال يطعنُ في هذا الحافظ البارع صاحب الآثار النّادرة والأعلاق النّفيسة التي تنبعث بعد رقاد، وتظهر بعد سُبات، وتنتشرُ بين محبّي التّراث بعد أن لبثت في خزائن الدّنيا مئات السّنين، مردّدةً ما قاله ابنُ دحية في مؤلّفاته :

ومصنَّفاتٌ باليمين كتبتُـــــــــها كنفيس دُرٍّ في العقود منضّـــدِ
والتّاجُ في ترصيعِه والبُــــــرْدُ في توشيحه والوَشْمُ نَمَّقَ في اليَـدِ
وكأنّها وَشْيٌ تنمّقَ حُسْنُــــــــهُ رَقَمَتْهُ أيدي الغانياتِ بإثْمِـــدِ

وهذه الأبياتُ من قصيدةٍ داليّةٍ مطوّلـةٍ يحسنُ أن نختـم هـذه الطّليعـة حول ابن دحية بأبياتٍ منها لا تخلو من قيمة علميّة إذ بثّ فيها ذو النّسبين خلاصةَ حياته العلميّة، وزبدةَ آرائه المشرقة، التي تهدفُ إلى ربط المسلمين بـالمنبعين الأصيلين الكتـاب الكريـم والسّنّة الصّحيحـة، إذ فيهمـا النّجـاة والفلاح والسّعادة في الدّارين.

كما حذّر في القصيدة من كلّ ما يخالف الكتابَ والسّنّة، من أساطير الفلاسفة ومناهجهم المؤدّية إلى الهلاك والخسران.

وقد استهلّ ابنُ دحية القصيدةَ بمدح النّبيّ ﷺ، ويبـدو مـن أوّل بيـتٍ فيها أنّه قالها لّما وصل إلى المدينة النّبويّة، وفي كلّ ذلك يقول :

وافى إلى خير الأنام محمّـــــــدِ شيخٌ يَمُتُّ له بأدنى مَحْتَـــــدِ
هَزِجٌ يُنَغِّمُ فيه صوتَ مُلَحِّـــنٍ ويَمُدُّ للإطراب صرخةَ مُنْشِـــدِ
هذا حبيبُ اللهِ وابنُ خليلـــــه هذا ابنُ باني البيتِ أوّلِ مسجـدِ
هذا الذي جبريلُ كان خديمَــهُ في ليلة الإسرا لأرفع مقعـــــدِ
هذا الذي ارتفع البُراقُ بشخصـه فوق السّماء من الحضيض الأوهدِ
هذا الذي سَمِعَ النّداءَ حقيقـــةً ودنا ولم يَكُ قبلَ ذاك بمُبْعَـــدِ
يا خاتمَ النُّبَآءِ إنّك مُرْسَــــــلٌ فَتَرَقَّ في أعلى المكانة واصْعَـــدِ
فأراه جنّتَهُ هناك ونـــــــارَهُ فَمُؤَبَّدٌ لِمُؤَبَّدٍ ومُخَلَّدٌ لمخلّـــدِ

هذا النّبيُّ المُرْتَجى لشفاعةٍ … يومَ القيامةِ بين ذاك المَشْهَدِ
بمقامه المحمودِ خُصَّ تكرُّماً … إذ حوضُهُ المَوْرودُ عَذْبُ المَوْرِدِ
بعثَ الإلهُ به ليرحمَ أمّةً … لولاهُ كانت بالضّلالةِ تَرْتَدِي
سنّ الشّريعةَ حيثُ أُيِّدَ مِنْ عُلاً … بالوحي من ربٍّ بذاكَ مُؤَيِّدِ
وأَتى بقرآن تضمّنَ نظمُه … أعجازَ كلِّ مُرَجِّزٍ ومُقَصِّدِ
وأَتى بكلِّ المعجزات نَواطقاً … بالصّدق في حال المَغيبِ ومَشْهَدِ
وأَتى بآياتٍ ألانَتْ قَسْوَةً … من كلِّ قلبٍ كانَ مثلَ الجَلْمَدِ
وأَتى بشرعٍ مثلِ نُورٍ ساطعٍ … فجَلا به وجهَ الزّمان الأَسْوَدِ
وفَرى رؤوسَ المشركينَ مُحقِّقاً … نصرَ الإله له بكلِّ مُهَنَّدِ
نَسَخَتْ شريعتُه الشّرائعَ كلَّها … وأَتَتْ كمثل الكوكبِ المُتوَقِّدِ
اللهُ فضّلَهُ وأظهرَ دِينَهُ … ووَفَى له فيه بصدق الموعدِ
طُوبى لمن قد ماتَ وهْوَ مُنافِحٌ … عنه يُناضلُ باللّسان وباليَدِ
بُشْرَى لمن بذِمامِه أضحى لَه … قُرْبى يَروحُ بها إليه ويَغْتَدِي
من آل بيتٍ لم تَزَلْ أنسابُهم … تُنْبي لهم عن طِيبِ سُنْحِ المَوْلِدِ
نطق الكتابُ كما عَلِمْتَ بفضلِها … وقضى بها نصُّ الصّحيح المُسْنَدِ
مِنْ مَعْدِنٍ فيه الرّسالةُ قد بَدَتْ … مِنْ عصر آدَمِنا لعصر مُحَمَّدِ
أهل السِّقايةِ والرِّفادَةِ والنَّدى … والكعبةِ البيتِ الحرامِ المُقْصَدِ
أهلِ السِّدانةِ والحِجابةِ واللِّوى … أهلِ المَقامِ وزَمْزَمٍ والمَسْجِدِ
المُؤْثِرونَ إذا السِّنُونَ تتابعتْ … وَفْدَ الحجيجِ بنَيْلِ كلِّ تَفَقُّدِ
مِن نالَ رتبتَهُمْ وحازَ صنيعَهُمْ … نالَ الشُّفُوفَ وحازَ معنى السُّؤْدَدِ
اللهُ شرّفَهُمْ بأشرفِ بُقْعَةٍ … محجوجةٍ محفوفةٍ بالأَسْعُدِ

من حجّها نالَ الثّـوابَ ودامَ في ... دار المُقامةِ في النّعيم السَّرْمَـدِ
وإلَيْكَها يا خيرَ مَنْ وَطِيءَ الحَصـى ... عَذْراءَ تُزْري بالعَذارى الخُـرَّدِ
نَشَأَتْ بِطَيِّ القلبِ فارْتَقَتْ الحَشَـى ... زهراءَ مَنْ يَرَهَا يُهِلُّ ويَسْجُـدِ
وأَتَتْكَ تَمْرَحُ كالقَضيب إذا انثنـى ... مُتَرَنِّحاً بين الغصون المُيَّـدِ
يَجْلُو لك الإحسانُ فارِعَ حُسْنِهـا ... والحُسْنُ يُجْليها وإن لم تُنْشَـدِ
حَسْبِي رسولَ اللهُ فيكَ مدائـحٌ ... لم أَتَّئِدْ فيها و لم أَتَلَـدَّدِ
ومصنَّفاتٌ باليمين كتبتُـها ... كنفيس دُرٍّ في العقود منضّـدِ
والتّاجُ في ترصيعِه والبُـرْدُ في ... توشيحه والوَشْمُ نَمَّقَ في اليَـدِ
وكأنّها وَشْيٌ تنمّقَ حُسْنُـهُ ... رَقَمَتْهُ أيدي الغانياتِ بإثْمِـدِ
جرّدتُ عَزْمِي في مديحكَ دائـماً ... والعَزْمُ أقصى غاية المُتَجَـرِّدِ
لكنّني أَشْدُو مقالةَ مُحْسِـنٍ ... ويَدُ التّشيُّع فيكَ تجذبُ مقْـوَدِي
فلإن مدحتُ محمّداً بقصيـدةٍ ... فلقد مدحتُ قصيدتي بمحمّـدِ
يا ربِّ فاغفر جُرْمَ عبدٍ خاضـعٍ ... عانٍ بأقْيادِ الذّنوب مُقيَّـدِ
اسْدل عليه بُرْدَ رُحْمٍ سابغـاً ... متجدِّداً في رقّةِ المُتَجَـدِّدِ
وافْسَحْ له في ضيق حُفْرَةِ قـبرِهِ ... أَكْرِمْ به مثواهُ فيه وجهـدد
واجعل كلامَك والحديثَ أنيسَـهُ ... في وحشة المثوى بذاك المَرْقَـدِ
أَنْعِمْ برَيْحان الجنان لرُوحِـه ... وانْشُرْ لها رَوْحَ النّعيمِ وجَـدِّدِ
كم نعمةٍ نَعَّمْتَني في روضـها ... فَضْلاً وقد سَوَّغْتَ فيه مَـوْرِدِي
ألهمتني طلبَ العلوم وجَمْعَـها ... وأَنَلْتَني من ذاك أفضلَ مَقْصَـدِ
قلّدتني بقِلادةِ العلـم الـتي ... بجواهرٍ منها تَزينُ مُقَلَّـدِ
بعظيم فضلٍ منكَ قد علّمتـني ... ما لم أُكُن أدري بفهمٍ مُوقَـدِ

وجعلتني من أهل علمٍ قد سَما ... نحوَ السّماءِ وحَطَّ عند الفَرْقَدِ
ممّن يُجَرِّدُ سيفَ عزمٍ قاطعاً ... في حفظه متنَ الحديثِ المُسْنَدِ
ويَمُدُّ باعاً مَنْ يَمُتُّ بها ... فقد حَرَسَ العلومَ بمُقْلَةٍ لم تَرْقُدِ
أَحْلَلْتَني من كلِّ علمٍ ذرْوَةً ... شَمَّاءَ تعلُو في السّماء بمَصْعَدِ
وأَبَحْتَني نَسَباً أَمُتُّ بأصلِهِ ... أَوْصَلْتَني فيه لطِيبِ المَحْتِدِ
نَسَبٌ على الأنسابِ بانَ فَخارُهُ ... وعلى الورى في المُنْتَمَى والقُعْدُدِ
ما بين دِحْيَةَ والحُسَيْنِ تألّقَتْ ... أنوارُه كالصّبح إذ لم يُجْحَدِ
يا ربِّ إنّي شاركٌ لكَ ذاكِرٌ ... داعٍ إليكَ على الطّريق الأَرْشَدِ
جَمّ النّصائحِ للكتابِ وللّذي ... بسَنا الكتابِ وبالنّصائحِ يَهتدِي
يا من يريدُ إلى الهدايةِ مَنْهَجاً ... اسمع مقالةَ ناصحٍ لك تهتدي
إنّ التُّقى والدِّينَ خيرُ ذخيرةٍ ... وأجلُّ زادٍ فادَّخِرْ وتَزَوَّدِ
وأَقِمْ على هدي النّبيّ وصحبِه ... يا باغِيَ الخيرِ المُؤَمَّلِ تَسْعَدِ
وإذا رأيتَ الصّادرينَ عن الهُدى ... وعن التمسُّك بالكتاب فأَوْرِدِ
ودَعِ الذين تفلسفُوا وتعسّفُوا ... وارفُض علومَهُمُ الذّميمةَ وابْعُدِ
واهجُر أساطيرَ ارْسَطاطاليسِهِمْ ... إن كنتَ بالقرآن ممّن يَقتدِي
ليس الشّريعةُ والطّبيعةُ مثلما ... زعمُوا بمتّحد الطّريق الأقصَدِ
بل هذه نهجُ النّجاة لمُهْتَدٍ ... أبداً وتلك كُدَى الهلاك لمُلْحِدِ
وعليك بالسُّنن الصّحاح فإنّها ... أصلُ الشّريعة فاعتمدها تَرْشُدِ
واحفَظ أحاديثَ الرّسول فإنّها ... تُرْوِي رواياتُها الأُوامَ من الصَّدِي
واسلُك فِجاجَ الأرض مثلي طالباً ... بالبُعْدِ فيها كلَّ شيخٍ مُسْنِدِ
فلقد سلكتُ برِحْلَتَيَّ فِجاجَها ... ما بين مُتْهِمٍ عَزْمَةٍ أو مُنْجِدِ

شرقاً وغرباً حيث أَجْرَتْ همّـــتي ... في كلِّ أَوْفٍ رُمْتُ جرية أَجْـــرَدِ
في مَسْلَكٍ صعبِ السُّلوك مُبَعَّـــدٍ ... ما كان قطٌّ لسالكٍ بمُعَبَّـــــــدِ
حتّى قطعتُ بذاكَ من مَرَّاكُـــشٍ ... قصداً لنَيْسابُور ظَهْرَ الفَرْقَـــــدِ
حتّى رجعتُ وفي شيوخي ما وفـى ... بِزُهاء ستٍّ من مِئِينَ مُعَـــــدَّدِ
ومَلَكْتُ من كتب الحديث أصولَها ... من مُسْنَداتٍ مثلُها لم تُوجَـــــدِ
فاغفِرْ إلهي ما جَنَيْتُ تعمُّـــداً ... أيّامَ رَيْعان الشّباب الأَمْلَـــــدِ
وعليكَ يا خيرَ البريّةِ كلِّـــها ... أَرَجُ السّلامِ الطّيّبِ المُتَـــرَدِّدِ
في رَوْضِ نُعْمَى بالنّعيم مُفَـوَّفٍ ... وأثيلِ مَجْدٍ بالفَخارِ مُشَيَّـــدِ[1]



(١) القصيدة تحتفظ بها مكتبة باريس بفرنسا ضمن مجموع رقم ٣١٤١ (١٩٧ - ١٨١) ق .

الطّليعة الثّانية

كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب

وفيه المباحث التّالية :

أوّلا : عنوان الكتاب

عنوانُ الكتاب هو « أداءُ ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب »، كما في غلاف النّسخة الأصل التي عليها سماعٌ وقراءةٌ على المؤلِّف، وكذا سمّاه أبو شامة المقدسيُّ في « الباعث »[١].

وقريبٌ جدّاً من هذه التّسميةِ ما ذكره ابنُ الشَّعّارِ حيث قال: « أداء ما وجب في بيان وضع ما ورد في رجب »[٢] ، والأُدْفُوِيُّ حيث قال : « أداء ما وجب في وضع الوضّاعين في شهر رجب »[٣] .

ثانيا : توثيق نسبة الكتاب

لا شكّ إطلاقاً في أنّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو للحافظ ابن دحية الكلبيّ، ومباحثُه ومضامينُه وعباراتُه شاهدةٌ كلُّها على يَراع أبي الخطّاب، وقد جاء الكتابُ منسوباً إليه في النّسخ الثّلاث، ومنها النّسخة

---

(١) انظر الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٦٧، واختصر تسميةَ الكتاب في ص٢٣٤ ونقل منه نصّاً مطوّلاً .

(٢) عقود الجمان في شعراء هذا الزّمان ٢١٤/٥، غير أنّه تحرف فيه قوله: « أداء » إلى « آداب ».

(٣) البدر السّافر وتحفة المسافر ل ٤١ ب .

الأصل التي عليها خطٌّ ابن دحية وفيها سماعٌ عليه سنة ٦٢٥هـ ، ويؤكّد صحّةَ نسبة الكتاب إليه أمران :

الأوّل : إحالتُه فيه على كتابه « الابتهاج في أحاديث المعراج »[١] ، وهو من كتبه المعروفة .

الثّاني : نقول بعض أهل العلم عن الكتاب وهي موجودة في هذا النّصّ الذي بين أيدينا ، وقد نبّهتُ على ذلك في حواشيه .

ثالثا : موضوع الكتاب

أفرد ابنُ دحية هذا الكتابَ لشهر رجب وما ورد فيه من أحاديث موضوعة، وبيّن أنّه لم يثبت في فضيلته شيءٌ، وقد تكفّل ببيان ذلك في المقدّمة حيث قال :

« ... لّما كثُر اختلافُ النّاسِ في هذا الشّهرِ المُسمّى برجب، وقلّ العارِفُ به المُتكلِّمُ فيه بما وجب، حتّى قال بعضُهم في نهارِه بفضيلةِ صيامِه، ونزعَ بعضُهم في ليله إلى الاعتناءِ بقيامِه، وجعله مَن لا يَدري مُفضَّلاً على الشُّهُور، وزاده فضيلةً على الأربعةِ الحُرُمِ في المذكُور .

ولّما كثُر الخَبْطُ في ذلك بين العوامّ، ولم يكن مِن الخواصّ مَن يعرفُ ما فيه مِن الكلام، تعيّن في شرعِ اللهِ عليَّ، مِن جهةِ ما أُلقيَ زِمامُه مِن العلم إليّ، أن أخصَّ هذا الشّهرَ بما فيه، وأتكلّمُ على جملةِ معانيه، بما يَجمعُ بين الشّرحِ والتّفسير، وذِكْرِ ما صحَّ عن البشير النّذير، رفعاً للكذب عن رسول الله عليه الصّلاةُ والسّلام، وعملاً بمقتضى ما اقتضاه الكلام » .

---

(١) نشرته مكتبةُ الخانجي بتحقيق د. رفعت فوزي عبد المطّلب .

ولا شكّ أنّ موضوع الكتاب جديرٌ بالعناية، لأنّ كثيراً من النّاس يعتقدون أنّ هذا الشّهر له فضيلةٌ خاصّةٌ، فيكثرون صيام نهاره، وقيامَ ليله، وذلك كلُّه أثرٌ من آثار الأحاديث الموضوعة التي راجت على كثير من الخاصّة فضلا عن العامّة، ولو تثبّتُوا في تلك الأحاديث وسألوا أهل الذّكر لألفوها من جملة الأحاديث المكذوبة على سيّد الأنام، لا يبنى عليه حكمٌ ولا يثبت بها فضلٌ اتّفاقا بين العلماء، خاصّة وقد حوت من الفضائل الجزيلة على أعمالٍ يسيرةٍ من صيام وقيام يشهدُ العقلُ ببطلانها ويجزم باختلاقها، كالحديث الذي فيه أنّ من صام السّابع والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستّين شهراً، والحديث الذي فيه أنّ من صلّى ليلة النّصف من رجب أربع عشرة ركعة بالفاتحة والإخلاص والمعوّذتين بأعداد معيّنة بعث الله إليه ألف مَلَكٍ، وغير ذلك من أحاديث عجيبة أورد ابنُ دحية منها الكثير، ونبّه على وضعها وكشف أمر واضعيها، ذبّا عن السّنّة الصّحيحة، وتحذيرا للأمّة من الاغترار بشيءٍ مكذوب على رسول الله ﷺ.

إنّ هدي رسول الله ﷺ في المحرّم وشعبان ورمضان وشوّال وذي الحجّة منقولٌ محفوظٌ حفظه عنه أصحابُه الكرام، في أحاديث صحيحةٍ كثيرة، ولو كان له في رجب هديٌ خاصٌّ لنقلوه إلينا كما نقلوه في أشهر أخرى، لكن الوضّاع يأبى إلاّ أن يلصق بالسّنّة ما ليس منها، وفعلُه ذاك دالٌّ على جهلٍ بكمال هذا الدّين وتمامه، قال تعالى: ﴿**اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً**﴾[1]، فما لم

---

(١) المائدة : الآية ٣ .

يكن يومئذٍ دِيناً لن يكون اليومَ دِيناً، وذلك أنّ رسول الله ﷺ ما انتقل إلى الرّفيق الأعلى حتّى بلّغ للأمّة الدّين كلّه، وأرشدَهُم إلى كلِّ خير، وحذّرهم من كلّ شرّ، وبيّن لهم كلَّ فضيلة، ونهاهم عن كلِّ رذيلة، فتمّت النّعمةُ بالكتاب والسُّنّة، فما حاجتُنا إلى إحداث عباداتٍ لم يفعلها رسولُ الله ﷺ، وأيُّ خير نجنيه من قرباتٍ لا تزيدُنا إلاّ بعداً عن الله عزّ وجلّ، وأيُّ ثوابٍ نحتسبُه من أفعال رَتَّبَ لها ثواباً جزيلاً وأجرا عظيما وضّاعون كذّابون، أو صالحون مغفَّلون، أو رواةٌ مجاهيل، بل إنّ التّاريخ ليؤكّد والواقعَ ليشهدُ أنّ البدع والمحدثات بُني أغلبُها على روايات الوضّاعين وأحاديث الكذّابين، فأحدثت في الأمّة خللاً عانى العلماءُ كثيراً في إصلاحه، وتكمنُ الصّعوبةُ في رسوخ اعتقاد تلك الفضائل في عقول من لا يهتمُّ بصحيح السّنّة، رسوخا يصعبُ إزالتُه خاصّةً بعد تعوّد تلك القربات سنواتٍ، حتّى شاب عليها الصّغير، وهرم عليها الكبير.

إنّ ما ذهب إليه الحافظُ ابنُ دحية من عدم صحّة الأحاديث التي تثبت لشهر رجب فضائلَ خاصّةً أمرٌ لم ينفرد به بل قال به جمعٌ غفيرٌ من العلماء، وأكتفي هنا ببعض أقوالهم في ذلك.

قال ابن العطّار الدّمشقي : « ففضلُ رجبٍ لكونه من الحُرُمِ لا غيرُ، ليس له مزيّةٌ على غيره سوى ذلك ... وأجمعَ المسلمُون على أنّ شهرَ رمضان أفضلُ الشُّهور، بل شهرُ ذي الحجّةِ والمحرّمِ أفضلُ من رجبٍ؛ لما فيهما من فضلِ يوم عرفة، ويومِ عاشُوراء، ونجاةِ موسى مِن الغَرَق، وفِداءِ الذّبيح بالكبش، ونجاةِ نُوحٍ ﷺ وقومِه المؤمنين في السّفينة، ويومِ النَّحْرِ، ومناسكِ الحجِّ، وذِكْرِ عَشْرِ ذي الحِجّة مع الشّهر قبلهُ ذي القعدة في

مُواعدة موسى ﷺ ثلاثين ليلةً وإتمامِها بعشرٍ في قول جميع المفسّرين، بل لو قيل: إنّ ذا القعدة أفضلُ من رجبٍ لكان سائغاً؛ فالأوقاتُ إنّما شَرُفَتْ بما وقعَ أو يقعُ فيها من إنعام الله تعالى على خَلْقِه من إيجادِ خَلْقٍ أو رزقٍ أو إنجاءٍ أو قَبول طاعةٍ أو تَجَلٍّ بالرّحمة عليهم. ويُحَقِّقُ لك هذا المعنى تفضيلُ يوم الجمعةِ بخَلْقِ آدم ﷺ فيه، والتّوبةِ عليه، وبقيامِ السّاعة فيه التي هي سببٌ لاتّصال المؤمنين بما أُعدّ لهم من فضل الله تعالى. وتفضيلُ شهرِ رمضانَ بإنزالِ القُرآن، وبليلةِ القَدْرِ التي هي خيرٌ من ألف شهرٍ، وبتنزُّلِ الملائكةِ والرُّوحُ فيها، وبأنّها سلامٌ إلى مَطْلَعِ الفجر.

ورجبٌ ليس فيه شيءٌ من ذلك سوى ما يُشاركُ غيرَهُ من الشُّهور، وكونِه من الحُرُمِ، وقد ذكرَ بعضُهم أنّ المعراجَ والإسراءَ كان فيه ولم يثبُت ذلك والله أعلم »[١].

وقال ابنُ القيّم : « كلُّ حديثٍ في ذكر صوم رجب وصلاة اللّيالي فيه فهو كذبٌ مفترى »[٢].

وقال ابنُ حجر : « لم يرد في فضل شهر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معيّن ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديثٌ صحيحٌ يصلحُ للحجّة، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمامُ أبو إسماعيل الهرويُّ الحافظُ »[٣].

---

(١) كتاب حكم صوم رجب وشعبان وما الصّوابُ فيه عند أهل العلم والعرفان وما أحدث فيهما وما يكره من البدع التي يتعيّنُ إزالتُها على أهل الإيمان ل ٣ ب ـ ٤ أ .

(٢) المنار المنيف ص ٩٦ .

(٣) تبيين العجب ص ٢٣ .

وقال في موطنٍ آخر : « الأحاديثُ الواردةُ في فضل رجب أو فضل صيامه أو صيام شيء منه صريحةً فهي على قسمين: ضعيفة وموضوعة »[١].

وقال : « ورد في فضل رجب من الأحاديث الباطلة أحاديثُ لا بأس بالتّنبيه عليها لئلاّ يُغترّ بها »[٢] .

وقد أُفرد شهرُ رجبٍ بمؤلّفاتٍ كثيرةٍ منها :

١ - فضائل شهر رجب : للإمام الحافظ أبي محمّد الحسن بن محمّد ابن الحسن الخلاّل المتوفّى ٤٣٩ هـ[٣] .

٢ - فضائل رجب : للإمام الحافظ أبي محمّد عبد العزيز بن أحمد الكتّانيّ الدّمشقيّ المتوفّى ٤٦٦ هـ[٤] .

٣ - فضل رجب : للإمام المحدّث أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السّمرقنديّ الدّمشقيّ البغداديّ المتوفّى سنة ٥٣٦ هـ[٥] .

٤ - جزءٌ فيه فضائل رجب وما يتعلّق به من الصّلوات والأدعية الصّالحة : للمقرىء الإمام أبي الفتح عبد الوهّاب بن محمّد بن الحسين البغداديّ الصّابونيّ المتوفّى سنة ٥٥٦ هـ[٦] .

---

(١) تبيين العجب ص ٣٣ .

(٢) المصدر السّابق ص ٤٠ ، وانظر أقوالا أخرى في الأدب في رجب - مقدّمة التّحقيق .

(٣) طبع بتحقيق أبي يوسف عبد الرّحمن بن يوسف بن عبد الرّحمن آل محمّد، نشرته دارُ ابن حزم ، ط الأولى - ١٤١٦ هـ .

(٤) نقل عنه ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٤٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ .

(٥) استفاد منه ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٤٧ .

(٦) وقف على هذا الجزء ابنُ المستوفي المتوفّى سنة ٦٣٧ هـ كما في كتابه تاريخ إربل المسمى نَباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل ١/٣٠٩ ، وذكر محققُ الكتاب سامي الصّقّار أنّه

=

٥ ـ جزء فيه مجلسان في فضل رجب : للحافظ محدّث الشّام أبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفّى ٥٧١ هـ[١] .

٦ ـ جزء فيه حديثان أحدُهما في فضل رجب : لمقرىء مكّة أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطّبريّ القطّان المتوفّى سنة ٤٧٨ هـ[٢].

٧ ـ فضل رجب : للحافظ أبي محمّد عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ المتوفّى سنة ٦٠٠ هـ[٣] .

٨ ـ فضائل الأشهر الثّلاثة رجب وشعبان ورمضان : للحافظ أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن التُّجيبيّ المتوفّى سنة ٦١٠ هـ[٤] .

٩ ـ فضل رجب وشعبان : للحافظ أبي محمّد عبد العزيز بن محمود ابن الأخضر المتوفّى سنة ٦١١ هـ[٥] .

١٠ ـ كتابُ حكمِ صومِ رجب وشعبَان وما الصّوابُ فيه عند أهل العلم والعِرْفَان وما أُحْدِثَ فيهما وما يُكْرَهُ مِن البدع التي يتعيّنُ إزالتُها

لم يهتد إلى هذا الكتاب، وأبدى احتمال أن يكون المرادُ به الأربعون حديثاً التي جمعها ابنُ الصّابوني، وأشار إليها الذّهبيُّ في العبر ١٦٠/٤.

(١) وهذا الجزء نشرتُه ملحقا بكتاب ابن دحية .

(٢) نشرتُه أيضاً ملحقا بكتاب ابن دحية .

(٣) وهو ممّا سمعه عليه ولدُه الحافظُ أبو موسى عبدُ الله بن عبد الغنيّ كما في ثبت مسموعاته ل ١٦٦ ب ـ ضمن مجموع في الظّاهريّة، وانظر السّير ٤٤٧/٢١، وذيل ابن رجب ١٨/٢، والمنهج الأحمد ٥٩/٤ .

(٤) ذكره ابنُ الأبّار في التّكلمة لكتاب الصّلة ١٠٣/٢ ، والمقّريُّ في نفح الطّيب ١٦١/٢.

(٥) ثبت مسموعات الحافظ عبد الله بن عبد الغنيّ ل ١٦٦ أ ، وذكر أنّه سمعه على والده.

على أهل الإيمان : للعلاّمة عليّ بن إبراهيم بن العطّار الدّمشقيّ الشّافعيّ تلميذ الإمام النّوويّ ، والمتوفّى سنة ٧٢٤ هـ[١] .

١١ - تبيين العجب بما ورد في شهر رجب: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت ٨٥٣ هـ، وهو من أنفس ما كُتب في هذا الموضوع .

١٢ - أسورةُ الذّهب فيما رُوي في رجب : للمؤرّخ محمّد بن عليّ المشهور بابن طولون المتوفّى سنة ٩٥٣ هـ[٢] .

١٣ - الأدب في رجب : للعلاّمة عليّ بن سلطان محمّد الهرويّ القاري المتوفّى سنة ١٠١٤ هـ[٣] .

١٤ - إظهار العجب في بيان بدع شهر رجب : لعقيل بن محمّد بن زيد المقطريّ[٤] .

رابعا : تاريخ تأليف الكتاب

ليس في الكتاب ما يشيرُ إلى تاريخ تأليف ابن دحية له، لكنّ السّماع الذي في طرّته والمؤرّخ في سنة ٦٢٥ هـ يجعل الباحثَ يجزم أنّ الكتابَ

---

(١) وهو من مخطوطات المكتبة الظّاهريّة بدمشق الشّام .

(٢) ذكره في كتابه الفُلْك المشحون في أحوال محمّد بن طولون رقم : ٨٧ . ويبدو أنّ حاجّي خليفة المتوفّى سنة ١٠٦٧هـ وقف على نسخةٍ منه فقد قال : « مختصرٌ أوّلُه : الحمدُ لله الذي لا مانع لما وهب » كما في كشف الظّنون ١/٩١ .

(٣) مطبوع بتحقيق : مشهور حسن سلمان ، المكتب الإسلامي ، ط الأولى - ١٤١١هـ.

(٤) معاصرٌ ، وقد نشرت كتابَه دارُ ابن حزم ، ط الأولى - ١٤١٦ هـ . ومن المهمّ أن يُشار هنا إلى حاجة المكتبة إلى دراسةٍ حديثيّةٍ نقديّةٍ حول الأحاديث الواردة في فضائل الأشهر، أو يُقتصر - فيما إذا كانت المادّةُ ضخمةً - على فضائل الأشهر الحرم .

أُلّف قبل هذه السّنة أو فيها على أبعد تقدير، وابنُ دحية حينئذ في سنّ عالية بلغت تسعاً وسبعين عاماً ، وإذا علمنا أنّ الكتاب أُلّفه ابنُ دحية للكامل الذي تولّى مُلك مصر سنة ٦١٥ هـ علمنا يقيناً أنّ الكتاب أُلّف لا محالة بين سنة ٦١٥ هـ و ٦٢٥ هـ .

خامسا : قيمة الكتاب العلميّة

تناول ابنُ دحية في هذا الكتاب شهر رجب وما أحدث فيه من عبادات لا أصل لها في الشّريعة، وبيّن بجلاء جملةً من الأحاديث الموضوعة في هذا الباب، وأكّد مراراً على ضرورة التّحرّي في رواية حديث رسول الله ﷺ، وحذّر بشدّة من استعمال الرّوايات المكذوبة، وهو بهذا كالطّبيب الذي يضع البلسم على جروح المرضى؛ أملاً في شفائهم، وزوال المرض الذي حلّ بهم، وكذلك كان الشّأنُ مع المجتمع الإسلاميّ الذي أصيب بأفكار عقيمة برزت بشكلٍ واضحٍ في التّعصّب المذهبي والشّطح الصّوفيّ، والدّجل الخرافيّ، فكان لزاما من توالي صيحات العلماء المصلحين، الذين يعودون بأمّتهم إلى ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه الكرام والسّلفُ الأخيار؛ من هنا يكتسي هذا الكتابُ قيمةً علميّةً إذ يمثّل جهداً إصلاحيا قام به أحدُ علماء الأندلس في دار الكنانة التي انتشرت فيها بدعٌ كثيرة وخرافاتٌ شنيعةٌ. ويبدو أنّ محاولات ابن دحية تكللّت بالنّجاح فقد ذكر أبو شامة المقدسيُّ أنّ « ما ذكره الحافظُ أبو الخطّاب رحمه الله تعالى في أمر صلاتي رجبٍ وشعبان هو كان سببَ تبطيلهما في بلاد مصر بأمر سلطانها

الكامل محمّد بن أبي بكر رحمه الله ، فإنّه كان مائلاً إلى إظهار السُّنن وإماتة البدع »[١].

وقال ابنُ العطّار الدّمشقيُّ : « وأُبطلت صلاتا رجب وشعبان في بلاد مصر بسعي الحافظ ابن دحية وأمر سلطانها الكامل محمّد بن أبي بكر ابن أيّوب »[٢] .

وهذا كلُّه يضفي على كتاب ابن دحية قيمةً علميّة، إضافةً إلى ما شحنه من فوائد علميّة وفرائد حديثيّة ونقول نادرة عن مصنّفات صارت في عداد المفقود من تراثنا الإسلاميّ، وإذا جارينا ابنَ دحية في مدح كتابه هذا فإنّه يقول : « وهذا الكتابُ قد جعلتُه للمُحدِّثين غِيَاثاً؛ لأنّ الله جلّت قدرتُه قد جعلَ الحديثَ لي حقّاً وميراثاً، فيجبُ لفضله أن يركُض الطّلابُ إليه على نَجائبهم حِثَاثاً، ويقتسمُون فوائدَه الصّحيحةَ من ألفاظه الصّريحة بين السّند والمتن والمعنى أَثْلاَثاً » .

سادسا : منهج المؤلّف في الكتاب

لم يكن لابن دحية في هذا الكتاب منهجٌ خاصٌّ التزمه في تأليفه، بل هو كسائر مؤلّفاته التي يستطرد فيها استطرادات تقلّ وتكثر حسب كلّ كتابٍ، لكنّه في « أداء ما وجب » كان الاستطرادُ فيه غريباً حقّاً، إذ خرج عن فكرته الأصليّة المتمثّلة في شهر رجب وما ورد فيه من أحاديث

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٤٣ - ١٤٤ لأبي شامة المقدسيّ، وعنه العلاّمةُ القاسميُّ في كتابه إصلاح المساجد ص ٩٨ .

(٢) مساجلةٌ علميّةٌ ص ٥٥ .

موضوعة، ودخل في قضايا تتعلّق بعلم مصطلح الحديث، وعرّف أنواعاً عديدةً من علومه، وفصّل جدّا في أنواع تحمّل الحديث وروايته من إجازة ومناولة ونحوهما، بحيث يمكن القولُ أنّه جمع مختصراً في علم المصطلح مع الكتاب الأصليّ « أداء ما وجب »، وكنّا نودُّ من ابن دحية لو أطال النَّفَسَ في سرد الأحاديث الكثيرة الموضوعة الواردة في شهر رجب مع الكلام عليها سندا ومتنا، وأفرد لعلوم المصطلح كتاباً خاصّاً دون أن يدمج ذلك في هذا الكتاب إدماجاً تقلّ معه الفائدة، لكنّه لونٌ من التّأليف غلب على ذي النّسبين لم يستطع الانفكاكَ عنه في مؤلّفاته، ولا نشكُّ أنّ قصده الإفادة العلميّة ، وقد صرّح بشيءٍ من ذلك في أحد كتبه ـ وهو « العلم المشهور » ـ فقال : « فأودعتُه مِن العلومِ ما ينتفعُ به صاحبُ كلِّ شان، مِن حديثٍ وفقهٍ ولغةٍ ونحوٍ وأصولٍ وتاريخٍ وشِعْرٍ وحسابٍ وبيان، وقصدنا تأليفَ كتابٍ في معنىً فجئنا بمعان، حتّى نُنشِّطَ قارئَهُ بخروجهِ مِن لونٍ إلى ألوان، وينوبَ له عن كلِّ حديقةٍ وبُستان »[1] .

وإذا أردنا أن نلتمس لابن دحية عذراً آخرَ في هذا الاستطراد الغريب فيمكن القولُ أنّ قصده في ذلك التّنبيه على ضرورة التّقيّد باصطلاحات العلماء في تناول القضايا الشّرعيّة، فالأحاديثُ الواردةُ في شهر رجب المثبتةُ له فضائل خاصّة تندرج تحت نوعٍ من أنواع علوم المصطلح وهو الحديثُ الموضوعُ، وهو نوعٌ له أحكامُه وقضاياه، وهكذا الشّأنُ مع الأنواع الأخرى التي ألمّ بها ابنُ دحية عرضاً في هذا الكتاب، حتّى يدرك الواقعُ في

(١) العلم المشهور ل ١٥٩ ب ـ ١٦٠ أ .

تلك العبادات المبنيّة على الأحاديث الموضوعات أنّه مجانبٌ لصنيع العلماء الذين بيّنوا هذه المصطلحات بيانا شافيا؛ وعليه فالقضيّة ليست سائبةً كما يتصوّرُ من لم ينضبط بقواعدهم واصطلاحاتهم، بل هي أحكامٌ شرعيّة يتعيّنُ على المسلم التّحرّي في أدلّتها والتّثبّت من صحّتها حتّى يتحقّق فيه الاتّباع وينأى بذلك عن دائرة الابتداع .

سابعا : نسخ الكتاب

للكتاب ثلاثُ نسخٍ إحداها مستقلّة بمقدّمة وخاتمة وعليها سماعٌ على المؤلّف مثبتٌ في آخره خطُّه، والثّانيةُ نسخةٌ مضمّنةٌ في كتابه الكبير « العلم المشهور في فضائل الأيّام والشّهور »، مع مقدّمة وخاتمة تتطابق مع النّسخة المستقلّة التي تميّزت بزيادات خاصّةً في ألقاب الرّواة والعلماء، ولا نجد لهذه الزّيادات أثراً في النّسخة المضمّنة، وثالثُ النّسخ نسخةٌ متأخّرةٌ منقولةٌ عن النّسخة الأولى نقلاً كاملاً قلّت معه الحاجةُ إليها إذ صارت فرعاً عن الأصل الذي وصلنا .

إنّ وجود نسختين للكتاب إحداها مستقلّة والأخرى مضمّنة في « العلم المشهور » يطرح إشكالاً في إدراك حقيقة صنيع ابن دحية هل كتب أوّلاً « العلم المشهور » وفيه ما يتعلّق بشهر رجب، ثمّ دعت الحاجةُ مجدّداً إلى تناول هذا الموضوع فاستلّ ابنُ دحية من كتابه المذكور الجزء الخاصّ برجب وأضاف له زوائد، وجعل له تسميةً خاصّةً هي « أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب »، أو صنع العكس حيث كتب « أداء ما وجب » ثمّ ضمّنه في كتابه الكبير « العلم المشهور »؟ ويكون

التّباينُ في النّسختين من صنيع النّاسخ الذي حذف من النّسخة المضمّنة أوصافَ الرّواة وحُلاهم وألقابهم التي درج عليها ابنُ دحية.

إنّ الاحتمال الأوّل أقربُ خاصّةً وأنّ الكتاب وقع للعلماء مستقلاّ بتسمية خاصّة، بل إنّ العلاّمة أبا شامة الذي حضر مجلس ابن دحية ويعتبر في الجملة أحدَ تلاميذه يروي هذا الكتاب عن ابن دحية مباشرةً فيقول : « وأنبأنا الحافظُ أبو الخطّاب بنُ دحية قال في كتاب أداء ما وجب ... »(١)، كما أنّ ابن الشّعّار المتوفّى سنة ٦٥٤ هـ يذكر لنا قائمةً مطوّلةً بمؤلّفات ابن دحية يقول فيها :

« وله من التّصانيف كتاب الإنذارات وهو في مجلّدين سمّاه بمرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين، وكتاب العلم المشهور في فوائد الأيّام والشّهور ... وكتاب أداء ما وجب في بيان وضع الوضّاعين في رجب ... »(٢)، فغاير كما ترى بين الكتابين، ونرى أيضاً تسميّةً مستقلّةً للكتاب عند الأُدْفُوِيّ ت ٧٤٩هـ(٣) والسّيوطيّ ت ٩١١هـ(٤)، وذلك كلّه يؤكّد أنّ ابن دحية ألّف الكتاب استقلالا ثمّ ضمّنه في موسوعته « العلم المشهور ».

وأخيرا يُقال : يبقى الكتابُ أثراً نفيسا سواء كان مستقلاّ أم مضمّنا، نقدّمه إلى عشّاق تراث أعلام الأندلس آملين أن ينال رضاهُم.

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٢٦ .

(٢) عقود الجمان ٥/٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٣) البدر السّافر ل ٤١ ب .

(٤) الأمر بالاتّباع والنّهي عن الابتداع ص ١٧٤ .

بعد هذا المدخل أنتقل بالقارئ الكريم إلى أوصاف نسخ الكتاب الثّلاثة وهي كما يلي :

النّسخة الأولى :

ورمزتُ لها بالأصل، وهي محفوظةٌ بمكتبة الشّيخ سليمان بن صالح بن حمد بن بَسّام الخاصّة بعُنَيْزة[١]، وهي نفيسةٌ للغاية، كُتبت في عهد المؤلّف سنة ٦٢٥هـ، وعليها سماعٌ وقراءةٌ وإجازةٌ، وخُطَّتْ بقلم مشرقيٍّ نسخيّ نفيس كما هو الغالبُ في مؤلّفات ابن دحية التي وقفتُ عليها، وكانت كتابتُها بالمدرسة الكامليّة التي بناها الملكُ الكاملُ بين القصرين في القاهرة، وجعل ابنَ دحية شيخَها، مقاس النّسخة: ١٤,٥ x ٢٠ سم، مسطرتُها : ١٥ سطراً ، وبأطراف النّسخة آثارُ تقطيعٍ، وقد حوت النّسخةُ أربعاً وستّين ورقةً [٦٤ ق] ، ولم يُثبت فيها النّاسخُ اسمَه[٢]، وهي نسخةٌ مضبوطةٌ بالشّكل من أوّلها إلى آخرها، وقد جاء في غلاف النّسخة ما يلي:

« كتابُ أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب. أملاه للمَقام العالي المَوْلَوِيِّ السَّيِّدِيّ السُّلطانيّ المَلِكِيّ الكامِلِيّ النّاصِرِيّ سُلطان الإسلام والمسلمين، سيّد الملوك والسّلاطين، مُحيي سُنّة سيّد المُرسلين،

---

(١) ومنها صورة في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة بالرّياض. وقد تُوفّي الشّيخُ سليمان البسّام وآلت مكتبتُه إلى أولاده بعُنيزة وبالضّبط عند ولده عبد الرّحمن حفظه الله.

(٢) ليس هو ابن دحية كما قال الأستاذ سليمان بن وائل التّويجريّ في مقاله حول مخطوطات مكتبات القصيم ص ٣٥٥ ، إذ خطُّ ابن دحية أندلسيٌّ معروفٌ، وهذه النّسخة زُبرت بخطٍّ مشرقيٍّ مبين .

مُظهر العَدْلِ في العالَمين، مولانا المَلِكِ الكامل ناصر الدُّنيا والدِّين، خليلِ أمير المؤمنين، خلّد اللهُ أيّامَه، ونصر أعلامَه، وأطال عُمُرَهُ للبريّة يَغْمُرُها إحسانُه وامتنانُه، وللبَسيطة يَعْمُرُها عَدْلُه وأمانُه.

أصغرُ عَبيدِ الله ذو النَّسَبَيْن، بين دِحْيَةَ والحُسَيْن - رضي الله عنهما وأبقاه - أبو الخطّابِ بْنُ الشّيخِ الإمامِ الفاضلِ ذي الحَسَبَيْن والنَّسَبَين أبي عليٍّ حسن بن عليٍّ سِبْطِ الإمام أبي البَسّام الفاطميّ الحُسينيّ الكُوفيّ أمتعَ اللهُ الأمّةَ بطُول بقائه، وزاد في حراسة مَجْدِه وكَبْتِ أعدائه.

ومن نفاسة هذه النّسخة سماعٌ على المؤلّف مثبتٌ في أوّل النّسخة، يعود تاريخُه إلى سنة ٦٢٥ هـ أي قبل وفاة الحافظ ابن دحية بثمان سنواتٍ، وهذا نصُّ السّماع :

« سَمِعَ جميعَهُ على مؤلّفه الإمام الحافظ السّيّد الشّريف، سلطان العلماء، عالم الخافقين، مجد الدِّين، ناصر حديث رسول ربِّ العالمين، قامع البدعة، محيي السُّنّة، حَكَم الرّواة، أقضى القضاة، ذي النّسبين الطّاهرين، فريد وقته، ووحيد عصره، نسيب أمير المؤمنين أدام الله أيّامَه.

الفقيهُ الأجلُّ العالِمُ المفتي جمالُ الدِّينِ تاجُ المتفقّهين أبو الفضل الحسنُ ابن القاضي الأجلِّ المرتضى العَدْلِ الأمينِ وجيهِ الدِّين أبي عبد الله محمّدِ بن أبي عمروٍ، وقرأ بعضَه، وأجاز له أن يرويه عنه بحقٍّ هذا السّماعِ الشّامل لجميعه وقراءة بعضِه، نفعه الله وإيّانا في دنياه ويوم عَرْضِه .

وأجاز له مع ذلك روايةَ جميعِ ما يرويه على اختلاف الرّوايات، وجميع ما له من المصنّفات، وما جمعتْهُ رحلتاه شرقاً وغربا، وعَجَماً وعُرْبا،

من العلومِ وفنونِه، وأخبارِه وعيونِه، إجازةً عامّةً شاملَة، منسحبةً على ذلك كاملَة. أمتع اللهُ المجيز، ونفع المُستجيز، إنّه القويُّ العزيز.

وكُتب في تاسع شهر رمضان سنة خمسٍ وعشرين وستّمائة عن إذن المُجيز، لا زالت كبارُ العلماء تلامذتَه، وأعيانُ الفقهاء مُقتبسين فائدتَه، والحمدُ لله وحده.

الأمرُ على ما ذُكر ، وكتب أصغرُ عبيدِ الله ذو النّسبين بخطِّه في تاريخه ، حامداً لله حقَّ حَمْدِه ، ومُصلّياً ومُسَلِّماً على سيّد ولد آدم محمّدٍ رسولِه وعبدِه ، وعلى آله وصحبِه مِن بعدِه »[١] .

وجاء على الغلاف وقفيّة بقلم الشّيخ عبدُ الله أبا بُطَيْنٍ[٢]، وثلاث تملّكاتٍ للنّسخة الأوّل: عليه طمسُ حبر لم يظهر منه سوى جملة: « من كتب الفقير ... المالكيّ » ، و الثّاني : نصُّه : « في حوز فقير [كذا] عبد الحفيظ بن محمّد بن عليّ »، وإلى جانب هذا التّملُّك ختمٌ عليه كشطٌ ومحوٌ، والثّالث: بقلم ابن بسّام حيث كتب في الجهة العليا: « في حوزة سليمان بن صالح بن بسّام »[٣]، وثمّ تملّكٌ رابع في الجهة السّفلى من

(١) أداء ما وجب ـ طرّة النّسخة .

(٢) هو عبدُ الله بن عبد الرّحمن أبا بُطَيْنٍ فقيهُ الدّيار النّجديّة في عصره، ولد سنة ١١٩٤هـ، ورحل إلى الشّام، وعاد فولي قضاء الطّائف، ثمّ قضاء عُنيزة سنة ١٢٤٨هـ، تُوفّي سنة ١٢٨٢هـ، انظر السّحب الوابلة ٢/٦٢٦ ـ ٦٣٢ لمحمّد بن عبد الله النّجديّ، و أعلام الزّركليّ ٤/٩٧ .

(٣) لا ندري بالضّبط كيف آل كتاب ابن دحية هذا من حوزة أبا بُطين إلى حوزة البسّام، رغم أنّ الأوّل قيّد في مواطن من نسخة الكتاب وقفيته. كما لا ندري على التّحديد =

غلاف النّسخة لم يكمله صاحبُه حيث كتب : « في نوبة الفقير ... » ولم يُكمل الجملة .

أمّا آخرُ النّسخة فجاء فيها ما يلي :

« وافق الفراغُ من نسخه في يوم الأحد التّاسع والعشرين من شهر المحرّم سنة خمس وعشرين وستّمائة بالمدرسة الكامليّة أعزّ اللهُ أنصارَ مالكها بمحمّدٍ[1] وآله، حسبُنا الله ونعم الوكيلُ. نظر فيه العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى ... [2] ».

وعن يمين الورقة بخطٍّ عتيقٍ : « السّماعُ والقراءةُ على مصنّفه أيّده الله ».

وفوق هذه الجملة وقفيّةٌ أبا بُطَيْنٍ نصُّها :

« هذا الكتابُ وقفٌ لله تعالى من كتب الشّيخ عبد الله بن عبد الرّحمن أبا بُطَيْنٍ رحمه الله تعالى وكلُّ كتبه وقفٌ ».

إنّ هذه النّسخة النّفيسة كُتبت في يوم الأحد ٢٩/ ١/ ٦٢٥هـ، ثمّ سُمعت على مؤلِّفها الحافظ ابن دحية بعد مضيّ سبعة أشهر وبضعة أيّام من ذاك التّاريخ وتحديداً في ٩/ ٩/ ٦٢٥هـ ، في شهر رمضان المبارك،

كيف خرجت نسخةُ الكتاب من مصر وآلت إلى أبا بُطين، ولعلّها جُلبت بالشّراء خاصّةً وأنّ الشّيخ أبا بُطَيْنٍ كانت له رحلةٌ إلى الشّام، ولعلّه عرّج على مصر حيث كان كتابُ ابن دحية، وقد ترك أبا بطين هذا مكتبةً كبيرةً آلت فيما يبدو إلى حفيده الأستاذ عبد اللّطيف بن سعود البابطين صاحب الثّمانية آلاف مخطوطة المجموعة الآن في مركز سعود البابطين الخيري للثّقافة والتّراث، انظر حواراً أجراه سهم ضاوي الدّعجاني مع الأستاذ في المجلّة العربيّة ـ شعبان ١٤١٩ هـ ، ص ٥٠ ـ ٥٣ .

(١) توسّلٌ مبتدع وفي الشّريعة ما يغني عنه لمن أراد الاتّباع وأبغض الابتداع .

(٢) تآكلٌ في آخر النّسخة ذهب معه اسمُ النّاظر في الكتاب المطالع له .

وابنُ دحية في هذا المجلس - لا شكَّ - صائمٌ ، في شيخوخةٍ من العلم والسّنّ حيث بلغ به العمرُ في هذا التّاريخ تسعاً وسبعين عاماً ، ولم يبق له على مُفارقة الدّنيا إلاّ ثماني سنواتٍ . ولعلّ شيخوخة السّنّ لم تُساعد ابنَ دحية على أن يَقْرَأَ الكتابَ كلَّه بلفظه، فأذن لتلميذه الفقيه أبي الفضل الحسن بن محمّد بن أبي عمرو[١] أن يَقرأ بعضَه، ففي سماع الكتاب أنّ أبا الفضل هذا « قرأ بعضَه، وأجاز له أن يرويه عنه بحقٍّ هذا السّماع الشّامل لجميعه وقراءة بعضه »[٢].

النّسخة الثّانية[٣] :

ورمزتُ لها بالحرف : س ، وهي منقولةٌ عن نسخةٍ منقولةٍ عن النّسخة الأولى التي سبق وصفُها، فهي بهذا الاعتبار فرعٌ ثانٍ لها.

أمّا الفرعُ الأوّلُ المنتسخُ عن النّسخة الأولى فصاحبُه الذي نسخه هو أحمدُ بن إبراهيم بن عيسى وذلك بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٢هـ وفي ذلك يقول - كما في طرّة النّسخة س بعد ما نقل السّماع السّابق - : « نقلتُه مِن خطِّ ذي النّسبين رحمه اللّٰه تعالى حرفاً بحرفٍ، وأنا الفقيرُ إلى اللّٰه سبحانه

---

(١) حُلِّي في سماع النّسخة بالفقيه الأجلّ العالم المفتي جمال الدّين تاج المتفقّهين، ولم أظفر به في كتب التّراجم. وقد حُلِّي أيضاً والدُه وجيهُ الدّين أبو عبد اللّٰه محمّدُ بن أبي عمرو في سماع النّسخة بالقاضي الأجلّ المرتضى العدل الأمين .

(٢) مع ملاحظة أنّ العبارة تحتملُ أن يكون الكتابُ سُمع بعضُه على ابن دحية بقراءة تلميذه أبي الفضل، وأجاز له سائره كما جرت به عادةُ المحدّثين وغيرهم في إقراء الكتب .

(٣) كان الاعتمادُ على هذه النّسخة نادراً لكونها منقولة عن نسخةٍ منقولةٍ عن النّسخة الأولى الأصل .

أحمد بن إبراهيم بن عيسى في اليوم الخامس من شهر رجبٍ سنة اثنتين وثمانين ومائتين وألف من الهجرة، وحسبُنا الله ونعم الوكيلُ » .

وهذا النّاسخُ أحد فقهاء حنابلة نجدٍ(١) عاش في الفترة [١٢٥٣هـ ـ ١٣٢٩هـ] وهو الشّيخُ أحمدُ بن إبراهيم بن حمد بن عيسى الفقيهُ الحنبليُّ ممّن تتلمذ على الشّيخ أبا بُطَيْنٍ صاحب النّسخة الأصل، ومن المؤكّد جدّاً أنّ أحمد بن إبراهيم انتسخ فرعاً له من نسخة شيخه أبا بُطَيْنٍ، ولا نعلم عن مكان وجود هذا الفرع لحدّ الآن(٢) .

وأمّا الفرعُ الثّاني المنتسخ عن نسخة أحمد بن إبراهيم فهو بخطّ عبد الرّحيم بن محمّد صالح بن سليمان الميميّ نسخه في ١ شعبان ١٣٠٨ هـ، وفي ذلك يقول :

« نقلتُه من خطِّ الشّيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى أبقاه الله تعالى حرفاً بحرفٍ، وأنا الفقيرُ إلى الله سبحانه عبدُ الرّحيم بن محمّد صالح بن سليمان الميميّ(٣) في اليوم الأوّل من شهر شعبان سنة ثمان وثلاثمائة وألف مِنْ هجرة مَنْ خلقه الله على أكمل وصفٍ، صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين » .

وهذا الفرعُ تحتفظُ بنسختِه الأصليّة جامعةُ الملك سعود بالرّياض تحت الرّقم العام : ١٦٦٥ ، تحتوي على ٢٧ ورقة ، كتبت بخطّ مشرقيّ

---

(١) انظر ترجمةً مطوّلةً له في كتاب علماء نجدٍ خلال ثمانية قرون ١/٤٣٦ ـ ٤٥٢ للبسّام .

(٢) ثمّ تبيّن أنّه بحوزة الشّيخ محمّد زهير الشّاويش ـ رعاه الله ـ ، انظر ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٣) هذا الميمنيُّ لم أقف له على ترجمة ، وكذا قال الفوزان ص ٤١، ويبدو من سياق عبارته أنّه كان على صلةٍ بالشّيخ أحمد بن إبراهيم حيث قال : « أبقاه الله تعالى » .

عاديّ، ويذكر المفهرسُ أنّها نسخةٌ حسنةٌ، ذات مقاس : ١٤,٥ x ١٣ سم مجدولةٌ بالسّواد، والعناوينُ وبعض الكلمات بمداد أحمر، بها بقعٌ وتلويثٌ .

النّسخة الثّالثة :

ورمزتُ لها بالحرف : ص ، وهي مضمّنةٌ في كتاب ابن دحية الكبير « العلم المشهور في فضائل الأيّام والشّهور »، ومن هذا الكتاب نسختان في المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير في مدينة صنعاء باليمن، إحداهما قديمةٌ والأخرى فرعٌ حديثٌ عنها، ويقع الجزءُ الخاصُّ بشهر رجب في النّسخة القديمة بين اللّوحة ٧٥ أ ـ ٩٤ ب، ويعود خطُّ هذه النّسخة إلى القرن السّابع كما قال فؤاد السّيّد ـ رحمه الله تعالى ـ الخبيرُ بالمخطوطات وتواريخ كتابتها[1].

ثامنا : نظرةٌ حول تحقيقين للكتاب

عمل في هذا الكتاب اثنان :

أوّلُهما : الشّيخ محمّد زهير الشّاويش اعتماداً على نسخةٍ واحدةٍ لم يذكر رعاه الله مصدرَها، لكنّني أجزمُ أنّها نسخة الشّيخ أحمد بن إبراهيم ابن حمد بن عيسى الفقيه الحنبليّ النّجديّ [١٢٥٣هـ ـ ١٣٢٩هـ] التي انتسخها من نسخة شيخه أبا بُطَيْنٍ، وعن نسخة أحمد بن إبراهيم انتسخ

(١) انظر وصفاً مفصّلاً للنّسختين في تحقيقي لكتاب ابن دحية الآيات البيّنات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات ص ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ط مكتبة العمرين العلميّة، وفهرس مخطوطات المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير بصنعاء ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦ من إعداد أحمد محمّد عيسوى ومحمّد سعيد المليح .

عبدُ الرّحيم بن محمّد صالح الميمنيُّ نسختَه، وقد ذكرتُ فيما سلف عدمَ معرفتنا بمآل نسخة أحمد بن إبراهيم فإذا هي بين يدي الشّيخ محمّد زهير الشّاويش وفّقه الله. والذي يجعلني أجزم بما ذكرتُ أنّ نسخة أحمد بن إبراهيم كان الفراغُ من نسخها ـ كما سبق ـ في ٥ رجب ١٢٨٢ هـ، وهو التّاريخُ نفسُه الذي نراه في آخر نسخة الشّيخ محمّد زهير فقد جاء فيها ما يلي: « وافق الفراغُ من نسخه في يوم الجمعة اليوم الخامس من شهر رجبٍ سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف ... »[1].

ويؤكّدُ هذا أيضاً أنّه جاء فيها ما يدلُّ على أنّ النّسخة نُقلت من أصل مقروء على ابن دحية وعليه خطُّه، ففي آخر النّسخة هذا النصُّ:

« بلغ مقابلةً بحمد الله تعالى حسب الطّاقة والإمكان على أصله المنقول منه، وهو نسخةٌ صحيحةٌ مقروءةٌ على مصنّفه وعليها خطُّه بيده، رحمه الله تعالى ورضي عنه، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم، حُرّر سنة ١٢٨٢ هـ »[2]، وليس ذلك إلاّ الأصل الذي كان بحوزة أبا بُطَيْنٍ وانتقل إلى سليمان بن عبد الرّحمن البسّام.

والجديرُ بالذّكر أنّ الشّيخ العلاّمة المحدّث محمّد ناصر الدّين الألبانيّ[3] رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً وأسكنه فسيح جنّاته قد علّق على

---

(١) أداء ما وجب ص ١٦٠ ـ تحقيق: محمّد زهير الشّاويش.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الإمام المحدّث والفقيه العالم والدّاعي المربّي والمجاهد الصّابر والنّاصح الصّادق والمؤلّف البارع والمحقق المدقّق الشّيخ الألبانيّ نادرة العصر، صاحب المؤلّفات الفائقة التي سارت

=

مواطن من هـذا الكتـاب تعليقـات نفيسـة، وكـان فراغـه مـن ذلـك ظهـر الأربعاء من شهر شوّال سنة ١٣٨٦ هـ، وفي ذلك قال رحمه الله: « انتهى تعليقُه ظهر الأربعاء ٢٨ شوّال سنة ١٣٨٦ هجريّة، وصلّى الله على محمّد وآله وصحبه وسلّم. أبو عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألبانيّ ».

وبعده يذكـر الشّيخُ محمّـد زهـير الشّـاويش مـا يلـي : « قـد بـدأتُ بمراجعـة الكتـاب في مدينـة رام الله بجـوار القـدس ـ ردّهـا الله إلى بـلاد المسلمين سنة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م ، ثمّ سـلّمتُها للشّـيخ الألبـانيّ الـذي علّق عليها بما عنده ـ جزاه الله خيراً ـ . ثمّ أعـدتُّ النّظـرَ فيهـا في بـيروت سنة ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م ، والحمدُ لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات » .

لقد كان الاعتمادُ في هذه النّشرة على نسخة متأخّرة كتبت سنة ١٢٨٢ هـ، منقولة عن نسخة عليها سماعٌ على المؤلّف سـنة ٦٢٥ هـ، ولا يخفى عند ذوي الاختصاص أنّ مثل هذا التّباين الكبير بين التّاريخين له أثـرُه في قراءة النّصّ التّراثيّ. كما أنّ النّشرة لم تحظ ـ في نظـري ـ بخدمـة كافيـة تليق بمقام ذي النّسبين حيث تُركت عشرات النّصوص دون توثيقٍ.

وأخيرا أودّ التّنبيه إلى أنّ ما ذكره الشّيخ محمدّ زهير الشّاويش ـ رعـاه الله ـ من كون هذا الكتاب ألّفه ابنُ دحية (٥٤٦ هـ ـ ٦٣٣ هـ) للسّـلطان خليل بن قـلاوون (٦٦٦ هـ ـ ٦٩٣هـ) ليـس صحيحـاً، إذ وُلـد هـذا بعـد

بها الرّكبان، وقد فُجع العالم الإسلاميُّ بوفاته من هذا العام ١٤٢٠ هـ ، نسأل الله عزّ وجلّ أن يرحم الشّيخَ الألبانيَّ ويسكنه الفردوسَ الأعلى مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين وحسن أولئك رفيقا .

وفاة ابن دحية بثلاثٍ وثلاثين عاماً ! وسبب هذا الوهم جملةٌ درج عليها ابنُ دحية في مؤلّفاته التي كتبها للملك الكامل حيث يصفُه قائلاً: « خليل أمير المؤمنين »، ويعني به خليفةَ المسلمين آنذاك النّاصر لدين الله الذي كانت تربطُه بالملك الكامل صلةٌ وثيقةٌ، وإليه بَعث ابنَ دحية رسولاً إلى بغداد مقرّ الخلافة، فتلقّاه النّاصرُ لدين الله أحسنَ تلقٍّ، وقضى مآربَه التي توجّه رسولاً إليه بسببها، وأجلّ قدرَه، وأجزل صلتَه، وأنفذه رسولاً إلى بعض ملوك العجم وراء النّهر، فنهض بذلك الحافظُ ابن دحية وأحسن السَّفارةَ فيه[1] .

ثانيهما : د. محمّد بن سليمان الفوزان وكان هذا الكتابُ موضوعَ أطروحته التي تقدّم بها لنيل درجة الماجستير، في كليّة أصول الدّين ــ قسم السُّنّة وعلومها، في العام الدّراسي ١٤٠٤ هـ ــ ١٤٠٥ هـ ، وقد لبث الكتابُ على رفّ المكتبة ما يقارب السّتّة عشر عاماً ! وكنّا نودّ لو اهتمّ الباحثُ الفاضلُ بنشر الكتاب خاصّة وقد وقعت له النّسخ الثّلاث بما فيها النّسخة التي عليها خطٌّ ابن دحية .

وإن أعتب على المحقّق بشيءٍ فهو إثقالُ حواشي نصّ الكتاب بما لا يعودُ عليه بطائل نحو ترجمة مشاهير الأعلام كمسلم بن الحجّاج وأحمد بن حنبل والزّهريّ والدّارقطنيّ والحسن البصري وغيرهم، كما وقع في تحقيقه شيءٌ من التّصحيف لا يخلو منه كتاب، وبالجملة فتحقيقُه أمثلُ من نشرة المكتب الإسلاميّ لتوفّر النّسخ لديه، ويبدو من عبارته ــ رعاه الله ــ أنّ

---

(١) انظر الآيات البيّنات ـ مقدّمة التّحقيق ص ٧٩ .

النّسخة الخطّيّة الأصليّة التي عليها خطٌّ ابن دحية كانت بين يديه فقد قال شاكراً لمن أسدى إليه يدَ عَوْنٍ : « وأخصُّ بالذِّكْرِ فضيلةَ الشّيخ سليمان بن صالح البسّام الذي أتحفني بمخطوطة هذا الكتاب طيلةَ مدّة التّحقيق ».

والحاصلُ أنّ الشّاويش والفوزان لهما فضلُ السّبق إلى هذا الكتاب، ولعلّ في نشرتي هذه جبرُ ناقص، واستدراكُ فائتٍ، والنّقصُ محاطٌ بالبشر، والمؤمنُ مرآةٌ لأخيه، والله يتولاّنا جميعاً بحفظه .

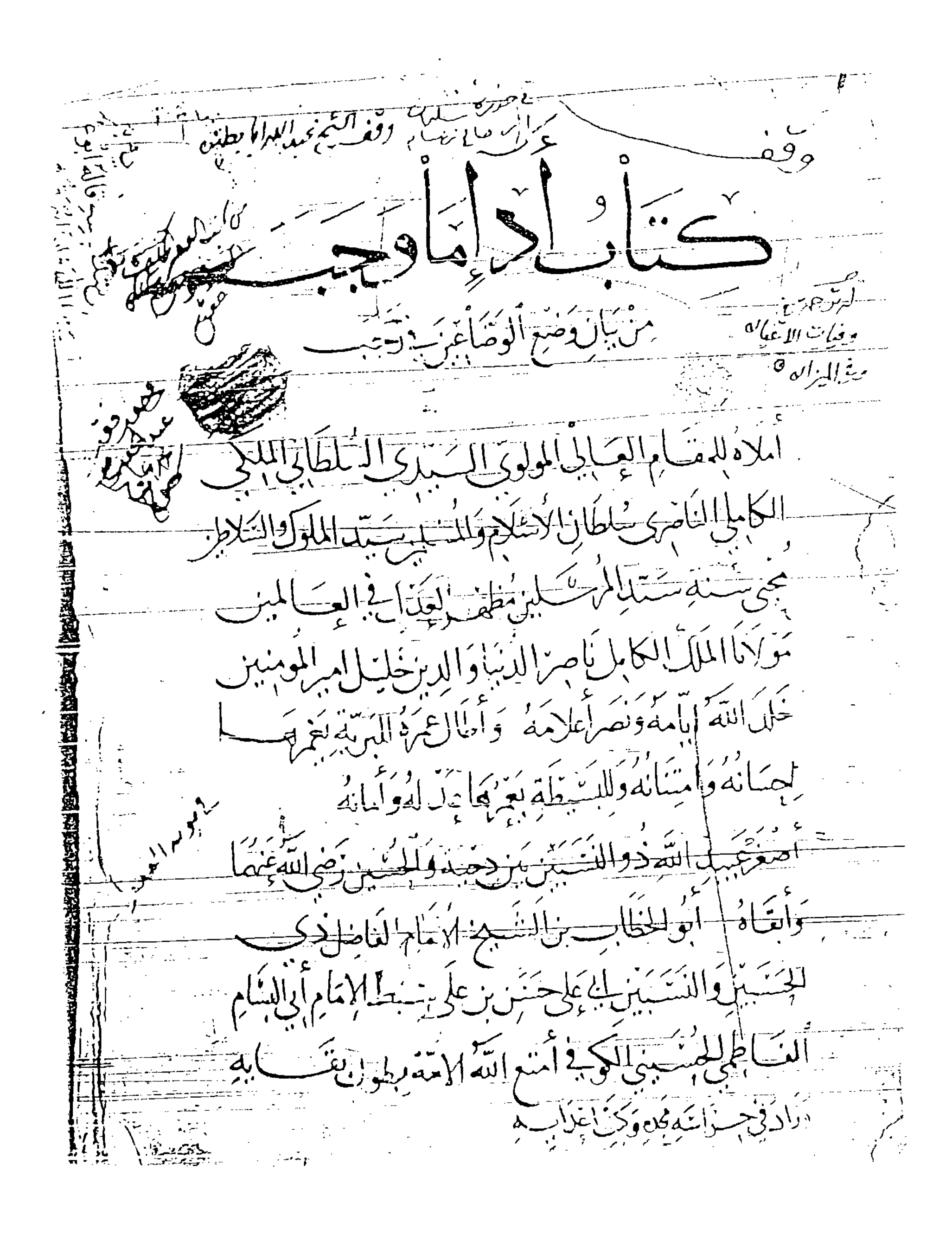
وأخيراً :

لا أدّعي في هذه النّشرة كمالاً، وأملي في قرّاء التّراث وعشّاقه التّقويم والإصلاح والإفادة، حتّى نصل بنصوص تراث علمائنا إلى الخدمة اللاّئقة بمكانتهم العلميّة ، والله من وراء القصد .



نماذج

من النّسخ الخطية



كتاب أداء ما وجب

من بيان وضع الوضاعين في رجب

أملاه للمقام العالي المولوي السيدي السلطاني الملكي

الكاملي الناصري سلطان الإسلام والمسلمين سيد الملوك والسلاطين

محيي سنة سيد المرسلين مظهر العدل في العالمين

مولانا الملك الكامل ناصر الدنيا والدين خليل أمير المؤمنين

خلد الله أيامه ونصر أعلامه وأنال عمرة البرية بغمرها

إحسانه وامتنانه وللبسيطة بغمرها نائله وأمانه

أضعف عبيد الله ذو النسبين بين دحية والحسين رضي الله عنهما

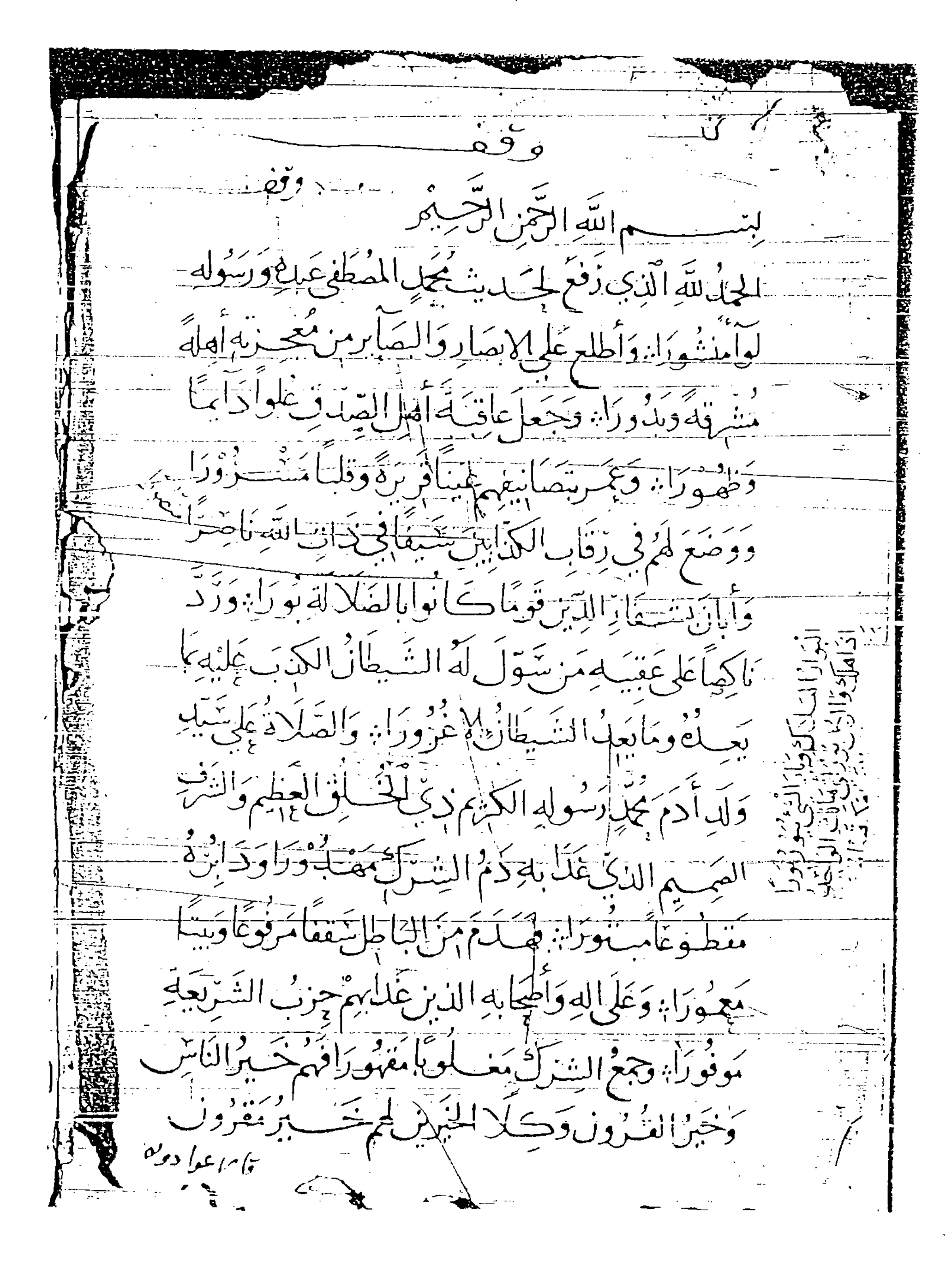
وأبقاه أبو الخطاب بن الشيخ الإمام الفاضل ذي

الحسبين والنسبين أبي علي حسن بن علي سبط الإمام أبي البسام

الفاطمي الحسيني الكوفي أمتع الله الأمة بطول بقائه

زاد في حراسته مجده وكبت أعدائه

عنوان النّسخة الأصل

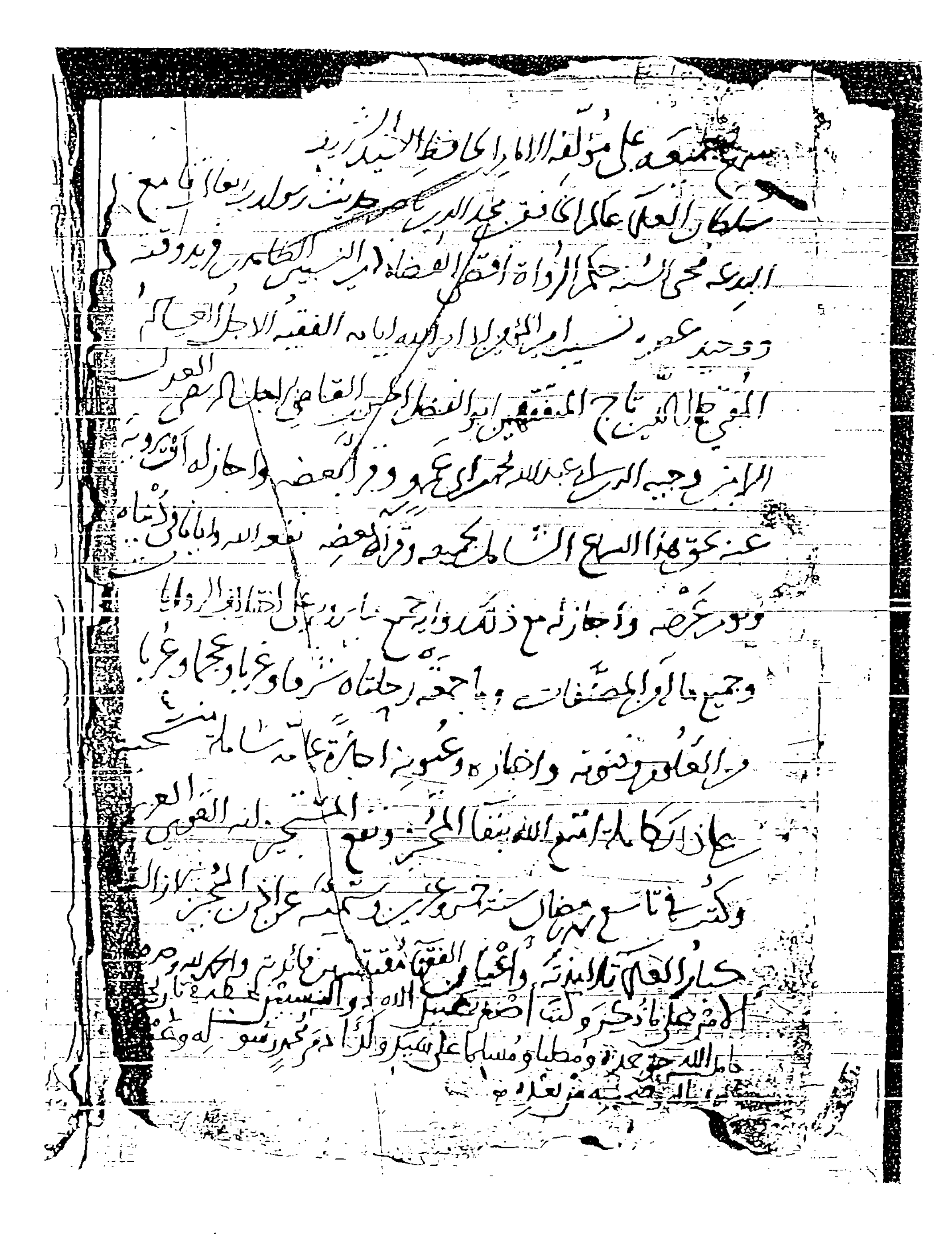


بداية النّسخة الأصل

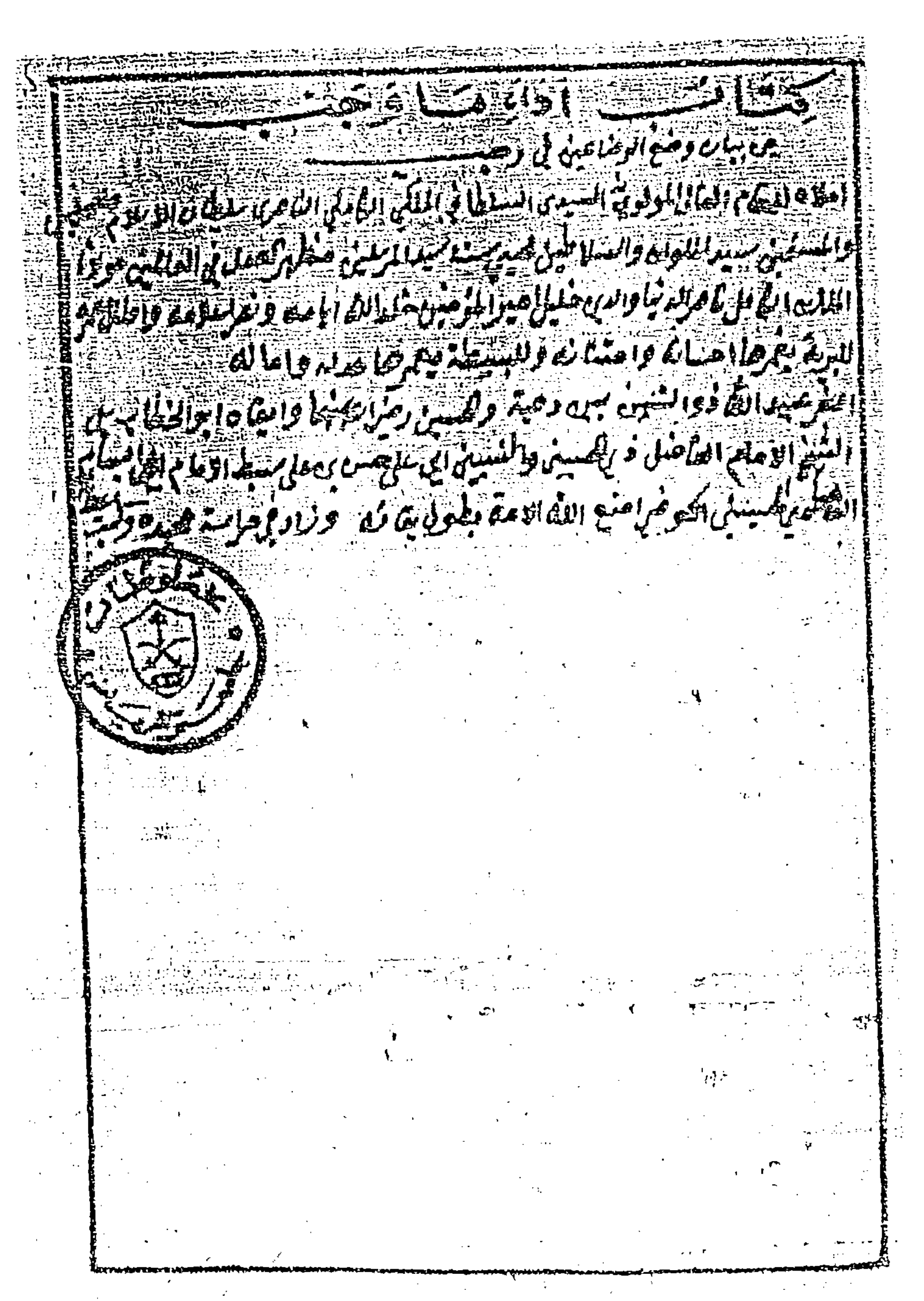
وقف

وهذا الكتاب نرجو ان نجعله للمحدثين عُبابًا لأن الله
جلت قدرته قد جعل الحديث حقًّا ومبرًّا فنحب
لفضله ان يركض الطلاب اليه على نجائبهم حثاثًا ويقتبسون
فوائد الصحيحة من الفاظه الصريحة بين السند
والمتن والمعنى ائتلافًا ويتلوه ان شاء الله ما جاء في فضل
شعبان وهو الشهر الذي ثبت صيام رسول الله
صلى الله عليه وسلم له وبان وكانت الفضيلة في صيامه
على شهر رجب ناطقة والألسن بصفته بجزيل
الحسنات صادقة وصلى الله على من شرف خلقه وعظم
وتم به النبوة والرسالة وختم سيدنا محمد صلى الله عليه
صلاة دائمة وسلم وعلى آله وأصحابه الذين حرم
وجوههم الخاشعة على النار نجرها واعد لهم
مغفرة واجرا عظيما ووافق الفراغ من نسخه
في يوم الأحد التاسع والعشرين من شهر المحرم سنة خمس وعشرين وثمانمائة
بالمدرسة الكاملية [illegible]
نظر فيه العبد الفقير الى الله

نهاية النّسخة الأصل



صورة السّماع على المؤلّف ويظهر في آخره خطّ ابن دحية


كتاب [illegible]

في بيان وضع [illegible]

املاه الحكم العالي المولوي السيدي السلطاني الملكي الكاملي الناصري سلطان الإسلام [illegible]

والمسلمين سيد الملوك والسلاطين محيي سنة سيد المرسلين مظهر العدل في العالمين [illegible]

[illegible] امير المؤمنين خلد الله [illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخ الإمام العالم الفاضل [illegible] الحسيني [illegible] علي بن حسن بن علي [illegible]

[illegible] الحسيني [illegible] الله [illegible]

عنوان الكتاب في نسخة جامعة الملك سعود « س »

بداية الكتاب في نسخة جامعة الملك سعود « س »

ايده الله فيلزم المحدث ان يكون على الصفة التي وصفنا في اول كتابنا
من الحفظ والاتقان والمعرفة بما يتحلى به الشأن فاما من طلب الحديث دون
تمييز لصحيحه من سقيمه ولا حفظ لمتونه ولفقهه وعلمه فما هو الا بمجرد الرواية محروم من ضبط
ولا حفظ ولا دراية مقتصر على لقاء الشيخ المسن وهو غلاة فكل ذا لازم وما وهي وبئس
بالذات انشدني المحدث المتقن الفاضل العدل ابو عبد الله محمد بن علي بن حفص الحجة
قال انشدني الغانس بقرطبة المحدث الفاضل ابو مروان عبد الملك بن ميسرة اليحصبي
قال انشدني محدث اهل زمانه المشار اليه بتقييده واتقانه ابو بكر محمد بن حيدرة
بن مفوز المعافري لنفسه شعر

يا من تعنى لامر ليس يحسن به ... خل الحديث وول الفقه اربابه
تروي الاحاديث عن كل مسامحة ... واحتوى بمعانيها معانيها

وهذا الكتاب قد جمعته للمبتدئين عناية ان الله جلت قدرته قد جعل الحديث
لي حظا وهيأ اياه فيجب لذلك ان يرتقي الطالب على نجابتهم حينا ليتوصلوا
في ان هذه الشجرة هي الباطنة الظاهرة بين السند والمتن والمعنى ان شاء الله
وتلوه ان شاء الله تعالى ما جاء في فضل شعبان وهو الشهر الذي نسب صيام رسول
الله صلى الله عليه وسلم له وبابه وكانت الفضيلة في صيامه على شهر رجب ناسخة
في الشيء بعضه بجميل الحسنات صادقة صلى الله على من شرف حقه
وعظم ونعم به النبوة والرسالة وختم سيدنا محمد صلى
الله عليه صلاة دائمة وسلم وعلى آله واصحابه
الذين حرم وجوههم الحاشية على النار
تحريما واعد لهم مغفرة
واجرا عظيما

نهاية الكتاب في نسخة جامعة الملك سعود « س »

قد نجز القلم بعون الله بارئ النسم على يد الحقير المحتقر الفقير المعترف
بالعجز والتقصير المفتقر الى رحمة ربه القدير المحتاج الى لطف ربه
اللطيف الخبير عبد الرحيم بن محمد صالح بن المرحوم سليمان ابن المرحوم
عبد الستار ابن المرحوم عبد [illegible] تجاوز عن سيئاته
الرب المهيمن وكان ذلك في ليلة التاسع عشر من
من شهر شعبان المكرم من شهور عام الثامن
والثلاثمائة بعد الالف من هجرة من خلقه
الله على الكمال وصلى الله
الله عليه وعلى آله
وصحبه
وسلم

وكان النقل من نسخة بخط الشيخ احمد بن [illegible] وتاريخها يوم الجمعة [illegible] شهر رجب [illegible]

ان تجد عيبا فسد الخللا | جل من لا عيب فيه وعلا

تاريخ الفراغ من نسخة جامعة الملك سعود « س »

على الأصل المنقول منه ما صورته

سمع جميعه على مؤلفه الإمام الحافظ السيد الشريف العالم علامة الحفاظ سلطان العلماء علم الأئمة

[illegible] محمد بن علي بن [illegible] العلقمي قاطع الحجة [illegible] الرواة [illegible]

[illegible] الطاهر فريد وقته ووحيد عصره [illegible] أمير المؤمنين أدام الله [illegible]

الأجل العالم المفتي جلال الدين تاج المتفقهين أبو الفضل الحسن بن [illegible] الأجل [illegible]

[illegible] أبي عبد الله محمد بن [illegible] وقرأ بعضه وأجاز له أن يرويه عنه [illegible]

الكامل جميعه وقراءة بعضه [illegible]

ما يرويه [illegible] اختلاف الروايات وجميع ما له من المصنفات وما جمعته [illegible]

وغيرها من العلم [illegible] إجازة عامة شاملة [illegible]

أمتع [illegible] ببقاء [illegible] إنه القوي العزيز وكتب في تاسع شهر رمضان سنة

خمس وعشرين وستمائة [illegible] لا زالت [illegible]

[illegible] مقتبسين فوائده والحمد لله وحده

انتهى [illegible] بخط [illegible] الشيخين بيده [illegible] هذا الكتاب رحمه الله تعالى ما صورته

الأصل [illegible] وكتب [illegible]

[illegible] ومصليا ومسلما على سيد ولد آدم محمد عبده ورسوله وعلى آله [illegible]

نقلته من خط [illegible] الشيخ رحمه الله تعالى حرفا بحرف وأنا الفقير إلى الله سبحانه أحمد بن [illegible]

[illegible] من شهر رجب سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة [illegible] وهو حسبنا

الله ونعم الوكيل

نقلته من خط الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى أبقاه الله تعالى حرفا بحرف وأنا الفقير إلى الله سبحانه

عبد الرحيم بن محمد صالح بن سليمان [illegible] في اليوم [illegible] من شهر [illegible] سنة

[illegible] والحمد لله [illegible] على كل [illegible] وصلى الله على [illegible]

صورة السّماع على المؤلّف كما في نسخة جامعة الملك سعود « س »

محصورة أي تشهدها ملائكة الليل والنهار وتحضرها أيضاً وقوله حتى استقلال الظل بالرمح على ما في صحيح مسلم أي حتى يكون مثله وهو القامة والفرق بين الظل والفيء أن الظل من غدوة إلى الزوال ثم الرتبة الشمس والفيء بعد الزوال ثم الفيء كانت نهايته الشمس والله أعلم وهو المستعان ولا حول ولا قوة إلا به آخرها ذي الحجة والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه

شهر رجب

الحمد لله الذي رفع لحديث المصطفى عبده ورسوله لواء منشوراً وأطلع على الأمصار والبصائر من [illegible] أهلة مشرقة وبدوراً وجعل [illegible] ذاتاً وظهوراً وعصمته [illegible] وثناءً مشروراً ووضع [illegible] ذات الله ما جرى [illegible] وأبان [illegible] قوماً كانوا [illegible] من يقول أو الشيطان الكذب عليه [illegible] والصلاة على سيد ولد آدم محمد رسوله الكريم ذي الخلق العظيم والشرف الصميم الذي [illegible] مقدوراً وذلك مطبوعاً [illegible] وعلى آله وأصحابه الذين [illegible] وجمع الشرك [illegible] وخير القرون [illegible] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] على الأوقات [illegible] فتحوا [illegible] تبارك وتعالى كما [illegible] الخلق [illegible] والشرق [illegible] القرآن [illegible] ذلك [illegible] الدين [illegible] على جميع المسلمين [illegible] الله [illegible] النكتة [illegible] بعد الفنون على [illegible] لا [illegible] النكتة [illegible] واحدة ولما كثر اختلاف الناس [illegible]

[illegible]

[illegible] وجعله [illegible]

[illegible] من [illegible] ولم يكن من [illegible]

[illegible] من الكلام [illegible] على من [illegible]

[illegible] من الكلام [illegible]

[illegible] للكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] المقام [illegible] الملك [illegible]

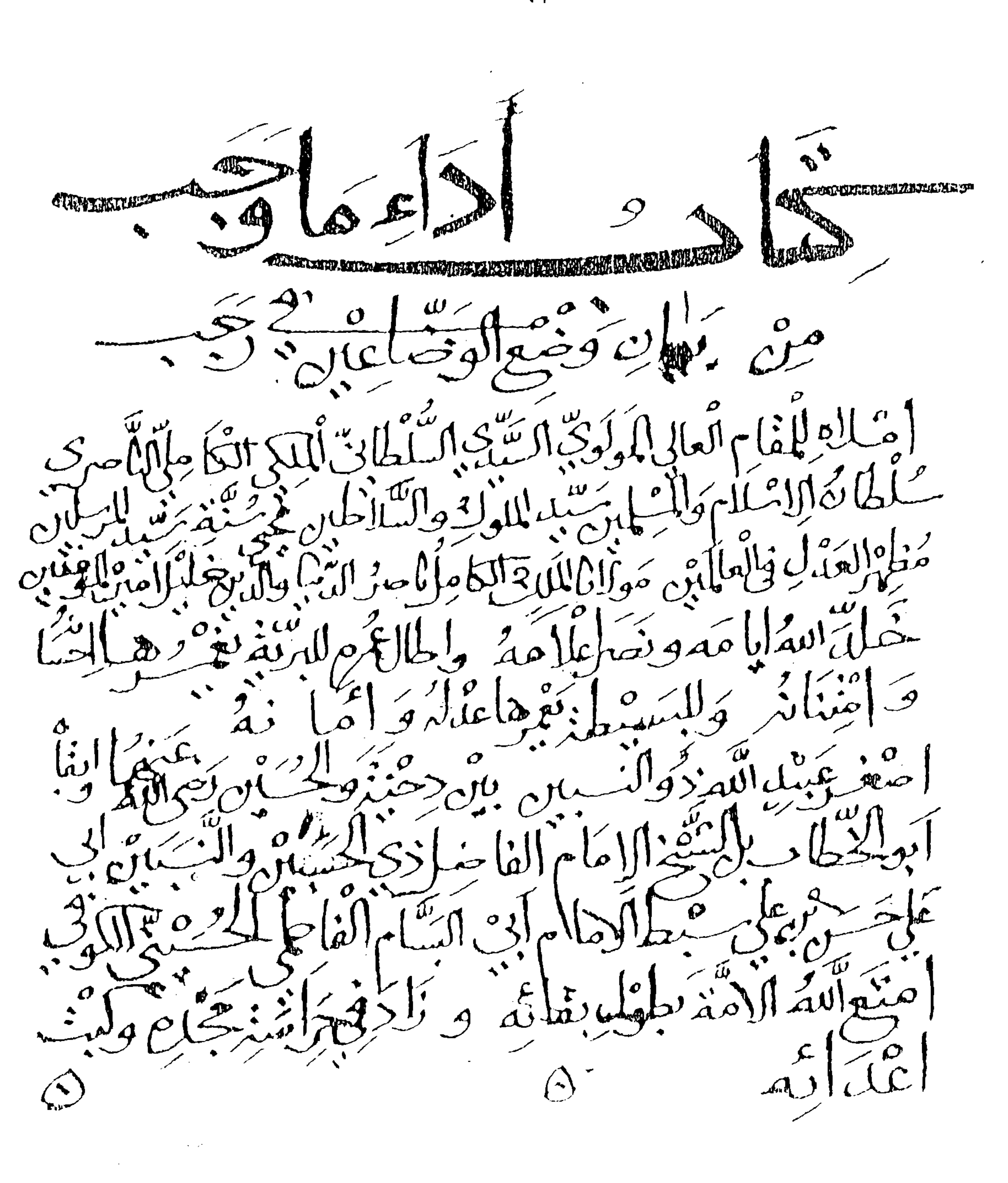
بداية الكتاب في نسخة مسجد صنعاء باليمن « ص »

٩٤ ١٨٩

الفضيلة في صيامه على شهر رجب ناطقة والالسن بصفته بحزيل الحسنات صادقة وصلى الله ٢
على من شرف حقه وعظم وبعثه بالنبوة والرسالة وختم سيدنا محمد صلى الله عليه صلاة
دائمة وسلم وعلى اله واصحابه الذين حرم لحومهم الخاشعة على النار تحريما واعد
لهم مغفرة واجرا عظيما ❊ بسم الله الرحمن الرحيم ❊

اما بعد حمد الله المنفرد بالوحدانية والكبرياء والعظمة العزيز الصمد
الرحمن الذي حمل اهل التوحيد بتوحيده من عذابه في امان ولم يرض لهم دون المطمئن
الكفر ورضي لهم الاسلام دينا وزينهم على الايمان ولم يحمل حطهم منه المحمول على
للسران والحرمان ❊ والصلاة على جوهرة الشرف اليتيمة الذي على عقودها جيد الزمان
محمد نبيه وخليله وصفيه وامينه على وحيه الذي شرف زمانه على جميع الازمان وحمله
من عصمته في ذمة وضمان وخصه بنهر الكوثر الذي ساحته من بصرى الى عمان الذي حاله
الذي وما فاته [illegible] اللؤلؤ المجوف المنحرج كالجمان صلى الله عليه وعلى اله الذين المنقول
[illegible] المعلومات بالمان والدليل الطيب عليه والنعمة المباركة كسى المحذوبة في [illegible] او كلا
قال الشعراء في وصف غمامات الزرع وشقائق النعمان ❊ فاني ذاكر [illegible]
الجزان شاء الله ما جاء في استحقاق شهر شعبان وما لاح من فضل صيامه وبان ووجه [illegible]
شهر رمضان في [illegible] فيه حولت القبلة من الحجر الاقصى الى المسجد الحرام [illegible]
بالرحمة والغفران [illegible] ذلك على الجموع وعبادة الصلبان والاوثان وهذا رسول الله صلى الله
عليه وسلم [illegible] حكم الله [illegible] ❊ حدثني السيد ابو جعفر محمد بن احمد بن
[illegible] على الحسين بن [illegible] قال قرئ على ابي على الحسن بن احمد [illegible]
ابو [illegible] اللغوي [illegible] بن عبد الواحد المطرز [illegible] احمد بن [illegible]
قال وكان سمى شعبان شهرا [illegible] القبائل اي [illegible] والعامة [illegible]
ويقولون شعبان وشعبانات وشعابين ❊ واما فضله الثابت عن سيد البرية
[illegible] به الفقيه ابو الحسن على بن الحسين في منزله [illegible]
وفي [illegible] ابو عبد الله احمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن [illegible] ابو [illegible]
ابن احمد [illegible] ابو [illegible] يحيى بن عبد الله [illegible] ابو مروان [illegible]
ابو محمد [illegible] قال [illegible] مالك بن انس عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي
سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رايته في شهر اكثر صياما منه
في شعبان ❊ هذا حديث صحيح على صحته اخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف [illegible]

نهاية الكتاب في نسخة مسجد صنعاء باليمن « ص »


كتاب أداء ما وجب

من بيان وضع الوضاعين في رجب

إملاء المقام العالي المولوي السيدي السلطاني الملكي الكاملي الناصري
سلطان الإسلام والمسلمين سيد الملوك والسلاطين محيي سنة سيد المرسلين
مظهر العدل في العالمين مولانا الملك الكامل ناصر الدنيا والدين خليل أمير المؤمنين
خلد الله أيامه ونصر أعلامه وأطال عمره للبرية يغمرها إحسانه
وامتنانه والبسيطة يعمرها عدله وأمانه
أصغر عبيد الله ذو النسبين بين دحية والحسين رضي الله عنهما ابنا
أبو الخطاب بن الشيخ الإمام الفاضل ذي الحسبين والنسبين أبي
علي حسن بن علي سبط الإمام أبي البسام الفاطمي الحسيني الكوفي
أمتع الله الأمة بطول بقائه وزاد في [illegible] وكبت
أعدائه

عنوان الكتاب في نسخة الشّيخ محمّد زهير الشّاويش

كِتَابُ أَدَاء مَا وَجَب
مِنْ بَيَانِ وَضْع الوَضَّاعِينَ في رَجَبٍ

أملاه

أبو الخطّاب عمرُ بن الحسن الأندلسيُّ السّبتيُّ
الشّهيرُ بابْنِ دِحْيَةَ الكَلْبيّ
رَحِمَهُ اللّٰه تعَالَى
(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

قَرَأَهُ وَ عَلَّقَ عَلَيْهِ
جَمَال عَزُّون

[إملاءُ ابن دحية الكتابَ للملك الكامل سُلطان مصر][1]

أملاه للمَقام العالي المَوْلَوِيِّ السَّيِّدِيّ السُّلطانيّ المَلِكِيّ الكامِلِيّ النّاصِرِيّ سُلطان الإسلام والمسلمين، سيّد الملوك والسّلاطين، مُحيي سُنّة سيّد المُرسلين، مُظهر العَدْلِ في العالَمين، مولانا المَلِكِ الكامل ناصر الدُّنيا والدِّين، خليلِ أمير المؤمنين .

خلّد اللهُ أيّامَه، ونصر أعلامَه، وأطال عُمُرَهُ للبريّة يَغْمُرُها إحسانُه وامتنانُه، وللبَسيطة يَعْمُرُها عَدْلُه وأمانُه.

أصغرُ عَبيدِ الله ذو النَّسَبَيْن ، بين دِحْيَةَ والحُسَيْن ـ رضي الله عنهما وأبقاه ـ :

أبو الخطّابِ بْنُ الشّيخِ الإمامِ الفاضلِ ذي الحَسَبَيْن والنَّسَبَين أبي عليٍّ حسن بن عليٍّ سِبْطِ الإمام أبي البَسّام الفاطميّ الحُسينيّ الكُوفيّ.

أمتعَ اللهُ الأمّةَ بطُول بقائه، وزاد في حراسة مَجْدِه وكَبْتِ أعدائه .

---

(١) زيادةٌ توضيحيّةٌ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي رفعَ لحديث محمّـدٍ[١] المصطفـى عبـدِه ورسُـولِه لـواءً منشُورا، وأطلعَ على الأبصار والبصائر مِنْ مُعْجزَتِـه أَهِلّـةً مُشْـرِقَةً وبُـدُورا، وجعلَ عاقبةَ أَهْلِ الصِّدْق عُلُوّاً دائماً وظُهُورا، وعَمَرَ بتصانيفِهم عَيْناً قَريـرةً وقَلْباً مَسْـرُوراً، ووَضَـعَ لَهُـم في رِقـاب الكَذّابـين سَـيْفاً في ذات اللهِ نـاصراً منصوراً، وأَبَانَ بشِفَار[٢] الدِّين قوماً كانُوا بالضَّلالة[٣] بُورا[٤]، وردَّ نَاكِصاً على عَقِبَيْهِ مَنْ سَوَّلَ له الشّيطانُ الكَذِبَ عليه بما يَعِدُه ومـا يَعِـدُهُ الشّـيطانُ إلاّ غُـرُوراً .

والصّلاةُ على سيِّد ولد آدمَ محمّدٍ رسولِه الكريم، ذي الخُلُق العظيـم، والشَّـرَفِ الصَّميـم، الـذي غَـدا بـه دمُ الشِّـرْك مَهْـدُورا، ودابِـرُه مَقْطُوعـاً

---

(١) محمّد : غير مثبت في ص .

(٢) جمعُ شَفْرَةٍ وهي السِّكّينُ العَريضـةُ، وشَـفَراتُ السّيوف:حـروفُ حَدِّهـا، تهذيـب اللّغـة ٣٥١/١١ للإمام الأزهريّ .

(٣) في ص : بالضّلال .

(٤) البَوارُ : الهَلاكُ ، وبـارَ الشّـيءُ يَبـورُ بَـوْراً إذا هلـك ، والرّجـلُ بُـورٌ أي هـالكٌ، الواحـدُ والجَمْـعُ سـواء، هكـذا قيّدنـاهُ، وفي التّـنزيل: ﴿وَكُنْتُـمْ قَوْمـاً بُـوراً﴾، كـذا في حاشـية النّسختين: الأصل ، ص ، مع ملاحظة أنّ الآية الأخيرة في ص فقط .

مَبْتُوراً، فهدم من الباطل سَقْفاً مرفوعاً وبيتاً[١] مَعْمُورا، وعلى آله وأصحابه الذين غَدا بهم حزبُ الشّريعةِ مَوْفُوراً، وجَمْعُ الشِّرْكِ مغلُوباً مَقْهُوراً، فهم خيرُ النّاسِ وخيرُ القُرون، وكِلا الخَيْرَيْنِ لهم خَيْرٌ مَقْرُون .

قارَعُوا دون رسول الله ﷺ البُهَم[٢]، وبايعُوه على الموت الأحْمَرِ[٣] فصَدَقُوا البَيْعَ ووَفَّوا الذِّمَم، ولم يقولُوا: ﴿فاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾[٤] كما قال من تقدّم، فكانُوا خُلفاءَ الخَلْق، وفَتَحَةَ الغَرْبِ والشَّرْق .

وقد نطقَ بفضلهم القرآن، وقام الدّليلُ القاطعُ على عَدالتهم والبُرهَان، وهُم الذين أمرهُم بالتّبليغ عنه ففعلُوا ذلك مُحْتَسبين ناصحين، حتّى كَمُلَ ـ بما نقلُوه ـ الدِّين، وثبتتْ حجّةُ الله على جميع المسلمين، وقد أخبرنا الله جلّ جلالُه أنّه رضي عنهم، وأنزل السّكينةَ عليهم، فقد صحّتْ لهم العصمةُ مِنْ تعمُّد[٥] الفسُوق، على رغم كلِّ رافضيٍّ مُعانِد، إذ لا تجتمعُ السّكينةُ والفِسْقُ في قلبٍ واحِد.

---

(١) في ص : بناءً .

(٢) البُهَمُ : جمعُ بُهْمَةٍ وهو الفارسُ الذي لا يُدرى من أين يُؤتى من شدّة بأسه، كذا في حاشية النّسختين : الأصل ، ص ، وانظر تهذيب اللّغة ٣٣٨/٦.

(٣) يُقال : احمرّ البأسُ أي اشتدّ، كذا في حاشية النّسختين: الأصل، ص. والموتُ الأحمرُ: مثلٌ يُقال في الصّبر على الأذى والمشقّة والحمل على البدن قاله أبو عبيدٍ، انظر مجمع الأمثال ٣٠٣/٢، رقم: ٤٠٣٣ للميداني.

(٤) المائدة : الآية ٢٤ .

(٥) في ص : عن ، بدل : من تعمُّد .

ولّما كثر اختلافُ النّاسِ في هذا الشّهر المُسمّى برَجَب، وقَلَّ العارفُ به[١] المتكلِّمُ فيه بما وَجَب، حتّى قال بعضُهم في نهاره بفضيلة صيامِه، ونزعَ بعضُهم في ليله إلى[٢] الاعتناء بقِيامِه، وجعله مَنْ لا يدري مُفَضَّلاً على الشّهُور، وزادَهُ فضيلةً على الأربعة الحُرُمِ في المذكُور، / وكثُر الخَبْطُ في ذلك بين العَوامّ، ولم يكُن مِن الخواصّ مَن يعرفُ ما فيه من الكلام، تعيّن في شرع اللهِ عَلَيّ، مِن جهة ما أُلقي زِمامُه من العلم إلَيّ، أن أَخُصَّ هذا الشَّهْرَ بما فيه[٣]، وأتكلَّمَ على جُملة معانيه، بما يَجْمَعُ بين الشَّرْحِ والتَّفْسير، وذِكْر[٤] ما صحَّ عن البشير النَّذير، رَفْعاً للكذب عن رسُول الله عليه الصّلاةُ والسّلام، وعملاً بمُقتضى ما اقتضاهُ الكلام . ل/٢

ثمّ جعلتُه لخدمة المقام السُّلطاني المَلِكِيّ الكامليّ النّاصريّ سُلطان الإسلام والمسلمين، سيّد الملوك والسّلاطين، محيي سُنّة سيّد المرسلين، ومُظهر العَدْل في العالَمين، ناصر الدُّنيا والدِّين، مولانا الملك الكامل[٥] خليل أمير المؤمنين، أدامَ اللهُ أيّامَهُ وأعلا مقامَهُ مخصُوصاً، وبالدُّعاء لدولته ناصّاً وبالثّناء عليه منصُوصا، لأنّه أشرفُ الملوكِ قَدْرا، وأكملُهم في سماء

(١) به : غير مثبتة في ص .

(٢) إلى : ساقطة من ص .

(٣) في ص زيادة : من الكلام ، ولا وجه لها لتنافيها مع السّجعة التي قصدها ابنُ دحية.

(٤) في ص : و ذِكْرِنا .

(٥) السلطان أبو المعالي محمّد بن العادل أبي بكر بن أيّوب ، تُوفّي سنة ٦٣٥ هـ ، انظر ترجمته في سير أعلام النّبلاء ٢٢/١٢٧ - ١٣١ .

المعارف[١] بَدْرا، وأقومُهم بشعائر الدِّين، وأفضلُهم جَرْياً على سَنَنِ المهتدين، أدامَ اللهُ به للدِّين انتصارَه، [وأعزَّ أبداً أنصارَه][٢]، وضاعف له على ملوك الأرض اقتدارَه، وأخدمه أبداً[٣] أقْدارَه[٤].

وهذا حِين أبتدىءُ وأقول، واللهُ حسبي ونعم الوكيل:

فأوّلُ من تكلّم في التّعديلِ والتّجريح، ونفَى السّقيمَ من الصّحيح، الخليفةُ أبو بكرٍ الصّدِّيق وعمرُ بن الخطّاب الفاروقُ[٥] وعليٌّ بن أبي طالبٍ المُرتضى وزيدُ بن ثابتٍ، فإنّهم قد جرّحُوا وعدَّلُوا، وبحثُوا عن صحّة الرّوايات وسَقَمِها[٦]، ذكر ذلك الحاكمُ في النّوع الثّامن عَشَرَ من «علُوم الحديث»[٧]، وقد ذَكَرَ مسلمٌ في مُقَدَّمَةِ[٨] «صحيحه»[٩] عن ابن عبّاسٍ أيضاً ما يدلُّ على اعتنائه بالتّعديل والتّجريح.

---

(١) في ص: العِرْفان.

(٢) من ص.

(٣) أبداً: غير مثبتة في ص.

(٤) علّق العلاّمة الألبانيُّ رحمه الله على هذا فقال: «لا تخلُو هذه التّزكيّةُ من شيء فإنّ هذا الطّلبَ الأخيرَ مع أنّه من باب طلب ما لا يكون وذلك من الاعتداء في الدّعاء، وهو مذمومٌ فيما صحّ عنه ﷺ من قوله: سيكون في أمّتي أقوامٌ يعتدون في الدّعاء والطّهور، فإنّه مع ذلك فيه طلبُ الاستعلاء على القَدَر وجعل الملك مخدوما له، وهذا أمرٌ ظاهرٌ بطلانُه. وإنّما أوقع المؤلّفَ ـ غفر الله لنا وله ـ في هذه الخطيئة غلوُّه في مدح مَلِكِهِ والإطراء عليه، وصدق رسول الله ﷺ في قوله: المدحُ هو القَزْعُ».

(٥) الفاروق: ساقطة من ص.

(٦) في ص: وسقيمها.

(٧) معرفة علوم الحديث ص ٥٢.

(٨) بفتح الدّال، كذا ضُبطت في الأصل.

(٩) صحيح مسلم ١/١٢ ـ ١٣، رقم: ٦، ٧.

وقد كان في آخر عصرهم جماعةٌ من المفسدِين، الذين يُريدُون إفسادَ الشّريعة على أهل الدِّين، فبادَرُوا إلى أنواع الفساد، تارةً في المتن وكَرَّةً في قَلْبِ الإسناد، لمّا لم يُمْكِنْهُمْ تبديلُ كلمةٍ مِن القرآن لحفظ الله عزّ وجلّ لَه، وقد بُدِّلَتْ الكتبُ قبلَه، فزادُوا في حديث رسول الله ﷺ أحاديثَ موضُوعَة، وأسانيدَ مصنُوعَة، الفقيهُ / يُقَلِّدُ التّعليق[١]، ولا يعرفُ التّحقيق، ل ٣/
كقولهم على رسول الله ﷺ: « أئمّتُكم شفعاؤُكم، فانظرُوا بمن تستشفعُون »[٢]، وهو حديثٌ لا يصحُّ أصلاً، ومَنْ نسبهُ إلى رسول الله ﷺ فقد أظهرَ غباوةً وجهلاً، والمتعبِّدُ يُتعبُ نفسَه، ويُؤْتِمُ أولادَه ويَرْوي: « مَنْ أخلصَ لله أربعين صباحاً، ظَهَرَتْ ينابيعُ الحكمةِ مِنْ قلبه على لسانه »[٣] وهو حديثٌ موضوعٌ .

---

(١) التّعليق : ما يقيّدُه الطّلبةُ في مجلس الدّرس والإملاء، وعادة ما يشوب ذلك التّقييد العجلة والاختصار ممّا يفقد تلك التّقييدات شيئاً من التّحقيق والدّقّة .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللّفظ، وقريبٌ منه حديث ابن عمر مرفوعا: « اجعلوا أئمّتكم خياركم فإنّهم وفدُكم فيما بينكم وبين الله عزّ وجلّ » أخرجه الدّارقطنيُّ ٨٨/٢، والبيهقيُّ ٩٠/٣ وضعّفه ، وانظر الضّعيفة للعلاّمة الألباني رحمه الله ٣٠٢/٤ - ٣٠٣ .

(٣) أخرجه أبو نعيمٍ في الحلية ١٨٩/٥، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٤٤/٣، عن محمّد بن إسماعيل، ثنا أبو خالدٍ يزيدُ الواسطيُّ، أنبأنا الحجّاجُ، عن مكحولٍ، عن أبي أيّوب الأنصاريّ به. قال ابنُ الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ فيه يزيدٌ الواسطيُّ وهو يزيدُ بن عبد الرّحمن. قال ابنُ حبّان: كان كثيرَ الخطأ، فاحشَ الوهم، خالف الثّقات في الرّوايات، لا يجوزُ الاحتجاجُ به، وحجّاجٌ مجروحٌ، ومحمّدُ بن إسماعيل مجهولٌ، ولا يصحُّ لقاءُ مكحولٍ لأبي أيّوب. وقد ذكرَ محمّدُ بن سعدٍ أنّ العلماءَ قدحُوا =

والوُعّاظُ يَرْوُون للعوامّ جُمْلَةً مِن التُّرَّهات، ليجمعُوا بها الدُّرَيْهِمات، كـ:

- حديث قُسٍّ بن ساعدة[(١)] .
- وحديثِ هامة بن الهِيْم[(٢)] .
- وزُرَيْب[(٣)] .
- وأحاديثِ الأشجّ المُعَمَّر[(٤)] .

في رواية مكحولٍ وقالُوا: هو ضعيفٌ في الحديث ». وأخرجه أبو نعيمٍ ١٨٩/٥، وابنُ أبي شيبة في المصنّف ٢٣١/١٣، رقم: ٦١٩١، وهنّاد بن السّريّ في الزّهد ٣٥٧/٢، رقم: ٦٧٨، من طريقين عن الحجّاج، عن مكحولٍ مرسلاً. وللحديث شاهدٌ عن أبي موسى الأشعري وابن عبّاسٍ، وفي إسنادهما ضعفٌ، وانظر موضوعات ابن الجوزي ١٤٤/٣ – ١٤٥، وكامل ابن عديٍّ ١٩٤٥/٥، والضّعيفة للعلاّمة الألباني رحمه الله تعالى رقم: ٣٨.

(١) في سماع رسول الله ﷺ خطبتَه في سوق عكّاظ، وللحديث طرقٌ لا تخلُو من متّهمٍ بالوضع والكذب، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢١٤/١: « هذا الحديثُ من جميع جهاته باطلٌ قال أبو الفتح الأزديّ الحافظ: هو حديثٌ موضوعٌ لا أصلَ له »، وانظر ما كتبه الشّيخُ عبدُ المجيد السّلفي في حاشية الأحاديث الطّوال للطّبرانيّ رقم: ٢٢ ضمن المعجم الكبير له ٢٣٠/٢٥ .

(٢) حديثٌ طويلٌ يزعمُ فيه راويه أنّ هامةَ بن الهيم جنّيٌّ بينه وبين إبليس لعنه الله أبوان، وأنّه أدركَ نُوحاً، وعُمِّر حتّى أدركَ نبيَّنا ﷺ، وهو حديثٌ كذبٌ، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٠٨/١: « هذا حديثٌ موضوعٌ لا يُشكُّ فيه ».

(٣) حديثٌ طويلٌ يزعمُ فيه راويه أنّ زريب بن برثملي هو وصيُّ عيسى بن مريم، وقد أسكنه جبلاً، ودعا له بطُول البقاء إلى نزوله، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢١٢/١ : « حديثُ زريب بن برثملي حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له، وأكثرُ رواته مجاهيلُ لا يُعرفُون ».

(٤) هو عثمانُ بن خطّابٍ أبو عمرو البلوي المغربي أبو الدّنيا الأشجُّ، قال الذّهبيُّ في الميزان ٣٣/٣: « طيرٌ طراً على أهل بغداد، وحدّث بقلّة حياءٍ بعد الثّلاثمائة عن عليّ بن أبي طالبٍ فافتضحَ بذلك، وكذّبه النّقّادُ ».

- وخِراشٍ[١] .
- ويُسْرٍ[٢] .
- ويَغْنَم[٣] .
- ونَسْطُورٍ الرُّوميّ[٤] .
- وحديثِ عُكّاشةَ في القِصاص[٥]، وهو مِنْ وضع عبد المنعم بن إدريسَ وكان من القُصّاص[٦] .

- وحديثِ عمر بن الخطّاب عن الحسن والحسين رضي الله عنهم ونصُّه: « بسم الله الرّحمن الرّحيم، حدّثني سيِّدا شباب أهل الجنّة، عن أبيهما المُرتضى، عن جدِّهما المصطفى ﷺ أنّه قال: عُمَرُ نُورُ الإسلام في

---

(١) هو خراشُ بن عبد الله شيخٌ كان يزعمُ أنّه خدم أنسَ بن مالكٍ، ذكر ابنُ حبّان في المجروحين ٢٨٨/١ أنّه أتى بأشياء إذا تأمّلها مَنْ هذا الشّأنُ صناعتُه علم أنّه كان يضعُ الحديثَ وضعاً، وانظر الميزان ٦٥١/١.

(٢) مولى أنسٍ يروي عن أنسٍ قال الذّهبيُّ في الميزان: « لا شيءَ البتّةَ ».

(٣) في ص : بشر ونعيم ، وهو تصحيفٌ. ويغنم: هو ابنُ سالم بن قُنْبر قال ابنُ حبّان في المجروحين ١٤٥/٣: « شيخٌ يضعُ الحديثَ على أنس بن مالكٍ، روى عنه نسخةً موضوعةً، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا الرّوايةُ عنه إلاّ على سبيل الاعتبار ».

(٤) وقيل: جعفرُ بن نسطورٍ قال الذّهبيُّ في الميزان ٢٤٩/٤: « هالكٌ، أو لا وجودَ له أبداً ».

(٥) هو حديثٌ طويلٌ جدّاً يزعمُ راويه أنّ رسول الله ﷺ طلب قبل وفاته ممّن كانت له قِبَلَهُ مظلمةٌ فليقتصّ منه، فقام عكاشةُ بن محصن في قصّةٍ طويلةٍ لوائحُ الوضع باديةٌ عليها، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣٠١/١: « حديثٌ موضوعٌ مُحالٌ، كافأ الله من وضعه، وقبّح من يشينُ الشّريعةَ بمثل هذا التّخليط البارد، والكلام الذي لا يليقُ بالرّسول ﷺ ولا بالصّحابة ».

(٦) كان كذّاباً خبيثاً ، انظر الموضوعات ٣٠١/١ لابن الجوزي .

الدُّنيا، وسراجُ أهل الجنّة في الجنّة. وأَوْصَى أن يُجعل ذلك في كَفَنِه على صدره فوُضع، فلمّا أصبحُوا وجدُوه على قبره وفيه: صدق الحسنُ والحسينُ، وصدقَ أبوهما، وصدق رسولُ الله ﷺ، عُمَرُ نُورُ الإسلام، وسراجُ أهل الجنّة »[١].

- وأحاديثِ العقل على كثرة طُرقها: « إنّ أوّلَ ما خلقَ اللهُ العقلُ »[٢]، وحديثِ أبي أمامة قال: قال ﷺ: « لمّا خلقَ اللهُ العقلَ قال له: أَقْبِلْ، فأقبلَ، ثمّ قال له: أَدْبِرْ، فأدبرَ، فقال: وعزّتي ما خلقتُ خَلْقاً هو أحبُّ إليّ منك، بك آخُذُ، وبكَ أُعطي، ولك الثّوابُ، وعليك العقاب ».

---

(١) قال ابنُ الجوزي في كتابه القصّاص والمُذكِّرين ص ٣١٧: « قدم علينا صهر العبّادي فوعظ، وصنّف كتاباً فحمله إليّ، وقد ذكرَ فيه أنّ الحسن والحسين ... » ثمّ ذكر الحديثَ بتمامه، ثمّ قال: « وإذا كان القصّاصُ من هذا الجنس فكيف لا يُذمّون ؟ ». وواضحٌ أنّ العبّاديَّ هذا ساق الحديثَ بلا إسنادٍ قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٥/١: « ولعلّه قد سمعه من بعض الطّرقيّين ».
أمّا جملةُ: « عمرُ سراجُ أهل الجنّة » فأخرجها البزّارُ - زوائده ١٧٤/٣، رقم: ٢٥٠٢، والحسنُ ابن عرفة في جزئه رقم: ٥، ومن طريقه ابنُ عديٍّ في الكامل ١٥٠٧/٤، والخطيبُ في تاريخ بغداد ٤٩/١٢، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ١٦٦/٤٤، من طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاري المدني، عن عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر به. والغفاريُّ هذا متروكٌ نسبه ابنُ حبّان إلى الوضع كما قال الحافظُ في التّقريب، ولذا قال ابنُ عديٍّ: « وعامّةُ ما يرويه لا يتابعه الثّقاتُ عليه ». وللحديث شاهدٌ عن أبي هريرة أخرجه أبو نعيمٍ في الحلية ٢٣٣/٦، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ١٦٧/٤٤ وفيه الواقديُّ وهو متروكٌ. وعن الصَّعْبِ بن جثّامة أخرجه أيضاً ابنُ عساكر ١٦٧/٤٤ وفيه الواقديُّ أيضاً. والحديثُ حكم عليه الذّهبيُّ في الميزان ٣٨٨/٢ بالبطلان، والألبانيُّ رحمه الله في ضعيف الجامع رقم: ٣٨٠٦ بالوضع.

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٣١٨/٧ من طريق سهل بن المرزبان بن محمّد أبي الفضل التّيمي الفارسي، ثنا عبدُ الله بن الزّبير الحميدي، ثنا سفيانُ بن عيينة، عن منصورٍ، عن الزّهري، عن عروة بن الزّبير، عن عائشة به. قال أبو نعيمٍ بعده: « غريبٌ من حديث سفيان ومنصور عن الزّهري، لا أعلمُ له راوياً عن الحميدي إلاّ سهلاً وأراهُ واهماً فيه ». والحديثُ حكم عليه شيخ الإسلام ابنُ تيمية في أحاديث القُصّاص رقم: ٦ بأنّه كذبٌ موضوعٌ.

رواه الحافظُ أبو جعفرٍ العقيليُّ(١) وقال: « ولا يثبتُ في هـذا الفـنِّ(٢) شـيءٌ بوجـهٍ ».

قال الإمامُ أحمد: « هذا الحديثُ موضـوعٌ ليـس لـه أصـلٌ »(٣)، وقـد وضعَ ميسرةُ بن عبد ربِّه فيه(٤) حديثاً، ورواهُ عن موسـى بـن عُبيـدة، عـن الزّهري، عن أنسٍ، عن / النّبيِّ ﷺ(٥). ل / ٤

قال الإمامُ أبو سعيدٍ عبدُ الرّحمـن بـن مهـدي: « قلـتُ لميسـرة: هـذا الحديثُ الذي حدّثتَ به في فضل العقل أيْشٍ هو؟ فقال: أنا وضعتُه »(٦).

---

(١) في الضّعفاء الكبير ٣/١٧٥ من طريق سعيد بن الفضل القرشيّ قال: حدّثنا عمرُ بـن أبي صالحٍ العتكيّ، عن أبي غالبٍ، عن أبي أمامة به. وأخرجه من طريق العقيليّ ابنُ الجـوزي في الموضوعات ١/١٧٥ وقال: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول اللهِ ﷺ، وسعيدٌ وعمـرُ وأبـو غالبٍ مجهولون منكرو الحديث، ولا يُتابع أحدٌ منهم على حديثـه، وقـد رُوي هـذا الحديـثُ من حديث عليٍّ وأبي هريرة وليس فيها شيءٌ يثبتُ ».

(٢) في ضعفاء العقيلي : المتن .

(٣) نقله عن أحمد ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٧٥ .

(٤) فيه : ساقطة من ص ، والضّميرُ في فيه يعود على العقل .

(٥) يشيرُ إلى حديث: « من كانت له سجيّةٌ من عقلٍ ... » أخرجـه العقيليُّ في الضّعفـاء ٤/٢٦٤، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٧٥، عن داود بن المحبّر، قال: حدّثنا ميسرةُ بن عبـد ربِّه، عن موسى بن عبيدة، عن الزّهري، عن أنسٍ به. قال ابنُ الجوزي: « هـذا حديـثٌ موضـوعٌ وضعه ميسرةُ ».

(٦) أخرج قولَ ابن مهدي ابنُ حبّان في المجروحين ١/٦٤، والعقيليُّ في الضّعفاء ٤/٢٦٤، والخطيبُ في تاريخ بغداد ١٣/٢٢٣، من طريق جعفر بن محمّدٍ الأزدي قال: سمعتُ محمّـد ابـن عيسـى بـن الطّبّاع يقول: سمعتُ ابنَ مهدي يقول: فذكره بنحوه، وليس في سياقهم ذكرُ العقل، وورِدَ ذلـك عند ابن الجوزي في الموضوعات ١/١٧٦.

وأنبأنا الفقيهُ العالِمُ أبو الحسن عليٌّ بن الحسين(١) مُشافهةً بلفظه بمدينة فاس، قال أنا الثِّقةُ أبو عبد الله أحمدُ بن محمّدٍ الخَولانيُّ(٢)، قال: أنبأنا الحافظُ أبو ذرٍّ عبدُ ابن أحمد الهرويُّ، قال لنا الحافظُ أبو الحسن الدّارقطنيُّ :

« كتابُ العقل وضعه أربعةٌ: أوّلُهم مَيْسَرَةُ بن عبد ربِّه، ثمّ سرقه منه داودُ بن المُحَبَّرِ، وركّبه بأسانيدَ غيرِ أسانيد مَيْسَرَةَ(٣)، وسرقه عبدُ العزيز ابن أبي رجاء فركّبه بأسانيدَ أُخَر، ثمّ سرقه سليمانُ بن عيسى السِّجْزيُّ وأتى بأسانيد أُخَر أيضاً »(٤)، فخزاهُم(٥) اللهُ بفعلهم، ولا ثَلَمَ الدِّينَ بمثلهم.

اللُّغـة :

قال اللّغويُّ أبو عُمر المُطَرِّزُ : « سمعتُ ثعلبا يقول: إذا لم يسمع العالمُ شيئاً أنكره » .

قال الأصمعيُّ : « لا يدعُ أهلُ بغداذَ قولَهُم: أَيْشٍ [هذا](٦) أبداً ».

قال أبو العبّاس(٧) : « ولم نسمعها، وهي فاشيةٌ في كلام العرب فصيحةٌ(٨)، أنشد(٩) ابنُ الأعرابيّ :

أقولُ زَيْدٌ بُنَيَّ أَيْشٍ حَالي من اليَواقيتِ » .

---

(١) اللّواتيّ شيخ ابن دحية، تُوفِّي سنة ٥٧٣ هـ ، انظر مطرب ابن دحية ص ١٥٤ .

(٢) مسند الأندلس ، تُوفِّي سنة ٥٠٨ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٩/٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) في ص : غيرِ مُيَسَّرَةٍ ، بدل : غيرِ أسانيدَ مَيْسَرَةٍ ، وهو تصحيفٌ قبيحٌ .

(٤) أخرج قولَه هذا الخطيبُ في التّاريخ ٨/٣٦٠، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٧٦.

(٥) في ص : فجزاهم .

(٦) من ص .

(٧) ثعلب اللّغوي .

(٨) فصيحةٌ : غير مثبتة في ص .

(٩) في ص : أنشدني .

- وأحاديثِ الخِرْقَة، وأنّ عليّاً رضي الله عنه ألبسها الحسنَ بن أبي الحسن البصريَّ، وأجمعُوا أنّه لم يَسمع من عليٍّ حرفاً قطُّ، فكيف أن يُلبسه[١].

- والأحاديثِ التي وضعها غُلامُ خليلٍ في الرّقائق، واسمُه أحمدُ بن محمّد بن غالب بن خالد بن مِرْداسٍ[٢]، مات ببغداد، وغُلِّقت أسواقُها بسبب حضُور جنازته[٣] وقال: « وضعتُها لنُرقّق بها قلوبَ العامّة »[٤]، وكان يتزهّدُ، ويَهْجُرُ شهوات الدُّنيا، ويتقوّتُ الباقلاّءَ صِرْفاً[٥]، فسوّل له الشّيطانُ وضعَ الأحاديث، ليتبوّأ مقعدَهُ من النّار يومَ القيامة مع الأخابيث. إلى غير ذلك من الوضّاعين الذين وَضَعُوا صلاةَ التّسبيح[٦]، وصلاةَ النّصف من رَجَبٍ، وما فيها مِن

---

(١) الأمرُ كما قال المؤلّفُ لم يصحّ حديثُ لُبْس الخرقة الصُّوفيّة، وكونُ الحسن البصري لبسها من عليٍّ، وقد حكمَ ببطلانه ابنُ الصّلاح أيضاً، ونقل السّخاويُّ عن شيخه ابن حجر أنّه ليس في شيءٍ من طرقها ما يثبتُ، ولم يرد في خبرٍ صحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ أنّ النّبيّ ﷺ ألبس الخِرْقَةَ على الصُّورة المتعارفة بين الصُّوفية لأحدٍ من أصحابه، ولا أمرَ أحداً من أصحابه بفعل ذلك، وكلُّ ما يُروى في ذلك صريحاً فباطلٌ. ثمّ ذكر ابنُ حجر أنّ من الكذب المفترى قولُ من قال: إنّ عليّاً ألبس الخرقةَ الحسن البصريَّ، فإنّ أئمّةَ الحديث لم يُثبتُوا للحسن سماعاً من عليٍّ فضلاً عن أن يلبسه الخرقَةَ، انظر المقاصد الحسنة رقم: ٨٥٢ للسّخاوي.

(٢) قال أبو داود: « أخشى أن يكون دجّالَ بغداد ». وقال أبو بكر بن إسحاق الصِّبْغيُّ النّيسابوريُّ: « ممّن لا أشكُّ في كذبه » تاريخ بغداد ٧٩/٥. وقال ابن عديٍّ في الكامل ١٩٩/١: « أحاديثه مناكير لا تحصى كثرةً، وهو بيّنُ الأمر بالضّعف ».

(٣) تاريخ بغداد ٨٠/٥ .

(٤) أخرج قولَه هذا ابنُ عديٍّ في الكامل ١٩٩/١، ومن طريقه الخطيبُ في تاريخه ٧٩/٥ عن أبي عبد الله النّهاوندي قال: قلتُ لغلام الخليل: هذه الأحاديثُ الرّقائقُ التي تحدِّثُ بها؟ قال: فذكره.

(٥) انظر تاريخ بغداد ٨٠/٥ .

(٦) هذا على رأيٍ، وذهبَ جمعٌ من الحُفّاظ والعلماء المحقّقين إلى صحّة حديث صلاة التّسبيح، وقد تعجّب أحدُهم في حاشية نسخة ص من قول ابن دحية هذا وكتب: « صلاةُ التّسبيح ثابتةٌ في كتب الحديث المشهورة ». وانظر التّرجيح لحديث صلاة التّسبيح لابن ناصر الدِّين، والتّنقيح لما جاء في صلاة التّسبيح لجاسم بن سليمان الفهيد الدّوسريّ، وكلاهما مطبوعٌ متداولٌ.

الطُّول والتَّعَب(١)، وحديثَ ليلة النِّصف مِنْ شعبان، والتّعريـفِ بمـن وضـع فيها الزُّورَ والبهتان(٢).

وقد كان رسولُ اللهِ ﷺ علم بالوحي أنّه مكذوبٌ عليه، وأنّ في أمّتـه دجّالين كذّابين، يُسندون الزُّورَ من قولهم إليه، ثبـت في « الصّحيحـين »(٣) أنّ رسول اللهِ ﷺ قال: « لا تكذبُوا عَلَيَّ فإنّه من كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِج النّارَ ».

هذا نصُّ « صحيح(٤) البخاري » / في باب إثم من كذب على النّبيّ ٥/
ﷺ، رواهُ رِبْعِيُّ بن حِرَاشٍ، عن عليّ بن أبي طالبٍ، عن النّبيّ ﷺ.

وثبتَ عن عبد اللهِ بن الزّبير، عن أبيـه قـال: قلـتُ للزّبـير: إنّـي(٥) لا أسمعُك تحدِّثُ عن رسول اللهِ ﷺ كما يحدِّثُ فلانٌ وفلانٌ، قال: أما إنّـي لم أفارقهُ ولكن سمعتُه يقـول: « مـن كَـذَبَ عَلَـيَّ فليتبـوّأ مقعـدَهُ مـن النّـار » صحيحٌ باتّفاقٍ(٦) .

---

(١) يأتي كلامُ المصنّف حولها ص ١١١ .

(٢) إن كان المؤلِّفُ يعني حديثَ: « يطّلعُ اللهُ تبارك وتعالى إلى خَلْقِه ليلةَ النّصف من شـعبان، فيغفر لجميع خَلْقِه، إلاّ لمشركٍ أو مُشـاحنٍ » فهـو حديـثٌ صحيـحٌ قـد استقصى الشّيخُ العلاّمةُ الألبانيُّ رحمةُ اللهِ عليه طرقَه في الصّحيحة رقم: ١١٤٤. وإن كان ابنُ دحية يعـني الصّلاةَ الموضوعةَ في ليلة النّصف من شعبان ـ وهو الظّاهرُ ـ فالأمرُ كمـا ذَكـر، قـال ابـنُ الجوزيّ في الموضوعات ٢/١٢٩ ـ بعد أن أوردَ الحديثَ من ثلاثة طرقٍ ـ: « هذا حديـثٌ لا شكَّ أنّه موضوعٌ »، وانظر مجموع الفتاوى ٢٣/١٣١.

(٣) البخاري ١/١٩٩، رقم: ١٠٦، ومسلم ١/٩، رقم: ١ من حديث عليٍّ رضي اللهُ عنه.

(٤) صحيح : غير مثبتة في ص .

(٥) إنّي : غير مثبتة في ص .

(٦) البخاري ١/٢٠٠ ، رقم : ١٠٧ .

فمِن أجل هذين الحديثين المطلقين دون تقييد بتعمُّد الكذب، هاب بعضُ من سمع الحديثَ أن يُحدِّث النّاس بما سمع.

قال الفقيه أبو الحسن القابسيُّ في « المُلَخَّص[(١)] له لما اتّصل من حديث الموطّأ » : « وهو بيِّنٌ في اعتذار الزّبير رضي الله عنه »[(٢)].

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده الله :

إذ « مَنْ » مِنْ حروف العمُوم، ففيها دليلٌ على أنّ الاحتياطَ في رواية الأحاديث عن النّبيّ ﷺ واجبٌ، وأنّ نقلَها بغير ثبُوتِ السّند ومعرفةِ الصّحّة حرامٌ، وقد ثبتَ عن المغيرة بن شعبة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « إنّ كَذِباً عَلَيَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فليتبوّأ مقعدَه من النّار »[(٣)].

وقال أنسٌ : « إنّه ليمنعُني أن أُحَدِّثكُم حديثاً كثيراً أنّ النّبيّ ﷺ قال: من تعمّد عَلَيَّ كذباً فليتبوّأ مقعدَه من النّار » .

أسنده البخاريُّ في باب إثم من كَذَبَ[(٤)]، وأسند أيضاً عن سلمة بن الأكوع قال: سمعتُ النّبيّ ﷺ يقول: « من يَقُل[(٥)] عَلَيَّ ما لم أَقُل فليتبوّأ مقعدَهُ من النّار »[(٦)].

---

(١) بفتح الخاء كذا ضُبط في الأصل .

(٢) المُلَخَّص للقابسيّ ص ٤٥، وجملة: « فمن أجل .... بما سمع » هي أيضاً من كلام القابسيّ، فكان الأَوْلى بابن دحية عزوُها إليه.

(٣) البخاري ٣/١٦٠، رقم: ١٢٩١، ومسلم ١/١٠، رقم: ٤.

(٤) البخاري ١/٢٠١ ، رقم : ١٠٨ .

(٥) في ص : نَقَلَ ، وهو تصحيفٌ .

(٦) البخاري ١/٢٠١ ، رقم : ١٠٩ .

وألفاظُ هذا الحديث رواها عن رسول الله ﷺ نحوٌ من تسعين[١] صاحباً، وقد أُخرج من نحو أربعمائة طريقٍ .

وإنّما شرط ﷺ التّعمُّدَ لأنّه قد يَروي الإنسانُ شيئاً على غلبة ظنِّه أو ساهياً، وإنّما غلّظ الوعيدَ في هذا لأنّ الكذبَ عليه دعوى شريعةٍ[٢] لم يَشرعها، وقد ثبت بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ أنّه قال: « من حدّث عنّي بحديثٍ يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبَيْنِ »، أسنده مسلمٌ في « صحيحه »[٣] منفرداً به من طريقين عن صاحبَين: المُغيرةِ وسَمُرَةَ، وأسنده / الإمامُ أحمدُ في « مسنده »[٤] عن عليّ بن أبي طالبٍ . ٦/

ويُرى : بضمّ الياء ، أي يُظنّ ؛ فهما كاذبان أحدُهما كَذَبَ حقيقةً، والآخَرُ كذب ظنّاً .

وفيه وعيدٌ شديدٌ للمحدِّث إذا حدّث بما يظنُّ أنّه كذبٌ على رسول الله ﷺ وإن لم يكن هو الكاذبَ في روايته.

وأصلُ الكذبِ في اللّغة خلافُ الصِّدْق[٥]، والصِّدْقُ في اللّغةِ الثّبوتُ على الشّيء والصّلابةُ فيه، يُقال: رُمْحٌ صَدْقٌ بفتح الصّاد أي صُلْبٌ ثابتٌ عند الطّعن، فقيل لمن قال غيرَ الحقِّ: كاذِبٌ لعدم ثبوت قولِه[٦].

(١) في ص : سبعين .

(٢) في ص : دَعْوَى شَرْعِيَّةٌ ، وهو تحريفٌ .

(٣) صحيح مسلم ٩/١ ـ المقدّمة .

(٤) مسند أحمد ٢٣٥/٢، رقم: ٩٠٣، من طريق الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، عن عليٍّ به. وتابعَ الأعمشَ محمّدُ بن أبي ليلى، عن الحكم به. أخرجه ابنُ ماجه ١٤/١، رقم: ٣٨، وإسنادُه صحيحٌ على شرط الشّيخين كما قال الشّيخُ الأرناؤوط في حاشية المسند، ونبّه أنّ الحديثَ من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد كما في الأصول الخطيّة.

(٥) انظر مشارق الأنوار ٣٣٨/١ .

(٦) انظر تهذيب اللّغة ٣٥٥/٨ ـ ٣٥٧ .

و من غرائب اللّغة أنّ « كَـذَبَ » بـالتّخفيف يتعـدّى إلى مفعُوليــن ، و« كَذَّبَ » بالتّشديـد يتعـدّى إلى مفعـولٍ واحــدٍ ، وكذلـك « صَــدَقَ » و« صَدَّقَ »، يُقال: كَذَبْتُ فلاناً قولي، ففلانٌ: مفعولٌ، وقـولي: مفعـولٌ[1] ثان، فإذا قلتَ: كذّبَ بالتّشديد تعـدّى إلى مفعـولٍ واحـدٍ تقـولُ: كذّبـتُ فلاناً، ففلانٌ: مفعولٌ لكذّب وهو واحدٌ، بخلاف غـيره مـن الأفعـال، فـإنّ التّشديد يُعَـدِّي الفعـلَ إلاّ في هـذا المحـلّ ، و« صَـدَقَ » و« صَـدَّقَ » مثـلُ « كَذَبَ » و« كَذَّبَ » في الموضعين قال الله جلّ مـن قـائلٍ: ﴿لَقَـدْ صَـدَقَ اللهُ رَسُولَه الرُّؤْيَا بِالحَقِّ﴾[2] .

لقد : لامُ توكيدٍ .

وقد : حرفُ توقُّعٍ .

وصَدَقَ : فعلٌ ماضٍ .

واسمُ اللهِ عزّ وجلّ : رَفْعٌ[3] بصَدَقَ .

رسُولَه : مفعولٌ به .

الرُّؤيا : مفعولٌ ثانٍ بصَدَقَ .

بالحقّ : متعلّقٌ بصَدَقَ .

وقولُه ﷺ : « فليتبوّأ مقعدَه من النّار » أي يَنزلُ منزلَه منها ويتّخذُه.

---

(١) وقولي مفعولٌ : ساقطة من ص .

(٢) الفتح : الآية ٢٧ .

(٣) كذا ضبطها ناسخُ الأصل ، تأدُّباً ـ على ما يظهرُ ـ مع اسم الجلالة أن يقول فيه: رُفع بكذا.

قيل : هذا على طريق الدُّعاء عليه، أي بوّأهُ الله ذلك وخرج مخرجَ الأمر.

وقيل : بل هو على الخبر وأنّه استَحقّ ذلك واستوجبه(١)، وهو الصّحيحُ بدليل قوله ﷺ: « لا تكذبُوا عَلَيَّ فإنّه من كَذَبَ عليّ فليلِج النّارَ » . و قد قال رسولُ الله ﷺ : « بلّغُوا عنّي ولو آيةً » الحديث في « الصّحيحين »(٢). وقال في مواقفَ: « ألا هل بلّغتُ ؟ اللّهمّ اشهد »، وآخِرُ ذلك في الحَجَّةِ التي مات بعدها(٣) .

والتّبليغُ عنه لا يكونُ إلاّ بعد اتّصال الإسناد به؛ ولهذا كره جماعةٌ من
٧/ السّلف روايةَ الأحاديثِ مقطوعةً من غير إسنادٍ، منهم الإمامُ / أبو عبد الله الشّافعيُّ(٤)، والله عزّ اسمُه ينفعُنا بالحديث ونَقْلِه، ويجعلُنا مِنْ بَرَرَةِ أهلِه(٥).

---

(١) هذا كلامُ القاضي عياض في مشارق الأنوار ١٠٣/١ فكان الأولى عزوُه إليه.

(٢) الحديثُ إنّما أخرجه البخاريُّ ٤٩٦/٦، رقم: ٣٤٦١ دون مسلمٍ، وهو من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) وهي حجّةُ الوداع أخرجه البخاري ٥٧٣/٣ ـ ٥٧٤، رقم: ١٧٤١، ومسلم ١٣٠٧/٣، رقم: ٣١، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلمٌ ٨٨٦/٢، رقم: ١٤٧ من حديث جابرٍ.

(٤) أخرج الحاكمُ في المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٢٨ قال: سمعتُ أبا العبّاس محمّد بن يعقوب يقول: سمعتُ الرّبيعَ بن سليمان يقول: سمعتُ الشّافعيَّ يقول: مثلُ الذي يطلبُ العلمَ بلا حجّةٍ مثل حاطب ليلٍ، يحملُ حطباً فيها أفعى تلدغُه وهو لا يدري. ثمّ قال الرّبيعُ: مثلُ الذي يطلبُ الحديثَ بلا إسنادٍ. وانظر الرّسالة ٤٦١/١ للشّافعيّ، وآداب الشّافعي ومناقبه ص ٢٣٢ لابن أبي حاتمٍ، ومناقب الشّافعيّ ٣٠/٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨ للبيهقيّ .

(٥) هنا في حاشية الأصل : بلغ مقابلةً .

بابٌ في ذِكْرِ رَجَب

وجمعُه أرجابٌ يُقال: رَجَبٌ، ورَجَبان، ورَجَبانات، وأَرْجِبَةٌ[١]، وأرْجُبٌ بضمّ الجيم، وأَراجبُ، وأَراجيبُ، ورَجَابيٌّ على مثال زَرابيّ.

وله ثمانيةَ عَشَرَ اسماً :

أحدُها : رَجَبٌ لأنّه كان يُرَجَّبُ في الجاهليّة أي يُعَظَّمُ، يُقال: رَجَبْتُ الرّجلَ إذا عظّمتَهُ[٢]، ورجلٌ رَجيبٌ أي عظيمٌ، فكانُوا يُعظّمُونه لتعظيم آلهتهم فيه بذبحهم لها .

وقيل : إنّه مأخوذٌ من رَجَبَ العُودُ للنّبات إذا خرجَ واحداً يقولُون: قد رَجَبَ، فإذا انفتحَ قيل : انشعبَ .

الثّاني : الأَصَمُّ لأنّه ما كان يُسْمَعُ فيه قَعْقَعَةُ سلاحٍ[٣] لتعطيلهم الحربَ فيه ، ولا قولُهم : يا صَباحاهُ[٤] .

الثّالثُ : الأَصَبُّ لأنّ كفّارَ مُضَرَ[٥] كانت تقول: إنّ الرّحمةَ تُنْصَبُّ فيه صَبّاً، وقد نُهينا عن موافقتهم فيما يعتقدُون، ولهذا نسبهُ رسولُ الله ﷺ في « الصّحيحين »[٦] إليهم فقال : « ورَجَبُ مُضَرَ » .

---

(١) وأرجبةٌ : ساقطة من ص .

(٢) انظر تهذيب اللّغة ١١/٥٣ .

(٣) في ص : السّلاح .

(٤) انظر الصّحاح ٥/١٩٦٧ ، واللّسان ١٢/٣٤٤ « صمم ».

(٥) في ص : مكّة .

(٦) البخاري ٨/٣٢٤، رقم: ٤٦٦٢، ومسلم ٣/١٣٠٥ - ١٣٠٦، رقم: ٢٩، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال: « إنّ الزّمانَ قد استدارَ كهيئته يومَ خلقَ الله

=

الرّابعُ : رَجَمٌ بالميم لأنّه تُرْجَمُ فيه الشّياطينُ أي تُطرَدُ في قول مُضَرَ أيضاً.

الخامسُ : الشّهرُ الحرامُ لأنّ مُضَرَ كانت تقُول: عِظَمُ الذّنبِ فيه كما في البلد الحرام، وموافقتُهم مكروهــةٌ بـل منهـيٌّ عنهـا وإن كـان الذّنـبُ ـ حيـث كـان وفي أيٍّ وقـتٍ كـان في رَجَـبٍ وغـيره ـ عظيمـاً، لأنّ مُضَـرَ كانت[1] تَخُصُّ رَجَباً بهذا الاسم، فجاء النـصُّ ـ علـى أنّ الأشـهُرَ أربعـةٌ حُرُمٌ ـ مخالفاً لهم[2]، لأنّ رَجَباً يكونُ واحداً منها فلا معنى لتخصيصه بهذا.

السّادسُ : الهَرِمُ لأنّ حُرْمَتَهُ قديمةٌ من زمن مُضَرَ بْنِ نِزارِ بْنِ مَعْدِ بْـنِ عَدْنانَ، وهو ثامنُ عشرَ أباً للنّبيّ ﷺ .

السّابعُ : المُقيمُ لأنّ حُرْمَتَهُ ثابتةٌ لم تُنسخ لأنّـه أحـدُ الأشـهُرِ الأربعـةِ الحُرُمِ كما ذكـرناهُ .

الثّامنُ : المُعَلّى لأنّه رفيعٌ عندهم فيما بين الشّهُور .

التّاسعُ : الفَرْدُ وهذا اسمٌ شرعيٌّ، لأنّ الأشهُرَ الحُرُمَ الأُخَرَ وهي: ذو القَعْدَةِ وذو الحِجّةِ والمحرَّمُ سَرْدٌ أي متتابعةٌ ، ورَجَبٌ فَرْدٌ .

/ **العاشرُ** : مُنْصِلُ الأسِنّةِ بكسر الصّاد . ٨ /

قال أبـو عُبيـدٍ الهـرويُّ[3] وغـيرُه : « أَنْصَلْـتُ الرُّمْـحَ نَزَعْـتُ نَصْلَـهُ، ونَصَلْتُهُ جعلتُ له نَصْلاً »[4].

السّماواتِ والأرضَ، السَّنَةُ اثنا عشر شهراً، منها أربعةٌ حرمٌ، ثلاثٌ متوالياتٌ: ذو القعـدة وذو الحجّة والمحرّم ورجب مضر الذي بين جُمادى وشعبان ». قال الحافظُ ابن حجــر : « أضافهُ إليهم لأنّهم كانُوا متمسّكين بتعظيمه بخلاف غيرهم ... » .

(١) من قوله : تقول عظم ... إلى قوله : كانت ، ساقط من ص .

(٢) لهم : ساقطة من ص .

(٣) صاحبُ الغريبين وليس هو القاسم بن سلاّم كما ظنّ الفوزان.

(٤) الغريبين للهروي ـ تحقيق المزيدي ١٨٤٩/٦ .

وفي « صحيح البخاريّ »[١] في وسط المغازي في باب وَفْدِ حنيفةَ وحديثِ ثُمامةَ بن أُثالٍ بسنده إلى أبي رَجَاءِ العُطارديّ :

« فإذا دخلَ شهرُ رَجَبٍ قُلنا: مُنْصِلُ الأسِنَّةِ، فلا نَدَعُ رُمْحاً فيه حَديدةٌ، ولا سَهْماً فيه حَديدةٌ، إلاّ نزعناهُ فألقيناهُ شهرَ رَجَبٍ » .

وقيّدَهُ الكُشْمِيهَنِيُّ : « مُنَصِّلُ » بتشديد الصّاد المكسُورة[٢] .

وأبو رَجاءٍ اسْمُه عِمْرانُ[٣] ، واختُلف في اسم أبيه :

فقيل : عِمْرانُ بن مِلْحانَ قاله أبو زُرعةَ الرّازيُّ وابنُ نُمَيْرٍ.

وقال أحمدُ بن حنبلٍ : عِمْرانُ بن عبد اللهِ[٤] .

وقال عليُّ بن المدينيّ[٥] وعمرُو بن عليٍّ الفَلاّسُ ويزيدُ بن هارونَ[٦]: عِمْرانُ بن تَيْمٍ[٧]، ورواهُ الغَلاَبيُّ عن ابن حنبلٍ إلاّ أنّ الغَلاَبيّ[٨] ـ واسمُه محمّدُ بن زكريّاءَ ـ كان يضعُ، قاله الإمامانِ أبو الحسن عليُّ بن عُمَرَ الدّارقطنيُّ[٩] وأبو بكرٍ أحمدُ بن محمّدٍ البَرْقانيُّ؛ فلا يُحْتَجُّ به.

---

(١) صحيح البخاري ٨/٩٠ ، رقم : ٤٣٧٦ .

(٢) انظر فتح الباري ٨/٩١ .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٢/٣٥٦ ـ ٣٦٠، والمصادر التي في حاشيته.

(٤) نقله عن أحمد البخاريُّ في التّاريخ الكبير ٦/٤١١ .

(٥) التّاريخ الكبير ٦/٤١٠، والصّغير ٢/٢٤٢، والمعرفة والتّاريخ ٢/١٥١.

(٦) طبقات ابن سعد ٧/١٣٨ .

(٧) قال أبو حاتمٍ : « وهو أصحُّ » كما في الجرح والتّعديل ٦/٣٠٣ لابنه. وقيل: اسمُه: عطارد بن برز كما في طبقات ابن سعدٍ ٧/١٣٨، وثقات ابن حبّان ٥/٢١٧.

(٨) بتخفيف الغين المفتوحة واللاّم ، انظر توضيح المشتبه ٦/٣٩٥ لابن ناصر الدِّين.

(٩) الضّعفاء والمتروكون رقم : ٤٨٣ .

وقال مهديُّ بن ميمونٍ في « صحيح البخاريّ »(١) : « وسمعتُ أبا رجاءٍ يقول: كنتُ يومَ بُعثَ النّبيُّ ﷺ غلاماً أرعى الإبلَ على أهلي، فلمّا سمعنا بخروجه فرَرْنا إلى النّار إلى مُسَيْلِمَةَ الكذّابِ ».

وعُمِّرَ عُمراً طويلاً، قال ابنُ معينٍ: « مات سنة خمسٍ ومائةٍ »(٢).

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده الله :

وفيه يقول الفرزدقُ(٣) :

ألم تَرَ أنّ النّاسَ مات كبيرُهم
وقد عاش قبل البعثِ بعثِ محمّدِ(٤)

الحادي عَشْرَ : مِنْ أسمائه مُنْصِلُ الأَلِّ(٥)، والأَلُّ هاهنا جمعُ أَلَّةٍ وهي الحَرْبَةُ(٦) قال الأعشى :

تَداركهُ في مُنْصِلِ الأَلِّ بعدما
مضى غيرَ دَأْدَاءٍ وقد كادَ يَعْطَبُ

---

(١) صحيح البخاري ٨/٩٠ ، رقم : ٤٣٧٧ .

(٢) وكذا أرّخهُ خليفةُ بن خيّاطٍ في تاريخه ص ٣٣٦، وابنُ عبد البرّ في الاستيعاب ٣/١٢١١. وما نقلهُ المؤلّفُ عن ابن معينٍ لم أقف عليه، وقد روى عنه الدُّوريُّ ٢/٧٠٤ أنّه قال: « مات أبو رجاء العطارديُّ وهو ابنُ سبعٍ وعشرين ومائة ».

(٣) هذه الجملةُ والبيتُ بعدها ساقط من ص .

(٤) أخرجه ابنُ سعدٍ في الطّبقات ٧/١٤٠ من طريق سعيد بن عامرٍ، والهيثمُ بن عديٍّ - كما في الاستيعاب ٣/١٢١١ - من طريق أبي بكر بن عيّاش ضمن قصّة وفاة أبي رجاء، واجتماع الحسن البصريّ والفرزدق في الجنازة، ولم يرد هذا البيتُ في ديوانه.

(٥) انظر تهذيب اللّغة ١٢/١٨٨، والصّحاح ٥/١٨٣١.

(٦) انظر تهذيب اللّغة ١٥/٤٣٤ .

قال أبو عُبيدٍ : « الدَّيْداءُ من الشّهر آخره ، وهو الدَّأْدَاءُ أيضاً »(١).

وقرأتُ في كتاب « صِلة المفصُول ونسبة المجهول في أبيات الغريب المُصنَّف »(٢) لذي الوزارتين، حجّةِ العرب، أبي عُبيدٍ البَكْري فيما حدّثني به المُقرىءُ المحدِّثُ اللُّغويُّ النّحويُّ أبو بكرٍ محمّدُ بن خَيْرٍ(٣) قال: ثنا الفقيهُ المحدِّثُ اللُّغويُّ أبو عبد الله محمّدُ بن مَعْمَرٍ المَذْحِجيُّ عنه قال عند إنشاد هذا البيت : « صلتُه :

ألا أَبْلِغا عنّي حُرَيْثاً رسالةً
فإنّك عن قَصْدِ المَحجَّةِ أَنْكَبُ
/ أتعجَبُ أن أَوْفَيْتَ للجار مَرّةً ل / ٩
فنحنُ - لَعَمْرِي - اليومَ من ذاكَ أَعْجَبُ
وقَبْلَكَ ما أوفى الرُّقادُ لجاره
وأنْجاهُ ممّا كان يخشى ويَرْهَبُ

---

(١) لم أقف على قول أبي عبيدٍ القاسم بن سلاّمٍ في غريب الحديث ولا أبي عبيدٍ الهرويّ في الغريبين، وانظر تهذيب اللّغة ١٤/٢٣٧ للأزهريّ، والنّهاية ٢/٩٥ لابن الأثير، ومجمع بحار الأنوار ٢/١٤٢ للفتني. وقد قال الأزهريُّ: « وأمّا أبو عبيدٍ فإنّه روى عن غير واحدٍ من أصحابه في: الدَّآدِيء أنّها الثّلاثُ التي قبل المُحاق، وجعلَ المُحاقَ آخرَها ».

(٢) أشارَ إليه مؤلِّفُه البكريُّ في مقدِّمة كتابه سمط اللآلىء ١/٣، وهو من مرويّات أبي بكر محمّد بن خيرٍ الإشبيليّ كما في فهرسته .

(٣) يروي ابنُ خيرٍ هذا الكتابَ عن الوزير الكاتب أبي بكرٍ محمّد بن عبد الملك بن عبد العزيز اللّخميّ، والفقيهِ الشّريفِ أبي عبد الله محمّدِ بن محمّد بن عبد الرّحمن القُرشيّ المعروفِ بابن الأحمر قالا: حدّثنا به أبو عبيدٍ البكريُّ، انظر فهرسة ابن خيرٍ ص ٣٤٣.

تَـدارَكَـهُ(١) في مُنْصِـلِ الأَلِّ بعدمـا
مضـى غيرَ دَأْدَاءٍ وقـد كـادَ يَعْطَـبُ(٢)

يقُول هذا الشِّعْرَ في هجاء الحارث بن وَعْلَةَ جَدِّ حُضَيْنِ بن المنذر بـن الحارث بن وَعْلَةَ، وكان جاورَهُ رجلٌ مِن بني يربُوعٍ فأُغير عليه، فوَفَّـى لـه حُرَيْثٌ وردَّ مالَهُ .

والرُّقَادُ الذي ذكرهُ هو عُمَرُ بن عبد الله بن جَعْدَة بن كعبٍ.

ومُنْصِلُ الأَلِّ(٣) : هو رَجَبٌ كانُوا يَمتنعُون فيـه مـن الحَرْبِ والغـارَةِ تعظيماً له، فيُنْصِلُونَ أَسِنَّةَ رماحِهم، يُقـال: نَصَلْـتُ الرُّمْـحَ إذا جعلـتَ فيـه نَصْلاً ، وأَنْصَلْتُه : نزعتَ نَصْلَهُ.

والدَّآدِيُّ : ثلاثُ ليالٍ من آخر الشّـهر ، هكـذا قـال الأثبـاتُ مـن اللُّغـويين(٤) .

وقال أحمدُ بن يحيى(٥) ثَعْلَـب : « يُقـال لليـوم الـذي يُشَـكُّ فيـه مـن الشّهر الحرام: دَأْدَاءٌ، وآخِرُ ليلةٍ من جمادى يُقال لهـا: فَلْتَـةٌ، وكذلـك آخِـرُ ليلةٍ من شوّالٍ »(٦) .

---

(١) في الأصل ، ص : تدراكه ... البيتَ إلى آخره، لكـن ناسـخ الأصـل ألحق في الحاشية البيتَ كاملاً، فاقتضى ذلك حذفَ جملة : « البيتَ إلى آخره ».
(٢) ديوان الأعشى ص ١٢ .
(٣) في ص : ومنصل الأسنّة .
(٤) كأبي الهيثم والأصمعيّ ، انظر تهذيب اللّغة ١٤/٢٣٧ .
(٥) أحمد بن يحيى : غير مثبتة في ص .
(٦) ذكرَ نحوَهُ الأزهريُّ في تهذيب اللّغة ١٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨ من رواية المنذريّ عن أبي الهيثـم، وانظر الصّحاح ١/٢٦٠، واللّسان ٢/٦٧ ـ ٦٨ « فلت ».

الاسم[١] **الثّاني عَشَرَ:** مُنَزِّعُ الأَسِنَّةِ لأنّهم كـانُوا[٢] يَـنزعُون الأسـنّة من الرّماح فيه ولا يُقاتِلُون، وهذا كالذي قبله.

الثّالثَ عَشَرَ: سُمِّي رجباً لترك القتال فيـه مـن قـول العـرب: رجـلٌ أَرْجَبُ إذا كان أقطعَ لا يمكنُه العملُ، ذكره الإمامُ الزّاهدُ أبو بكرٍ محمّدُ بن الوليد الفِهْرِيُّ[٣] في كتاب « ذِكْر الحوادث والبدع »[٤] له.

الرّابعَ عَشَرَ: كان يُسمّى في الجاهليّة شهر العَتيرَة، وذلك من فساد السَّريرَة.

ترجـم البخـاريُّ في « صحيحـه »[٥] في آخـر كتـاب العقيقـة، بـاب العتيرة: نا عليُّ بن عبد الله، قال: نا سفيان، قال الزّهـريُّ: عـن سـعيد بـن المسيِّب، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: « لا فَرَعَ ولا عَتيرة ».

قال[٦] : « والفَرَعُ أوّلُ نِتاجٍ كان ينتجُ لهم كانُوا يذبحُونه لطواغيتهم، والعَتيرةُ في رَجَبٍ »[٧].

العِتْرُ: بكسر العَيْنِ العَتيرةُ وهي شاةٌ كانُوا يذبحُونها في رَجَبٍ لآلهتهم.

وقد أخرجه مسلمٌ في « صحيحه »[٨] في كتاب الأضاحي: وحدّثني

---

(١) غير مثبتة في ص .

(٢) غير مثبتة في ص .

(٣) الطّرطوشيُّ المتوفّى سنة ٥٢٠ هـ .

(٤) كتاب الحوادث والبدع ص ٢٧٢ للطّرطُوشيّ .

(٥) صحيح البخاري ٥٩٦/٩ ، رقم : ٥٤٧٤ .

(٦) هذا التّفسيرُ هو من قول الزُّهريّ ، انظر فتح الباري ٥٩٧/٩ .

(٧) صحيح البخاري ٥٩٦/٩ .

(٨) صحيح مسلم ١٥٦٤/٣ ، رقم : ٣٨ .

محمّدُ بن رافعٍ وعبدُ بن حُميدٍ، قال عَبْدٌ: أَرَنَا(١)، وقال ابنُ رافعٍ: نا عبدُ
١٠ الرّزّاقِ، قال: أرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهريّ، عن ابن المسيِّب، / عن أبي هريرة
قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لا فَرَعَ ولا عَتيرَة » ، زادَ ابنُ رافعٍ في روايته :
« والفَرَعُ أوّلُ النِّتاج كان ينتجُ لهم فيذبحُونه ».

وقد أخرج الإمامُ أحمدُ في « مسنده » الذي قرأناهُ على القاضي العَدْلِ أبي الفتح محمّد بن القاضي أبي العبّاسِ المَنْدَائِيِّ، بحقِّ سماعه على الثّقة أبي القاسم بن الحُصَيْنِ، بحقِّ سماعِه على أبي عَلِيٍّ بن المُذْهب، بحقّ سماعِه على أبي بكر بن حمدان القَطيعيّ(٢)، بحقِّ سماعه من الإمام أبي عبد الرّحمن عبد الله، بحقِّ سماعِه من أبيه الإمام أبي عبد الله أحمد قال: نا سفيانُ، عن الزّهريّ، عن سعيد، عن أبي هريرة أنّ النّبيّ ﷺ قال : « لا فَرَعَةَ ولا عَتيرة »(٣) .

وقرأتُه بخُراسانَ على الإمام الأديب رَضِيِّ الدِّين أبي بكر بن الإمام أبي سعدٍ الكَرْمانيّ(٤)، بحقِّ سماعه من المشايخ الأئمّة أبي منصورٍ عبد الخالق بن زاهرٍ وأبي سَعْدٍ أبيه، وأبي سعدٍ محمّد بن جامعٍ يُعرف بخيّاط الصُّوف، وأبي نصرٍ سعيد بن أبي بكرٍ الشَّعْري قالوا: حدّثنا الأديبُ المحدِّثُ الثّقةُ أبو بكرٍ أحمدُ بن عليٍّ(٥) الشّيرازيُّ سماعاً منّا عليه(٦) قال: نا الحاكمُ أبو عبد الله محمّدُ بن عبد الله الحافظُ النّيسابوريّ(٧)،

(١) اختصار : أخبرنا ، وفي ص : أنا ، وهي اختصارٌ لذلك أيضا .
(٢) انظر عن هؤلاء كتاب الآيات البيّنات لابن دحية - تحقيقي ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٣) مسند أحمد ١٢/١٩٩ - تحقيق الأرنؤوط، عن سفيان، عن الزُّهريّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرة به. وإسنادُه صحيحٌ على شرط الشّيخين كما قال محقّقُ المسند.
(٤) عبد الوهّاب بن الحسن تفرّد في وقته، تُوفّي سنة ٥٥٩ هـ ، انظر السّير ٢٠/٣٣٩.
(٥) في ص : أحمد بن محمّدٍ .
(٦) سماعا منا عليه : غير مثبتة في ص .
(٧) هذا إسنادُ ابن دحية إلى الحاكم، ولم يُخرجهُ الحاكمُ في المستدرك بل اكتفى بذِكْرِ اتّفاق الشّيخين على إخراج الحديث عن سفيان، عن الزُّهريّ، عن أبي هريرة به. انظر المستدرك ٤/٢٣٦.

قال: أرنا أبو عليٍّ محمّدُ بن عليٍّ المُذَكِّر(١)، قال: نا عُتيق بن محمّدٍ(٢)، قال: نا سفيانُ ، عن الزّهريّ ، عن ابن المسيِّب ، عن أبي هريرة قال : قال رسولُ الله ﷺ: « لا فَرَعَ ولا عَتيرةَ » .

وهذه أسانيدُ صحيحةٌ لا مطعنَ فيها(٣)، وأنّ رسول الله ﷺ نهى المؤمنين عن ذلك، وأكثرُ فقهاء الفتوى يقولون بنسخه والنّهي عنه وهو الصّوابُ لقوله ﷺ : « لا فَرَعَ ولا عَتيرةَ »؛ لأنّ « لا » تأتي نفياً ونهياً، وتأتي زائدةً، وتأتي بمعنى « ما »، فقولُه ﷺ: « لا فَرَعَ ولا عَتيرةَ » نفيٌ لحقيقته لأنّ النّكرةَ في سياق النّفي تعمُّ، قاله جميعُ النّحويّين والأصوليّين، فإذا قلتَ: لا رَجُلَ عندي، فهو نفيٌ لكلِّ رجُلٍ عموماً، فقولُه: « لا فَرَعَ ولا عَتيرةَ » نفيٌ لهما عموماً(٤).

---

(١) البُرْنَوْذِيُّ من قدماء شيوخ الحاكم قال الخطيبُ: « متروكٌ » كما في الضّعفاء والمتروكين رقم: ٨٧/٣، والموضوعات ٢٢٤/١ لابن الجوزي. وقال الذّهبيُّ في المغني في الضّعفاء ٦١٦/٢: « لا ثقةٌ ولا مأمونٌ ». وقال في ديوان الضّعفاء رقم: ٣٨٩٤: « متّهمٌ تالفٌ ». وانظر الأنساب ٣٣١/١، واللّسان ٢٩٢/٥.

(٢) بضمِّ العين أبو بكرٍ النّيسابوريُّ الحَرَشِيُّ، نقل ابنُ الجوزيّ في الضّعفاء والمتروكين ٨٧/٣ عن الخطيب قوله: « عُتيق مجهولٌ ». بينما ذكرَ الذّهبيُّ في المشتبه ص ٤٤٥ أنّه معروفٌ. وانظر عنه تلخيص المتشابه في الرّسم ١٦٦/١، وإكمال ابن ماكولا ١١٢/٦ ـ ١١٣، وتوضيح ابن ناصر الدِّين الدّمشقيّ ١٧٥/٦ ـ ١٧٦ .

(٣) لا ينطبقُ هذا مع إسناد الحاكم ففيه متروكٌ ومجهولٌ !

(٤) علّق على هذا العلاّمة الألبانيّ رحمه الله فقال: « هذا صحيحٌ، ولكن ما حقيقةُ الفرع والعتيرة؟ أمّا الأوّل: فهو أوّل النّتاج كان ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم. والعتيرةُ: =

وذكر اللّغويُّ النّحويُّ أبو عبد الله محمّدُ بن جعفرٍ التّميميُّ القَـزّازُ أنّ الأصمعيَّ صحّفَ في قول الحارث(١) :

/ عَنَناً(٢) باطلاً وظُلْماً كمـا تُعْـ ـتَرُ عن حَجْرَةِ الرَّبيضِ الظِّباءُ(٣) ١١/

فقال : تُعْنَزُ ، أي كما تُطرد بالعَنَزَة ، فقيل له : صحّفتَ إنّما هي تُعْتَرُ من العَتيرة .

وكان الرّجلُ في الجاهليّة إذا نـذَر أن يذبحَ للصّنم شحَّ على غنمه فاصطادَ الظِّباءَ فذبحها مكان ما نذَر، فتلك العتيرةُ فتُعْتَرُ الظِّباءُ مكانَها(٤).

وحكى القاضي بمدينة إشْبيلِيَّةَ كانَ(٥) أبو بكرٍ محمّدُ بن عبد الله بن العربيّ في كتاب « القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس » في كتاب الضّحايا منه ما هذا نصُّه : « واستدلّ من نزعَ إلى الوجوب بما رَوى مسلمٌ أنّ النّبيّ ﷺ قال: على أهل كلِّ بيتٍ أَضْحاةٌ وعَتيرةٌ في كلِّ عامٍ، والعَتيرةُ هي المذبوحةُ في رَجَبٍ »(٦) .

ذبيحةٌ في رجب كما جاء ذلك مفسّراً في بعض طرق حديث أبي هريرة المذكور في الكتاب في الصّحيحين والمسند. فإذا ذبح المسلمُ ذبيحةً أوّل النّتاج لوجه الله تعالى، أو ذبح في رجب كما يذبح في غيره دون أن يخصّها به، فلا مانع منه، بل قد جائت أحاديثُ تدلّ على ذلك ... » .

(١) هو الحارثُ بن حلزّة اليشكريُّ الشّاعرُ الجاهليُّ .

(٢) انظر تهذيب اللّغة ٢/٢٦٣، والصّحاح ٢/٧٣٦، واللّسان ٤/٥٣٧ « عتر ».

(٣) العَنَنُ : هو الاعتراضُ اسمٌ من عَنَّ ، تهذيب اللّغة ١/١٠٩.

(٤) البيتُ من معلّقة الحارث بن حِلِّزَة اليشكريّ، انظر شرح المعلّقات العشر للزّوزنيّ ص ٢٨١.

(٥) يعني ولايته للقضاء فيما مضى .

(٦) القبس ٢/٦٣٩ لابن العربيّ .

انتهى ما قال ، والله يغفرُ له[١] المقال ، فإنّه نسبَ إلى « صحيح مسلمٍ » ما ليس هو فيه أصلاً، كأنّه ما قرأ « صحيح مسلم » ولا طالعَهُ ولا رواه ، والله يُسامحُنا وإيَّاه .

وهذا حديثٌ لا يصحُّ وإنّما ذكرهُ الإمامُ أحمدُ في « مسنده » وقد تقدّمتْ قراءتي لجميعه فذكره من طريقين واهيين[٢]، وترجمَ عليه في مُجَلَّدِه الذي فيه مسندُ الكُوفيّين والبصريّين: حبيبُ بن مِخْنَفٍ[٣] قال: نا عبدُ الرّزّاق، قال: أرنا ابنُ جُريجٍ، قال: أخبرني عبدُ الكريم، عن حبيب ابن مخنفٍ قال: انتهيتُ إلى النّبيّ ﷺ يومَ عرفة وهو يقول: هل تعرفُونها؟ قال: فما أدري ما رجعُوا عليه. قال: فقال النّبيّ ﷺ: « على كلِّ أهل بيتٍ أن يذبحُوا شاةً في كلِّ رَجَبٍ، وكلِّ أضحى شاةً »[٤].

ثمّ قال الإمامُ أحمدُ : نا معاذُ بن معاذٍ، قال: نا ابنُ عَوْنٍ، قال: أنبأني أبو رَمْلَةَ، عن مِخْنَفِ بن سُليمٍ، قال رَوْحٌ الغامديُّ: قال: ونحنُ وقوفٌ مع

---

(١) في ص زيادة : على هذا .

(٢) في ص : ذاهبين .

(٣) في المسند : حديثُ حبيبِ بن مخنفٍ .

(٤) أخرجه عبدُ الرّزّاق في المصنّف ٣٨٦/٤، رقم: ٨١٥٩، ومن طريقه أحمد في المسند ٧٦/٥، عن ابن جُريجٍ، قال: أخبرني عبدُ الكريم، عن حبيب بن مخنف، عن أبيه به. كذا عند عبد الرّزّاق، وعند أحمد: « عن حبيب بن مخنف قال: انتهيتُ ... »، والصّوابُ عن حبيب بن مخنف عن أبيه كما هو عند عبد الرّزّاق، قاله الحافظُ في تعجيل المنفعة ٤٢٥/١، رقم: ١٧٩، والنّكت الظّراف ٣٦٨/٨. والحديثُ ضعيفٌ لضعف عبد الكريم وهو ابنُ أبي المخارق، ولجهالة حبيب كما قال ابنُ القطّان في بيان الوهم والإيهام ٥٧٨/٣.

النّبيّ ﷺ بعرفة فقال: « يا أيُّها النّاسُ، إنّ على أهل كلِّ بيتٍ في كلِّ عامٍ أَضْحاةً وعَتيرةً، أتدرُون ما العتيرةُ؟ هي التي يُسمِّيها النّاسُ الرَّجَبيَّةَ »[1].

حديثان باطلان، وحبيبٌ[2] هذا معدودٌ في الصّحابة، ذكره[3] غيرُ واحدٍ منهم الإمامُ أبو عمر بن عبد البرّ[4]، إلاّ أنّ الرّاوي عنه عبدُ الكريم ابن أبي المُخارِق أبو أميّةَ البصريُّ لا يَختلف أهلُ العلم بالحديث في ضَعفه
١٢ كلُّهم يقول فيه: غيرُ ثقةٍ. ومِنْ أَجَلِّ مَنْ جرحهُ / واطّرحهُ أبو العاليةِ[5]، وأيّوبُ السَّخْتِيانيُّ تكلّمَ فيه وكذّبه مع ورعِ أيّوبَ وعلمِه[6]، ثمّ جرحه شعبةُ، ويحيى بن سعيدٍ القطّان الإمامُ[7]، والأئمّةُ أحمدُ بنُ حنبلٍ[8] وعليٌّ

---

(١) أخرجه أحمد ٥/٧٦، وأبو داود ٣/٢٢٦ ـ ٢٢٧، رقم: ٢٧٨٨، والتّرمذيّ ٤/٩٩، رقم: ١٥١٨، والنّسائيّ ٧/١٦٧ ـ ١٦٨، وابن ماجه ٤/٥٥٥، رقم: ٣١٢٥ ـ تحقيق: بشّار عوّاد، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرى ٩/٢٦٠، من طرق عن عبد الله بن عون به. وإسنادُه ضعيفٌ لجهالة أبي رملة؛ قال الخطّابيُّ في معالم السُّنن: « هذا الحديثُ ضعيفٌ، وأبو رملة مجهولٌ »، وانظر بيان الوهم والإيهام ٣/٥٧٧ ـ ٥٧٨، ونصب الرّاية ٤/٢١١، ومشكاة المصابيح ١/٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(٢) يعني ابنَ مخنفٍ.

(٣) في ص: ذكر هذا.

(٤) الاستيعاب ١/٣٢٤، وقال عن حديثه السّابق الذي رواهُ عنه عبدُ الكريم بن أبي المخارق: « ولا يصحُّ ».

(٥) رُفيع بن مهران الرّياحيّ انظر كلامَهُ في تهذيب الكمال ١٨/٢٦٣.

(٦) انظر كلامَ أيّوب في عبد الكريم في صحيح مسلم ١/٢١، وتاريخ ابن معينٍ ـ رواية الدُّوريّ ٢/٣٦٩.

(٧) كان يحيى القطّان لا يحدِّثُ عن عبد الكريم ذكرَ ذلك ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتّعديل ٦/٦٠.

(٨) انظر كلامَ أحمد فيه في العلل ومعرفة الرّجال ١/٤٠١، رقم: ٨٢٠، ٨٧٣، والجرح والتّعديل ٦/٦٠ لابن أبي حاتم.

ابنُ المدينيّ ويحيى بنُ معينٍ[١] وغيرُهم. وكان مُؤدِّبَ كُتّابٍ، وإنّما غرَّ مالكاً منه سَمْتُهُ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفُه، فأخذ عنه لمّا رآهُ[٢] بمكّةَ[٣].

وقد رواه عبدُ الرّزّاق وأبو عاصمٍ، عن ابن جُريجٍ، عن عبد الكريم، إلاّ أنّ عبد الرّزّاق قال: لا أدري أعن أبيه أم لا ؟

ومِخْنَفٌ هو ابنُ سُلَيم بن الحارث بن عَوف بن ثعلبةَ بن عامر بن ذُهْل بن مازن بن ذِبْيانَ بن ثعلبةَ بن الدُّوْل[٤] بن سَعْدِ مَناةَ بن غامِدٍ، ولاّه عليٌّ رضي الله عنه أصبهانَ، وكان على راية الأَزْدِ يومَ صِفِّينَ، روى عنه ابنُه حبيبٌ وأبو رَمْلَةَ ويُقال: أبو رُمَيْلَةَ أيضا[٥] .

وأبو رَمْلَةَ هذا مجهولٌ لا يُعْرَفُ[٦]، قيل: اسمُه عامرٌ، ولا يُحْتَجُّ في دين الله بمجهُولٍ .

---

(١) انظر كلامَ ابن معينٍ فيه في تاريخه ـ رواية الدُّوريّ ٢/٣٦٩، والدّارميّ رقم: ٦٨١، وسُؤالات ابن طهمان لابن معينٍ رقم: ٢٥٢ .

(٢) في الأصل : لِمَا رواهُ ، والتّصويبُ من ص ، س .

(٣) انظر عن اغترار الإمام مالكٍ بعبد الكريم بن أبي المخارق أحوال الرّجال رقم: ٩٧ للجوزجاني، وميزان الاعتدال ٢/٦٤٦، وتهذيب التّهذيب ٦/٣٧٨.

(٤) كذا ضبطه ناسخُ الأصل، وابنُ ناصر الدِّين في توضيح المشتبه ٤/٣٧٨ .

(٥) ترجمةُ مخنف هذه أخذها المؤلِّفُ من الاستيعاب ٤/١٤٦٧، وانظر عنه طبقات خليفة ص١١٣، ١٣٨، ومعجم الصّحابة ٣/٩١ لابن قانعٍ، ومعرفة الصّحابة ٥/٢٦١١ لأبي نعيمٍ، وتهذيب الكمال ٢٧/٣٤٧ ـ ٣٤٨، والمصادر التي في حاشيته .

(٦) حكمَ عليه أيضاً بالجهالة ابنُ القطّان الفاسيّ في بيان الوهم والإيهام ٣/٥٧٧، والذّهبيُّ في ميزان الاعتدال ٢/٣٦٣، والمغني في الضّعفاء ١/٣٢٤، وديوان الضّعفاء رقم: ٢٠٦١، وابن حجر في التّقريب رقم: ٣١١٣ .

والحديثُ متروكٌ إذ لا تُسَنُّ عَتيرةٌ أصلاً، ولو قلنا بوجوب الأضحية كانت على الشّخص الواحد لا على جميع أهل البيت.

ولا يُحفَظُ لِمِخْنَفِ بن سُليمٍ عن النّبيّ ﷺ ولا لابنه حبيبٍ سوى هذا الحديثِ مِنْ رواية عبدِ الكريمِ الكذّابِ في قول الإمامِ أيُّوبَ بن أبي تَميمةَ، والمتروكِ في قول جميعهم، أو مِنْ طريق أبي رَمْلَةَ المجهُولِ.

الخامسَ عَشَرَ : المُبَرِّيءُ لأنّه كان عندهم في الجاهليّة مَنْ لا يَستحلُّ القتالَ فيه [فهو](١) برىءٌ من الظُّلْم والنِّفاق.

السّادسَ عَشَرَ : المُقَشْقِشُ لأنّ به كان يَتميّزُ في الجاهليّة أيضاً المتمسِّكُ بدِينه من المُقاتل فيه المُسْتَحِلِّ له.

وقد أذهبَ اللهُ جلّ وعَلا أمرَ الجاهليّة، وغزا فيه في الإسلام سيّدُ الأنام، محمّدٌ عليه أفضلُ الصّلاة وأشرفُ السّلام.

السّابعَ عَشَرَ : شهرُ اللهِ، وُضِعَ في الإسلام، على ما سأذكرُه بعد هذا بعون اللهِ ذي الجلال والإكرام.

الثّامنَ عَشَرَ : أنّه مشتقٌّ من الرَّواجب، والرّواجبُ: ظهورُ السُّلاميّات، واحدُها راجِبَةٌ(٢)، والسُّلامى: كلُّ عظمٍ ومَفصلٍ، وأصلُه عظامُ الكفِّ والأكارع(٣).

---

(١) من ص .

(٢) انظر تهذيب اللّغة ١١/٥٤ .

(٣) نفسه ١٢/٤٥٠ .

قال النّحويُّ أبو جعفرٍ أحمدُ بن محمّد بن إسماعيل[١]: « البَراجِمُ حقيقتُها أنّه ما نَتَأَ إذا أغلقَ الإنسانُ يدَهُ ، والرّواجبُ ما توسّط بينهما / وكذلك ما بين الأنامل والبراجم يُقال لها أيضاً رَواجبُ ». ل / ٣

وحُكي عن محمّد بن يزيد[٢] أنّه قال: « مِنْ هذا اشتُقَّ اسمُ رَجَبٍ لأنّه في وسط السَّنَةِ » .

حدّثني الشّيخُ المحدِّثُ الفاضلُ أبو محمّدٍ عبدُ الله بن محمّد بن عُبيد الله الحَجْري مِنْ حَجْرِ ذي رُعَيْن[٣] أيّام قراءتي عليه سنةَ اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: نا جماعةٌ منهم الوزيرُ الحَسيبُ الأديبُ الفقيهُ أبو عبد الله جعفرُ بن محمّد بن مَكّيّ بن أبي طالبٍ القيسيُّ، قال: نا الوزيرُ لغويُّ الأندلس وفاضلُها أبو مروانَ عبدُ الملك بن سِراجٍ، قال: نا الفقيهُ المحدِّثُ أبو عمرو عثمانُ بن أبي بكرٍ بن حَمُّود بن أحمد الصَّدَفِيُّ ويُعرف بالسَّفاقُسيّ، وكان تجوّل بالمشرق وأخذ عن عُلمائها[٤]، قال: نا أبو القاسم عليُّ بن محمّدٍ الزَيْدِيُّ، قال: نا أبو بكرٍ محمّدُ بن الحسن المُقرىءُ المفسِّرُ الموصليُّ المعروفُ بالنّقّاش، قال: نا أبو عَمرو أحمدُ بن العبّاس الطّبريُّ، قال: نا الكِسائيُّ، قال: نا أبو مُعاوية، قال: نا الأعمشُ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن أبي سعيدٍ الخُدْري قال: قال رسولُ الله ﷺ :

« رَجَبٌ شهرُ الله، وشعبانُ شهري، ورمضانُ شهرُ أمّتي، فمن صام رَجَباً إيماناً واحتساباً استوجبَ رضوانَ الله الأكبرَ، وأسكنهُ الفردوسَ

---

(١) النّحّاس المصريُّ النّحويُّ ، تُوفّي سنة ٣٣٨ هـ ، انظر السّير ١٥/٤٠١ - ٤٠٢ .
(٢) المُبرِّد اللّغويّ النّحويّ ، تُوفّي سنة ٢٨٦ هـ ، انظر المصدر السّابق ١٣/٥٧٦ - ٥٧٧ .
(٣) شيخ ابن دحية وشيخ أخيه أبي عمرو عثمان، وكان حافظاً علاّمة مقرئاً مجوّداً، تُوفّي سنة ٥٩١ هـ ، انظر عنه السّير ٢١/٢٥١ - ٢٥٥ .
(٤) ويعرف ... علمائها : ساقطة من ص .

الأعلى، ومن صام من رَجَبٍ يومين، فله من الأجر ضِعفان، وزنُ كلِّ ضِعفٍ مثلُ جبال الدُّنيا .

ومن صام من رَجَبٍ ثلاثةَ أيّامٍ، جعل الله بينه وبين النّار خَنْدَقاً، طُول مسيرة ذلك سنةٌ .

ومن صام من رَجَبٍ أربعةَ أيّامٍ، عُوفي من البَلاءِ: الجُذامِ والجُنونِ والبَرَصِ، ومِنْ فتنة المسيح الدّجّال، ومِنْ عذاب القبر .

ومن صام من رَجَبٍ ستّةَ أيّامٍ خرجَ من قبره ووجهُه أضوءُ من القمر ليلة البَدْرِ .

ومن صام من رَجَبٍ سبعةَ أيّامٍ فإنّ لجهنّم سبعةَ أبوابٍ يُغْلِقُ الله تعالى عنه بصوم كلِّ يومٍ باباً من أبوابها .

ومن صام من رَجَبٍ ثمانيةَ أيّامٍ فإنّ للجنّةِ ثمانيةَ أبوابٍ يَفْتَحُ [الله](١) له بصوم كلِّ يومٍ باباً من أبوابها .

ومن صام من رَجَبٍ تسعةَ أيّامٍ خرجَ من قبره وهو يُنادي: لا إله إلاّ الله، فلا يُرَدُّ وجهُهُ دون الجنّة .

ومن صام من رَجَبٍ عَشَرَةَ أيّامٍ جعل الله له على كلِّ مِيلٍ من الصّراط فراشاً يستريحُ عليه .

١٤ ومن صام / من رَجَبٍ أحدَ عَشَرَ يوماً لم يُرَ في القيامة عبدٌ أفضلَ منه، إلاّ من صامَ مثلَه أو زادَ عليه .

---

(١) من ص .

ومن صام من رَجَبٍ اثني عَشَرَ يوماً كساهُ اللهُ يومَ القيامة حُلَّتين الحُلَّةُ الواحدةُ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها .

ومن صام من رَجَبٍ ثلاثةَ عَشَرَ يوماً تُوضع له يومَ القيامة مائدةٌ في ظلِّ العرش، والنّاسُ في شدّةٍ شديدةٍ .

ومن صام من رَجَبٍ أربعةَ عَشَرَ يوماً أعطاهُ اللهُ تعالى من الثّواب ما لا عَيْنٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطرَ على قَلْبِ بشر .

ومن صام من رَجَبٍ خمسةَ عَشَرَ يوماً يَقِفُهُ[١] اللهُ عزّ وجلّ موقفَ الآمنين، ولا يمرُّ به مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرْسَلٌ إلاّ قال له: طُوباكَ[٢]، أنتَ من الآمنين »[٣].

هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ ، والنّقّاشُ هذا هو مؤلِّفُ كتاب « شفاء الصُّدور »، وقد ملأ أكثرَه بالكذب والزُّور.

قال الخطيبُ الحافظُ أبو بكر بنُ ثابتٍ : « بل هو شقاءُ الصُّدور »[٤]، وذَكَرَ كلامَ النّاسِ في النَّقّاش واتِّهامَهُم له بالوَضْعِ[٥].

---

(١) في ص : يُوقفه .

(٢) في ص : طوبى لك .

(٣) أخرجه ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ٥٧٦/٢ ـ ٥٧٧، من طريق النّقّاش به، قال ابنُ الجوزيّ: « هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ، والكسائيُّ لا يُعرفُ، والنّقّاشُ مُتَّهَمٌ ».

(٤) الذي في تاريخ بغداد ٢٠٥/٢ قولُ الخطيب: « حدّثني محمّدُ بن يحيى الكرمانيُّ، قال: سمعتُ هبةَ الله بن الحسن الطّبريّ ذَكَرَ تفسيرَ النّقّاش فقال: ذاك إشْفَى الصُّدور، وليس بشفاء الصُّدور ». والإشفى: المِثْقَبُ والمخرزُ الذي يستعملُه الأساكفةُ، انظر الصّحاح ٢٣٩٤/٦، واللّسان « شفي ».

(٥) تاريخ بغداد ٢٠٥/٢ .

وقال طلحةُ بن محمّد بن جعفر الحافظُ : « كان النّقّاشُ يكذبُ »[١].

وقال الإمامُ أبو بكرٍ البَرْقانِيُّ : « كلُّ حديثِه مُنْكَرٌ[٢] »[٣].

وقد صبغَ في هذا الحديثِ الكِسائيَّ، ولا يعرفُه أحدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ.

وكلماتُ رسول الله ﷺ منزّهــةٌ عــن هــذا التّخليـط، والتّجــازيف في الجزاء على الأعمال، من غير تقديرٍ يَشهدُ به الكتابُ العزيزُ والسُّنّةُ الثّابتةُ.

وكذلك وضعَ عمرو بن الأزهر فيه حديثاً، ورواهُ بزعمه[٤] عن أبــانَ عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ :

« مَنْ صامَ ثلاثةَ أيّامٍ من رَجَبٍ كتبَ اللهُ له[٥] صيامَ شهرٍ، ومن صامَ سبعةَ أيّامٍ من رَجَبٍ أُغلق عنه سبعةُ[٦] أبوابٍ من النّار، ومن صام ثمانيــةً[٧] من رَجَبٍ فُتح له ثمانيةُ أبوابٍ من الجنّة، ومن صام نصفَ رَجَــبٍ[٨] كتــبَ اللهُ له رضوانَه، ومن كتــبَ لــه رضوانَــه لم يُعذِّبْــهُ، ومــن صــام رَجَبــاً كلَّــهُ حاسبهُ اللهُ حساباً يسيراً ».

---

(١) تمامُه : « في الحديث ، والغالبُ عليه القصصُ » أخرجه الخطيبُ البغداديّ في تاريخ بغداد ٢٠٥/٢ بإسناده إليه .

(٢) في ص : كان حديثُه منكراً .

(٣) المصدر السّابق .

(٤) في ص : عن عمِّه ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(٥) له : ساقطة من ص .

(٦) في ص : أغلقَ الله عنه سبعةَ .

(٧) كذا في الأصل بفتحتين ، وفي ص : ثمانيةَ أيّامٍ .

(٨) في ص : نصفَه .

حدّثنا بهذا الحديث جماعةٌ لا أُحصيهم كثرةً قالوا: أَرَنَا إسماعيلُ بن أحمد السَّمَرْقَنْدِيُّ، قال: أَرَنَا أحمدُ بن محمّد بن النَّقُّور، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمدُ بن محمّد بن عمران الجُنْدي، قال: نا إسماعيلُ بن العبّاس الورّاقُ، قال: نا جعفرُ بن محمّد بن شاكر / الصّائغ، قال: نا خالدُ بن يزيد[١] القَرْنيّ[٢]، قال: نا عَمرو بن الأزهر، عن أَبَانَ، عن أنس بن مالكٍ[٣] . ل / ١٥

قال الإمامُ أبو بِسْطامٍ شعبةُ بن الحَجّاج : « لأن أزني أحبُّ إليّ مِنْ[٤] أُحَدِّثَ عن أَبَانَ بن أبي عَيّاشٍ »[٥].

وأجمعَ العلماءُ على عدالةِ شُعبة ورسُوخِه في هذا العلم، ونصيحتِه فيه لله ورسوله ولعامّة المسلمين، وهو ممّن عبدَ الله تعالى حتّى جفّ جلدُه على عظمِه[٦]، وكان مالكٌ يُعَظِّمُه ويُثني عليه[٧].

---

(١) ويُقال : ابنُ أبي يزيد وصوّبه المزيُّ، وهو أبو الهيثم المَرْزَفِيُّ القَرْنيُّ القُطْرُبُّلِيُّ، انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨/٢١٥ ـ ٢١٦، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) في الأصل ، س : القُرِّيُّ ، والتّصويبُ من كتب الرّجال ، والكلمة ساقطة من ص.

(٣) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢/٥٧٧ ـ ٥٧٨، رقم: ١١٤٨ من طريق إسماعيل ابن أحمد السّمرقنديّ به، قال ابنُ الجوزيّ: « هذا حديثٌ لا يصحُّ ... »، ثمّ ذكر كلامَ العلماءِ في أبان وعمرو بن الأزهر .

(٤) من : ساقطة من ص .

(٥) أخرج كلامَ شعبة في أبان ابنُ عديٍّ في الكامل ١/٣٧٢، والعقيليُّ في الضّعفاء ١/٣٨ من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة به.

(٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٢/٤٧٩ ـ ٤٩٥، والمصادر التي في حاشيته.

(٧) قال الذّهبيُّ في السّير ٧/٢٠٥: « ومن جلالته قد روى مالكٌ الإمامُ عن رجُلٍ عنه، وهذا قلّ أن عملهُ مالكٌ »، ثمّ أوردَ الحديثَ المُشارَ إليه.

وأمّا عمرو بن الأزهر[١] :

فقال فيه الإمامُ أبو عبد اللهِ أحمدُ بن محمّد بن حنبل : « عمرو بن الأزهر[٢] بصريٌّ، قاضي جُرْجانَ، كان يضعُ الحديثَ »[٣].

وقال النّسائيُّ : « هو متروكٌ[٤] »[٥] .

وقال أبو حاتم بن حبّان في « تعديله وتجريحه » : « كان عمرو بن الأزهر يضعُ الحديثَ على الثّقات، ويأتي بالموضُوعات عن الأثبات، لا يحلُّ ذِكْرُه إلاّ بالقَدْحِ فيه »[٦].

وقال أبو الحسن الدّارقطنيُّ : « عمرو بن الأزهر كذّابٌ »[٧].

وفي هذا الشّهر أحاديثُ كثيرةٌ من رواية جماعةٍ من الوضّاعين[٨] منهم: مأمونُ بن أحمد، رواها عن أحمد بن عبد الله الجُوَيْباريّ، ومأمونٌ هذا قال فيه الإمامُ أبو عبد اللهِ الشّافعيُّ : « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ »[٩].

---

(١) انظر عنه الجرح والتّعديل ٢٢١/٦، والتّاريخ الكبير ٣١٦/٦، وميزان الاعتدال ٢٤٥/٣ - ٢٤٦، واللّسان ٣٥٣/٤ - ٣٥٤، وغيرها .

(٢) فقال فيه ... الأزهر : ساقطة من ص .

(٣) أخرج قولَ أحمد العقيليُّ في الضّعفاء ٢٥٧/٣، والخطيبُ في تاريخ بغداد ١٩٣/١٢، من طريق عليّ بن شوكر، عن أحمد به .

(٤) في ص : متروكُ الحديث .

(٥) الضّعفاء والمتروكين للنّسائي رقم : ٤٧٨ .

(٦) المجروحين ٧٨/٢ مع اختصارٍ يسيرٍ في سياق ابن دحية .

(٧) الضّعفاء والمتروكون رقم : ٣٩٥ .

(٨) في ص : الواضعين .

(٩) يبدُو أنّ هذا سبقُ قلمٍ من ابن دحية إذ هذه العبارةُ: « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ » إنّما هي من كلام ابن الجوزيّ، ولعلّ سببَ الاشتباه ورودُ اسم الشّافعيّ في السِّياق، وهو حقّاً موهمٌ أنّ الكلامَ له، وليس الأمرُ كذلك، انظر الموضوعات ٣٠٥/٢.

ذُكِرَ أنّه وضعَ مائةَ ألف حديثٍ[1] كلُّها كذبٌ وزُورٌ، فلا يصحُّ منها لا في الصّلاة في أوّل رَجَبٍ ولا في النّصف منه ولا في آخره، وكذلك صيامُه لا في أوّله ولا في وسطه ولا في آخره ولا في عدد أيّامٍ منه.

وكذلك حديثُ العيون والأنهار، كحديث موسى الطّويل[2]، عن أنس بن مالكٍ أنّ رسول الله ﷺ قال :

« إنّ في الجنّة نهراً يُقال له رَجَبٌ »[3] الحديث إلى آخره، وموسى الطّويلُ كذّابٌ عندهم.

---

(١) ذكر ذلك ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ١٩٣/١ .

(٢) الذي وقعَ في روايات هذا الحديث: موسى بن عمران، أو موسى بن عمير، أو موسى بن عبد الله ابن يزيد الأنصاريّ، وليس في شيءٍ منها ذِكْرٌ لموسى الطّويل واسمُه موسى بن عبد الله الطّويلُ، ولعلّه اشتبه على ابن دحية بالرّاوي الثّالث: موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاريّ.

(٣) أخرجه الخلاّلُ في فضائل شهر رجب رقم: ٣، وابنُ حبّان في المجروحين ٢٣٨/٢، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٦٧/٣ - ٣٦٨، رقم: ٣٨٠٠، والخليلُ بن عبد الجبّار القرائي في جزء في فضائل رجب وشعبان ورمضان - كما في التّدوين في أخبار قزوين للرّافعيّ ١٦٤/١ – ١٦٥ –، وابن الجوزيّ في العلل المتناهية ٦٤/٢ - ٦٥، رقم: ٩١٢، والشّجريُّ في أماليه ٩٣/٢، وقوامُ السُّنّة في التّرغيب والتّرهيب ٣٩١/٢ - ٣٩٢، رقم: ١٨٤٧، والذّهبيُّ في الميزان ١٨٩/٤، رقم: ٨٧٩٧، من طرقٍ عن منصور بن يزيد ، عن موسى بن عمران ، عن أنسٍ به . و وقعَ عند ابن حبّان : « موسى بن عمير »، وقوام السُّنّة والشّجريّ: « موسى بن عبد الله بن يزيد »، ووقعَ أيضاً عند ابن حبّان والبيهقيّ والخليل والشّجريّ: « منصور بن زيد »، وصوّبه ابنُ حجر في تبيين العجب ص ١٠، واعتبرَ رواية: « منصور بن يزيد » بالياء وهماً. وقال ابنُ الجوزيّ عن هذا الحديث : « هذا لا يصحُّ وفيه مجاهيلُ لا نَدري من هُم ». وقال الذّهبيُّ: « منصورُ بن يزيد لا يُعرفُ والخبرُ باطلٌ ». وكذا حكمَ ببطلانه العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله في الضّعيفة رقم: ١٨٩٨.

قال ابنُ حبّان : « يروي عن أنس بن مالكٍ أشياءَ موضوعةً لا يحلُّ كَتْبُها »(١) .

وكذلك حديثُ(٢) شَهْرِ بن حَوْشَبٍ(٣) .

كتبَ إلينا به الشّيخُ المسندُ أبو الطّاهر السِّلَفِيّ غيرَ مرّةٍ ونقلتُه من كتابه، أَرَنَا أبو عبد الله الحسينُ بن عليٍّ الطّبريُّ بمكّة، نا أبو الفتح ناصرُ بن الحسين العُمَرِيُّ(٤) إملاءً، أَرَنَا أبو معاذٍ الشّاهُ بن عبد الرّحمن الهرويُّ، أَرَنَا أبو نصرٍ الخلاّلُ ببغداذ(٥)، نا عليُّ بن سعيدٍ / الرّمليُّ، نا ضَمرَةُ بن رَبيعةَ، عن ابن شَوْذَبٍ، عن مطرٍ الورّاق، عن شهرِ بن حَوْشَبٍ، عن أبي هريرة قال :

« من صام السّابعَ والعشرين من رَجَبٍ كتبَ اللهُ له صيامَ ستّين شهراً، وهو أوّلُ يومٍ نزل جبريلُ على محمّدٍ ﷺ بالرّسالة »(٦).

---

(١) كلامُ ابن حبّان في المجروحين ٢/٢٤٣ هو في موسى الطّويل لا موسى المذكُور هنا في حديث رجب.

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ما يتعلّق بحديث موسى الطّويل وشهر بن حوشب والنّقّاش وابن الأزهر والجويباريّ نقله عن ابن دحية أبو شامة في الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٣٠ - ٢٣٦ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) بذال معجمةٍ أعجمها كذلك ناسخُ الأصل وهي لغةٌ في بغداد .

(٦) أخرجه الحسنُ بن محمّدٍ الخلاّلُ في فضائل شهر رجب رقم: ١٨، والخطيبُ في تاريخ بغداد ٨/٢٩٠، وأبو معاذٍ الشّاه بن عبد الرّحمن الهرويُّ المروزيُّ في جزئه، وعبدُ العزيز الكتّاني في فضائل رجب - كما في تبيين العجب ص ٣١ -، من طرقٍ عن أبي نصرٍ الخلاّل، عن عليّ بن سعيدٍ الرّمليّ، عن ضمرة بن ربيعة به. وأبو نصرٍ الخلاّل هو حَبْشُون

=

وهذا حديثٌ لا يصحُّ .

أمّا شهرُ بن حَوْشَبٍ ففي مُقَدَّمَةِ[١] « صحيح مسلمٍ » عن ابن عَوْن: « إنّ شهراً نزَكُوهُ »[٢] أي قَصَّرُوا به، مأخوذٌ من النَّيْزَكِ وهو الرُّمْحُ القصيرُ، يُريدُ أنّه طُعِنَ عليه[٣].

وقال شعبةُ : « لقيتُ شهراً فلم أعتدَّ به »[٤] .

وقال الحافظُ أبو أحمد عبدُ الله بن عديٍّ الجُرْجَانِيُّ : « شهرٌ لا يُحْتَجُّ بحديثه »[٥] .

ابن موسى بن أَيُّوب وثّقه الخطيبُ، ونقلَ عن الدّارقطنيّ قولَهُ فيه: « صدوقٌ ». وقال الذّهبيُّ في السّير ٣١٧/١٥: « كان أحدَ الثّقات ». وقد تابعهُ عن عليّ بن سعيدٍ الرّمليّ أحمدُ بن عبد الله بن أحمد بن العبّاس بن سالم بن مهران المعروف بابن النّيريّ أخرجه الخطيبُ أيضاً ٢٩٠/٨، ووثّقَ ٢٢٧/٤ ابنَ النّيريّ، ونقلَ عن الحسن بن أبي طالبٍ أنّ يوسف القوّاس ذكرهُ في جملة شيوخه الثّقات. وقال الحافظُ ابن حجر في تبيين العجب : « وهذا موقوفٌ ضعيفُ الإسناد، وهو أمثلُ ما وردَ في هذا المعنى ». والحديثُ أيضاً فيه مطرٌ الورّاق وليس بأحسن حالاً من شيخه شهر؛ لذا قال العلاّمة الألبانيّ رحمه الله: « فتعصيبُ المصنّف - يعني ابن دحية - ثمّ الحافظ علّة الحديث بشهر دون مطر ليس كما ينبغي ».

(١) بفتح الدّال كذاك ضبطها ناسخُ الأصل .

(٢) صحيح مسلم - المقدّمة ١٧/١ من طريق النّضر قال: سُئل ابنُ عون عن حديثٍ لشهر وهو قائمٌ على أُسْكُفَّةِ الباب فقال: « إنّ شَهْراً نَزَكُوهُ، إنّ شَهْراً نَزَكُوهُ »، قال الإمامُ مسلمٌ بعده: « أخذتهُ ألسنةُ النّاسِ، تكلّمُوا فيه ».

(٣) انظر غريب الحديث ٢٧٩/٢ لابن قتيبة، وإكمال المعلم ١٣٤/١، والنّهاية ٤٢/٥.

(٤) أخرج قولَ شعبة مسلمٌ في صحيحه - المقدّمة ١٧/١ .

(٥) الكامل في ضعفاء الرّجال ١٣٥٨/٤ .

وقد رفعه إلى رسول الله ﷺ من طُرقٍ، وأعظمُ جُرَحِه أنّه كان شُرَطِيّاً للحَجّاج[١] .

وقال فقيهُ الشّافعيّة في زمانه أبو يحيى زكريّاءُ بن يحيى السّاجيُّ في كتاب « التّعديل والتّجريح »[٢] له، والحافظُ الثّقةُ أبو جعفر العقيليُّ في كتاب « الضّعفاء والمتروكين »[٣] من تأليفه: « إنّ شهراً دخل بيتَ المال فسرقَ خريطةً فقيل فيه :

لقد باعَ شَهْرٌ دِينَهُ بخريطةٍ   فمن يأمن القُرّاءَ بعدكَ يا شَهْرُ[٤]

وأفتى أهلُ البصرة بقطع يده على مذهب مالكٍ رحمه الله[٥] .

قال القاضي أبو محمّدٍ عبدُ الوهّاب بن عليٍّ المالكيُّ في كتاب « عيون المجالس »[٦] :

---

(١) انظر تاريخ دمشق ٢٣/٢٢٧ .

(٢) روى ابنُ عدي في الكامل ٤/١٣٥٥ عن السّاجيّ قال: أنشدنا أحمدُ بن محمّدٍ: وذَكَرَ البيتَ. ونقل الحافظُ في التّهذيب ٤/٣٧٢ قولَ السّاجيّ في شهرٍ: « فيه ضعفٌ وليس بالحافظ ».

(٣) لم أرَ هذا النصَّ في ضعفاء العقيليّ - ترجمة شهر بن حوشب ٢/١٩١ - ١٩٢.

(٤) أخرجَ القصّةَ عبدُ الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرّجال ٣/٢٦، رقم: ٣٩٩٧، والفسويُّ في المعرفة والتّاريخ ٢/٩٨، وابنُ عديٍّ في الكامل ٤/١٣٥٥، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٢٣/٢٣٠ - ٢٣١، من طرقٍ عن يحيى بن أبي بُكير، عن أبيه قال: فذكرهُ. قال الذّهبيُّ في السّير ٤/٣٧٥: « إسنادُها منقطعٌ، ولعلّها وقعتْ وتابَ منها، أو أخذها متأوِّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقّاً، نسألُ الله الصّفحَ ».

(٥) علّق العلاّمة الألبانيّ رحمه الله على هذه الفتوى قائلاً : « لم أقف على هذه الفتوى في شيء من المصادر التي طالتها يدي، وما أراها تصحُّ ، و الله أعلم » .

(٦) عيون المجالس ٢/١٢١٠ .

« مسألةٌ : قال مالكٌ في روايـة ابـن القاسـم وابـن عبـد الحكـم: مـن سرق من بيت المال أو من المغنم - وإن كان السّارقُ أحدَ الجيش - ما يجبُ فيه القَطْعُ قُطِعَ » .

وقال الحافظُ أبو حاتمٍ محمّدُ بن حبّان : « إنّ شَهْراً كـان يَـروي عـن الثّقات المعضلات(١)، وإنّه عادَلَ عبّادَ بن منصورٍ في الحجِّ فسرقَ عَيْبَتَهُ »(٢).

وقد نزّه اللهُ شريعةَ الإسلام، عن أن تُؤخذَ عن السُّرّاقِ وكذبةِ الأقوام(٣).

فإن قيل : إنّ أحمدَ بن حنبلٍ ويحيى بن معينٍ كانا يَقبلان حديثَهُ(٤).

قلنا : إلاّ في رَجَبٍ فإنّه لم يَلتفت إليه .

قال أحمدُ : يُكرَهُ إفرادُ رَجَبٍ بالصّوم .

وشهادةُ المُجرَّحِ ساقطةٌ بإجماعٍ(٥) وكذلك روايتُه، مع أنّ الجَرْحَ عند الفقهاء أَعْمَلُ من التّعديل؛ لأنّه شهدَ بأمرٍ خاصٍّ، وعَلِمَ من باطن الحال مـا

---

(١) تمامُه : « وعن الأثبات المقلُوبات » .

(٢) المجروحين ٣٦١/١ . وقصّةُ سرقته لعَيْبَة عبّادٍ أخرجها ابنُ عـدي في الكـامل ١٣٥٥/٤، ومن طريقه ابنُ عساكر في تاريخ دمشـق ٢٣٠/٢٣، عـن يحيـى القطّـان، عـن عبّـاد بـن منصورٍ قال: « حججتُ مع شهر بن حوشبٍ فسرقَ عيبتي في الطّريق »، قـال الذّهـبيُّ في السِّير ٣٧٥/٤ بعد أن ذكرهُ: « فما أدري ما أقولُ ! ».

(٣) لم أرَ من رمى شَهْراً بالكذب، بـل قـال الحـافظُ صـالحُ بـن محمّـد جـزرة البغـداديُّ: « لم يُوقف منه على كذبٍ » تاريخ دمشق ٢٢٧/٢٣، وتهذيب الكمال ٥٨٥/١٢.

(٤) انظر توثيقَ أحمد وابن معينٍ لشهرٍ في التّاريخ - رواية الدُّوريّ ٢٦٠/٢، والجرح والتّعديل ٣٨٣/٤ لابن أبي حاتمٍ، وسُؤالاتِ أبي داود للإمـام أحمـد رقـم: ٥٣٦، وتـاريخ دمشـق ٢٢٣/٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، وتهذيب الكمال ٥٨٤/١٢ - ٥٨٥.

(٥) في ص : بإجماعهم .

لم يعلمهُ من شهدَ بظاهرها، وهو جَمْعٌ بين الشّهادتين حتّى لا يكونَ تكذيباً لإحداهما، لأنّ للمُعَدِّل شهادةً بظاهرٍ صحيحةٌ، وللمُجَرِّحِ شهادةً
١٧ بباطنٍ[1] صحيحةٌ[2] / فالجمعُ بينهما مع العمل بشهادة المُجَرِّح لا يكون تكذيباً لشهادة المُعَدِّل لأنّ كلَّ واحدٍ منهما شهدَ بما علم.

وإن قلنا بترجيح المُعَدِّل فوجهُه أنّ الجَرْحَ أمرٌ طارىءٌ عليه، مخالفٌ للأصل المُسْتَصْحَب وهو العدالةُ.

وذَكَرَ بعضُ القُصّاص أنّ الإسراء كان في رَجَب، وذلك عند أهل التّعديل والتّجريح عَيْنُ الكذِبِ[3].

قال الإمامُ أبو إسحاق الحربيُّ : « أُسْري برسول الله ﷺ ليلةَ سبعٍ وعشرين من شهر ربيع الأوّل »[4]، وقد ذكرنا ما فيه من الاختلاف والاحتجاج في كتابنا المسمّى بـ : « الابتهاج في أحاديث المعراج »[5].

---

(١) بظاهرٍ ... شهادةً : ساقطة من ص .

(٢) صحيحةٌ : بضمّتين كذا ضبطها ناسخُ الأصل في الموضعين، وكان الأصلُ أن يقول: « صحيحةً » على اعتبار أنّها وصفٌ لـ : « شهادةً » ، ويظهرُ أنّ الضّمَّ روعي فيه الابتداءُ.

(٣) ذكرَ ابنُ كثيرٍ في البداية والنّهاية ٤/٢٧٠ ـ تحقيق: التّركي أنّ القولَ بأنّ الإسراء كان ليلةَ السّابع والعشرين من رَجَبٍ فيه حديثٌ لا يصحُّ سندُه، وقد ذكره في كتابه فضائل شهر رجب، وذكرَ أيضاً أنّ من النّاس من يزعمُ أنّ الإسراءَ كان أوّل ليلة جمعةٍ من شهر رجب، وهي ليلةُ الرّغائب التي أُحدثتْ فيها الصّلاةُ المشهورةُ ولا أصلَ لذلك.

(٤) ما ذكرهُ بعضُ القصّاص في الإسراء وكلامُ أبي إسحاق الحربيّ نقله عن ابن دحية الحافظُ ابن حجرٍ في تبيين العجب ص ٦.

(٥) الابتهاج في أحاديث المعراج ص ٦٩ ـ ٧٣ لابن دحية . قال العلاّمة الألباني رحمه الله : « ومن ذلك يُعلم أنّ الاحتفال بليلة الإسراء في رجب إنّما هو معتمدٌ على الكذب بشهادة هذين

=

وأمّا صلاةُ الرّغائب فالمتّهَمُ بوضعها عليٌّ بن عبد الله بن جَهْضَم، وضعها على رجالٍ مجهولين لم يُوجَدوا في جميع الكتب، رواها عنه الفقيـهُ أبـو القاسم عبدُ الرّحمن بن إمام أَصْبَهَانَ أبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن مَنْدَه.

حدّثني بها بقراءتي عليه بِأَصْبَهَانَ الشّيخُ الصّالحُ الثّقةُ أبو جعفرٍ محمّدُ بن أحمد ابن نصر بن أبي الفتح بن محمّد بن عُمر الصَّيْدَلانيُّ(١) سِبْطُ أبي عليٍّ الحسينِ بن عبد الملك بن أبي عمرو عبدِ الوهّاب بن إمامِ أَصْبَهَانَ أبي عبد الله بن مَنْدَه الحافظ، قال: أجاز لي(٢) قريـبي الإمـامُ أبـو زكريّـاءَ يحيى بـن أبي عمـرو عبدِ الوهّـاب المذكُور، قال: أَنَا عَمِّي الفقيهُ أبو القاسم عبدُ الرّحمن بن الإمام أبـي عبـد الله محمّـد ابن إسحاق ابن مَنْدَه عنه(٣) .

الحافظين الجليلين - يعني ابن دحية وابن حجر -، فلا يغترّ أحدٌ بما اشتهر في العصـور المتـأخّرة أنّه كان في السّابع والعشرين من رجب ... » .

(١) مسندُ وقتِه ، تُوفّي سنة ٦٠٣ هـ ، انظر تذكرة الحفّاظ ١٣٨٦/٤ .

(٢) في ص : أجازني .

(٣) أي عن أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن جهضم الصُّوفيّ المتّهم بوضع هذا الحديث في فضل صلاة أوّل ليلة جمعةٍ في رجب وتُسمّى صلاة الرّغائب، وهيئتُها - كما زعـمَ واضعُهـا - أن يُصلّي بين العشاء والمغرب اثنتي عشرة ركعةً، يقرأُ في كلِّ ركعةٍ فاتحةَ الكتـاب مـرّةً، وسُورةَ القَدْرِ ثـلاثَ مرّاتٍ، والإخلاصَ اثنتي عشرةَ مرّةً إلى آخر هيئتهـا الـتي هـي كـذبٌ على رسـول الله ﷺ. وقـد أخرجَ هذا الحديثَ ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٣٦/٢، رقم: ١٠٠٨، وابنُ دحية هنا من طرقٍ عن أبي القاسم بن مَنْدَه، أنبأنا أبو الحسن عليُّ بن عبـد الله بـن جهضـمٍ الصُّوفيُّ، قـال: حدّثنـا عليُّ بن محمّد بن سعيدٍ البصريُّ به. قال ابنُ الجوزي: « هـذا حديـثٌ موضـوعٌ على رسـول الله ﷺ، وقد اتّهمُوا به ابنَ جهضمٍ ونسبُوه إلى الكذب، وسمعتُ شيخَنا عبدَ الوهّاب الحـافظَ يقـول: رجالُه مجهولون، وقد فتّشتُ عليهم جميعَ الكتب فما وجدتُّهم ... »، وانظر لطائف المعـارف ص ٢٢٨ لابن رجب، وتبيين العجب ص ٢٤ لابن حجر، وقد بيّن ابـنُ رجـب أنّ صـلاةَ الرّغـائب هذه بدعةٌ، وسَمّى بعضَ الأعلام الذين قالُوا بذلك.

وكذلك عَمِلَ الحسينُ بن إبراهيم[١] حديثاً موضوعاً على رجالٍ مجهولين لا يُعْرَفُون، وألصقه بأنس بن مالكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ :

« من صلّى ليلةَ النِّصف من رَجَبٍ أربعَ عَشْرَةَ ركعةً يقرأُ في كلِّ ركعةٍ الحمدَ مرّةً، و﴿قُلْ هو اللهُ أَحَدٌ﴾ عشرين مرّةً، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾ ثلاثَ مرّاتٍ، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ثلاثَ مرّاتٍ، فإذا فرغَ من صلاتِه صلّى عَلَيَّ عَشْرَ مرّاتٍ، ثمّ يُسبِّحُ اللهَ ويَحمدُه ويُكبِّرُه ويُهلِّلُه ثلاثينَ مرّةً، بعث اللهُ إليه ألفَ مَلَكٍ »[٢].

وهو حديثٌ أطولُ من طويل، جمعَ من الكذب والزُّور غيرَ قليل، ولواضعه من الله كلُّ خزيٍ وتنكيل.

قال المُؤْتَمَنُ / بن أحمد السّاجيُّ الحافظُ : « كان الإمامُ عبدُ الله ١٨
الأنصاريُّ[٣] شيخَ خُراسانَ لا يصومُ رَجَباً، وينهى عن ذلك، ويقول: ما صحَّ في فضل رَجَبٍ وفي صيامه عن رسول الله ﷺ شيءٌ »[٤].

---

(١) أبو عبد الله الجورقانيُّ الهمذانيُّ المتوفّى سنة ٥٤٣هـ، صاحبُ كتاب الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير .

(٢) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢/٤٣٨ ـ ٤٣٩، رقم: ١٠٠٩ من طريق الحسين بن إبراهيم بإسناده إلى أنس بن مالكٍ رضي الله عنه. قال ابنُ الجوزيّ: « وهذا موضوعٌ، ورواتُه مجهولون، ولا يخفى تركيبُ إسناده، وجهالةُ رجاله، والظّاهرُ أنّه من عمل الحسين بن إبراهيم ».

(٣) أبو إسماعيل الهرويُّ صاحبُ ذمّ الكلام وأهله .

(٤) ذكرَ كلامَ السّاجيّ ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢/٥٨١. وقد نقله عن ابن دحية أبو شامة في الباعث ١٦٧ ، والسّيوطيُّ في الأمر بالاتّباع ص ١٧٤، معزوّاً لأداء ما وجب.

وقد رُوي كراهةُ صومِه عن جماعةٍ من الصّحابة رضي الله عنهم منهم: الصِّهْرُ الأكرمُ والصّاحبُ في الغار والرّفيق، الإمامُ أبو بكر[١] الصّدّيق، خليفتُه على الأمّة كلِّها بعد وفاتِه، والقاتلُ لأهل الرِّدّة بجيوشه المنصورة وعَزَماتِه .

وكان أميرُ المؤمنين أبو حفص عمرُ بن الخطّاب الذي أجرى اللهُ الحقَّ على لسانِه، ووافقه في آياتٍ مُحكَماتٍ تُتْلى علينا من قُرآنِه، يَضْرِبُ بالدِّرَّةِ صُوّامَه، وينهى عن ذلك قُوّامَه[٢].

روى ذلك الفاكهيُّ في « كتاب مكّة »[٣] له، وأسندهُ الإمامُ المجمعُ على عدالتِه، المتّفَقُ في « الصّحيحين » على إخراج حديثه وروايتِه، أبو عثمانَ سعيدُ بن منصورٍ الخُراسانيُّ قال : نا سفيانُ[٤]، عن مِسْعَرٍ، عن وَبَرَة، عن خَرَشَة بن الحُرِّ :

« أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كان يَضْرِبُ أيدي الرّجال في رَجَبٍ إذا رفعُوا عن طعامِه، حتّى يضعُوا فيه ويقول: إنّما هو شَهْرٌ كان أهلِ الجاهليّة يُعَظِّمُونه »[٥].

---

(١) أمّا عن أبي بكرٍ فلم أقف عليه لكن عن أبي بكرة - بتاء بعد الرّاء - فعزاهُ ابنُ قدامة في المغني ٤٢٩/٤ للإمام أحمد - وليس في المسند -، عن أبي بكرة أنّه دخلَ على أهله وعندهم سِلالٌ جُدُدٌ وكيزانٌ فقال: ما هذا؟ فقالُوا: رجبٌ نصومُه، قال: أجعلتُم رجب رمضان، فأكفأَ السِّلالَ، وكسرَ الكيزانَ. وقد أشارَ إليه الحافظُ ابن حجرٍ في تبيين العجب ص ٧٠ لكن بصيغة التّمريض فقال - بعد أن أوردَ أثرَ عمر - : « ورُوي نحوُ ذلك عن أبي بكرة » .

(٢) في الأصل : أَقْوامَه ، والمثبتُ من ص ، وهو أوضحُ في المعنى وأنسبُ في السِّياق.

(٣) لم أقف عليه في كتاب الفاكهيّ أخبار مكّة، فلعلّه في القسم الضّائع منه.

(٤) ابن عيينة الإمام .

(٥) أخرجه ابنُ أبي شيبة في المصنّف ١٠٢/٣، والطّبرانيُّ في الأوسط ٣٢٧/٧، رقم: ٧٦٣٦، وسعيدُ بن منصورٍ في سننه كما هو عند المؤلّف، من طريقين عن وبرة بن عبد الرّحمن المُسْلي، =

قال ذو النَّسَبَيْنِ أَيّده اللهُ تعالى :

وهذا سندٌ مجمعٌ على عدالة رُواتِه، لأنّ مِسْعَراً هو ابنُ كِدامٍ من بني عبد مَناف بن هلال بن عامر بن صَعْصَعَةَ أبو سلمةَ العامريُّ الهلاليُّ الكوفيُّ الحافظُ المفضَّلُ على سفيانَ الثّوريّ في الحفظ والإتقان.

قال شعبةُ : « كنّا نُسَمِّي مِسْعَراً المُصْحَفَ »(١).

قال أبو نُعيمٍ الفضلُ بن دُكَيْن: « مات مِسْعَرٌ سنةَ خمسٍ وخمسين ومائة »(٢).

وكان أعلى إسناداً من الثّوريّ ، وأتقنَ من حمّاد بن زيدٍ(٣).

عن خرشة بن الحُرّ قال: « رأيتُ عمر بن الخطّاب يضربُ أكفَّ الرّجال في صوم رجب حتّى يضعُونها في الطّعام ويقول: رجبٌ وما رجبٌ؟ إنّما رجبٌ شهرٌ كان يُعظِّمُه أهلُ الجاهليّة، فلمّا جاء الإسلامُ تُركَ » واللّفظُ للطّبرانيّ. قال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد ١٩١/٣: « رواهُ الطّبرانيُّ في الأوسط وفيه الحسنُ بن جبلة و لم أحد من ذكرهُ، وبقيّةُ رجاله ثقاتٌ ». وإسنادُ سعيد بن منصورٍ الذي احتفظَ لنا به ابنُ دحية ممّا يقوّي هذا الأثر، وقد صحّح الأثرَ العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه اللهُ في إرواء الغليل ١١٣/٤ - ١١٤. وقال في تعليقه على هذا الموطن من كتاب ابن دحية: « هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين، وقد بيّن ذلك المصنّفُ ـ يعني ابن دحية ـ فيما يأتي أحسن البيان، وصحّحه الحافظ أيضاً في رسالته ». وعن المعنى الذي ينصرفُ إليه أثرُ عمر يقول الحافظُ ابن حجر في تبيين العجب ص ٧٠ ـ ٧١: « هذا النّهيُ منصرفٌ إلى من يصومُه معظِّماً لأمر الجاهليّة، أمّا إن صامهُ لقصد الصّوم في الجُملة من غير أن يجعلهُ حتماً، أو يخصُّ منه أيّاماً معيّنةً يواظبُ على صومها، أو ليالٍ معيّنة يُواظبُ على قيامها بحيث يظنّ أنّها سُنّةٌ، فهذا مَن فعلهُ مع السّلامة ممّا استثني فلا بأسَ، فإن خصّ ذلك أو جعلهُ حتماً فهذا محظورٌ » .

(١) أخرج كلامَ شعبة ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتّعديل ٣٦٨/٨ .

(٢) طبقات ابن سعد ٣٦٤/٦ ، والتّاريخ الكبير للخاري ١٣/٨.

(٣) هذا كلامُ أبي حاتمٍ الرّازيّ أخرجه عنه ابنُه في الجرح والتّعديل ٣٦٩/٨.

وأمّا وَبَرَةُ : فهو ابنُ عبد الرّحمن بن خُزيمة[١] المَذْحِجيُّ الكوفيُّ، مجمعٌ على إخراج حديثه، ثقةٌ إمامٌ تُوفِّي في ولاية خالد بن عبد الله القَسْريّ.

وأمّا خَرَشَةُ بن الحُرِّ فهو أخو سَلامةَ بنت الحُرِّ، فَزاريٌّ كوفيٌّ.

قال عبدُ الرّحمن بن أبي حاتمٍ : « كان يتيماً في حِجْرِ عثمان رضي الله عنه »[٢] .

متّفَقٌ على إخراج حديثه عن / كبار الصّحابة رضي الله عنهم . ل / ٩

وهذا المصنّفُ الذي ألّفه[٣] سعيدُ بن منصورٍ[٤] هو أربعةٌ وعشرون جُزْءاً على الفقه والاختلاف :

أجازه لنا الشّيخُ الفقيهُ العالِمُ أبو الحسن عليُّ بن الحسين[٥] بمنزله بمدينة فاس سنةَ ثلاثٍ وسبعين وخمسمائة وفيها مات، قال: أنبأنا الثّقةُ[٦] أبو عبد الله أحمدُ بن محمّدٍ الخَوْلانيُّ سنةَ إحدى وخمسمائة، قال: أنبأنا الإمامُ الحافظُ أبو عُمر أحمدُ بن محمّدٍ الطَّلَمَنْكِيُّ، قال: نا الشّيخُ الفقيهُ القاضي المصنِّفُ أبو عبد الله محمّدُ بن أحمد ابن مُفَرِّج، قال: نا العَدْلُ أبو إسحاق إبراهيمُ بن أحمد بن فِراسٍ، قال: نا العَدْلُ

---

(١) الذي في مصادر ترجمة وَبَرَة : « أبو خزيمة » ، انظر تهذيب الكمال ٤٢٦/٣٠ ـــ ٤٢٧، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) الجرح والتّعديل ٣٨٩/٣ لكن فيه : « عمر » بدل « عثمان »، وهو الذي في مصادر ترجمته، انظر تهذيب الكمال ٢٣٧/٨ ـ ٢٣٨، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في ص : صنّفه .

(٤) يعني : سنن سعيد بن منصور، ويوردُ ابنُ دحية هنا سندَه في رواية هذا الكتاب.

(٥) اللّواتي شيخ ابن دحية تقدّم ذِكْرُه .

(٦) في ص : الفقيه .

محمّدُ بن عليّ بن زيدٍ الصّائغُ، قال: نا الإمامُ أبو عثمانَ سعيدُ بن منصورٍ سماعاً عليه بمكّة شرّفها اللهُ أيّام مُجاورته بها .

و نَا جماعةٌ من شيوخنا رضي اللهُ عنهم إجازةً منهم الفقيهُ أبو الطّاهر بن عوفٍ في جماعةٍ لا أُحصيهم، قالُوا: نا الفقيهُ الإمامُ العالِمُ الزّاهِدُ أبو بكرٍ محمّدُ بن الوليد ابن محمّد الفِهْرِيُّ الطُّرْطُوشيُّ فقال في كتاب « ذِكْر الحوادث والبدع » من تأليفه.

« وفي الجملة إنّه يُكرَهُ صومُه على أحد ثلاثة أوجُهٍ :

أحدُها : أنّه إذا خصّهُ المسلمُون بالصّوم في كلِّ عامٍ حَسِبَ العوامُّ ومَنْ لا معرفةَ له بالشّريعة ـ مع ظهُور صيامِه ـ إمّا أنّه فرضٌ كشهر رمضان، وإمّا أنّه سُنّةٌ ثابتةٌ خصّهُ الرّسولُ ﷺ بالصّوم كالسُّنن الثّابتة، وإمّا لأنّ الصّومَ فيه مخصوصٌ بفضل ثوابٍ على صيام سائر الشُّهور، جارٍ مُجرى صوم عاشوراءَ، أو فضلِ آخر اللّيل على أوّله في الصّلاة، فيكونُ من باب الفضائل لا من باب السُّنن والفرائض.

ولو كان من باب الفضائل لنبّه[1] ﷺ عليه، أو فعله ولو مرّةً في العُمُر كما فعلَ في صوم عاشُوراءَ، أو في الثّلث الغابر من اللّيل، ولمّا لم يفعل بطل كونُه مخصُوصاً بالفضيلة، ولا هو فرضٌ ولا سُنّةٌ باتّفاق، فلم يَبْقَ لتخصيصه بالصّيام وجهٌ، فكُره صيامُه والدّوامُ عليه حذراً من أن يلتحق بالفرائض والسُّنن الرّاتبة عند العوامّ »[2].

---

(١) في ص : لبيّنه .

(٢) كتاب الحوادث والبدع ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤ للطّرطوشيّ .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

ثبتَ / باتِّفاق أهل النّقل عن رسول الله ﷺ أنّه قال لعبد الله بن ل/٢٠
عَمرو: « وإنّ بِحَسْبِكَ أن تصُومَ من كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيّامٍ، فإنّ لك بكلِّ حسنةٍ عشرَ أمثالِها، فإذا ذلك صيامُ الدَّهْرِ كلِّه »(١).

وقد أوصى رسولُ الله ﷺ أبا هريرة بصوم ثلاثة أيّامٍ من كلِّ شهرٍ على ما أخرجاهُ في « الصّحيحين »(٢).

وفي « صحيح مسلمٍ »(٣) أنّ رسول الله ﷺ أوصى أبا الدّرداء بصوم(٤) ثلاثة أيّامٍ من كلِّ شهرٍ أيضاً.

وقرأتُ بخُراسَانَ على غير واحدٍ منهم العَدْلُ تاجُ الدِّين أبو القاسم الفَراويُّ، بحقِّ سماعه من جدِّه الأعلى فقيهِ الحَرَمَيْنِ أبي عبد الله الصّاعِديّ مرّتين، بحقِّ سماعه من العَدْلِ أبي الحسين الفارسيّ(٥)، بحقِّ قراءته على الحاكم أبي أحمدَ الجُلُودي، بحقِّ سماعه على الفقيه عابد خُراسَانَ أبي إسحاق، بحقِّ سماعه من الإمام أبي الحسين مسلمٍ، قال: وفرغَ لنا من كتابه لعَشْرٍ خَلَوْنَ من شهر رمضانَ سنةَ سبعٍ وخمسين ومائتين، قال: نا شيبانُ بن فَرُّوخ، قال: نا عبدُ الوارث، عن يزيدَ الرِّشْكِ، قال: حدّثتني معاذةُ العَدَوِيّةُ أنّها سألت عائشةَ زوجَ النّبيّ ﷺ: « أكان رسولُ الله

(١) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري ٢١٧/٤، رقم: ١٩٧٥، ومسلم ٨١٣/٢، رقم: ١٨٢.

(٢) البخاري ٢٢٦/٤، رقم: ١٩٨١، ومسلم ٤٩٩/١، رقم: ٨٥.

(٣) صحيح مسلم ٤٩٩/١ ، رقم : ٨٦ .

(٤) في ص : بصيام .

(٥) عبد الغافر بن محمّد ، وأبو إسحاق شيخ شيخه هو إبراهيم بن محمّد بن سفيان راوي صحيح مسلم.

ﷺ يصومُ من كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيّام؟ قالت: نعم، فقلتُ لها: من أيِّ أيّام الشّهر كان يصومُ؟ قالت: لم يكن يُبالي من أيِّ أيّام الشّهر كان يصومُ[١] »[٢].

في هذا الحديث الصّحيح من الفقه تركُ التّقليد حتّى لا يصومَ يوماً بعَيْنِهِ.

ومن الفقهِ أيضاً أنّ التّعيينَ من صفة الفرُوض غالباً، وليس هذا منها فلا يصومُ يوماً بعينه .

وقيّدنا هذا الاسمَ « أَرِشْك »[٣] بفتح الهمزة وكسر الرّاء وسكون الشِّين، واتّفقَ العالِمُون بالصّحيح على الإخراج عنه، وهو يزيدُ بن أبي يزيدَ واسمُه سِنان أبو الأزهر الضُّبَعيُّ البصريُّ[٤].

قال أبو عيسى التّرمذيُّ في باب ما جاء في صوم ثلاثة أيّامٍ من كلِّ شهرٍ: « والرِّشْكُ هو القَسّامُ[٥] بلغة أهل البصرة »[٦].

وقيّدتُّه أنا[٧] بخُراسَانَ بفتح الرّاءِ عن أهل فارسٍ، وهو الغَيُورُ عندهم[٨].

---

(١) قالت ... يصوم : ساقطة من ص .

(٢) أخرجه مسلم ٨١٨/٢ ، رقم : ١٩٤ .

(٣) بالفارسيّة فعُرِّب فقيل : الرِّشْكُ ، الجرح والتّعديل ٢٩٧/٩.

(٤) انظر ترجمة يزيد الرِّشْك في تهذيب الكمال ٢٨٠/٣٢ ـ ٢٨٣، والمصادر التي في حاشيته. وقد ذكرَ المزيُّ أنّ « أبا يزيد » لا يعرفُ اسمُه، وقد سمّاهُ هنا ابنُ دحية كما تَرى: « سِنان »، بينما سمّاهُ التّرمذيُّ في الجامع ١٣٦/٣، وابنُ الجوزيّ في كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب ٢٢٩/١: « القاسم » .

(٥) جامع التّرمذيّ ١٣٦/٣ .

(٦) الذي يُقيمُ الدُّورَ ، انظر الجرح والتّعديل ٢٩٧/٩ .

(٧) في ص : وقيّدناه .

(٨) انظر المصدر السّابق .

وقيل : سُمِّيَ بذلك لكِبَرِ لحيتِه(١) .

وقيل : العقربُ / هـو اسْمُهـا بالفارسيّة، ولأنّهـا اختفـتْ(٢) في لحيتـه ثلاثةَ أيّامٍ ولم يشعُر بها . ل / ١١

ذكرَ ذلك القاضي الإمامُ أبو الوليد بنُ الفَرَضِيّ في كتـاب « الألقـاب في أسماء نقلـة الحديـث »(٣)، وقالـهُ الحـافظُ أبـو علـيٍّ الغَسّـانيُّ في « تقييـد المُهْمَلِ »(٤)، والقاضي أبو الفضل عياضُ بن موسى في « مشارق الأنوار »(٥) له ، وغيرُهـم .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

والعجـبُ كيـف لا يُحِـسُّ بهـا، أو كيـف لا تَسـقطُ عنــد وُضوئـه للصّلاة؟ ولعلَّهُ كان لا يخلِّلُ لحيتَهُ لكِبَرِها، أو كانت العقـربُ صغـيرةً جـدّاً فاختبأتْ بين الشَّعَرِ .

وأمّا كونُها مُقَدَّرَةً بثلاثة أيّامٍ فهذا التّقديرُ كيف يصحُّ، لأنّه لـو علـمَ بها من أوّل وجودِها في لحيته ما تركها، فمن أين يعلمُ بهذه المُدّة ؟

---

(١) وهو ما رجّحـه الزّبيـديُّ في تـاج العـروس (رشـك) وذكـرَ أنّ حقيقـةَ هـذه اللّفظـة : ريشك، بزيادة الياء، وريش: هو اللّحيةُ ، والكافُ للتّصغير أُريدَ بهـا التّهويـلُ والتّعظيـمُ، ثمّ عُرِّبت بحذف الياء .

(٢) في ص : اختبأت .

(٣) معرفة الألقاب لابن الفرضيّ ٢/٢٤٤ .

(٤) كتاب الألقاب من تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي عليٍّ الغسّانيّ ص ١٥٨.

(٥) مشارق الأنوار ١/٣٠٧ .

والذي عندي أنّ في ذلك احتمالاً يصحُّ حَمْلُ المعنى عليه، والالتجاءُ إليه، وهو أنّه[١] يكونُ في مُتَنَزَّهٍ أو غيره، يكونُ مبدأُ كونِه في ذلك الموضع من ثلاثة أيّامٍ، فلمّا أصابها بعد ذلك عَلِمَ أنّ مبدأ وجودها كان من وقت كونه في ذلك الموضع.

وإنّما خصّصناهُ بالمُتَنَزَّهِ[٢] لأنّه موضعٌ تكونُ فيه العقاربُ غالباً لالتفاف الشّجَر، فلمّا وجدها عَلِمَ أنّ ذلك كان ممّا سَبَق في ذلك الموضع، وكان الكَوْنُ فيه من مدّة ثلاثة أيّامٍ.

فهذا وجهٌ حسنٌ في الاحتمال، وهو أولى من تكذيب من رواهُ من الأئمّة في المقال .

فقد حدّث الحاكمُ أبو عبد الله في كتاب « علوم الحديث »[٣] له: سمعتُ أبا العبّاس محمّدَ بن يعقوب يقول: سمعتُ العبّاسَ بن محمّدٍ الدُّوريَّ يقول: سمعتُ يحيى بن معينٍ يقول: « كان يزيدُ بن مُطَرِّفٍ[٤] يُسَرِّحُ لحيتَهُ، فخرج منها عقربٌ، فلُقِّب بالرِّشْكِ ».

فالصِّيامُ جُنَّةٌ وفعلُ خيرٍ وعملُ بِرّ[٥]، لا لفضل صوم هذا الشَّهْر .

---

(١) في ص : أن .

(٢) في ص : بالمُتَنَزَه .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢١١ .

(٤) الذي في مصادر ترجمة يزيد الرّشك أنّه: « يزيد بن أبي يزيد »، وتقدّم قريباً تسمية التّرمذي لأبيه: « القاسم »، وابن الجوزي: « سِنان ».

(٥) عزا هذه العبارة لابن دحية الحافظُ ابن حجر في تبيين العجب ص ٨٢.

فإن قيل : أليس هو استعمالُ خيرٍ(١) ؟

قيل له : استعمالُ الخير ينبغي أن يكون مشروعاً من الرّسول ﷺ، فإذا علمنا أنه كذبٌ خرج من المشروعيّة .

وإنّما كانت تُعَظِّمُه مُضَرُ في الجاهليّة، كما قال أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، وضربَ أيدي / الذين يصُومونه(٢)، وكان ابنُ عبّاسٍ حَبْرُ القرآنِ يكرهُ صيامَهُ . ل / ٢٢

قال فقيهُ القيروان وعالِمُ أهل زمانه بالفروع أبو محمّد بنُ أبي زيدٍ :

« وكره ابنُ عبّاسٍ صيامَ رَجَبٍ كلِّه خيفةً أن يَرى الجاهلُ أنّه مفترضٌ(٣) » .

ورُوي أيضاً عن ابن عبّاسٍ أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن صيام رَجَبٍ(٤). حكاهُ عنه الإمامُ أبو بكرٍ الطُّرْطُوشيُّ في كتاب « ذِكْر الحوادث والبدع »(٥).

---

(١) من هنا إلى حديث ابن عبّاس عزاه أبو شامة في الباعث ص ١٦٨ - ١٦٩، والسّيوطيُّ في الأمر بالاتّباع ص ١٧٥ لابن دحية معزوّاً لكتابه هذا أداء ما وجب .

(٢) تقدّم ذلك ص ١١٣ .

(٣) أخرجه عبدُ الرّزّاق في المصنّف ٤/٢٩٢، رقم: ٧٨٥٤ عن ابن جُريجٍ، عن عطاء قال : « كان ابنُ عبّاسٍ ينهى عن صيام رجب كلّه؛ لأن لا يتّخذ عيداً ». قال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٧٠: « وهذا إسنادٌ صحيحٌ » .

(٤) يأتي تخريجُه ص ١٢٢ .

(٥) كتاب الحوادث والبدع للطّرطُوشيّ ص ٢٨٠ .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده الله :

ولّما وصلتُ إلى أَصْبَهَانَ، ومُنَّ عليَّ بقراءة جميع « المعجم الكبير »(١) وهو ستُّون ألفَ حديثٍ على مُوَفَّقِ الدِّين الصّالح المُسْنِد أبي جعفرٍ محمّد بن أحمد الصَّيْدَلانيِّ سِبْطِ حُسين بن مَنْدَه، في(٢) أصل سماعه على الشّيخة الصّالحة أمّ الغيث أمّ إبراهيم فاطمة بنت عبد الله الجُوزْدَانيّة، بحقٍّ سماعها لجميعه على الشّيخ الفاضل أبي بكرٍ محمّد بن عبد الله بن رِيذَه(٣)، بحقٍّ سماعه لجميعه من شيخ السُّنّة الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبرانيّ، نا مَسْعَدَةُ بن سعدٍ العطّارُ، فقال: نا إبراهيمُ بن المنذر الحزاميُّ، قال: ثنا داودُ بن عطاءٍ، قال: حدّثني زيدُ بن عبد الحميد ابن عبد الرّحمن ابن زيد بن الخطّاب ، عن سليمان بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس ، عن أبيه ، عن جدّه :

« أنّ رسول الله ﷺ نهى عن صيام رَجَبٍ كلِّه »(٤) .

---

(١) المعجم الكبير ٣٤٨/١٠ ، رقم : ١٠٦٨١ .

(٢) في ص : من .

(٣) انظر عن هؤلاء الرّواة كتاب ابن دحية الآيات البيّنات ـ تحقيقي ص ٢٥٨ .

(٤) أخرجه ابنُ ماجه ٥٥٤/١، رقم: ١٧٤٣، والطّبرانيُّ في المعجم الكبير ٣٤٨/١٠، رقم: ١٠٦٨١، والبيهقيُّ في فضائل الأوقات رقم: ١٥، وشعب الإيمان ٣٧٥/٣، رقم: ٣٨١٤ ـ تحقيق: زغلول، والجورقانيُّ في الأباطيل والمناكير ١٠٣/٢ وقال: « هذا حديثٌ باطلٌ لم يروه عن زيد بن عبد الحميد إلاّ داود بن عطاء وهو منكرُ الحديث ». وقال البوصيريُّ في مصباح الزُّجاجة ٣٢/٢: « هذا إسنادٌ فيه داودُ بن عطاءٍ المدنيّ، وهو متَّفَقٌ على تضعيفه ». وضعّف الحديثَ أيضاً ابنُ الجوزي في العلل المتناهية ٦٥/٢، والألبانيُّ رحمه الله في ضعيف الجامع رقم: ٦٠٧٠.

[قال ذو النَّسَبَيْنِ رحمه اللهُ](١) :

وهذا حديثٌ يُرْوى عن أهل بيت العبّاس بن عبد المطّلب، إلاّ أنّ أبا عبد الرّحمن عبدَ الله بن الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل قال: سألتُ أبي عن داود بن عطاءٍ فقال: شيخٌ من أهل المدينة قد رأيتُه، ليس حديثُه بشيءٍ »(٢) .

فإن قال بعضُ أهل الجدل كيف يُقْطَعُ على أنّه لا يصحُّ فيه شيءٌ ؟

قيل له : حَكَمَ العلماءُ بذلك، إذ(٣) لا تُعْرَفُ صحّةُ الحديثِ إلاّ بعدالة رواته واتِّصال إسناده، فلولا الإسنادُ لدَرَسَ منارُ الإسلامِ(٤).

وفي أوّل « صحيح مسلمٍ »(٥) عن عبد الله بن المبارك العَدْلِ الإمام قال: « الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاءَ ما شاءَ ».

وأمّا مَنْ رَخّصَ من الكَرّاميّة في أحاديث الرّقائق(٦)، فلا يحلُّ له أن / يخرج عن هذه الطّرائق. ل / ٢٣

ولو سُومح في هذا وقُبلَتْ فيه الأحاديثُ الموضوعةُ أو(٧) الضّعيفةُ جدّاً أو المنكرةُ لفسدت السُّنَنُ كلُّها .

---

(١) من ص .

(٢) انظر العلل ومعرفة الرّجال رقم : ١٥٠٩ ، ٥٣٢٠ .

(٣) في ص : و .

(٤) في ص : لدرس هذا الإسلامُ .

(٥) صحيح مسلم ١/١٥ .

(٦) انظر كلاماً للسّمعاني في ذلك في موضوعات ابن الجوزي ١/٩٦ .

(٧) في ص : و .

[وقد اتّفق الجميعُ على أنّه لا تُؤخذُ شهادةُ مَنْ لا يُدرى حالُه في فَلْسٍ، ونقلُ الحديثِ أعظمُ الشّهادات لأنّها شهادةٌ على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ، فلا تحلُّ المُساهلةُ في ذلك أصلاً][(١)]، وقد قدّمنا الاحتجاجَ على ذلك[(٢)] .

وأمّا الاستدلالُ بالموضوعات والغرائب والأفراد من رواية الكَذَبَةِ و[(٣)] المجروحين، فحاشا وكلاّ أن نرجعَ إلى قولهم، أو نُقَلّدَهُم في فعلهم[(٤)]، لأنّا أُمِرْنا بقَبول شهادة العَدْل دون غيره، قال اللهُ العظيم: ﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[(٥)].

وثبتَ عن رسول الله ﷺ باتّفاقٍ أنّه قال: « من كَذَبَ عَلَيَّ متعمِّداً فليتبوّأ مقعدَهُ من النّار »[(٦)].

وقد رَوى بعضُ الأغفال الذين لا يعرفُون الصّحيحَ من السّقيم، ولا قَدْرَ ما فيه من الإثم العظيم، أنّ رسول الله ﷺ قال: « من بلغهُ فَضْلٌ عن الله تعالى ـ يعني ـ فعمل به أعطاهُ اللهُ ذلك وإن لم يكُن ذلك كذلك ».

---

(١) من ص .

(٢) وقد قدّمنا الاحتجاجَ على ذلك : ساقطة من ص .

(٣) الواو : غير مثبتة في ص .

(٤) في ص : نقلهم .

(٥) الحجرات : الآية ٦ .

(٦) أخرجه البخاري ٢٠٢/١، رقم: ١١٠، ومسلم ١٠/١، رقم: ٣، من حديث أبي هريرة.

وهذا حديثٌ موضوعٌ على ابن عمر وعلى جابر بن عبد الله وعلى أنس بن مالكٍ .

فالمُتَّهَمُ بحديث ابن عُمَر[١] إسماعيلُ بن يحيى .

قال الحافظُ أبو أحمد عبدُ الله بن عديٍّ : « إسماعيلُ بن يحيى راوي هذا الحديث يُحَدِّثُ عن الثّقات بالأباطيل »[٢].

وقال ابنُ حبّان : « هو يروي الموضوعات عن الثّقات »[٣].

وقال أبو الحسن الدّارقطنيُّ : « كذّابٌ متروكٌ »[٤] .

وأمّا حديثُ جابرٍ :

فرواهُ الحسنُ بن عَرَفَة[٥] من طريق أبي جابرٍ محمّدٍ ابن عبد الرّحمن

---

(١) حديثُ ابن عمر أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٠١/٣، رقم: ١٦٤٢، من طريق عليّ بن الحسن المُكْتِب، قال: حدّثنا إسماعيلُ بن يحيى بن عبيد الله، قال: حدّثنا مسعرُ بن كدامٍ، عن عطيّة العوفيّ، عن ابن عمر به. وهو موضوعٌ؛ إسماعيلُ وعطيّةُ وعليٌّ هلكى ساقطون، وقد حكمَ بوضعه ابنُ الجوزي وغيرُه.

(٢) الكامل ٢٩٧/١ .

(٣) المجروحين ١٢٦/١ وتمامُه: « وما لا أصلَ له عن الأثبات، لا يحلُّ الرّوايةُ عنه، ولا الاحتجاجُ به بحالٍ » .

(٤) الضّعفاء والمتروكون رقم : ٨١ .

(٥) في جزئه رقم : ٦٣، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٥٨/١، عن أبي رجاء، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، عن جابر بن عبد الله به. وأعلّهُ ابنُ الجوزيُّ والذّهبيُّ في ترتيب الموضوعات رقم: ١٦١، والسّيوطيُّ في اللآلىء ٢١٤/١ بأبي رجاءٍ وهو كذّابٌ، بينما صرّح السّخاويُّ في المقاصد ص ١٩١، والقول البديع ص١٩٧، والألبانيُّ رحمه الله في الضّعيفة ٦٤٨/١ بأنّ أبا رجاءٍ هذا لا يعرفُ.

البَيَاضِـــيّ[١] .

قال يحيى : « هو كذّابٌ »[٢] .

وقال النّسويُّ : « متروكُ الحديث »[٣] .

وكتب إلينا الشّيخُ الثّقةُ أبو طاهرٍ أحمـدُ بـن محمّـدٍ السِّـلَفِيُّ مـن الإسـكندريّة وأجازنا غيرَ مرّةٍ، ونقلتُه من سماعِه علـى الشّيخ أبـي الحسن علـيّ بـن الحسـن بـن الحسين المَوازينيّ بدمشق، عن القـاضي أبـي عبـد الله محمّـد بـن سَـلامة القُضـاعيّ ، قرأتُ على أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن عَمرو بن شـاكرٍ القَطّـان[٤]، نـا الحسنُ[٥] بن رَشِيقٍ، نا محمّدُ بن يحيى بن آدم، نا محمّدُ بن عبد الله بن عبـد الحكـم، قال : سمعتُ الشّافعيَّ يقول :

« مَنْ حدّث عن أبي جابرٍ البَيَاضِيّ بَيَّضَ اللهُ عينيه »[٦] .

---

(١) هكذا قال ابنُ دحية : « أبي جابر محمّـد بـن عبـد الرّحمـن البيـاضي » رغـم أنّ الـذي في إسـناد الحسن بن عرفة إنّما هو : « أبو رجاء » لا « أبو جابرٍ »، وهو تابعٌ في هذا لشيخه ابـن الجـوزي في الموضوعات ١٥٨/١، وإخالُ الأمرَ سبقَ قلمٍ من ابن الجوزي تبعهُ عليه ابنُ دحية .

(٢) تاريخ ابن معينٍ - رواية الدُّوري ٥٢٧/٢ .

(٣) الضّعفاء والمتروكون رقم : ٥٤٨. والجديرُ بالذِّكْرِ أنّ بعد هذه الجملة في نشرة الشّيخ محمّد زهير الشّاويش نصّاً مطوّلاً عن الباجي وابن حزم في الكرّاميّـة، ولا أثـر لـه في النّسـخ الثّلاث ومنهـا النّسخة التي عليها خطُّ ابن دحية وسماع عليه، ممّا يؤكّد أنّه نصٌّ مقحمٌ، ولعلّـه في نسـخة الشّـيخ الشّاويش - رعاه الله - مثبتٌ في الحاشية فأقحم غلطاً ، والله تعالى أعلم.

(٤) بهذا الإسناد يروي الحافظُ ابن عساكر عن الموازيني عن القضاعي عن ابن شـاكر القطّـان جـزءاً لهذا الأخير في فضائل الإمام الشّافعيّ، وإخال هذا النصَّ من ذلك الجزء، وفي ترجمة الشّافعيّ مـن تاريخ دمشق نصوصٌ كثيرةٌ عن هذا الجزء القيّم .

(٥) في ص : أبو الحسن .

(٦) أخرجَ كلامَ الشّافعيّ في البيـاضي ابـنُ أبـي حـاتمٍ في آداب الشّـافعي ومناقبـه ص ٢١٨، والدّولابيُّ في الكُنى ١٣٧/١، وابنُ حبّان في المجروحين ٢٥٨/٢، وابنُ عـديٍّ في الكـامل

=

وأمّا حديثُ أنسٍ[(١)] فالمُتَّهَمُ بوَضْعِهِ أبو الخليل بَزيعٌ .

/ قال ابنُ عديٍّ : « كلُّ أحاديثه منكَراتٌ لا يُتابعُه عليها أحدٌ »[(٢)]. ل / ٢٤

وقال الدّارقطنيُّ : « هو متروكٌ »[(٣)] .

والكذبُ وإن كان حراماً فهو على رسول الله ﷺ أعظمُ إثماً، وأشدُّ جُرْماً.

وإنّما كانت الجاهليّةُ تُعَظِّمُ شَهْرَ رَجَبٍ، ويَنزعُون فيه الأسِنَّةَ من الرِّماحِ توقِّياً للقتال، حتّى لو لقي الرّجلُ منهم قاتِلَ أبيه لم يُهِجْهُ، ويُسَمُّونَه شَهْراً حراماً .

وقد بقيت حُرْمَتُه في الإسلام لأنّه أحدُ الأربعةِ الحُرُمِ، لا على معنى اختصاصه بشيءٍ دونها .

٢١٨٩/٦، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعي ٥٤٤/١، وأبو نعيمٍ في حلية الأولياء ١٠٨/٩، من طرقٍ عن محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم به. قال ابنُ أبي حاتمٍ: « يريدُ بذلك تغليظاً على من يكذبُ على رسول الله ﷺ » .

(١) حديثُ أنسٍ أخرجه أبو يعلى في مسنده ١٦٣/٦، رقم: ٦٨٨، وابنُ حبّان في المجروحين ١٩٩/١، والطّبرانيُّ في الأوسط ٢١٧/٥، رقم: ٥١٢٩، وابنُ عديٍّ في الكامل ٤٩٣/٢، من طرقٍ عن محمّد بن بكّار، حدّثنا بزيع أبو الخليل، عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ : « من بلغهُ عن الله فضيلةٌ فلم يُصدِّق بها لم ينلها »، وهذا لفظُ أبي يعلى والطّبرانيّ وابن عديٍّ، ولفظُ ابن حبّان: « من بلغه عن الله عزّ وجلّ أو عن النّبيّ ﷺ فضيلةٌ كان منّي أو لم يكُن فعمل بها رجاءَ ثوابها أعطاهُ الله عزّ وجلّ ثوابَها »، قال ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ٤٠٢/٣: « هذا حديثٌ موضوعٌ قد وضعهُ من قد عزمَ على وضع أحاديث التّرغيب »، وانظر المطالب العالية ٣١٠/٣، رقم: ٣٠٥٥ - ط دار الوطن، وترتيب الموضوعات رقم: ٩٧٩ للذّهبيّ، والضّعيفة ٦٥٤/١، رقم: ٦٥٣ للشّيخ الألبانيّ رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوسَ الأعلى.

(٢) الكامل في ضعفاء الرّجال ٤٩٣/٢ .

(٣) الضّعفاء والمتروكون رقم : ١٣٢ ، وسؤالات البرقاني للدّارقطني رقم: ٦١.

والحرامُ في اللّغة المحظُورُ، فالأمُّ حـرامٌ لحَظْرِ نكاحهـا، والخمـرُ حـرامٌ لحظر شُربها والاتِّخاذِ لها والمعاملةِ بها، والمسجدُ الحرامُ حرامٌ لحَظْرِ صيـدِه، وسَفْكِ الدّم فيه[١].

واختلفَ العلماءُ في تحريم القتال في الأشهُرِ الحُرُمِ وهـي: ذو القَعْـدة، وذو الحِجّة، والمحرَّمُ، ورَجَبُ مُضَرَ، كما فصّله رسولُ اللّه ﷺ في قوله جـلّ وعلا: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[٢] .

فقال قتادةُ[٣] وعطاءٌ الخُراسانيُّ : « كان القتالُ كبيرةً مـن الكبـائر في الأشهُر الحُرُم، ثمّ نُسـخ وأُحـلّ القتـالُ فيهـا بقولـه جلّ وعـلا: ﴿وَقَـاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾[٤]، يقول فيهنّ وفي غيرهنّ ».

وقال الزّهريُّ : « كان النّبيُّ ﷺ يُحَرِّمُ القتالَ في الأشهُر الحُرُم بما أنزلَ اللّه عليه من تحريم ذلك، حتّى نزلتْ سُورةُ براءة فأَحَلَّ قتالَ المشركين »[٥].

---

(١) انظر تهذيب اللّغة ٤٢/٥ ـ ٤٥، والصّحاح ١٨٩٥/٥ ـ ١٨٩٦ « حرم ».

(٢) التّوبة : الآية ٣٦ . والحديثُ الذي يُشيرُ إليه ابنُ دحية هو حديثُ أبي بكرة الذي فصّـل فيه رسولُ اللّه ﷺ وبيّن الأشهُرَ الحُرُمَ وممّا فيه: « ... السَّـنَةُ اثنـا عشـر شـهراً منهـا أربعـةٌ حُرُمٌ: ثلاثٌ متوالياتٌ ذو القعدة وذو الحجّـة والمحرّم ورجـبُ مضـر الـذي بـين جُمـادى وشعبان » أخرجه البخاري ٣٢٤/٨، رقم: ٤٦٦٢، ومسلم ١٣٠٥/٣، رقم: ٢٩.

(٣) أخرجه عن قتادة الطّبريُّ في جامع البيان ١٣٣/١٤، رقم: ١٦٤٧٣، وأبو جعفر النّحّاس في النّاسخ والمنسُوخ ٥٣٦/١ ـ ٥٣٧، رقم: ٩٥، واللّفظُ له بنحوه، من طريق يزيد، عـن سعيدٍ، عن قتادة به. وهو في كتاب قتادة النّاسخ والمنسُوخ في كتـاب اللّه تعـالى ص ٣٣. وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٨ للقرطبيّ .

(٤) التّوبة : الآية ٣٦ .

(٥) أخرجه عبدُ الرّزّاق في تفسيره ٨٧/١، ومـن طريقـه الطّبريُّ في جـامع البيـان ٣٠٨/٤، رقم: ٤٠٨٦ و ٣١٣، رقم: ٤٠٩٨، عن معمر، عن الزُّهريّ به. وإسنادُه مرسلٌ. وتابعهُ على إرساله مقسمٌ مولى ابن عبّاسٍ كما هو عند عبد الرّزّاق والطّبريّ.

وقال محمّدُ بن إسحاقٍ : « سألتُ سفيانَ الثّوريَّ عن القتال في الشّهر الحرام؟ فقال: هذا منسوخٌ، فلا بأسَ بالقتال فيه وفي غيره ».

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وحجّتُهم أنّ النّبيّ ﷺ قد غزا في الأشهُر الحُرُم، فغزا غزوةَ ذات الرِّقاع لثَمانٍ خَلَوْنَ من شهر المُحَرَّم[1]، قالهُ أبو الحسن المسعوديُّ في « مختصر التّاريخ »[2] له، وهو عندي في مُجَلّدٍ، وهو خلافُ ما ذَكَرَه ابنُ إسحاق في « السّيرة »[3] .

وغزا بني قُريظة لسبعٍ بَقين من ذي القَعدة[4] .

وغزا غزوةَ تبوك وهي آخِرُ غزوةٍ غزاها ﷺ لخمسٍ خلونَ من رَجَبٍ[5]، فأقامَ في غَيبته قريباً من ثلاثة أشهُر[6]، و رجع إلى المدينة / فدخلها في شهر رمضانَ، وهذا واضحٌ في استحلاله ونسخه. ل / ٥

---

(١) من سنة خمسٍ للهجرة .

(٢) يظهرُ أنّ المرادَ به كتابُه التّنبيه والإشراف فقد ذكرَ المسعوديُّ في مقدّمته جملةً من تواليفه إلى أن قال: « ... رأينا أن نُتبعَ ذلك بكتابٍ سابعٍ مختصرٍ نُترجمُه بكتاب التّنبيه والإشراف ...»، والكلامُ الذي نقلهُ ابنُ دحية عنه هو فيه ص ٢٤٨ إلاّ أنّه قال: « ثمّ غزوته ﷺ لعشرٍ خلونَ من المحرّم في ثمان مائة إلى الموضع المعروف بذات الرِّقاع ... ».

(٣) حيث ذكرَ أنّها كانت في جمادى الأولى، انظر سيرة ابن هشامٍ ٢٠٣/٢، ٢٠٩.

(٤) من سنة خمسٍ للهجرة .

(٥) انظر سيرة ابن هشام ٥١٥/٢ ـ ٥١٦ .

(٦) بينما ذكر ابنُ إسحاق أنّه ﷺ أقام بتبوك بضع عشرة ليلةً، انظر سيرة ابن هشام ٥٢٧/٢.

وخالف ابنُ جريجٍ وقال: « حلف عطاءُ بن أبي رباحٍ باللهِ: ما يحلُّ للنّاس أن يَغزُوا في المحرَّم ولا في الأشهُر الحُرُم إلاّ أن يُقاتَلُوا فيها، وما نُسخت »[١] .

وقد ردّ النّاسُ عليه، وقالوا: نَسختْ آيةُ القتال كلَّ آيةٍ فيها رخصةٌ في تَرْكِه، مع قتال رسول الله ﷺ فيه، واستحلاله الذي أمرنا اللهُ عزّ وجلّ بقَبُول قولِه، والائتساء بفِعْلِه[٢] .

وقال ابنُ عبّاسٍ في قوله جلّ وعلا : ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، « الهاءُ في ﴿فِيهِنَّ﴾ تعودُ على الاثني عشر شَهْراً[٣]، أي فلا تَظلمُوا في الشّهُور كلِّها أنفُسَكُم »[٤] .

---

(١) أخرجه أبو عبيدٍ في النّاسخ والمنسُوخ رقم: ٣٨٨، والطّبريُّ في جامع البيان ٣١٤/٤، رقم: ٤٠٩٩، من طريق حجّاج، عن ابن جريجٍ، عن عطاءٍ به، واللّفظُ لأبي عبيدٍ. وإلى قول عطاء ذهب جمعٌ من العلماء المحقّقين كابن كثيرٍ في التّفسير ١٤٩/٤، وابن القيّم في الزّاد ٣٤١/٣، وغيرهما .

(٢) انظر النّاسخ والمنسُوخ لأبي عبيدٍ ص ٢٠٨، وتفسير الطّبريّ ٣١٤/٤ ـ ٣١٥، والقرطبيّ ١٣٤/٨، وابن كثيرٍ ١٤٩/٤ ـ ١٥٠.

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٣/٦، رقم: ١٠٠٠٩، والطّبريُّ في جامع البيان ٢٣٨/١٤، رقم: ١٦٦٩٦، وأبو جعفر النّحّاس في القطع والائتناف ص ٣٦١، من طريق معاوية بن صالحٍ، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاسٍ به. وتابع عليَّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاسٍ يوسفُ بن مهران أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٢/٦، والطّبريُّ ٢٣٨/١٤، رقم: ١٦٦٩٧، من طريق عليّ بن زيدٍ، عن يوسف بن مهران به.

وقال قتادةُ : « الهاءُ تعودُ على الأشهُر الأربعة »[١].

قال شيخُنا نحويُّ الأندلس أبو محمّدٍ القاسمُ بن دَحْمانَ[٢] : « وهو الصّوابُ عند النّحويّين[٣] لأنّه جعل ضميرَ الأشهُر الحُرُم بالهاء والنُّون لقلّتهنّ، وضميرَ شهُور السَّنَةِ الهاءَ والألفَ[٤] لكثرتها ».

وقد قدّمنا[٥] الأحاديثَ الثّابتةَ عن رسول الله ﷺ منها حديثُ عليٍّ والزّبير رضي الله عنهما وأنّ رسول الله ﷺ قال: « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فليتبوّأْ مقعدَهُ من النّار » مُطلَقاً دون تقييد .

وفيه دليلٌ على أنّ الاحتياطَ في رواية الأحاديث عن النّبيّ ﷺ واجبٌ، وأنّ نقلَها بغير ثُبوت السّند ومعرفة الصّحّة حرامٌ؛ لأنّ إتْبَاعَ السَّواد على البَياض من غير علمٍ به لا يُورثُ إلاّ الضّلالةَ والكذبَ على رسول الله ﷺ.

وفيه دلالةٌ على أنّ وضع الحديث على رسول الله ﷺ حرامٌ في جميع الأشياء .

---

(١) أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٣/٦، رقم: ١٠٠١٠، والطّبريُّ في جامع البيان ٢٣٨/١٤ - ٢٣٩، رقم: ١٦٦٩٨، من طريقين عن يزيد بن زريعٍ، عن سعيدٍ، عن قتادة بنحوه .

(٢) أبو محمّد القاسم بن عبد الرّحمن بن القاسم بن عثمان بن إسماعيل بن عثمان بن مطرف ابن دَحْمان الأوسيّ المالقيّ النّحويّ الكبير، لقيه ابنُ دحية بمدينة مالقة فسمع عليه، وأجاز له ولأخيه أبي عمرو عثمان، تُوفّي سنة ٥٧٥ هـ ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢١٦ - ٢١٨.

(٣) واعتبره ابنُ جريرٍ ٢٤٠/١٤ أولى الأقوال بالصّواب .

(٤) في ص : بالهاءِ والألفِ .

(٥) انظر ما تقدّم ص ٨٠ .

[أنواع علوم الحديث][1]

والكلامُ في الأحاديث ينقسمُ على تسعين قِسْماً[2] وهي :

المُسْنَدُ، والمُتَّصِلُ، والمَرْفُوعُ، والمُعَنْعَنُ، والمُرْسَلُ، والمُعْضَلُ، والمُنْقَطِعُ، والمُجَوَّدُ، والمُفْسَدُ، والمَوْقُوفُ، والمُدْمَجُ، والمُدْرَجُ، والمُدَبَّجُ، والمَفْصُولُ، والمَوْصُولُ، والمُخْتَصَرُ، والمُطَوَّلُ، والمُفَصَّلُ، والمُفَسَّرُ، والمُجْمَلُ، والواجِبُ، والنَّدْبُ، والخَاصُّ، والعَامُّ، والمُطْلَقُ / والمُقَيَّدُ. ٢٦

فأمّا المُفَصَّلُ : فهو ما عُلم[3] المرادُ به من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.

وأمّا المُفَسَّرُ : فهو الذي وردَ البيانُ بالمراد منه في مَدْلُوله.

وأمّا المُجْمَلُ : فهو الذي لا يُفهَمُ المرادُ به من لفظه، ويَفتقرُ في البيان إلى غيره.

والواجبُ : هو المأمورُ به الذي في تركه عقاب، إلاّ أن يغفره الله العزيزُ الوهّاب، وفي فعله أجرٌ وثواب.

---

(١) زيادةٌ توضيحيّةٌ .

(٢) يأبى ابنُ دحية إلاّ أن يستطرد كعادته في تواليفه، وهو مسلكٌ غَلب عليه بحيث يستسيغُ أن يخرُج من موضوعٍ إلى آخر بأدنى مناسبةٍ، ولو طال الموضوعُ المستطردُ فيه كما هو الحالُ هنا، إذ دخل في قضايا اصطلاحيةٍ لها علاقةٌ واضحةٌ بعلوم الحديث وبعضها بالأصول، بينما فكرةُ هذا الكتاب تحومُ حول شهر رجب وما وردَ فيه من أحاديث موضوعةٍ وباطلةٍ ، وانظر ما تقدّم ص ٣٦ ـ ٣٨ .

(٣) في ص : عُرف .

والمندُوبُ : هو المأمورُ به الذي في فعله ثواب، وليس في تركه عقاب.
والخاصُّ : هو اللّفظُ الذي يدلُّ على معنى واحدٍ بعَيْنِه .
والعامُّ : هو اللّفظُ الذي يدلُّ على شيئين فصاعداً من جهةٍ واحدةٍ.
والمُطْلَقُ: هو اللّفظُ الدّالُّ على معنى واحدٍ مع عدم التّعيين فيه والاشتراط.
والمُقَيَّدُ : هو الذي يدلُّ على معنى مع اشتراط معنىً آخرَ معه(١).

والمَزيدُ في الحديث، والمنقوصُ منه، والمشـهورُ، والغريـبُ، **والشّـاذُّ** : وهو أن يَروي الثِّقَةُ حديثاً يُخالفُ فيه النّاسَ، ومفرداتُ الأمصار، وزياداتُ الحُفّاظ، واختلالُ غير الحُفّاظ، والتّرجيحُ بين الرُّواة من جهـة كـثرة العَـدد مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العَدد أيضاً مع التّبايُن في الحفظ.

وإذا تكاثرت الأحاديثُ في المنع والإباحة، وأخذ بعضُ الخلفاء الأئمّة الأربعة بحديثٍ منها كـان ترجيحـاً علـى سـواها، وعلـى هـذا بنـى مـالكٌ « موطّأَهُ »، ونبّه على معظم أصول الفقه التي تَرجعُ إليها مسائلُه وفروعُه.

مثال : أنّه ترجمَ في « الموطّأ »(٢) : التّشديدُ في أن يَمُرَّ أحدٌ بين يدي المُصلّي(٣) ، وذَكَرَ أحاديثَ، ثمّ ترجمَ بعدها: الرُّخصةُ في المرُور بـين يـدي المُصلّي، وذَكَرَ أحاديثَ مُسنَدةً، ثمّ قال(٤) مالكٌ :« إنّـه بلغـهُ أنّ عَلِـيَّ بـن أبي طالبٍ قال : لا يقطع الصّلاةَ شيءٌ ممّا يمرُّ بين يدي المُصلّي »(٥).

---

(١) معه : غير مثبتة في ص .

(٢) الموطّأ ـ رواية يحيى ١/٢١٩ ـ ٢٢١ ، تحقيق : بشّار عوّاد .

(٣) نفسه ١/٢٢١ ـ ٢٢٣ .

(٤) في ص : ذكرَ . وللعلاّمة الألبانيّ رحمه الله تعليقٌ نفيسٌ على هذا الموطن يحسنُ الاطّلاعُ عليه.

(٥) قولُ عليٍّ وصلهُ ابنُ أبي شيبة في المصنّـف ١/٢٨٠، والطّحـاويُّ في شـرح معـاني الآثـار ١/٤٦٤، من طرقٍ عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عـن علـيٍّ بـه. وعـزاهُ الحـافظُ ابـنُ حجر في فتح الباري ١/٥٨٨ إلى سعيد بن منصور ، وصحّح إسنادَه .

قال القاضي أبو بكرٍ[١] : « وإذا عمـلَ الخلفـاءُ بـأحد الحديثـين كـان ترجيــحاً »[٢] .

والحسـنُ، والضّعيـفُ، والمُنْكَـرُ / والمَـتْرُوكُ، والبـاطِلُ، والموضــوعُ، ٢٧
والمُعَلُّ[٣] ـ المفعولُ من العلّة مُعَـلٌّ ـ ، والمعلولُ هو الذي سُقِيَ العَلَلَ وهـو الشُّرْبُ الثّاني، والفعلُ منه عَلَلْتُه[٤].

ومَـيْزُ[٥] الرّجـال، وطبقـاتُهم، ومنـازلُهم، وأحوالُهـم، وأعصــارُهم، وأعمـارُهم، وتواريخُهـم، ووَفَيـاتُهم، وأسمـاؤُهم، وكُنـاهُم[٦]، وألقـابُهم، وأنسابُهم، وقبائلُهم، وبلادُهم، وصناعاتُهم، وحُلاهُــم، ومعرفـةُ مَـنْ رُوِيَ عنه من[٧] آبائهم وأمّهاتهم وأبنائهم وبناتهم وإخوتهم وأخواتهم.

وروايـاتُ النّظير عن النّظير، كرواية سفيان الثّوريّ[٨] وأبــي حنيفـة[٩]

---

(١) ابن العربيّ المالكي وليس هو الحازميّ كما قالهُ الفوزان.

(٢) نصُّ كلام ابن العربيّ في القبس ١/٣٤٤: « و لله دَرُّ مالكٍ فإنّه ذَكَرَ الأحاديثَ التي تمنـعُ القطعَ، وعلم أنّ هناك أحاديث سواها، فأدخلَ عن عليّ بن أبي طـالبٍ أحـد الخُلفـاء أنّـه قال: لا يقطع الصّلاةَ شيءٌ، وإذا عملَ الخلفاءُ بأحد الحديثين كان ترجيحاً له ».

(٣) في ص : والمُعْتَلُّ .

(٤) المفعول ... عللته : ساقطة من ص .

(٥) في ص : وتمييزُ .

(٦) وأحوالهم ... وكناهم : ساقطة من ص .

(٧) في ص : رَوى عن .

(٨) رواية الثّوري عن مالكٍ أخرجها الطّبرانيُّ في المعجم الكبير ١٠/٣٧٣، رقم: ١٠٧٤٤، ١٠٧٤٥.

(٩) رواية أبي حنيفة عن مالكٍ أخرجها أبـو نعيـمٍ في مسـند الإمـام أبـي حنيفـة ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧، من طريق حمّاد بن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة، عن مالكٍ، عن عبد الله بن الفضل، =

عن مالكٍ قولَهُ ﷺ: « الأَيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها » الحديثَ بطُوله.

والكبيرِ عن الصّغير كرواية جماعةٍ من كبار الصّحابة عمّن أسلم بعدَهُم ، و لم يشهَدْ مشاهدَهُم .

والفاضلِ عن المفضُول كرواية رسول الله ﷺ ، عن تميمٍ الدّاري[١] وغيره .

وروايةُ الشّيخ عن التِّلميذ، كرواية الزُّهريّ[٢] ويحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ[٣] وربيعةَ بن أبي عبد الرّحمن وجماعةٍ غيرِهم عن مالك بن أنسٍ.

عن نافع بن جبيرٍ، عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: « الأَيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها »، بينما رواهُ محمّدُ بن مخلدٍ الدُّوريُّ في جزء ما رواهُ الأكابرُ عن مالك ابن أنسٍ رقم: ١٦ من طريق حمّاد بن أبي حنيفة عن مالكٍ به، مباشرةً بدون توسُّط أبيه، لذا نفى الخطيبُ والسّيوطيُّ صحّةَ رواية أبي حنيفة عن مالكٍ، انظر تفصيلاً أكثر في حاشية الانتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء لابن عبد البرّ ص ١٢ ــ ١٥، وحاشية أحاديث الموطّأ للدّارقطنيّ ص ٧ ـ ٨، وتنوير الحوالك ٢/٦٢ للسّيوطي. وهذا الحديثُ رواهُ عن مالكٍ كثيرون مثل يحيى في الموطّأ ١/٢٨، رقم: ١٤٩٣، وسعيدُ بن منصورٍ وقتيبة بن سعيدٍ عند مسلم ٤/١٠٣٧، رقم: ٦٦، وقد استوفى عدداً كبيراً من رواة هذا الحديث عن مالكٍ د. بشّار عوّاد في حاشية الموطّأ ـ رواية يحيى ٢/٢٨ ـ ٢٩.

(١) يشيرُ ابنُ دحية إلى حديث الجَسّاسة الطّويل الذي أخرجه مسلم في صحيحه ٤/٢٢٦١ ـ ٢٢٦٤، رقم: ١١٩، وفيه قولُه ﷺ: « ... جمعتُكم لأنّ تميماً الدّاريَّ كان رجُلاً نصرانيّاً، فجاء فبايع وأسلمَ، وحدّثني حديثاً وافق الذي كنتُ أحدِّثُكم عن مسيح الدّجّال ... ».

(٢) انظر تدريب الرّاوي ٢/٧١٤ ـ تحقيق : الفاريابيّ .

(٣) في الأصل ، ص : القاضي ، وقد ضرب عليه في الأصل وكتب فوقه: الأنصاريّ، وانظر ذِكْر الأقران لأبي الشّيخ ص ٧٥ ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٨.

وروايةُ الرّاوي للحديث قد حَدّث به وحُفظ عنه، فيُذاكَرُ به فلا يعرفُه، فيرويه عمّن سمعه منه، ضَنّاً بالحديث الجيّد، ورغبةً في السُّنّة، كرواية ربيعة بن أبي عبد الرّحمن الثّقةِ العَدْل، عن سُهيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة « أنّ رسول الله ﷺ قَضى باليمين مع الشّاهد »[١].

قال ربيعةُ : « ثمّ ذاكرتُ سُهيلاً بهذا الحديث فلم يحفظه، فكان بعد ذلك يرويه عنّي، عن نفسه، عن أبيه، عن أبي هريرة »[٢].

و هذا نهايةُ[٣] الورع تفرّد به عن ربيعة الدَّرَاوَرْدِيُّ و هو شيخُ الشّافعيّ .

وقد جرى مثلُ ذلك لجماعةٍ من أئمّة الحديث، نسُوا ما كانُوا رووه، فرجعُوا يروونه عمّن رواهُ عنهم، عن أنفسهم[٤]، ثقةً منهم بمن رواه عنهم،

---

(١) أخرجه أبو داود ٣٤/٤، رقم: ٣٦١٠، والتّرمذيّ ٦١٨/٣، رقم: ١٣٤٣، وابن ماجه ٤٥/٤، رقم: ٢٣٦٩ ـ تحقيق: بشّار عوّاد، من طريق الدّراورديّ، عن ربيعة بن أبي عبد الرّحمن، عن سُهيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة به. قال التّرمذيُ: « هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

(٢) قال أبو داود ـ بعد إخراج الحديث ـ : « وزادني الرّبيعُ بن سليمان المؤذّنُ في هذا الحديث قال: أخبرني الشّافعيُّ عن عبد العزيز، قال: فذكرتُ ذلك لسهيلٍ فقال: أخبرني ربيعةُ ـ وهو عندي ثقةٌ ـ، أنّي حدّثته إيّاهُ ولا أحفظُه. قال عبدُ العزيز: وقد كان أصابت سُهيلاً غفلةٌ أذهبت بعضَ عقلِه، ونسي بعضَ حديثِه، فكان سُهيلٌ بَعْدُ يحدِّثُه عن ربيعة عن أبيه »، وانظر تذكرة المُؤتسي فيمن حدّث ونسي ص ٢٨ للسّيوطيّ .

(٣) في ص : نهايةٌ في .

(٤) عن أنفسهم : ساقطة من ص .

ورغبةً في تحصيل الحديث، إذا صحّتْ الرّوايةُ فيه بالثّقة العَدْل، لأنّ العَدْلَ إذا / روى خبراً عن عَدْلٍ مثلِه حتّى يتّصل لم يضرّ الحديثَ أن ينساهُ ل / ٨
أحدُهما، لأنّ الحُجّةَ حِفْظُ مَنْ حَفِظَ، وليس النِّسْيانُ بحُجّةٍ.

ومن اختلطَ من العلماء، ومَنْ خَرِفَ مِنَ الحُفّاظ يُقال: خَرِفَ بكسر الرّاءِ إذا ذهبَ عقلُه من الكِبَر[١].

ومن احترقتْ كتبُه أو ذهبتْ فرجعَ إلى حفظه فساءَ، ومن حفظَ عن هؤلاء قبل هذه الأوقات.

ثمّ التّعديلُ والتّجريحُ على اختلاف أسبابِه، واتِّساع أبوابِه.

ثمّ حفظُ لغةِ الحديث وغريبِه وتفسيرِ معناه، وتفصيل مُتعارِضه، وتبيين ناسخِه ومنسوخِه، ودراستُه آناءَ اللّيل وأطرافَ النّهار.

والرّحلةُ في طلبه إلى جميع الأمصار، وقطعُ المَهامِهِ والقِفار.

ثمّ استنباطُ الفقهِ منه، ومعرفةُ مَنْ رُوِيَ ذلك عنه من الصّحابة والتّابعين، ومن خالفهُم أو وافقهُم من عُلماء المسلمين.

والكلامُ على جميعها يَطُول، ويكثر فيه المَقُول[٢]، فلنقتصر الآن منها على اثني عشر اسماً، وهي أسماءٌ اصطلاحيّةٌ اتّفق أهلُ النّقل عليها .

❁ ❁ ❁

(١) انظر تهذيب اللّغة ٣٤٨/٧ ، والصّحاح ١٣٤٩/٤ « خرف ».

(٢) وهي مباحثُ معروفةٌ في كتب المصطلح .

فأوّلها : المُسْنَدُ بنقل العَدْلِ عن العَدْلِ إلى رسول الله ﷺ .

ومثالُه :

ـ مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ .

ـ ومالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ.

ـ ومالكٌ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن عَمْرَة بنت عبد الرّحمن، عن عائشة زوج النّبيّ ﷺ، عن النّبيّ ﷺ .

ـ وعبدُ الرّحمن بن عمرو الأوزاعيُّ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ.

وما كان مثلُ هذا فهو مُسْنَدٌ صحيحٌ .

ومعنى المُسْنَدِ : الذي أسندَهُ واحدٌ بعد[1] آخرَ إلى رسول الله ﷺ، أي رفعهُ، إذ المُسْنَدُ المُرْتَفِعُ، مِنْ: أسندَ في الجبل إذا صَعِدَ عليه، أو مِنْ: أَسْنَدَهُ أمرَهُ إذا لَجأَ[2] إليه فيه[3].

وعلى حكم الرُّباعيّ[4] ثبتَ في « الصّحيحين »[5]، يُقال: / أسندَ واستندَ واستسندَ[6] وهو ما ارتفعَ من الأرض، وقد جاء سَنَدَ في الجبل ٢

(١) في ص : عن .

(٢) في ص : ألجأ .

(٣) انظر الصّحاح ٤٨٩/٢ « سند » .

(٤) يعني الفعل الرُّباعي : أسندَ .

(٥) كما في قصّة مقتل عمر رضي الله عنه وفيه: « فأسندَهُ رجلٌ إليه » أخرجه البخاري ٦١/٧، رقم: ٣٧٠٠، وكما في حديث جبريل عليه السّلام: « فأسندَ ركبتيه إلى ركبتيه » أخرجه مسلم ٣٧/١، رقم: ١ عن ابن عمر.

(٦) واستسند : ساقطة من ص .

على حكم الثّلاثي، ذكره ابنُ قُتيبة[١] وأبو عليٍّ القاليُّ .

فالمُسْنَدُ : ما لم يُخل فيه بذِكْرِ واحدٍ من رُواته .

وسندُ الحديث[٢] : رواتُه ، وهو إسنادُه أيضاً .

فكأنّ الثّقةَ الذي أسندَ عن العُدول واستندَ إليهم قد استندَ إلى جبالٍ لا تزولُ ولا تُزَلْزَلُ .

فالسّندُ هو الذي عليه المعتمَدُ، وتكونُ فيه الإجازةُ والمُكاتبةُ، دون أن يَسمع ذلك من شيخه، إلاّ أنّه كتبَ بها إليه، فجائزٌ أن يُسندها عنه، وقد ثبتَ من[٣] ذلك كثيرٌ جدّاً .

أخرج الإمامُ أحمدُ[٤] وأبو بكر بنُ أبي شيبة[٥] وأخوه عثمانُ ومن تقدّم من المُصنِّفين وتأخّر، منهم البخاريُّ[٦] ومسلمٌ[٧] وأبو داودَ[٨] والتّرمذيُّ والنّسويُّ[٩] من طرقٍ عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النّضر مولى عُمر بن عبيد الله، وكان كاتباً له قال :

---

(١) الذي في غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٢١٨ قولُه: « أَسْنَدَ فلانٌ في الجبلِ إذا صَعِدَهُ ».

(٢) الحديث : ساقطة من ص .

(٣) في ص : مثلُ .

(٤) مسند أحمد ٣/٣٥٣ ـ ٣٥٤ لكن من طريق أبي حيّان، قال: سمعتُ شيخاً بالمدينة يُحدِّثُ أنّ عبد الله بن أبي أوفى به. قال الحافظُ ابن حجر في إطراف المُسنِد المعتلي ٣/٣٢٩ ـ في الشّيخ المبهم اسمُه في إسناد أحمد ـ: « يحتملُ أن يكون هو موسى بن عقبة ».

(٥) في مسنده ١٢/٤٦٣، من طريق أبي حيّان أيضاً، عن رجُلٍ من أهل المدينة به.

(٦) البخاري ٦/١٥٦ ، رقم : ٣٠٢٤ .

(٧) مسلم ٣/١٣٦٢ ، رقم : ٢٠ .

(٨) أبو داود ٣/٩٥ ـ ٩٦ ، رقم : ٢٦٣١ .

(٩) لم يُخرجه التّرمذيُّ ولا النّسائيُّ، ولم يعزه المزيُّ في تحفة الأشراف ٤/٢٨١ لهما.

« كتبَ إليـه(١) عبـدُ اللهِ بـن أبـي أوفـى حـين خـرج إلى الحَرُوريّـةِ(٢) فقرأتُه فإذا فيه: إنّ النّبيّ ﷺ في بعض أيّامه التي لقي فيها العَدُوَّ انتظـرَ حتّـى مالت الشّمسُ، ثمّ قام في النّاس فقال: أيُّها النّـاسُ، لا تتمنّـوا لقـاءَ العـدوّ، واسألُوا اللهَ العافيةَ »(٣) الحديثَ إلى آخره .

وحدّثني حافظُ أهل زمانه الفقيهُ العالِمُ الإمامُ أبو بكرٍ محمّـدُ بـن عبـد الله بـن الجَدِّ الفِهْرِيُّ(٤) في منزله بإِشْبِيلِيَّةَ سـنةَ اثنـين وسبعين وخمسـمائة، قـال: نـا الشّـيخُ الفقيهُ المُفتي أبو محمّدٍ عبدُ الرّحمن(٥)، قال: حدّثـني أبـي الفقيـهُ الإمـامُ أبـو عبـد الله محمّدُ بن عَتّابٍ(٦)، قال: نا الفقيهُ الإمامُ أبو بكرٍ عبـدُ الرّحمـن بـن أحمـدَ بـن قاسـمٍ يعرفُ بابن حَوْبِيلَ(٧)، قال: نا الفقيهُ أبو بكرٍ إسماعيلُ بـن بَـدْرٍ(٨)، قـال: نـا الفقيـهُ الإمامُ أبو عبد الله محمّدُ بن وضّاحٍ، قال: نا الفقيهُ الإمـامُ أبـو إسـحاق إبراهيـمُ بـن المنذر الحِزاميُّ، قال: نا الفقيهان الإمامان الحـافظُ عبـدُ الله بـن وهـبٍ ومُطَـرِّفُ بـن عبـد الله ، قالا: نا إمامُ دار الهجرة مالكُ بن أنسٍ، قال : قال لي يحيى بنُ سعيدٍ :

---

(١) في ص : إليَّ .

(٢) في ص : خرج الحروريّةُ .

(٣) وانظر طرقَ هذا الحديث الكثيرة في مسند عبد الله بن أبي أوفى ص ١١٧ ــ ١٢٦ لأبـي محمّدٍ يحيى بن محمّد بن صاعدٍ .

(٤) الحافظ الفقيه شيخ ابن دحية، تُوفّي سنة ٥٨٦ هـ ، انظر مطـرب ابـن دحيـة ص ١٩٠، وسير أعلام النّبلاء ٢١/١٧٧ ـ ١٧٩ .

(٥) عبد الرّحمن بن محمّد بن عتّاب القرطبيّ، تُوفّي سنة ٥٢٠ هـ، انظر السّير ١٩/٥١٤ ـ ٥١٥.

(٦) مفتي قرطبة ، تُوفّي سنة ٤٦٢ هـ ، انظر السّير ١٨/٣٢٨ ـ ٣٣٠ .

(٧) القرطبيّ ، تُوفّي سنة ٤٠٩ هـ ، انظر صلة ابن بشكوال ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

(٨) القرطبيّ المعمّر الأديب ، تُوفّي سنة ٣٥١ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٦/٢٦ .

« اكتُب إليّ أحاديثَ من الأقضية / من أحاديث ابن شهابٍ، قال: ل / ٣٠
فكتبتُ ذلك له كأنّي أنظرُ إلى ذلك في صحيفةٍ صفراءَ[١]، فقيل له: يا أبا عبد الله، أقرأَ ذلك عليك يحيى بنُ سعيدٍ؟ قال: هو كان أفقهَ من ذلك »[٢].

فانظُر إلى الإمام الفقيه العَدْل أبي سعيدٍ يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ كيف كتبَ له مالكٌ أحاديثَهُ وهو تلميذُه، رواها عنه بالإجازة، هذا حكمُ المُسْنَدِ وهو الذي رواهُ فلانٌ عن فلانٍ .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

اختلفَ القائلُون بصحّة الإجازة في عباراة التّحديث بها :

فمنهم من يقول: حدّثنا وأخبرنا، وهذا هو مذهبُ مالكٍ إمامِ دار الهجرة، وبه قال علماءُ المدينة قبله وبعده .

قرأتُ بجامع قُرْطُبَةَ على الشّيخ المحدِّث العَدْل أبي القاسم خَلَفِ بن عبد الملك ابن بَشْكُوَالَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ[٣]، قال: قرأتُ على القاضي المحدِّث أبي عبد الله محمّد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن عليٍّ الأنصاريّ[٤]، قال: قرأتُ على العَدْلِ أبي العبّاس أحمدَ بن عُمر العُذْريّ[٥]، قال: نا الحافظُ أبو ذرٍّ عبدُ بن أحمدَ الهَرَوِيُّ.

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٣٤٧ من طريق يعقوب بن سفيان، قال: ثنا إبراهيمُ بن منذر، قال: ثنا عبدُ الله بن وهبٍ ومطرّف، قالا: ثنا مالكُ بن أنسٍ به. وتابعَ ابنَ وهبٍ ومطرّفاً إسماعيلُ بن أبي أويسٍ أخرجه الحاكمُ في معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩، ومحمّدُ ابن الضّحّاك أخرجه القاضي عياض في الإلماع ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٣) في ص : وتسعين ، وهو تصحيفٌ .

(٤) المتوفّى سنة ٥١٨ هـ ، انظر صلة ابن بشكوال ٢/٥٤٣ .

(٥) الحافظ الثّقة ، تُوفّي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٨/٥٦٧ ـ ٥٦٨ .

وأجاز لي غيرُ واحدٍ منهم أبو الحسن عليُّ بن الحسين[١]، قال: أجاز لي الشّيخُ الثّقةُ المُسِنُّ أبو عبد الله أحمدُ بن محمّدٍ الخَوْلاَنِيُّ، قال: أجاز لي الحافظُ الثّقةُ أبو ذرٍّ عبدُ بن أحمدَ الهَرَوِيُّ، قال: سمعتُ الحافظَ الفقيهَ أبا العبّاس الوليدَ بن بَكْرٍ[٢] يقول: نا تميمُ بن محمّدٍ الزّاهِدُ[٣]، وما رأيتُ محدِّثاً أعْتَدَ بالسُّنّةِ منه، قال: نا أبو الغُصْنِ[٤] نَفيسٌ السُّوسِيُّ[٥] الغَرابيليُّ[٦] الزّاهدُ من أهل سُوسَةَ ، قال : نا عَوْنُ ابن يوسفَ - إفريقيٌّ ثقةٌ[٧] - ، قال: نا ابنُ وهبٍ، قال :

« كنتُ عند مالك بن أنسٍ رحمه الله، فجاءه رجلٌ يحملُ « موطَّأَهُ » في كسائه فقال: يا أبا عبد الله، هذا موطّؤُك قد كتبتُه وقابلتُه فأَجزْهُ لي، قال: فعلتُ، قال: فكيف أقولُ؟ حدّثنا أو أخبرنا، فقال له مالكٌ: قُلْ أَيَّهُما شئتَ »[٨] .

---

(١) اللّواتيّ تقدّم ذِكْرُه .

(٢) ابن مخلدٍ الحافظُ اللّغويُّ الأندلسيُّ، توفّي سنة ٣٩٢هـ، انظر السّير ١٧/٦٥ - ٦٧ .

(٣) أبو جعفر التّميميّ من أهل القيروان ، ذكر ابنُ الفرضيّ أنّه كان يُضَعَّفُ ، تُوفّي سنة ٣٦٩ هـ ، انظر تاريخ ابن الفرضيّ ١/١١٧ - ١١٨ .

(٤) في ص : أبو الفيض ، وهو تحريفٌ .

(٥) قال الخطيب في الكفاية ضمن هذا الإسناد : « إفريقيٌّ ثقةٌ ». و قد جاء في الكفاية : « يعيش » ، وهو تصحيفٌ.

(٦) كان من الفقهاء المعدُودين، والحفّاظ المبرّزين، وثّقه أبو العرب التّميميُّ والخطيبُ البغداديُّ، توفّي سنة ٣٠٩هـ، انظر ترتيب المدارك ٥/١١٤ - ١١٧.

(٧) قال الخطيبُ : « مغربيٌّ ثقةٌ ».

(٨) أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في الكفاية ص ٣٣٣، والقاضي عياض في الإلماع ص ٩٠، من طريق أبي العبّاس الوليد بن بكرٍ به .

فهذا مالكٌ أمينُ حديث رسول الله ﷺ عند جماعة أهـل العلـم، الثّقـةُ المأمونُ في دِينه / وورعه، والنّاصحُ لكتاب الله تعالى وسُنّة رسوله ﷺ يقول ل / ٣١ للمُستجيز: قُلْ أيَّهُما شئتَ، قولاً يقتضي صحيحَ الحكم في النّقل، إذا كان المُعَوَّلُ فيه على نُطق الكتاب المُسْتَجاز بالصّحّة الحاصلة من جهـة المعارضـة على ما هو بـه .

ولّما دخلتُ بغداذَ واجتمعتُ بفارس المنبر المحدِّث المصنِّف جمال الدِّين أبي الفَرَجِ عبدِ الرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجَوْزِي نُسب إلى جَوْزَةَ وهـي فُرْضَةٌ من فُرَضِ البصرة[1]، فذكر في « الضّعفـاء والمـتروكين » مـن تصنيفـه أحمدَ بن عبد الله أبا نُعيمٍ الحافظَ الأصبهانيَّ فقال ما هذا نصُّه :

« قال أبو بكرٍ الخطيبُ فيما حكاهُ ابنُ طاهرٍ[2]: « رأيتُ لأبـي نُعيمٍ أشياءَ يتساهلُ فيها مثلَ أن يقول في الإجازة: أخبرنا من غير أن يُبيِّن »[3].

---

(١) فرضةُ الجَوْزِ : موضعٌ ببغداد قال ابنُ الجوزي في المحتسـب: « ومنهـم أبـي وعمِّـي وأهـلُ بيتنا، وقد سمعُوا الحديثَ »، نقلهُ عنه ابنُ ناصر الدِّين في توضيح المشتبه ٢/٥٢٠.

(٢) الحافظُ أبو الفضل محمّد بن طاهرٍ المشهورُ بابن القيسرانيّ المتوفّى سنة ٥٠٧هـ، انظر سير أعلام النّبـلاء ١٩/٣٦١ .

(٣) الضّعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/٧٧، رقم: ٢٠٥. والحاصلُ أنّ هذا اصطـلاحٌ لأبي نعيمٍ حيث قال: « إذا قلتُ: أخبرنا على الإطلاق من غير أن أذكُرَ فيه إجـازة، أو كتابـةً، أو كتبَ لي، أو أذن لي، فهو إجازةٌ، أو حدّثنا فهـو سمـاعٌ ». نقلـهُ عنـه ابـنُ الصّـلاح في علوم الحديث ص ١٥٠، والسّخاويُّ في فتح المغيـث ٢/٣٠٧. والصّحيـحُ المختـارُ الـذي عليه الجمهورُ المنعُ في ذلك من إطلاق حدّثنا وأخبرنا ونحوهما مـن العبـارات، وتخصيـص ذلك بعبارةٍ تشعرُ بـه بـأن يقيّـد هـذه العبـارات فيقـول: أخبرنـا أو حدّثنـا فـلانٌ مناولـةً

=

فَسَخَّمَ اللهُ وجهَ(١) مَنْ يذكرُ مثلَ أبـي نُعيـمٍ الـذي اشـتهرتْ عدالتُـه وإمامتُه في جميع الآفاق(٢)، وقُبِلَتْ تصانيفُه وروايتُه بالإصْفاق(٣) والاتِّفـاق، ويُسَطِّرُ قولَ جاهل(٤) بمعاني كتاب اللهِ ربِّ العالمين، غافلٍ عمّـا صحّ عـن محمّدٍ سيّد المُرْسَلين، وعـن الصّحابـة والتّـابعين، وفُقهـاء المسـلمين، إذ هـو مذهبُ إمام دار الهجرة مالك بن أنس وفقهاء المدنيّين، مهبط الوحي ومقـرّ الخُلفاء الرّاشدين، رضي اللهُ عنهم أجمعين .

❁ ❁ ❁

وإجازةً، أو أخبرنا إجازةً، وما أشبهَ ذلك من العبارات، كما قال ابنُ الصّلاح وغيرُه. أمّـا السّبكيُّ في طبقات الشّافعيّة ٢٤/٤ فذكرَ أنّه لم يثبُت هذا الكلامُ عن الخطيب، ثمّ قـال: « وبتقدير ثبوته فليس بقدحٍ، ثمّ إطلاقُ أخبرنا في الإجازة مختلفٌ فيه، فإذا رآهُ هذا الحَـبْرُ الجليلُ ـ أعني أبا نعيمٍ ـ فكيف يُعَدُّ منه تساهلاً، ولئن عُدَّ فليـس مـن التّسـاهُل المُسـتقبح، ولو حَجَرْنا على العلماء ألاّ يرووا إلاّ بصيغةٍ مجمعٍ عليها لضيّعنا كثيراً من السُّنّةِ ».

(١) سخّم اللهُ وجهَهُ : أي سوّدهُ ، الصّحاح ١٩٤٨/٥ « سخم ».

(٢) نقلَ كلامَ ابن دحية هذا بتصرُّفٍ يسيرٍ السّخاويُّ في فتح المغيث ٣٠٧/٢.

(٣) يُقال : أصفقُوا على ذلك الأمر إذا اجتمعُوا عليه، تهذيب اللّغة ٣٧٧/٨ « صفق ».

(٤) فيه مبالغةٌ لا تخفى سواء أرادَ ابنَ طاهرٍ أو الخطيبَ أو ابنَ الجوزيّ، وللشّيخ محمّـد زهـير الشّاويش تعليقٌ نفيسٌ على كلام ابن دحية هذا يحسنُ الاطّلاعُ عليه .

فصلٌ

وقد نطقَ الكتابُ[١] العزيزُ بصحّة حدّثنا وأخبرنا بالإجازة من حيث قَرَنَها التّواطؤُ[٢] من المُجيز والمُستجيز على النّقل بها.

من جهة القياس :

أنّ الله تعالى حَكى عن بني إسرائيل فقال في قصّة البقرة: ﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾[٣]، وقد علمنا أنّ الذّابِحَ إنّما كان واحداً من جهة العادة الشّرعيّة، فَلِمَ لا يجوزُ أن يُقال في الإجازة قياساً على هذا مع وجود التّواطُؤ منها على النّقل بها كوجود التّواطُؤ من بني إسرائيل بأمر نبيّهم ومن[٤] الذّابح لها على ذلك الذّبح، لأنّ معلوماً في العادة ومقتضى الخطاب في أنّه لم يذبحها إلاّ بأمرهم، وقد قال جلّ من قائلٍ: ﴿**فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ**﴾[٥]، وقد علمنا أنّ الذي عقرها هو[٦] قُدارُ بن سالِفٍ[٧]،

---

(١) في ص : القرآنُ .

(٢) في ص : من حديث قرنها النواظر ، وهو تحريفٌ جليٌّ يدلُّ على تواضع معرفة النّاسخ.

(٣) البقرة : الآية ٧١ .

(٤) في ص : وبين .

(٥) الأعراف : الآية ٧٧ .

(٦) غير مثبتة في ص .

(٧) انظر فتح الباري ٦/٣٧٩ .

وهو أشقاها في الآية الأخرى(١).

فأخبر اللّٰه تعالى عنهم أنّهم عقرُوها، وإنّما عقرها واحدٌ منهم لأنّه إنّما فعل ذلك عن تواطؤٍ من الجميع أو من أكثرهم، أو عن رضاً وقبولٍ لفعله؛ فلم لا يجوزُ أن يُقال: حدّثنا فلانٌ الرّاوي إذا أجاز / فأطلق ٣٢
التّحديثَ عنه؟ وما الفصلُ بين التّحديث والذّبح والعقر ؟

والإجازةُ أمرٌ ضروريٌّ في الرّواية، وبها تتمُّ وتكملُ، وإلاّ كانت ناقصةً لا مَحالَةَ، ولو فيما قرأ فضلاً عمّا لم يقرأ.

قرأتُ بمدينة مَالَقَةَ على الفقيه الأستاذ اللّغويّ النّحويّ أبي القاسم عبد الرّحمن ابن أبي الحسن الخَثْعَمِيّ(٢)، قال: نا الشّيخُ الفقيهُ المحدِّثُ أبو بكر محمّدُ بن طاهر القَيْسِيُّ(٣) في مسجده بإشْبِيلِيَّةَ، قال: قرأتُ على الحافظ مُقَيِّدِ الأندلس أبي عليٍّ الغَسّانيّ، قال: قال لنا الإمامُ الحافظُ أبو عبد اللّٰه محمّدُ بن عَتّابٍ :

« الذي أقولُ : إنّه لا غِنًى للطّالب عن الإجازة، وإن سمع الدِّيوانَ أو الحديثَ، قراءةً على المحدِّث، أو قراءةً من المحدِّث، لجواز السّهو والغفلة والسِّنَة عليهما أو على أحدهما، فإن كان المحدِّثُ هو القارىءُ فجائزٌ

(١) وهي قولُه تعالى : ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشّمس : الآية ١٢] .

(٢) المعروف بالسُّهيليّ العالم النّحويّ صاحب الرّوض الأُنُف، قرأ عليه ابنُ دحية وسمع كثيراً من أماليه التي أملاها في معاني الكتاب العزيز وأنواره، ودقائق النّحو وأسراره، وغوامض علم الأصول وأغواره، كما يقول ابن دحية، وقد أجاز له ولأخيه أبي عمرو عثمان، تُوفّي سنة ٥٨١ هـ ، انظر عنه مطرب ابن دحية ص ٢٣٠ ـ ٢٣٨ .

(٣) محدّثٌ جليلٌ ، تُوفّي سنة ٥٤٢ هـ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢٣١، والصّلة ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨.

السّهوُ على المُستمِع وذهابُ ما يَقْرَأُ عليه، وإن كان غيرَهُ فجائزٌ أن يسهُو الذي يَقرأُ عليه ـ قال ـ: وعلى هذا اعتمدتُ في روايتي، واللهَ أسألُه الخَلاصَ برحمتِه »[١] .

وبصحّة الإجازة والمُكاتبة قال جماعةٌ من كبار العلماء كيحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ وربيعةَ بن أبي عبد الرّحمن وعبدِ العزيز الماجِشُونَ ومالكِ ابن أنسٍ وسفيانَ الثّوريّ وأبي عَمرو الأوزاعيِّ وسفيانَ بن عيينة واللّيثِ ابن سعدٍ، وأصحابُ مالكٍ الفقهاءُ كلُّهُم على مذهب مالكٍ فيها لا أعلمُ أحداً منهم خالفهُ[٢] في ذلك[٣]، ولا تقومُ على منعها حجّةٌ.

وقد ذَكَرَ الإمامُ الحافظُ أبو العبّاس الوليدُ بن بَكْرٍ في كتاب « الوِجازة في صحّة القول بالإجازة »[٤] كثيراً[٥] من الحُجّة لها، وقد ناظرَ

---

(١) نقلَ هذا الكلامَ القاضي عياض في ترتيب المدارك ١٣٣/٨ عن شيخه أبي محمّدٍ عبد الرّحمن بن أبي عبد الله بن عتّاب، قال: كان أبي يقول: فذكرَهُ. ونحوُه مختصَراً في الإلماع ص ٩٢.

(٢) في ص : خالفَ .

(٣) انظر الإلماع ص ٩٢ .

(٤) قال الحميديُّ في جذوة المقتبس ص ٣٦١: « ألّف في تجويز الإجازةِ كتاباً سمّاهُ كتاب الوِجازة »، وانظر بغية الملتمس للضّبّيّ ص ٤٨١. وقال السِّلَفِيُّ في الوجيز في ذِكْرِ المُجاز والمُجيز ص ٣٦ ـ ٣٧: « لأبي العبّاس الوليد بن بكرٍ ... كتابٌ ترجمهُ بالوجازة في صحّة القول بالإجازة، وهو عندنا مسموعٌ نازلاً، ومُستجازٌ عالياً، استوفى فيه ما يحتاجُ إليه في هذا المعنى، بأفصح عبارةٍ وأحسنها، وأجود إشارةٍ وأبينها ». وكتابُه هذا في عداد ما فُقد من تُراث أعلام الأندلس .

(٥) الإمام ... كثيراً : ساقطة من ص .

طائفةً من أصحاب الكلام الذين ليس منهم[١] مَنْ مارسَ حديثَ رسول الله ﷺ ولا اعتنى بنقلِه، ولا جلس إلى أهلِه. وطائفةً أيضاً من المتفقّهة الرّائيّة[٢] ممّن ذهبَ مذهبَهُم وممّن هو على مذهب الشّافعيّ حين زعمَ أنّ الشّافعيَّ لا يقولُ بها، وآخِرُ ما قال له ابنُ بَكْرٍ : / « ما تُنْكِرُ على من يقول لك: إنّ ٣٣ /
الإجازةَ على وجهها خيرٌ من السّماع وأقوى؟ فقال لـه الشّـافعيُّ[٣]: وهـل يقولُ ذلك أحدٌ؟ فقال :

بلى ، حدّثنا أحمدُ بن محمّد بن سهل العَطّارُ[٤] بالإسكندريّة، قال: كان أحمدُ بن مُيَسَّر الإسكندريُّ[٥] ـ وناهيك به من إمامٍ في وقته ـ يقول: الإجازةُ عندي على وجهها خيرٌ من السّماع الرّديء[٦]. فجعلَ يعجَبُ ممّا قلتُ له من قول ابن مُيَسَّرٍ رحمه الله » .

وأبو بكرٍ أحمدُ بن مُيَسَّرٍ من رُواة ابن المَوَّازِ[٧] أفقهُ مَنْ يكونُ بقول مالكٍ في ذلك الزّمان .

---

(١) في ص : فيهم .

(٢) في ص : الرّأتية ، ويعني بهم المتفقّهة من أهل الرّأي الذين يبحثون في مسائل لم تقع فيقولون مثلاً : أرأيت إن حدث كذا ، أرأيت إن صار كذا ... إلخ ، وفي نشرة المكتب الإسلاميّ : الرّابية ، وهو تصحيفٌ .

(٣) يعني الفقيه على مذهب الشّافعيّ المُشار إليه من قبلُ .

(٤) فقيهٌ مالكيٌّ ، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢١٠/٦ ـ ط المغرب .

(٥) أبو بكر شيخ المالكيّة ، تُوفّي سنة ٣٠٩ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ٢٩٢/١٤ .

(٦) أخرجَ قولَ ابن ميسّر القاضي عياض في الإلماع ص ٩٣ من طريق الوليد بن بكرٍ به. وانظر فتح المغيث ٢١٦/٢.

(٧) يعني كتاب الموّازيّة لابن الموّاز وكان صاحباً له راويا لكتابه هذا ، انظر السّير ٢٩٢/١٤.

وكان الشّافعيُّ رحمه اللّٰه يقولُ بالإجازة .

حدّثني عالِمُ المغرب وإنسانه، ومِدْرَهُهُ(١) ولسانُه، قاضي الجماعة أبو موسى عيسى بن عمرانَ(٢)، قال: حدّثني عالِمُ الأندلس أبو القاسم أحمدُ بن محمّد التّميميُّ يُعرَفُ بابن وَرْدٍ(٣) - وهو جدُّه لأمِّه - قال: نا الإمامُ الحافظُ أبو عليٍّ الغَسّانيُّ، قال: نا الإمامُ الحافظُ أبو عبد اللّٰه محمّدُ بن عَتّابٍ، قال: حدّثني أبو عثمانَ سعيدُ بن رَشيقٍ الزّاهدُ(٤)، قال: نا محمّدُ بن يحيى(٥) ومحمّدُ بن محمّد بن أبي دُلَيْمٍ(٦)، قالا: نا قاضي الجماعة بقُرْطُبَةَ أبو الجَعْدِ أسلمُ بن عبد العزيز، عن الرّبيع بن سليمان، عن الشّافعيّ: « أنّه قال فيما اسْتَدْعَى به مِنْ محمّد بن الحسن إجازةَ كُتُبِه وإباحتَها له لينسخ منها :

العلمُ يأبى أهلُهُ   أن تمنعوه أهلَهُ(٧)
لعلّهُ يبذلُهُ   لأهله لعلَّهُ

(١) المِدْرَهُ : لسانُ القومِ والمتكلِّمُ عنهم، تهذيب اللّغة ١٩٨/٦.

(٢) الفقيه المكناسيّ ، أثنى عليه ابنُ دحية للغاية في مطربه ص٤٣ - ٤٥ وقال : « قرأتُ عليه مدّةً مديدةً، ولزمتُه أعواماً عديدةً، وسألتُه أن يُجيز لي ولأخي الحافظ أبي عمرو جميعَ ما رواه وجمعه، وتكلّم فيه من العلوم أو وضعه، فأجابني إلى ذلك وقال لي: لم أفعله لأحدٍ قبلك ممّن سلك هذه المسالك، وإنّما اشتغلتُ عن كثرة الرّواية بالدّرس والدّراية »، تُوفّي سنة ٥٧٨هـ.

(٣) حافظٌ فقيهٌ عالمٌ متفننٌ، تُوفّي سنة ٥٤٠ هـ ، انظر صلة ابن بشكوال ٨٣/١ - ٨٤ .

(٤) وكان ذا رواية كثيرة ودراية، تُوفّي سنة ٤١٠ هـ، انظر صلة ابن بشكوال ٢١٠/١ - ٢١١.

(٥) ابن عبد العزيز أبو عبد اللّٰه يعرف بابن الخرّاز، عالمٌ بالنّحو، ثقةٌ مأمونٌ، يروي رسالة الشّافعيّ عن ابن أبي دليم، بالإسناد المذكور هنا، تُوفّي سنة ٣٦٩هـ، انظر تاريخ ابن الفرضي ٨٢/٢، وجذوة المقتبس ص ٩٢ .

(٦) القرطبيّ، ثقةٌ مأمونٌ، تُوفّي سنة ٣٧٢ هـ ، انظر تاريخ ابن الفرضيّ ٨٥/٢ - ٨٦ .

(٧) في طبقات الشّيرازي ص ١٣٥ - ١٣٦ : العلمُ ينهى أهلَهُ   أن يمنعُوه أهلَهُ .

فأسعفهُ محمّدُ بن الحسن بما أراد »[١] .

وذكرَ الإمامُ أبو يحيى السّاجيُّ الشّافعيُّ : حدّثنا داودُ الأصبهانيُّ، قال : قال لي حسين الكَرابيسيُّ :

« لمّا قدم الشّافعيُّ قَدْمَتَهُ أتيتُه فقلتُ[٢]: أتأذنُ لي أن أقرأ عليك الكتبَ؟ فأبى وقال: خُذْ كتبَ الزَّعْفَرانيّ وانسَخْها فقد أجزتُها لك، فأخذها إجازةً »[٣] .

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه الصّيمريُّ في أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٢٧، والآبريُّ في مناقب الشّافعيّ - كما في توالي التّأسيس لابن حجر ص ٧٨ - ٧٩، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعي ٢/٨٦، وابنُ دحية هنا، من طرقٍ عن الرّبيع بن سليمان، عن الشّافعيّ به. قال ابنُ خلّكان في كتابه وفيات الأعيان ٤/١٨٥ : « ورأيتُ هذه الأبيات في ديوان منصور بن إسماعيل الفقيه المصريّ » .

(٢) في ص : فقلتُ له ، بدل : أتيتُه فقلتُ .

(٣) أخرجه الرّامهرمزيُّ في المحدِّث الفاصل ص ٤٤٨، والخطيبُ في الكفاية ص ٣٢٤، من طريق زكريّا السّاجيّ به .

باب القول في
بيان القراءة والعَرْض والسّماع والمُناولة

إذ قد تقدّم كلامُنا في الإجازة .

فأوّلُها وأعظمُهـا القـراءةُ علـى العـالِم، أو مِـن العـالِم المعصُـوم علـى التّلميذ[١] / قال الله العظيم: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى﴾[٢]. ل / ٣٤

حدّثنا العَدْلُ تاجُ الدِّين أبو القاسم الفَراويُّ قراءةً منّي عليه بخُراسـانَ وبجامع المُطَرِّزِ من نَشَاوُرَ، قال: سمعتُ جدّي فقيهَ الحَرَمَيْنِ أبا عبد الله الصّـاعديَّ[٣] يقـول: أنا الشّيخُ أبو حامدٍ أحمدُ بن الحسن الأزهريُّ[٤]، قال: أنا أبو محمّدٍ الحسنُ بن أحمد المَخْلَدِيُّ، قال: أنا أبو العبّاس محمّدُ بن إسحاق بن إبراهيم الثّقفيُّ السَّرّاجُ، قال: أنـا قتيبةُ بن سعيدٍ، قال: نا جَرير، عن موسى بن أبي عائشة، عن سعيد بن جبـيرٍ، عـن ابن عبّاسٍ في قوله: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[٥] قال :

« كان رسـولُ الله ﷺ إذا نـزل عليـه جَـبْرَئيلُ[٦] بـالوحي وكـان ممّـا يُحَرِّكُ به لسانَهُ وشفتَيه، فيشتدُّ عليه، وكان يُعْـرَفُ منـه، فـأنزلَ الله تعـالى

---

(١) يعني به قراءةَ جبريل عليه السّلام على النّبيّ ﷺ .

(٢) الأعلى : الآية ٦ .

(٣) عن الصّاعدي والفراويّ انظر الآيات البيّنات لابن دحية ـ تحقيقي ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) المسندُ الصّدوقُ ، تُوفّي سنة ٤٦٣ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٨/٢٥٤ .

(٥) القيامة : الآية ١٦ .

(٦) كذا ضبطها ناسخُ الأصل ، وهي إحدى اللّغات في جبريل عليه السّلام، وفي ص : جِبْرِيلُ.

الآية التي في ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ﴾: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[١]، قال: علينا أن نجمعَهُ في صدرك[٢] وقرآنَه[٣]، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[٤]، فإذا أنزلناه فاستمع، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، علينا أن نُبيِّنَهُ بلسانك، قال: فكان إذا أتاهُ جَبْرَئِلُ أطرقَ، فإذا ذهبَ قرأهُ كما وعده اللهُ عزّ وجلّ » .

هذا حديثٌ صحيحٌ باتِّفاق، وهذا أحدُ طرق البخاريّ في « صحيحه » في التّفسير[٥] .

فضمنَ اللهُ جَمْعَهُ لمحمّدٍ ﷺ؛ ولهذا كفّر الفقهاءُ مَنْ زعمَ أنّه بقي منه شيءٌ لأنّه ردّ على ظاهر التّنزيل.

و قال سفيانُ بن عيينة ـ لمّا سُئل فقيل له : كيف غُيِّرت التّوراةُ والإنجيلُ وهما مِنْ عند اللهِ؟ فقال ـ :

« إنّ اللهَ جلّ وعلا وَكَلَ حفظَهُما إليهم فقال: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ﴾[٦]، و لم يَكِلْ حفظَ القرآن إلى أحدٍ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٧]، فما حفظهُ اللهُ لن يُغَيَّرَ ».

---

(١) القيامة : الآية ١٦ ـ ١٧ .

(٢) وقرآنه ... صدرك : ساقطة من ص .

(٣) كذا ضبط النّونَ بالفتح ناسخُ الأصل، وهو على تقدير : إنّ علينا .

(٤) القيامة : الآية ١٨ .

(٥) صحيح البخاري ٦٨٢/٨، رقم: ٤٩٢٩، وأخرجه أيضاً مسلمٌ ٣٣٠/١، رقم: ١٤٧.

(٦) المائدة : الآية ٤٤ .

(٧) الحجر : الآية ٩ .

وكان الرُّوحُ الأمينُ يُعارضُه بالقرآن كلَّ عامٍ .

كما حدّثني[١] الشّيخُ الصّالحُ الثّقةُ أبو جعفر محمّـدُ بـن أحمـد الصَّيْدَلانِـيُّ[٢]، قال: قُرِىء على الثّقة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد المُقرىء[٣] و أنا حاضِرٌ أسمعُ وأجـازَ لي جميعَ رواياتـه / قال: نا الإمامُ الحافظُ أبو نُعيـم أحمـدُ بـن عبـد الله بـن إسـحاق سَماعاً عليه[٤]، نا الحافظُ أبو محمّدٍ عبدُ الله بن جعفر بن أحمد بـن فـارسٍ[٥]، قـال: سمعتُ الإمامَ الحافظَ أبا مسعودٍ أحمدَ بن الفُرات الضَّـبِّـيَّ يقول: نا أبو نُعيم ـ يعـني الفضلَ بن دُكَيْنٍ ـ قـال: نـا زكريّـاءُ[٦]، عـن فِـرَاسٍ[٧]، عـن عـامرٍ الشّـعبيّ، عـن مسروقٍ، عن عائشة قالت :

« أقبلت فاطمةُ تمشي كأنّ مِشْيَتَها مَشْـيُ النّبيّ ﷺ، فقـال النّبيّ ﷺ: مرحباً بابنتي، ثمّ أجلســها عـن يمينـه أو عـن شمالـه، ثـمّ أَسَـرَّ إليهـا حديثـاً فبَكَتْ، فقلتُ لها: لِمَ تَبْكين؟ ثمّ أسَرَّ إليها حديثـاً فضَحِكَـتْ، فقلـتُ: مـا رأيتُ كاليومِ فرحاً أقربَ مِنْ حَزَنٍ[٨]، فسألتُها عمّا قال، فقالت: ما كنـتُ لأُفْشِيَ سِرَّ رسول الله ﷺ، حتّى قُبِضَ النّبيُّ ﷺ، فسألتُها فقـالت: أَسَـرَّ إليّ

(١) في ص زيادة : به .

(٢) شيخ الحافظ ابن دحية .

(٣) المقرىءُ المحدّث الحدّاد ، تُوفِّي سنة ٥١٥ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٩/٣٠٣ ـ ٣٠٧.

(٤) سماعاً عليه : غير مثبتة في ص .

(٥) الأصبهانيّ المحدّث الثّقة ، ٣٤٦ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٥/٥٥٣ ـ ٥٥٤ .

(٦) ابن أبي زائدة الهمدانيّ قاضي الكوفة .

(٧) ابن يحيى الهمدانيّ الكوفيّ .

(٨) كذا ضبطه ناسخُ الأصل ، وهو الحُزْنُ نفسُه .

أنّ جبريلَ عليه السّلامُ كان يُعارضني القرآنَ[١] كلَّ سنةٍ مَرّةً، وأنّه عارضني العامَ مرّتين، ولا أُراهُ إلاّ حضرَ أجلي، وإنّكِ أوّلُ أهلِ بيتي لَحاقاً بي، فبكيتُ، فقال : أما تَرْضَيْنَ أن تكُوني سيّدةَ نساء أهل الجنّة ـ أو نساء المؤمنين ـ فضحكتُ لذلك » .

وهذا حديثٌ صحيحٌ متّفَقٌ على صحّته، وهذا نصُّ البخاريّ في باب علامات النّبوّة في الإسلام[٢] من بقيّة المناقب وله طرقٌ كثيرةٌ .

وأخرجه مسلمٌ في « صحيحه »[٣] في المناقب، وحديثُه تفرّد فيه[٤] بألفاظٍ كثيرةٍ، فصحّ أنّ جبريلَ كان يُعارضُه القرآنَ[٥] أي[٦] يقرؤُه عليه.

و العَرْضُ على العالِم قراءتُك عليه في[٧] كتابك ، و منه قولُه : « فَعَرَضْتُ عليه حديثَها »[٨] .

---

(١) في ص : بالقرآن .

(٢) صحيح البخاري ٦/٦٢٧ ، رقم : ٣٦٢٣ .

(٣) صحيح مسلم ٤/١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ ، رقم : ٩٩ .

(٤) في ص : به .

(٥) في ص : بالقرآن .

(٦) غير مثبتة في ص .

(٧) في ص : من .

(٨) يشيرُ ابنُ دحية إلى حديث مرض النّبيّ ﷺ الذي رواهُ عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة، فلمّا حدّثتهُ به دخلَ على ابن عبّاسٍ فقال له: « ألا أعرضُ عليكَ ما حدّثتني عائشةُ عن مرض النّبيّ ﷺ؟ قال: هات، **فعرضتُ عليه حديثها** » أخرجه البخاري ٢/١٧٢، رقم: ٦٨٧، ومسلمٌ ١/٣١١ ـ ٣١٢، رقم: ٩٠.

وأجاز لنا أبو الوقت إجازةً عامّةً بحقِّ سماعه على أبي الحسن عبد الرّحمن بن محمّدٍ الدّاوُديِّ، بحقّ سماعه على أبي محمّدٍ عبد الله بن أحمد بن حَمُّويَه السَّرْخَسِيِّ، بحقِّ سماعه على أبي عبد الله محمّد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، بحقِّ سماعه من الحافظ أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البُخاريّ[١] - والمغيرةُ[٢] هو الذي أسلمَ من المجوسيّة على يدي[٣] اليَمان الجُعْفيّ / والي بُخارى - قال: نا عبدُ الله بن ل/ ٣٦ يوسف، قال: نا اللّيثُ، عن سعيدٍ المقبُري، عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ، أنّه سمعَ أنسَ بن مالكٍ يقول :

« بينما[٤] نحنُ جلوسٌ مع النّبيّ ﷺ في المسجد دخل رجلٌ على جَمَلٍ، فأناخه في المسجد ثمّ عَقَلَهُ، ثمّ قال لهم: أيّكم محمّدٌ؟ والنّبيُّ ﷺ متّكىءٌ بين ظَهْرانَيْهِم، فقلنا: هذا الرّجلُ الأبيضُ المتّكىءُ، فقال له الرّجلُ: ابن عبد المطّلب؟ فقال له النّبيُّ ﷺ: قد أجبتُك؟ فقال الرّجلُ للنّبيّ ﷺ: إنّي سائلٌ[٥] فمُشَدِّدٌ عليك في المسألة فلا تَجدْ عَلَيَّ في نفسك؟ فقال: سَلْ عمّا بَدا لك، فقال: أسألُك بربِّك وربِّ مَنْ قبْلَكَ آللهُ أرسلك إلى النّاس كلِّهم؟ فقال: اللّهمّ نعم. قال: أنشدُك بالله، آللهُ أمركَ أن تُصلّيَ الصّلواتِ الخَمْسَ في اليوم واللّيلة؟ فقال: اللّهمّ نعم. قال: أنشدُك بالله، آللهُ أمركَ أن تصومَ

---

(١) البخاري ١/١٤٨ - ١٤٩، رقم: ٦٣، ومسلم ١/٤٢، رقم: ١١.

(٢) في ص : وهو .

(٣) في ص : يد .

(٤) في ص : بينا .

(٥) في ص : سائلك .

هذا الشّهرَ من السَّنَةِ؟ قال: اللّهمّ نعم. قال: أنشدُك بالله، آللهُ أمرك أن تأخُذَ هذهِ الصّدقةَ من أغنيائنا فتقسمَها على فقرائنا؟ فقال النّبيّ ﷺ: اللّهمّ نعم. فقال الرّجلُ: آمنتُ بما جئتَ به، وأنا رسولُ مَنْ ورائي مِنْ قومي، وأنا ضِمامُ بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكرٍ » .

رواهُ موسى[1] وعليٌّ بن عبد الحميد[2]، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النّبيّ ﷺ بهذا[3].

وهذا حديثٌ صحيحٌ باتّفاق، وهو حجّةٌ في القراءة على العالِم[4].

حدّثنا القاضي أبو عبد الله محمّدُ بن سعيدٍ الأنصاريُّ[5] بمسجد الحَصَّارِينَ بإشْبيلِيَّةَ، قال: أجازَ لنا أبو عبد الله الخَوْلانيُّ، قال: كتبَ إلينا أبو ذرٍّ الحافظُ من مكّة[6]، قال: نا الحافظُ أبو العبّاس الوليدُ بن بكرٍ قال :

---

(١) هو موسى بن إسماعيل أبو سلمة التّبوذكيُّ شيخُ البخاريّ قال الحافظُ في الفتح ١/١٥٣: « وحديثُه موصولٌ عند أبي عوانة في صحيحه، وعند ابن مَنْدَه في الإيمان، وإنّما علّقهُ البخاريُّ لأنّه لم يحتجّ بشيخه سُليمان بن المغيرة، وقد خُولف في وصلـه، فرواهُ حمّادُ بن سلمة عن ثابتٍ مرسلاً، ورجّحها الدّارقطنيُّ، وزعمَ بعضُهم أنّه علّةٌ تمنعُ من تصحيح الحديث وليس كذلك، بل هي دالّةٌ على أنّ لحديث شريكٍ أصلاً » .

(٢) المُعَنَّى قال الحافظُ في الفتح ١/١٥٣ : « وحديثُه موصولٌ عند التّرمذيّ أخرجه عن البخاريّ عنه، وكذا أخرجه الدّارميُّ عن عليّ بن عبد الحميد ».

(٣) هذا من كلام البخاريّ في صحيحه ، وفي ص زيادة : الإسناد .

(٤) انظر الكفاية ص ٢٦٠ ـ ٢٦١، ومعرفة السُّنن والآثار ١/١٦٨، وإكمال المعلم ـ تحقيق: شوّاط ١/١٤٣ ـ ١٤٤، وفتح الباري ١/١٤٩.

(٥) هو ابن زرقون الأندلسيُّ، قرأ عليه ابنُ دحية كثيراً، وأجاز له ولأخيه الحافظ أبي عمرو عثمان جميع رواياته ومجموعاته، تُوفِّي سنة ٥٨٦ هـ ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢١٩ ـ ٢٢٢ .

(٦) من مكّة : غير مثبتة في ص .

« رُوِّينا عن مالكٍ أنّ اختيارَهُ في أعلى مراتب نقل الحديث القراءةُ على الرّاوي عَرْضاً كعَرْضِ القرآن قراءةً على المُقرىء[١]».

وقال عبدُ الله بن مسلمة القعنبيُّ : قال لي مالكٌ : قراءتُك عَلَيَّ أصحُّ من قراءتي / عليك[٢] . ل / ٣٧

قال الفقيهُ أبو العبّاس بن بكرٍ : وكان مالكٌ يحتجُّ في هذا بأنّ الرّاوي ربّما سها وغَلِطَ فيما يقرؤُه بنفسه، فلا يَرُدُّ عليه الطّالبُ السّامعُ ذلك الغلطَ لخِلالٍ ثلاثٍ : إمّا لأنّ الطّالبَ جاهلٌ فلا يَهتدي للردِّ عليه، وإمّا لهيبةِ الرّاوي وجلالتِه، وإمّا لعلّ غلطَه صادفَ موضعَ اختلافٍ فيغفر[٣] له، فيجعله خلافاً توهُّماً أنّه مذهبُه فيجعل ذلك الغلطَ صواباً.

قال مالكٌ : وأمّا إذا قرأ الطّالبُ على الرّاوي فسها الطّالبُ أو أخطأ فإنّ الرّاوي يردُّ عليه بعلمه، مع فراغ ذهنه، أو يردُّ عليه عنده ممّنْ يحضرُه لأنّه لا هيبةَ للطّالب، ولا يُعَدُّ لَهُ أيضاً[٤] مذهبٌ في الخلاف إن صادف بغلطه موضعَ اختلافٍ، فالردُّ عليه متوجِّهٌ من كلِّ جهةٍ.

وكان مالكٌ يقول لنافع بن أبي نُعيم القارىء بالمدينة: لا تكوننّ إماماً في المحراب[٥] فإنّ المحرابَ موضعُ محنةٍ، فإن زللتَ في حرفٍ فسمِعَك مَنْ

(١) انظر قياسَ مالكٍ قراءةَ الحديث على قراءة القرآن في الكفاية ص ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٢٧٦، وفتح الباري ١/١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) أخرجه بنحوه الخطيبُ في الكفاية ص ٢٧٦ بإسناده إليه.

(٣) في ص : فيغتر له .

(٤) في ص : أيضاً له .

(٥) في ص : المحاريب .

يطلبُ هذه الحروفَ الشّاذّةَ فيغتنمُ ذلـك، فينقلُها عنك مذهباً لـك، ويـروي عنك وليست بمذهبٍ[1] لك، إنّما هي زَلّةٌ وغلطُ محنةٍ، فلا تكوننّ[2] إماماً »[3].

[ماذا يُقال في الإجازة ؟][4]

اختلف العلماءُ في القول في : حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا :

فقال مالكٌ : يُقال في الإجازة : حدّثنا وأخبرنا ، وقد قدّمنا ذلك .

ومنهم من يقول بها: أنبأنا[5] ونبّأنا، وهذا اختيارُ الأوزاعيّ[6]، ليَعْلَمَ ويُعْلِمَ غيرَهُ سماعَهُ من مُستجازه.

قال ابنُ بكرٍ[7] : « وبلغني عن أبي سليمان الملقّب بالخطّابي أنّه قال: حكمُ الإجازة أن تقُول فيها: حدّثنا فلانٌ أنّ فلاناً حدّثهُ »[8].

---

(١) في ص : مذهباً .

(٢) في ص : تكون .

(٣) كلامُ ابن بكرٍ من قوله: « وكان مالكٌ ... فلا تكوننّ إماماً » نقلهُ كلّهُ ـ مع اختلافٍ يسيرٍ ـ عياض في الإلماع ص ٧٤ ـ ٧٥، وانظر الكفاية ص ٢٧٧، وفتح المغيث ١٧٢/٢ ـ ١٧٣.

(٤) هذا العنوانُ منّي زيادة في التّوضيح .

(٥) قد ذكرَ ابنُ الصّلاح أنّ قوماً من المتأخّرين اصطلحُوا على إطلاق « أنبأنـا » في الإجـازة، وهو اختيارُ الوليد بن بكرٍ صاحب الوجازة في الإجازة، انظر علوم الحديث لابن الصّلاح ص ١٥١ ـ ١٥٢ ، وفتح المغيث ٣١٥/٢.

(٦) عزاهُ للأوزاعيّ أيضاً الخطيبُ في الكفاية ص ٣٣٢ نقلاً عن الوليـد بـن بكـرٍ الأندلسـيّ. لكن المعروف عن الأوزاعيّ استعمالُ « خَبَّرَنَا » بالتّشديد في الإجازة، و« أخبرنا » بـالهمز في القراءة، انظر فتح المغيث ٣١٣/٢، والمصادر التي في حاشيته.

(٧) يعني الوليد بن بكرٍ صاحب الوجازة في صحّة القول بالإجازة الذي أكثرَ ابنُ دحية النّقلَ عنه.

(٨) قال ابنُ الصّلاح في علومه ص ١٥٢ : « وهذا اصطلاحٌ بعيدٌ، بعيدٌ عن الإشعار بالإجازة ».

كأنّه جعلَ دخولَ « أنّ » دليلاً على الإجازة في مفهوم اللّغة، وغاب عنّي ذلك[1] اختيارُ الخطّابي؟ أم حكاهُ عن غيره[2] ؟

وقد تأمّلتُ قولَه هذا فلم أعرف له وجهاً صحيحاً من جهة لغة العرب، ولا من جهة قياس العربيّة؛ لأنّ « أنّ[3] » المفتوحةَ الهمزةِ التي اشترطها الخطّابيُّ في عبارة / الإجازة أصلُها التّأكيدُ، وإنّما فُتحت لأنّها ل / ٣٨ صارت اسماً .

ومعنى : « حدّثنا فلاناً أنّ فلاناً حدّثه » أي بأنّ فلاناً حدّثه، فدخولُ الباء أيضاً للتّأكيد .

فإن صحّ هذا المعنى من مذهب الخطّابي أو مِنْ مذهب مَنْ حكاهُ عنه فالإجازةُ أقوى من السّماع، لأنّه خبرٌ قارنهُ التّأكيدُ، وهذا لا يقوله أحدٌ[4] من أصحاب الحديث أعلمُه، إلاّ أن يكون سماعاً رديئاً كالهَيْنَمَةِ والدَّنْدَنَةِ[5] ممّا لا يُفهم ولا يُعقل .

---

(١) في ص : أذلك .

(٢) على كلٍّ لم ينفرد بهذا الاصطلاح الخطّابيُّ بل سبقهُ إليه أبو حاتمٍ الرّازيّ فيما ذكرَ القاضي عياض في الإلماع ص ١٢٩ وقال: « وأنكرَ هذا بعضُهم، وحقّه أن يُنكر؛ فلا معنى له يتفهّمُ به المرادُ، ولا اعتيدَ هذا الوضعُ في المسألة لغةً ولا عُرْفاً ولا اصطلاحاً »، وانظر فتح المغيث ٣١٤/٢ للحافظ السّخاويّ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) إلى هنا مع اختصارٍ نقلَ السّخاويُّ في فتح المغيث ٣١٤/٢ كلامَ الوليد بن بكرٍ الأندلسيّ.

(٥) الهيمنمةُ : شبهُ قراءةٍ غير بيّنةٍ. والدّندنةُ : أن يتكلّم الرّجلُ بالكلام تَسمعُ نغمتَهُ ولا تفهمُه عنه لأنّه يُخفيه، والهينمةُ نحوٌ منها، قاله أبو عبيدٍ انظر تهذيب اللّغة ٣٢٨/٦ ، ٧٠/١٤ .

وسُئل[١] عن الحديث : ابنُ جريجٍ[٢]، عن عطاءٍ، عن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ أخبره. وابنُ المنكدر[٣]، عن جابرٍ أنّ رسول الله ﷺ ... ممّا يطولُ[٤] نصُّه، هل هذه إجازةٌ من رسول الله ﷺ لابن عبّاس ولجابرٍ أم لا؟

وقد ترجمَ البخاريُّ في كتاب العلم من « صحيحه »[٥]: باب قول المحدِّث: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا. وقال الحميديُّ[٦]: « كان عند ابن عيينة: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً » .

فثبتَ من ذلك أنّه لا فرقَ في المعنى بين « حدّثنا » و« أخبرنا »[٧]، وإن كان بعضُ أهل الحديث قال: إنّ « حدّثنا » لما سُمع من لفظ الشّيخ، وإنّ « أخبرنا » لما قُرِىء عليه[٨].

---

(١) يعني ـ كما يظهرُ من السّياق ـ الخطّابيّ .

(٢) في ص : حديثِ ابن جريجٍ ...

(٣) في ص : وابن المنذر ، وهو تحريفٌ .

(٤) يعني هناك أحاديثُ كثيرةٌ جداً فيها روايةُ الصّحابي عن رسول الله ﷺ بصيغة: « أَنَّ ».

(٥) صحيح البخاري ١/١٤٤ ، رقم : ٤ .

(٦) في رواية كريمة والأصيلي : « وقال لنا الحميديُّ »، وكذا ذكره أبو نعيمٍ في المستخرج فهو متّصِلٌ، أفادهُ الحافظُ ابن حجر في فتح الباري ١/١٤٤.

(٧) وهو رأيُ الزّهريّ ومالك وابن عيينة ويحيى القطّان وأكثر الحجازيين والكُوفيين، وعليه استمرّ عملُ المغاربة، ورجّحهُ ابنُ الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنّه مذهبُ الأئمّة الأربعة، قاله الحافظُ ابن حجر.

(٨) وهو مذهبُ ابن جريجٍ والأوزاعيّ والشّافعيّ وابن وهبٍ وجمهور أهل المشرق، قاله ابنُ حجر.

قال ابنُ بكرٍ : « بلغني أنّ عبدَ اللّٰه بن وهبٍ أوّلُ مَنْ سنَّ في التّحديث[١] بمصر: أخبرنا فيما هو قراءةٌ على الرّاوي، و: حدّثنا فيما هو سماعٌ من لفظ الرّاوي[٢]، كأنّه أراد أن يعرف من جملة حديثه ما سمعه وما قرأه، معرفةً تفصلُ بينهما لا من جهة الحُكم[٣]، ثمّ صار ذلك مذهباً لأكثر أصحاب الحديث ».

وقال الشّافعيُّ : « إذا قرأتَ على العالِم فقُل: أخبرنا، وإذا قرأ عليك فقُل : حدّثنا »[٤] .

وقال ابنُ حنبلٍ : « إذا حدّثك العالِمُ وحدك فقُل: حدّثني، وإذا حدّثك في مَلإٍ فقُل: حدّثنا، وإذا قرأتَ عليه فقُل: قرأتُ عليه، وإذا قُرِىء عليه فقُل: قُرِىء عليه وأنا أسمعُ »[٥] .

---

(١) في ص : الحديث .

(٢) ذكرَ قولَ ابن وهبٍ القاضي عياض في الإلماع ص ١٢٤، وابنُ الصّلاح في علوم الحديث ص ١٢٤ وقال: « وهذا يدفعُه أنّ ذلك مرويٌّ عن ابن جريجٍ والأوزاعيّ، حكاهُ عنهما الخطيبُ أبو بكرٍ - وهو في الكفاية ص ٣٠٢ - إلاّ أن يعني أنّه أوّلُ من فعلَ ذلك بمصر ».

(٣) يعني أنّ حدّثنا وأخبرنا لا فرق بينهما من جهة حصول الرّواية، فسواء قرأ الشّيخُ وسمع التّلميذُ، أو قرأ التّلميذُ وسمع الشّيخُ فالرّوايةُ حاصلةٌ، إلاّ أنّ الكيفيّة مفترقةٌ على النّحو المذكور، فاقتضى ذلك التّمييز بصيغتين تشعران بكيفيّة حصول الرّواية.

(٤) أخرج قولَ الشّافعيّ ابنُ أبي حاتمٍ في آداب الشّافعي ومناقبه ص ٩٩، والرّامهرمزيُّ في المحدِّث الفاصل ص ٤٢٥، ٤٣١، والخطيبُ في الكفاية ص ٣٠٣، من طرق عن الرّبيع، عن الشّافعيّ به. وتابعَ الرّبيعَ يونسُ بن عبد الأعلى أخرجه البيهقيُّ في معرفة السُّنن والآثار ١/١٦٩، ومناقب الشّافعيّ ٢/٣٤ .

(٥) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٢٩٩ .

قال العالِمُ المستبحِرُ أبو عبد الله محمّدُ بـن أحمـد التُّجيبيُّ(١) ـ يعـرفُ
٣ بـابن الحـاجّ(٢) ـ : « وأنـا أستحسـنُ مـا قالـه ابـنُ حنبـلٍ؛ لأنّـه أبلـغُ في /
التّحرّي، وأعدلُ في حسـن التّوقّـي »، حدّثـني بهـذا عنـه الأسـتاذُ المقـرىءُ
المحدِّثُ النّحويُّ أبو بكرٍ محمّدُ بن خير(٣) .

وقال الفقيهُ أبو العبّاس الوليدُ بنُ بكرٍ الحافظُ في كتـاب « الوجـازة » له: « وقالت طائفةٌ من أهل خُراسانَ: الاختيارُ عندنا في السّماع مـن لفـظ الرّاوي وفي القـراءة عليـه أن يُقـال في ذلـك كلِّـه: أخبرنـا، ويحتجُّـون بـأنّ أخبرنا أعمُّ في التّحديث من حدّثنا .

وأخبرني(٤) بعضُ الحفّاظ أنّ إمامَ هذه الطّائفةِ القائلـةِ بهـذا الاختيـار إسحاقُ بن راهويه(٥) .

وقد رفعتْ طائفـةٌ مـن أهـل خُراسـانَ مالكـاً رحمـه الله(٦) إلى عـامل المدينة حين أبى أن يُحدِّثهُم من لفظه حتّى قرأ لهم شيئاً يسيراً .

وكذلك يقول يحيى بن يحيى التّميميُّ النّيْسابُوريُّ في « صحيح مسلم »(٧): « قرأتُ على مالكٍ »، أُراهُ لم يكن يستجيزُ أن يقول: أنا مالكٌ .

---

(١) شيخ الأندلس ومفتيها ، تُوفِّي سنة ٥٢٩ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٩/٦١٤ - ٦١٥.

(٢) في ص : بابن الحجّاج ، وهو تحريفٌ .

(٣) كلامُ التُّجيبيّ هذا نقله أبو بكر محمّدُ بن خيرٍ الإشبيليّ في فهرسته ص ٢٢ .

(٤) الكلامُ للوليد بن بكرٍ .

(٥) ذكرَ قولَ إسحاق بن راهويه عياض في الإلماع ص ١٢٢.

(٦) في حاشية الأصل ألحقت كلمة : كتب ، وإخالُ ذلك إقحاماً لا يستقيمُ به المعنى .

(٧) ذاك كثيرٌ في صحيح مسلم فانظر مثلاً : ١/٧٢، ٨٣، ٩٨، ١٥٤، ٢١٢.

قال الحافظُ أبو العبّاس الوليدُ بن بكرٍ :

« ولا معنى عندي للتّشديد في هذه العبارة، والتّحريجِ البعيد أكثرَ من الحَيْرَةِ، والإفراطِ في الغلوّ، أو(١) التّشكُّكِ في اليقين، كما رُوي عن عليّ ابن أبي طالبٍ رضي الله عنه ووصفَ قوماً لا نفاذَ لهم قال :

« يَقْدَحُ الشّكُّ في قلبه بأوّل عارضٍ من شُبْهةٍ(٢)، لم يستضيء بنُور العلم، ولم يلجأ إلى رُكنٍ وثيق »(٣) .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده الله :

لا فَرْقَ بين هذه الألفاظ عند أكثر أهل العلم، وقد قدّمنا ما ذكرهُ البخاريُّ عن الحُميديّ : « كان عند ابن عيينة حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً » .

وإنّ الرّاوي الذي رَوى الحديثَ على إحدى المراتب المذكُورة فله أن يقول: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا أيَّ ذلك شاء(٤)، وهو مذهبُ أهل المدينة على ساكنها السّلامُ .

---

(١) في ص : و .

(٢) في ص : شُبَهٍ .

(٣) هو جزءٌ من كلمةٍ تربويّةٍ أسداها عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه لكميل بن زيادٍ، وقد أخرجها أبو نعيمٍ في حلية الأولياء ١/٧٩ ـ ٨٠، والخطيبُ في تاريخ بغداد ٦/٣٧٩، والمزّيُّ في تهذيب الكمال ٢٤/٢٢٠ - ٢٢١، والذّهبيُّ في تذكرة الحفّاظ ١/١١ ـ ١٢، من طريقين عن كميل بن زيادٍ، عن عليّ بن أبي طالبٍ به .

(٤) في ص زيادة : واحداً .

ثبت ذلك عن عليّ بن أبي طالبٍ[١] وعبد الله بن عبّاسٍ[٢] رضي الله عنهما، وهو مذهبُ أبي عبد الله مالك بن أنسٍ المدنيّ وأبي حنيفةَ النُّعمان
٤٠ / ابن ثابتٍ الكُوفيّ وصاحبيه / أبي يوسف القاضي ومحمّد بن الحسن[٣].

وكذلك قراءتُك على العالِم كقراءة العالِم عليك .

حدّثني المقرىءُ الفاضلُ المحدِّثُ النّحويُّ أبو بكر محمّدُ بن خيرٍ في مسجده بإِشْبِيلِيَّةَ سنةَ اثنتين وخمسمائة قال : نا الإمامُ العالِمُ قاضي الجماعة الشّهيدُ أبو عبد الله محمّدُ بن أحمد بن خَلَفِ بن إبراهيم التُّجيبيُّ - وأنا آخِرُ مَنْ قرأ عليه -، واستُشهد رحمه الله في ذلك اليوم بالمسجد الجامع بقُرطبة يوم الجمعة وهو ساجدٌ قال : كان شيخُنا أبو مروان بن سراجٍ يقول :

« حدّثنا وأخبرنا واحدٌ، ويحتجُّ بقوله جلّ وعلا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٤]، فجعل الحديثَ والخبرَ واحداً »[٥].

---

(١) إشارة إلى قول عليٍّ رضي الله عنه: « قراءتُك على العالِم وقراءةُ العالِم عليك سواء إذا أقرّ لك به » أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٢٦٢ من طريق نوح بن أبي مريم، عن أبي إسحاق، عن الحارث وهبيرة بن يريم، عن عليٍّ به، ونوح بن أبي مريم هو أبو عصمة المروزيُّ المعروف بنُوح الجامع كذّبُوه في الحديث كما قال الحافظُ ابن حجر.

(٢) في ذلك آثارٌ عنه ذكرها الخطيبُ في الكفاية ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) انظر الكفاية ص ٣٠٧ .

(٤) الزّلزلة : الآية ٤ .

(٥) رواهُ عن أبي عبد الله محمّد بن أحمد التُّجيبيّ المشهور بابن الحاجّ ابنُ بشكوال في الصّلة ١/٣٤٦.

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وقال الله تعالى: ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾(١) و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الجُنُودِ﴾(٢)، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ﴾(٣)، و﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ المُكْرَمِينَ﴾(٤) .

فتبيّن من قوله جلّت قدرتُه أنّ الحديثَ والخبرَ والنّبأَ واحدٌ .

قال أبو جعفرٍ الطّحاويُّ(٥) : « وكذا رُوي عن النّبيّ ﷺ قال عبدُ الله ابن مسعودٍ: حدّثنا رسولُ الله ﷺ - وهو الصّادِقُ المصدوقُ -: إنّ أحدَكُم يُجمعُ خَلْقُه في بطن أمِّه أربعين يوماً، ثمّ يكونُ عَلَقَةً مثلَ ذلك، ثمّ يكونُ مُضْغَةً مثلَ ذلك، ثمّ يبعثُ اللهُ عزّ وجلّ مَلَكاً ويُؤمرُ بأربع كلماتٍ، ويُقال له: اكتُب عملَه، ورزقَه، وأجلَه، وشقيٌّ أم سعيدٌ، ثمّ ينفخُ فيه الرُّوحُ ... » الحديثُ بطُوله أخرجه محمّدُ بن إسماعيل البخاريُّ في مواضع من « صحيحه ».

في كتاب بدء الخَلْق(٦) : عن الحسن بن الرَّبيع أبي عليٍّ البُوارِيّ - يبيعُ البَوارِيَّ(٧)، كوفيٌّ ثقةٌ ، رجلٌ صالحٌ متعبِّدٌ ، مُتَّفَقٌ على الإخراج

---

(١) التّوبة : الآية ٩٤ .

(٢) البروج : الآية ١٧ .

(٣) الغاشية : الآية ١ .

(٤) الذّاريات : الآية ٢٤ .

(٥) للطّحاويّ جزءٌ في هذا الموضوع سمّاهُ : التّسوية بين حدّثنا وبين أخبرنا وذِكْر الحجّة فيه، وليس فيه هذا الكلامُ الذي نقلهُ ابنُ دحية هنا .

(٦) صحيح البخاري ٦/٣٠٣ ، رقم : ٣٢٠٨ .

(٧) وهي الحصرُ التي من القصب، قاله ابنُ ناصر الدِّين في توضيح المشتبه ١/٦٤٢.

عنه[١] ـ، قال: حدّثنا أبو الأحوص سَلاّم بن سُلَيم، عن الأعمش، وأبو الأحوص هذا عَدْلٌ متّفَقٌ على الإخراج عنه في « الصّحيحين »، واسمُه
٤١ / سَلاّم بن سُليمٍ[٢]، وكان ثقةً، صاحبَ سُنَّةٍ / واتِّباعٍ، كُنِّي بابنِه أَحْوَصَ، وكان حديثُه نحواً من أربعة آلاف حديثٍ، وهو خالُ سُليمِ بن عيسى المُقرىءِ، صاحبِ حمزة الزّيّاتِ، وقرأ هو أيضاً[٣] على حمزة.

وأخرجه أيضاً في باب خَلْقِ آدم وذريّته[٤] عن عُمر بن حفصٍ، عن أبيه ، قال : نا الأعمشُ .

وفي كتاب القَدَر[٥] : نا أبو الوليد هشامُ بن عبد الملك، قال: نا شعبةُ ابن الحجّاج .

وفي كتاب التّوحيد[٦] : رواهُ أيضاً عن آدم بن أبي إياسٍ، قال: نا شعبةُ ، قال : أنبأنا الأعمشُ ، قال : سمعتُ زيدَ بن وهبٍ ، قال : سمعتُ عبدَ الله بن مسعودٍ يقول: حدّثنا رسولُ الله ﷺ ـ وهو الصّادِقُ المصدوقُ ـ « إنّ خَلْقَ أحدِكُم يُجْمَعُ في بطن أمِّه أربعين يوماً أو أربعين ليلةً، ثمّ يكونُ

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤٧/٦ ـ ١٥١، والمصادر التي في حاشيته. مع ملاحظة أنّه في تهذيب الكمال: « البُوراني »، وصوّب ابنُ ناصر الدِّين في التّوضيح ٦٤٢/١ أنّه: « البُورائيّ ».

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٨٢/١٢ ـ ٢٨٥، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في ص : أيضاً هو .

(٤) صحيح البخاري ٣٦٣/٦ ، رقم : ٣٣٣٢ .

(٥) صحيح البخاري ٤٧٧/١١ ، رقم : ٦٥٩٤ .

(٦) صحيح البخاري ٤٤٠/١٣ ، رقم : ٧٤٥٤ .

علقةً مثلَهُ، ثمّ يكونُ مضغةً مثلَهُ، ثمّ يَبعثُ إليـه(١) اللهُ المَلَـكَ فيُـؤْذَنُ بـأربع كلماتٍ؛ فيُكتَبُ رزقُه، وأجلُه، وعملُـه، وشـقيٌّ أو سـعيدٌ، ثـمّ يُنْفَـخُ فيـه الرُّوحُ ... » الحديثَ بطُوله.

وأخرجه مسلمُ بن الحجّاج في كتاب القَدَر(٢) : عن أبي بكر بن أبـي شيبة، عن أبي مُعاوية ووكيع بن الجرّاح. وعن محمّد بن عبد الله بن نُميرٍ ، عن أبيه. وعن عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه، عن جريـرٍ، وعـن إسحاق هذا، عن عيسى بن يونس. وعن أبي سـعيدٍ الأشـجّ، عـن وكيـع، وعن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة؛ جميعاً عن الإمـام سُليمان بـن مهران الأعمش، إلاّ أنّ في حديث وكيعٍ : « أربعين ليلةً ».

وزادَ في العَـدَدِ أبـو سَرِيحَةَ حذيفـةُ بـن أَسِيـدٍ الغِفـاريُّ صـاحبُ رسـول الله ﷺ، تفرّد بذلك مسلمٌ في « صحيحه »(٣)، وذلك من فوائده.

وفيـه مـن الإيمـان، والدّليـلِ الواضـحِ والبُرهـان، أنّ الله تعـالى وَكّـلَ بالرّحم مَلَكاً يتولّى التّصوير بحكم التّقدير، من اللّطيف الخبير.

وفيه ردٌّ على المُلْحِدَةِ في قولها: إنّ تدبيرَ ذلـك إلى الكواكـب السّـبعة يأخذُه كلُّ كوكبٍ شهراً، ثـمّ يعـودُ بعـد تمـام السّـبعة إلى بعضهـا، وهـذا

---

(١) غير مثبتة في ص .

(٢) صحيح مسلم ٤/٢٠٣٦ ، رقم : ١ .

(٣) صحيح مسلم ٤/٢٠٣٧، رقم: ٢ وفيه: « يدخـلُ المَلَـكُ علـى النّطفـة بعدمـا تسـتقرُّ في الرّحم بأربعين، أو خمسةٍ وأربعين ليلةً ... ».

كذبٌ على اللهِ جلّ جلالُه وعلى رسوله محمّدٍ ﷺ، وجحدٌ لما قامت الدّلالةُ العقليّةُ عليه من ثبوت الفاعل المختار، العزيز / الجبّار . ٤٢ /

فثبتَ : حدّثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، بالكتاب والسُّنّة .

وأمّا المناولةُ وكتابُ أهل العلم بالعلم إلى البلدان فالحجّة فيها كتبُ سيّد المرسَلين، محمّدٍ خاتمِ النبيّين

حدّثنا[١] القاضي بسَبْتَةَ كان الفقيهُ أبو عبد الله محمّدُ بن سعيدٍ الأنصاريُّ بقراءتي عليه[٢]، والفقيهُ العالِمُ[٣] أبو الحسن عليُّ بن الحسين إجازةً شافهني بها، قالا: أنبأنا أبو عبد الله أحمدُ بن محمّدٍ الخَوْلانيُّ، قال: نا الفقيهُ الفاضلُ أبو عَمرو عثمانُ بن أحمد سماعاً عليه لجميع « الموطّأ »، و[٤] قاضي الجماعة بقُرطبة[٥] أبو الوليد يونسُ بن عبد الله إجازةً، قالا: نا القاضي العَدْلُ أبو عيسى يحيى بنُ عبد الله ابن أبي عيسى، قال: حدّثني عمُّ أبي الفقيهُ أبو مروان عبيدُ الله بن يحيى، قال: سمعتُ أبي الفقيهَ أبا محمّدٍ يحيى بن يحيى يقول: نا فقيهُ دار الهجرة أبو عبد الله مالكُ

---

(١) هذا سندٌ يروي به الحافظ ابنُ دحية موطّأ الإمام مالك ، وعن رجال هذا الإسناد انظر الآيات البيّنات لابن دحية ـ تحقيقي ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٢) بقراءتي عليه : غير مثبتة في ص .

(٣) في ص : الثّقةُ ، بدل : الفقيهُ العالِمُ .

(٤) سماعاً عليه لجميع الموطّأ و : ساقطة من ص .

(٥) أقحم هنا في ص : أنا ، ولا وجه لذلك .

ابن أنسٍ، عن عبد الله بن أبي بكرٍ أنّ في الكتاب الذي كتبهُ رسولُ الله ﷺ لعمرو بن حزمٍ :

« أن لا يمسَّ القرآنَ إلاّ طاهرٌ »[١] .

فهذا الحديثُ أصلٌ في صحّة الرّواية[٢] على وجه المُناولة؛ لأنّ النّبيّ ﷺ دفعهُ إليه، وأمره به، فجاز لعمرو بن حزمٍ العملُ به، والأخذُ بما فيه[٣].

وعمرو بن حزمٍ[٤] هذا يُكنى أبا الضّحّاك وهو عَمرو بن حَزْم بن زيد بن لُوذَانَ بن عَمرو بن عَبْدِ بن عوف بن غَنْمِ بن مالك بن النّجّار.

ومنهم من يَنْسُبُه في بني مالك بن جُشَم[٥] بن الخزرج .

ومنهم من يَنْسُبُه في بني ثعلبة بن زيد مَناةَ بن حبيب بن عبد حارثة ابن مالك، أمُّه من بني ساعدة، لم يشهد بدراً، وأوّل مشاهده الخندقُ، واستعمله رسولُ الله ﷺ على نجران وهو ابنُ سبع عشرة سنةً، لِيُفقِّهَهُم في الدِّين، ويُعلِّمهم القرآن، ويأخُذَ صدقاتهم، وذلك سنةَ عشرٍ بعد أن بَعث

---

(١) أخرجه مالكٌ في الموطّأ رواية يحيى ١/٢٧٥، رقم: ٥٣٤، وأبي مصعب الزّهريّ ١/٩٠، رقم: ٢٣٤، والقعنبيّ رقم: ١٢٥، ومحمّد بن الحسن رقم: ٢٩٧. قال ابنُ عبد البرّ في التّمهيد ١٧/٣٣٨: « لا خلافَ عن مالكٍ في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد ».

(٢) في ص : الحديث .

(٣) هذا كلامُ شيخه ابن خيرٍ في فهرسته ص ١٤ فكان ينبغي عزوُه إليه.

(٤) انظر ترجمته في معجم الصّحابة لابن قانع ٢/٢٠٠، ومعرفة الصّحابة لأبي نعيم ٤/١٩٨٠، وتهذيب الكمال ٢١/٥٨٥ - ٥٨٧، والمصادر التي في حاشيته.

(٥) في ص : جعشم .

إليهم خالدَ بـن الوليـد فأسـلمُوا، وكتـب لـه كتابـاً فيـه الفرائـضُ والسّـننُ والصّدقاتُ والدِّياتُ، ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسـين، وقيـل: / سـنة ٤٣/ أربعٍ وخمسين، وقيل: سنة ثلاثٍ وخمسين، وقد قيل: تُوفِّي في خلافة عُمر ابن الخطّاب بالمدينـة .

وإن كان هذا الحديثُ في « الموطّأ » مُرْسَلاً فهـو بإرسـاله أصحُّ مـن كثيرٍ من المُسْنَدِ، لأنّه من كتاب النّبيّ ﷺ لعمرو بن حزمٍ حين ولاّهُ نَجْرَانَ، رواهُ عنه ابنُه محمّدٌ، ورواهُ عنه بنُوه، وهُـم فقهـاءُ عـدولٌ مرضيُّـون أئمّـةٌ، فأيُّ إسنادٍ أقوى من هذا ؟ وأيُّ سماعٍ أثبتُ منه[1] ؟

وقد رواهُ الزّهريُّ، عن أبي بكر بن محمّد بـن عمـرو بـن حـزم، عـن أبيه، عن جدِّه، أنّ في الكتاب الذي كتبهُ رسولُ الله ﷺ إلى أهـل اليمـن في السُّنن والفرائض والدّيات: « أن لا يمسَّ القرآنَ إلاّ طاهِرٌ »[2] .

وأبو بكر بـن محمّـد بـن عمـرو بـن حـزم[3] مِـنْ جِلَّـةِ أهـل المدينـة، وعُلمائهم وأشرافهم وعُدولهم، وكـان لـه بهـا قَـدْرٌ وجَلالـةٌ، ولي القضـاءَ

(١) للعلاّمة الألبانيّ رحمه اللهُ تعليقٌ نفيسٌ على هذا الموضع يحسنُ الاطّلاعُ عليه .

(٢) روايةُ الزّهريّ الموصولة أخرجها الحاكمُ ١/٣٩٥، وابنُ حبّان ١٤/٥٠١ ــ ٥١٠، رقـم: ٦٥٥٩، والدّارقطنيُّ ١/١٢٢، والبيهقـيُّ ١/٨٧ ــ ٨٨، ٣٠٩، مـن طريـق سُـليمان بـن داود، عن الزُّهريّ به. واعتـبرَ المحقّقـون أنّ ذِكْـرَ سـليمان بـن داود هنـا خطـأٌ والصّـوابُ سليمانُ بن أرقم وهو ضعيفٌ جدّاً، وعليه فـالحديثُ ضعيـفٌ، لكـن يشـهدُ لـه أحـاديثُ أخرى. ثمّ قد تلقّاهُ العلماءُ بالقبول فأغنت شهرتُه عـن الإسـناد إليـه، انظـر إرواء الغليـل ١/١٥٨ ـ ١٦١ للعلاّمة الألبانيّ رحمه الله تعالى .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٣/١٣٧ ـ ١٤٣، والمصادر التي في حاشيته.

لعمر بن عبد العزيز أيّامَ إمرته[1] على المدينة ، ثمّ لمّا ولي الخلافةَ ولاّهُ المدينةَ .

وكان لأبي بكرٍ بنونَ منهم: عبدُ الله بن أبي بكر[2] شيخُ مالك بن أنس، يُكنى أبا محمّدٍ، وكان من أهل العلم، ثقةً محدِّثاً مأموناً حافظاً فقيهاً، كان من ساكني المدينة، وبها كانت وفاتُه في سنة خمسٍ وثلاثين ومائةٍ وهو ابنُ سبعينَ سنةً، وقيل: سنةَ ستٍّ وثلاثين، وقال بعضُهم: كانت وفاتُه في سنة ثلاثين ومائةٍ، روى عن عبد الله بن أبي بكرٍ جماعةٌ من الأئمّة مثلُ مالكٍ ومعمرٍ والثّوريّ وابن عُيينةَ وغيرهم، وهو حجّةٌ فيما نقل وحمل.

وقد تلقّى جمهورُ العلماء كتابَ عمرو بن حزمٍ بالقَبول والعمل.

ولم يختلف فقهاءُ الأمصار بالمدينة والعراق والشّام أنّ المصحفَ لا يمسُّه إلاّ الطّاهرُ على وُضوءٍ، وهو قولُ مالكٍ والشّافعيّ وأبي حنيفة والثّوريّ والأوزاعيّ وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثورٍ وأبي عبيدٍ، ورُوي ذلك عن عبد الله بن عمر وطاوس والحسن والشّعبيّ والقاسم ابن محمّدٍ وعطاءٍ[3] .

وهذا هو الصّوابُ من امتثال ما في كتاب رسول الله ﷺ / لعمرو بن ل/٤٤
حزمٍ أن لا يمسَّ القرآنَ أحدٌ إلاّ وهو طاهرٌ، ومن شذّ عن هذا وخالف الأثرَ كداود وغيره، فقد حادَ عن سواء الطّريق، والله الهادي إلى التّوفيق.

---

(١) في ص : إمارته .

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤/٣٤٩ ـ ٣٥٢، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) انظر تفصيل المسألة بأقوالها وأدلّتها في خلافيات البيهقيّ ١/٤٩٧ ـ ٥١٩ .

واحتجّ البخاريُّ رحمه اللهُ في « صحيحه » في باب ما يُذْكَرُ في[1] المناولة من كتاب العلم قال: « واحتجّ بعضُ أهل الحجاز في المناولة بحديث النّبيّ ﷺ حيث كتب لأمير السَّرِيَّةِ كتاباً وقال: لا تَقْرَأْهُ حتّى تَبْلُغَ مكانَ كذا وكذا، فلمّا بلغ ذلك المكانَ قرأهُ على النّاس، وأخبرهُم بأمر النّبيّ ﷺ » هكذا ذكره البخاريُّ تعليقاً[2].

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وأميرُ السّريّة هذا هو عبدُ الله بن جَحْش[3] بن رِئابٍ الأسديُّ من المُهاجرين الأوّلين[4]، وهو أخُو أمّ المؤمنين زينب فيما ذكرهُ أهلُ السّير

---

(١) في ص : من .

(٢) في صحيحه ١٥٣/١ ـ ١٥٤ معلّقاً، ووصلهُ ابنُ إسحاق، عن الزُّهريّ ويزيد بن رُومان، عن عروة بن الزّبير به مُرْسَلاً. أخرجه الطّبريُّ في تفسيره ٣٠٢/٤، وتاريخه ٤١٠/٢. وتابعَ ابنَ إسحاق على روايته مُرْسَلاً شعيبُ عن الزُّهريّ به. أخرجه أبو اليمان في نسخته عن شعيب ــ كما في الفتح ١٥٥/١ ــ، والبيهقيُّ في الكبرى ١٢/٩. ووصلَ الحديثَ أيضاً معتمرُ بن سليمان، عن أبيه، حدّثني الحضرميُّ، عن أبي السّوار، عن جندب بن عبد الله به. أخرجه الطّبرانيُّ في الكبير ١٦٢/٢ ـ ١٦٣، رقم: ١٦٧٠، والبيهقيُّ في الكبرى ١١/٩ ــ ١٢، وابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ٣٨٤/٢، والطّبريُّ في تفسيره ٣٠٦/٤ ـ لكن عنده: رجل بدل الحضرميّ ــ، من طريق معتمر بن سليمان به. وحسّن إسنادَه الحافظُ في الفتح ١٥٥/١، وتبعه العلاّمةُ الألبانيُّ رحمةُ الله عليه في مختصر البخاريّ ٢٧/١. قال الحافظُ: « فبمجموع هذه الطّرق يكونُ صحيحاً ». وللحديث شاهدٌ عند الطّبريّ ٣٠٨/٤ من حديث ابن عبّاس وقد أشار إليه ابنُ حجر. وانظر طبقات ابن سعد ١٠/٢ ـ ١١، وسيرة ابن هشامٍ ٢٥٢/٢ ـ ٢٥٤.

(٣) انظر فتح الباري ١٥٥/١ .

(٤) انظر ترجمته في معجم الصّحابة لابن قانع ١٠٨/٢ ــ ١٠٩، ومعجم الصّحابة لابن مَنْدَه ١٦٠٦/٣ ـ ١٦٠٨ .

منهم الثّقةُ المُجْمَعُ عليه موسى بنُ عقبة ، و ذكرَ ذلك أيضاً محمّدُ ابن إسحاق .

قالُوا : « لمّا(١) رجعَ رسولُ اللّٰه ﷺ من طلب كُرْز بن جابرٍ - وتُعرف تلك الخَرْجَةُ ببدرٍ الأُولى - أقامَ بالمدينة بقيّةَ جُمادى الآخرة، وبعث في رَجَبٍ عبدَ اللّٰه بن جحشٍ، وسَمَّوا مَنْ سارَ معه » .

قالُوا : « وكتبَ لعبد اللّٰه بن جحشٍ كتاباً، وأمرهُ أن لا ينظر فيه حتّى يسير يومين ثمّ ينظر فيه، ولا يستكره أحداً من أصحابه، وكان أميرَهُم، ففعل عبدُ اللّٰه بن جحشٍ ما أمره به، فلمّا فتحَ الكتابَ وقرأهُ وجدَ فيه: إذا نظرتَ في كتابي هذا فامضِ حتّى تنزل نخلةً بين مكّة والطّائف، فَتَرْصُدَ بها قُريشاً، وتعلمَ لنا من أخبارهم. فلمّا قرأَ الكتابَ قال: سمعاً وطاعةً، ثمّ أخبر أصحابَهُ بذلك، وبأنّه(٢) لا يستكره أحداً منهم، وأنه ناهِضٌ لوجهه بمن طاوعَهُ، وأنه إن لم يُطعه أحدٌ مضى وحدَهُ، فمن أحبّ الشّهادةَ فلينهض، ومن كره الموتَ فليرجع، فقالُوا: كلُّنا نرغبُ فيما ترغبُ، وما منّا أحدٌ إلاّ وهو سامعٌ مطيعٌ لرسول اللّٰه ﷺ، ونهضُوا معه ».

ثمّ ذكرَ أصحابُ / السّير ما اتّفق في هذه السَّريَّةِ، وأنّ عبد اللّٰه بن ل/ ٤٥
جحشٍ أوّلُ مَنْ(٣) عزلَ الخُمُسَ لرسول اللّٰه ﷺ، فكان أوّلَ خُمُسٍ في

(١) في ص : ولمّا .

(٢) في ص : وأنّه .

(٣) في ص : ما .

الإسلام، ثمّ[١] نزل القرآنُ: ﴿واعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ﴾[٢]، فأقرّ اللهُ ورسولُه فعلَ عبد الله بن جحشٍ في ذلك، ورضياهُ وسنّاهُ للأمّة إلى يوم القيامة، وهي أوّلُ غَنيمةٍ غُنمتْ في الإسلام، وأوّلُ مَنْ قاتلَ في آخر يومٍ من رَجَبٍ من الشّهر الحرام.

وأنكرَ رسولُ الله ﷺ قتلَ عَمرو بن الحَضْرَمِيّ في الشّهر الحرام، فسُقِطَ في أيدي القوم، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ الآيةَ إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٣].

واحتجاجُ البخاريّ على صحّة الرّواية بالمُناولة بهذا الحديث احتجاجٌ وفقهٌ صحيحٌ؛ لأنّ رسولَ الله ﷺ ناولَ عبدَ الله بن جحشٍ كتابَهُ ففتحهُ بعد يومين فعمل على ما فيه، وكذلك العالِمُ إذا ناول التّلميذَ كتاباً جازَ له أن يروي عنه[٤] .

وذكرَ أبو الحسن الدّارقطنيُّ في كتاب « رواة مالك »[٥] أنّ مالك بن أنسٍ أخرجَ لهم كتباً مشدودةً فقال: « هذه كتبي صحّحتُها ورويتُها

---

(١) في ص : و .

(٢) الأنفال : الآية ٤١ .

(٣) البقرة : الآية ٢١٧ .

(٤) انظر فتح الباري ١/١٥٤ .

(٥) كتابُ الرُّواة عن مالك بن أنسٍ ذكره الخطيبُ البغداديُّ في موضح أوهام الجمع والتّفريق ١/٤٠٠ وغيرُه من العلماء، وهو ممّا فُقد من تُراث أبي الحسن الدّارقطنيّ، ولم يبق منه إلاّ شذراتٌ في كتب من بعده .

فارووها عنّي ، فقال له إسماعيلُ بن صالحٍ : فنقول : حدّثنا مالكٌ ؟ قال : نعم »[١] .

وقال البخاريُّ في « مصنّفه » : « وقال أنسٌ: نسخَ عثمانُ المصاحفَ، فبعث بها إلى الآفاق[٢]، ورأى عبدُ الله بن عمر[٣] ويحيى بن سعيدٍ ومالكٌ ذلك جائزاً[٤] »[٥].

واحتجُّوا أيضاً في هذا المعنى بحديث ابن عبّاسٍ أنّ أبا سفيان بن حربٍ أخبرهُ أنّ هِرَقْلَ دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به مع دِحْيَةَ إلى عظيم بُصْرى، فدفعه إلى هِرَقْلَ. ولهذا الحديث طرقٌ في « الصّحيحين »[٦].

وكذلك كُتُبُ رسولُ الله ﷺ مع أَرْسالِه إلى ملوك الأرض .

---

(١) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٣٣٣ من طريق الباغنديّ، قال: ثنا أبو نعيمٍ ـ يعني الحلبيّ ـ، قال: دخلتُ على مالك بن أنسٍ ومعي إسماعيلُ بن صالحٍ، فأخرجَ كتاباً مشدوداً فقال: هذا كتابي قد نظرتُ فيه فاروه عنّي فإنّي قد صحّحتُه، فقال له إسماعيلُ: فنقول: ثنا مالكُ بن أنسٍ؟ قال: نعم.

(٢) هو طرفٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ ٩/١١، رقم: ٤٩٨٧ في قصّة جمع الصّحابة للقُرآن عن أنس وفيه: « حتّى إذا نسخُوا الصّحفَ في المصاحف ردّ عثمانُ الصّحفَ إلى حفصة، فأرسلَ إلى كلِّ أفقٍ بمصحفٍ ممّا نسخُوا ... » .

(٣) للحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/١٥٤ بحثٌ فيه هل هو عبدُ الله بن عمر الصّحابيُّ أو عبدُ الله بن عمر العمريُّ فانظره ـ غير مأمورٍ ـ .

(٤) ذكر الحافظُ أيضاً أنّ الأثرَ بذلك عن يحيى ومالكٍ أخرجه الحاكمُ في معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩ من طريق إسماعيل بن أبي أويسٍ قال: سمعتُ خالي مالكَ بن أنسٍ يقول: قال لي يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ لمّا أرادَ الخروجَ إلى العراق: التقط لي مائةَ حديثٍ من حديث ابن شهابٍ حتّى أرويها عنك عنه، قال مالكٌ: فكتبتُها، ثمّ بعثتُ بها إليه، فقيل لمالكٍ: أسمعها منك؟ قال: هو أفقهُ من ذلك.

(٥) صحيح البخاري ١/١٥٣ .

(٦) أخرجه البخاري ١/٣١ ـ ٣٢، رقم: ٦، ومسلم ٣/١٣٩٣ ـ ١٣٩٧، رقم: ٧٤.

/ ٤٦ قال الإمامُ الحافظُ أبو العبّاس الوليدُ بن بكرٍ / فيما حدّثنا غيرُ واحدٍ عن الخَوْلانِيّ، عن الحافظ أبي ذرٍّ الهرويّ، عنه قال :

« وكذلك لو أدخله الرّاوي إلى خزانة كتبه فيقول له: فيها من أجزاء حَدِيثي كذا وكذا بالتّسمية، أو أحالهُ على الفهرسة الشّاملة على فنون كتبه، أو أحاله على تراجمها، ونبّهه[١] على طرق أوائلها، ثمّ قال له: حدِّثْ بها عنّي، فقد أبحتُ لك ذلك على ما فيها مضبوطاً مُصَحَّحاً، فهذا كلُّه بابٌ من أبواب النّقل يُفضي إلى الصحّة، لأنّ الرَّسْمَ ناطقٌ بما فيه[٢] »[٣].

قال ابنُ بكرٍ الحافظُ : « وهذه المناولةُ هي أعلى مراتب الإخبار، تحلُّ محلَّ السّماع والقراءة عند جماعةٍ من أئمّة أصحاب الحديث، وهو مذهبُ مالكٍ رحمه اللّٰه، وهو فقهٌ مُستنبَطٌ من كتاب رسول اللّٰه ﷺ، لأنّه لّما أمرهُ أن يمتثل ما في الكتاب مختوماً عليه دلّ على أنّ رسمَ الكتاب ناطقٌ، وأنّ ذلك النُّطْقَ صحيحُ الحكم كصحّة حكم المُشافهة، ولولا ذلك لم يصحّ نفوذُ عبد اللّٰه بن جحشٍ حين وقف على ما فيه، ولو لم يكُن صحيحاً ما أمرَ[٤] به رسولُ اللّٰه ﷺ لأنّه لا يأمرُ بباطلٍ.

وفي كتاب اللّٰه تعالى في صفة[٥] سبإ : ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلاَّ تَعْلُو عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾[٦] دليلٌ على أنّ

---

(١) في ص : ونبّه .

(٢) في ص : فيها .

(٣) حكى القاضي عياض في الإلماع ص ١٠٨ اختيار أبي العبّاس الوليد بن بكرٍ في هذا.

(٤) في ص : أمره .

(٥) في ص : قصّة ، وهو أوضح .

(٦) النّمل : الآية ٣٠ ـ ٣١ .

للكتاب حُكْماً صحيحاً كالمُشافهة .

ولذلك جمعتْ ملأَها وشاورتهُم في قصّتها، ولو كان حكمُه باطلاً لم ترفع به رأساً » .

وفيها فصُول ، وأنواعٌ تطُول ، وقد بيّنّا ما استنبطناهُ من الكتاب والسُّنّة التي هي العمدةُ والأصُول .

والسّماعُ هو الأصلُ المُعَوَّلُ عليه، الذي يجدهُ القارىءُ يومَ القيامة نُوراً يسعى بين يديه .

سمعتُ الإمامَ رَضِيَّ الدِّين أبا بكرٍ أحمدَ[١] بِشَاذِيَاخَ نَيْسَابُورَ يقول: سمعتُ أبي الإمامَ أبا سعدٍ الكَرْمانيَّ[٢] والإمامَ أبا منصورٍ عبدَ الخالق بن زاهرٍ الشَّحّامِيَّ وأبا سعدٍ محمّدَ بن جامعٍ الصّيرفيَّ يُعرفُ بخيّاط الصُّوف[٣] وأبا نصرٍ سعيدَ بن أبي بكرٍ الشَّعْريَّ[٤]، قالُوا: سمعنا الأديبَ / أبا بكرٍ أحمدَ بن عليّ بن عبد الله بن عمر ل / ٤٧
ابن خَلَفٍ الشّيرازيَّ[٥] يقول: سمعتُ الحاكمَ الحافظَ أبا عبد الله محمّدَ بن عبد الله يقول : سمعتُ أبا عبد الله محمّدَ بن محمّد بن عبيد الله الواعظَ يقول : سمعتُ عبدَ الله بن عديّ بن عبد الله[٦] يقول: سمعتُ أحمدَ بن محمّد بن الحسن يقول:

(١) أحمد بن عبد الوهّاب بن الحسن الكرمانيّ .

(٢) عبد الوهّاب بن الحسن النّيسابوريّ .

(٣) النّيسابوريُّ ، تُوفّي سنة ٥٤٩ هـ ، انظر سير أعلام النّبلاء ٢٠/٢٤٥ .

(٤) النّيسابوريَّ، كان شيخاً صالحاً، تُوفّي سنة ٥٤٦ هـ ، كما في تكملة الإكمال لابن نقطة ٣/٥٢٥ ، وأحال محقّقُه على معجم ابن عساكر ل ٧٢ / ب .

(٥) الأديبَ مسندَ وقتِه، ثقةٌ ضابطٌ لروايته، تُوفّي سنة ٤٨٧ هـ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٨/٤٧٨ - ٤٧٩، والمنتخب من السّياق لتاريخ نيسابور ص ١١٠ - ١١١ .

(٦) أبا أحمد بن عديٍّ صاحب الكامل في الضّعفاء .

سمعتُ محمّدَ بن وزير[١] الواسطيَّ يقول: سمعتُ يزيدَ بن هارونَ يقول :

قلتُ لحمّاد بن زيدٍ: يا أبا إسماعيل، هل ذَكَرَ اللهُ أصحابَ[٢] الحديث في القرآن؟ فقال: بلى، ألم تسمعْ إلى قوله جلّ اسمُه: ﴿**لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ**﴾[٣]، فهذا فيمن رحلَ في طلب العلم ثمّ رجع به إلى مَنْ وراءه ليُعلِّمَهُم إيّاه[٤]؛ ففي هذا النصّ دليلٌ[٥] أنّ العلمَ المُحتجَّ به هو المسموعُ .

وقد أجمع أهلُ العلمِ من أهل الحديث والفقه في جميع الأمصار على قَبُول خبر الواحد العَدْل، وأنّه تجبُ به الحجّةُ ويلزمُ به العملُ، إذا ثبت و لم ينسخهُ غيرُه من حديثٍ صحيحٍ أو إجماعٍ، و[٦] على هذا جميعُ العلماء في كلِّ عصرٍ من لدن الصّحابة رضي اللهُ عنهم إلى يومنا هذا، إلاّ من لا يعتدُّ بخلافه من أهل البدع، وأنّه إذا عارضهُ خبرٌ منقطعٌ لم يُعَرَّج على المنقطع، وسيأتي بيانُه في موضعه إن شاء اللهُ.

---

(١) في الأصل : محمّد بن يزيد ، والتّصويبُ من مصدري التّخريج .

(٢) في ص : ذُكِرَ أصحابُ .

(٣) التّوبة : الآية ١٢٢ .

(٤) أخرجه الخطيبُ في شرف أصحاب الحديث رقم: ١١٩، والرّحلة في طلب الحديث رقم: ١٠، من طريقين عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن أبي حمزة به.

(٥) في ص زيادة : على .

(٦) الواو : غير مثبتة في ص .

وثانيها[1] : المُتَّصِلُ من الحديث

وإنّما سُمِّي مُتَّصِلاً لأنّ كلَّ واحدٍ من رُواته صحّتْ مجالستُه ولقاؤُه لمن رَوى عنه وصحّ سماعُه منه .

وثالثُها : المرفوعُ

وهو عند المُتقنين شيءٌ واحدٌ إذ المرفوعُ هو المُسْنَدُ إلى رسول الله ﷺ؛ إذ سَنَدُ الحديثِ رَفْعُهُ .

وقد قال قومٌ : إنّ المرفوعَ كلُّ ما رُفع إلى النّبيّ ﷺ وإن كان مقطوعاً في السّند إلى الصّاحب مرفوعاً من الصّاحب إلى رسول الله ﷺ .

وليس كما قال، بل المرفوعُ هو المُسْنَدُ الذي يَرويه / واحدٌ عن ل / ٤٨ واحدٍ إلى الصّاحب، ويرفعُه الصّاحبُ إلى رسول الله ﷺ، وما سواهُ فهو مُرْسَلٌ أو مُعْضَلٌ أو مُنْقَطِعٌ على ما أبيّنُ المنقطعَ بعد هذا إن شاء الله تعالى.

رابعُها : المُعَنْعَنُ

وهو فلانٌ عن فلان عن فلانٍ عن رسول الله ﷺ، وهو محمولٌ عند أهل العلم بالنّقل على الاتِّصال إذا جمع شروطاً ثلاثةً وهي: عدالةُ المحدِّثين في أحوالهم، ولقاءُ بعضهم بعضاً مجالسةً ومُشاهدةً، وأن يكونوا بُرَآءَ من التّدليس. على هذا جميعُ المتقدّمين من أئمّة الحديث والفقه، والمُشترطين في[2] تصنيفهم الصّحيحَ قد أجمعُوا على ذلك، وهو قولُ مالكٍ وعامّةِ أهل

(١) كان المصطلحُ الأوّلُ الذي عرّفه ابنُ دحية المُسند كما تقدّم ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٢) أقحم هنا في ص كلمة : حديثهم ، ولا وجه لذلك .

العلم لا خلافَ فيه عندهم، إلاّ أن يكون الرّجلُ معروفاً بالتّدليس، لا يُقبل حديثُه حتّى يقول: حدّثنا أو سمعتُ أو أنبأنا أو أجاز لنا أو كتب إلينا.

وكان شعبةُ رحمه الله يقول: « فلانٌ عن فلان ليس بحديثٍ »[١]، وقد انصرفَ شعبةُ عن هذا القول إلى قول سفيان والجماعة وأنّه حديثٌ مُتّصِلٌ صحيحٌ[٢].

وقد عابَ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ[٣] على الوليد بن مسلمٍ في قولِه: « عن » في منقطعٍ ليُدخلَهُ في الاتّصال[٤] وهو حديثُ المغيرة في المسح على

(١) كلامُ شعبة أخرجه العجليُّ في معرفة الثّقات ١/٤٥٧، رقم: ٧٢٨ من طريق وكيعٍ، والخطيبُ في الكفاية ص ٢١٣ من طريق قراد، كلاهما عن شعبة قال: « فلانٌ عن فلانٍ مثله ليس حديثاً ». فالكلامُ ـ كما هو ظاهرٌ ـ منصبٌّ على ما يُسمّى بالإحالة في الحديث إذ لفظةُ: « مثله » تعني أنّ متن الحديث هو كسابقه. وهنا وقع الاختلافُ هل يجوزُ أن يُروى الحديثُ الثّاني مفرداً ويُساقُ فيه لفظُ الحديثِ الأوّلِ أم لا؟ على قولين ذكرهما الخطيبُ الأوّلُ: عدمُ الجواز، وهو مذهبُ شعبة. والثّاني: وإليه ذهبَ بعضُ أهل العلم جوازُ ذلك إذا عرف أنّ المحدِّثَ ضابطٌ متحفِّظٌ يذهبُ إلى تمييز الألفاظ وعَدِّ الحروف، فإن لم يعرف منه ذلك لم يجُز إفرادُ الإسناد الثّاني وسياق المتن فيه. وقد أوردَ هذه المسألةَ الخطيبُ في كفايته تحت باب: ما جاء في المحدِّث يروي حديثاً ثمّ يُتبعُه بإسنادٍ آخر، ويقول عند منتهى الإسناد: « مثله ». أمّا الحافظُ ابنُ عبد البرّ فأخرجَ في التّمهيد ١/١٢ ـ ١٣ من طريق وكيع، عن شعبة قال: « فلانٌ عن فلان ليس بحديثٍ » أورده تحت مسألة الإسناد المُعنعن هل لفظةُ « عن » فيه محمولةٌ على الاتّصال أوَ الانقطاع؟ وهذا تبعاً لما جاء في رواية ابن عبد البرّ التي سقطَ منها ـ فيما يظهرُ ـ كلمةُ « مثله »، وإلاّ فكلامُ شعبة منصبٌّ على قضيّة الإحالة في الحديث لا العنعنة الواردة في سياقه. وابنُ دحية تابع هنا ابنَ عبد البرّ، وكذلك فعل ابنُ رشيدٍ في السَّنَنَ الأبين ص ٥٠ !!

(٢) انظر التّمهيد ١/١٣ .

(٣) عيبُ الإمام أحمد للوليد بن مسلمٍ ذكرهُ ابنُ عبد البرّ في التّمهيد ١/١٤ ثمّ قال: « فهذا بيانُ أنّ: عَنْ، ظاهرُها الاتّصالُ حتّى يثبُتَ فيها غيرُ ذلك » .

(٤) ذلك أنّ الحديثَ قال فيه ابنُ المبارك: عن ثورٍ، حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المُغيرة، وليس فيه ذِكْرُ المغيرة. أمّا الوليدُ بن مسلمٍ فزادَ فيه: « عن المغيرة »، وجعلهُ: «

=

الخُفّيـن(١) .

وكذلك اختلفُوا في معنى « أَنَّ » هل هي بمعنى « عَنْ » محمولةٌ على الاتِّصال بالشّرائط التي ذكرناها حتّى يَتبيّن انقطاعُها؟ أو هي محمولـةٌ على الانقطاع حتّى يُعرف صحّةُ اتِّصالها؟ وذلك مثلُ مالكٍ عن ابن شهابٍ أنّ سعيدَ المُسيِّب قال كذا، ومثلُ مالكٍ عن هشام بن عروة أنّ أباهُ قال كذا، ومثلُ حمّاد بن زيدٍ عن أيُّوبَ أنّ الحسن قال كذا .

فجُمهورُ أهل العلم على أنّ : « عَنْ » و « أَنَّ » سواءٌ، وأنّ الاعتبارَ ليس بالحروف وإنّما هو باللّقاء والمُجالسة والسّماع والمُشاهدة، فإذا كان سماعُ بعضهم من بعضٍ صحيحاً كان حديثُ بعضهم عن بعضٍ أبداً بأيِّ لفظٍ وردَ محمولاً على الاتِّصال حتّى تَتبيّن فيه علّةُ الانقطاع.

ثور، عن رجاء »، ولم يسمعهُ ثورٌ من رجاء لأنّ ابن المبارك قال فيه: « عن ثورٍ، حُدِّثْتُ عن رجاء » انظر التّمهيد ١/١٤.

(١) أخرجه أبو داود ١/١١٦، رقم: ١٦٥، والتّرمذيّ ١/١٦٢، رقم: ٩٧، وابن ماجه ١/٤٤٠، رقم: ٥٥٠ ـ تحقيق: بشّار عوّاد، وغيرهم من طرقٍ عن الوليد بن مسلمٍ، أخبرنا ثورُ بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوَة، عن كاتب المُغيرة بن شعبة، عن المُغيرة بن شعبة قال: « وضّأتُ النّبيَّ ﷺ في غزوة تبوك، فمسحَ أعلى الخُفّين وأسفلهما ». قال التّرمذيُّ : « هذا حديثٌ معلولٌ، لم يُسندهُ عن ثور بن يزيد غيرُ الوليد بن مسلمٍ. وسألتُ أبا زرعةَ ومحمّدَ بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيحٍ، لأنّ ابنَ المُبارك روى هذا عن ثورٍ عن رجاء بن حيوة قال: حُدِّثْتُ عن كاتب المُغيرة؛ مرسلٌ عن النّبيّ ﷺ، ولم يُذكر فيه المغيرةُ »، وانظر تمامَ الكلام على هذا الحديث في خلافيات البيهقي ٣/٢٥٤ ـ ٢٥٩ ـ الحاشية ، والتّلخيص الحبير ١/١٥٩ ـ ١٦٠ .

وقد صحّ لقاءُ ابن شهابٍ / لسعيد بن المسيِّب ولمن هو أكبرُ منه، ٤٩ /
فقد لقي الصّحابةَ وسمع منهم، وكذلك صحّتْ مجالستُه لسعيد ومشاهدتُه لقراءة كتبه وسماعُه لها منه. وكذلك صحّ سماعُ هشام بن عروة من[1] أبيه عروة بن الزّبير وأخذُه عنه. وكذلك صحّ لقاءُ أيُّوب السّختيانيّ للحسن بن أبي الحسن، وسماعُه الكثيرَ من العلم منه، وثناءُ الحسن عليه وأنّه كان يقول فيه: « أيُّوبُ سيِّدُ شباب أهل البصرة »[2].

وقال البَرْديجيُّ : « إنّ : أَنَّ محمولةٌ على الانقطاع حتّى يَتبيّن السّماعُ في ذلك الخبر بعَيْنِه من طريقٍ آخر، أو يأتي ما يدلُّ على أنّه قد شهدهُ وسمعهُ »[3] .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وهذا لا وجهَ له، وقد ردَّ قولَهُ إجماعُ العلماءِ على أنّ الإسنادَ المُتَّصِلَ بالصّحابيّ سواءً قال فيه: قال رسولُ الله ﷺ، أو أنّ رسولَ الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ أنّه قال، أو سمعتُ رسولَ الله ﷺ، كلٌّ سواءٌ لا فرقَ بينها[4]، فقِفْ على هذه النُّكتة فإنّها أصلٌ في الباب، واللهُ الموفِّقُ للصّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) في ص : عن .

(٢) أخرجه أبو نعيمٍ في الحلية ٣/٢، ومن طريقه الذّهبيُّ في السّير ٦/١٦ ـ ١٧.

(٣) نقلهُ ابنُ عبد البرّ في التّمهيد ١/٢٦ .

(٤) هذا المبحثُ في « المُؤنّنِ » كلُّه من كلام ابن عبد البرّ في التّمهيد ١/٢٦.

فَصْلٌ

ومراتبُ الرّواية من الصّحابة عن النّبيّ ﷺ خمسٌ :

المرتبةُ الأولى :

أن يقول الصّحابيُّ : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لا تُصلِّي، لا تصومُ، وهذا أعلاها لأنّه شاهَدَ ونقلَ اللّفظَ .

المرتبةُ الثّانيةُ :

أن يقول الصّحابيُّ : سمعتُ رسولَ الله ﷺ ينهى عن الصّلاة بعد العصر حتّى تغرُبَ الشّمسُ، ونهى عن صيام يوم النّحر ويوم الفطر، فهذا فيه أصلٌ من السّماع وليس فيه كيفيّةُ الأمر والنّهي.

المرتبةُ الثّالثةُ :

أن يقول الرّاوي من الصّحابة : قال / رسولُ الله ﷺ، ولم يذكُر السّماعَ، فلا خلافَ بين العلماء أنّه محمولٌ على السّماع، قائمٌ مقامَهُ؛ لأنّ الصّحابة رضي الله عنهم كان يأخذُ بعضُهم عن بعضٍ، ويتناوبُون في النّزول إلى المدينة لتحصيل العلم، ثمّ يبلغُه إلى صاحبه على المُداولة، وكلُّهم عدولٌ لثناء الله تعالى عليهم، ووصفه لهم بالصِّدق، والصّادِقُ لا يكونُ عند الله كاذِباً[1] . ل / ٥٠

---

(١) في ص : كذّاباً .

المرتبةُ الرّابعةُ :

أن يقول الصّحابيُّ : أُمرنا بكذا ونُهينا عن كذا، كما ثبتَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنّه قال في النّهي عن قراءة القرآن في الرّكوع: « نهاني رسولُ الله ﷺ ولا أقولُ : نهاكُم »[١].

وهذا تحريرُ اللّفظِ واحتراسٌ من الغلط، لأنّ الصّاحِبَ إذا نهاهُ[٢] النّبيُّ ﷺ عن شيءٍ فقد نقل الخبرَ عن النّبيّ ﷺ، وحصل الكُلُّ منُوطاً بالنّبيّ ﷺ[٣].

وخامسُها : المُرْسَلُ

أوقعُوه بإجماعٍ على حديث التّابعيّ الكبير عن النّبيّ ﷺ، كعُبيد الله بن عديّ بن الخِيار، أو أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْفٍ، أو مَنْ كان مثلَهُما مِنْ كبار التّابعين الذين صحّ لهم لقاءُ الجماعةِ مِنَ الصّحابة ومُجالستُهم، فهذا هو المُرْسَلُ الصّحيحُ في إطلاقه.

وما أرسلهُ غيرُ كبار التّابعين مَنْ لقي منهم الصّاحبَ والصّاحبين يُسَمُّونه المُعْضَلَ، وقد يتسامحُون فيه فيسمُّونه المُرْسَلَ.

ومن أصل مذهب مالكٍ والذي عليه جماعةُ أصحابه أنّ مُرْسَلَ الثِّقَةِ تجبُ به الحجّةُ ويلزمُ به العملُ كما تجبُ بالمسند سواءً[٤]، واعتلُّوا بأنّ

---

(١) أخرجه مسلم ١/٣٤٩ ، رقم : ٢١١ .

(٢) في ص : نَهى .

(٣) لم يرد في النّسخ كلِّها ذِكْرٌ للمرتبة الخامسة في تقسيم الحافظ ابن دحية .

(٤) انظر التّمهيد ١/٦ - ٧ .

السّلَفَ أسندُوا ووصلُوا وأرسلُوا، فلم يَعِبْ واحدٌ منهم علـى صاحبِـه مـن ذلك شيئاً[١]، وهو قولُ أبي جعفرٍ محمّدِ بن جريرٍ الطّبريّ[٢].

وزعمَ الطّبريُّ أنّ التّابعين بأسرهـم أجمعُوا على قَبُول المُرْسَل، و لم يأتِ عنهـم إنكارُه ولا عن أحدٍ من الأئمّة بعدهُم إلى رأس المائتين[٣].

قال الإمامُ أبو عُمر / بنُ عبد البرّ في أوّل كتاب « التّمهيد » : « كأنّه ل / ٥١ يعني أنّ الشّافعيَّ أوّلُ مَـنْ أبـى قَبُـول المُرْسَـلِ، وأمّـا أبـو حنيفـة وأصحابُـه فيقبلُون المُرْسَلَ ولا يردُّونهُ إلاّ بما يردُّون به المُسْـنَدَ مـن التّـأويل والاعتـلال على أصولهم »[٤] .

والمُرْسَلُ عند أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل حجّةٌ.

وحكى الإمامُ أبو عمر بنُ عبد البرّ في كتاب « التّمهيد » له[٥] - وعندي منه أصلُه - عن طائفةٍ من المالكيّين أنّهم قالُوا: « مراسـيلُ الثِّقـات أولى مـن

(١) علّق العلاّمة الألبانيُّ رحمه الله على هذا الموطن فقال: « هذا لا حجّة فيه على الاحتجـاج بالمرسل وإنّما هو حجّةٌ على الوصل والإرسال، ولو سلّمناه فطردُه يـؤدّي إلى الاحتجـاج بالمنقطع والمعضل أيضاً كما لا يخفى، وهذا باطلٌ وما لزم منه باطلٌ فهو باطلٌ، ولذا كـان مذهبُ أهل الحديث كافّةً تركُ الاحتجاج بالمرسل. وقال ابنُ الصّلاح في علـوم الحديـث: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسـل والحكـم بضعفـه هـو الـذي اسـتقرّ عليـه آراءُ جماعةِ حفّاظ الحديث ونقّاد الأثر وتداولوه في تصانيفهم » .

(٢) التّمهيد ١/٦ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ١/٦ ، ٧ مع اختصار ابن دحية لكلام ابن عبد البرّ .

(٥) غير مثبتة في ص .

المُسْنَدات، واعتلُّوا بأنّ مَنْ أسندَ لك فقد أحالك على البحث عن أحوال مَنْ سمّاهُ[١] لك، ومَنْ أرسلَ من الأئمّة حديثاً مع علمِه ودِينِه وثقتِه فقد قطع لك على صحّته وكفاك النّظرَ »[٢].

وسادسُها : المنقطعُ .

ومثالُه :

مالكٌ ، عن يحيى بن سعيدٍ[٣] ، عن عائشة ، عن النّبيّ ﷺ .

ومالكٌ ، عن عبد الرّحمن بن القاسم ، عن عائشة ، عن النّبيّ ﷺ[٤] .

ومالك ، عن ابن شهابٍ ، عن ابن عبّاسٍ ، عن النّبيّ ﷺ .

ومالكٌ ، عن ابن شهابٍ ، عن أبي هريرة ، عن النّبيّ ﷺ .

---

(١) في ص : سَمَّى .

(٢) التّمهيد ١/٣ . قال العلاّمة الألبانيُّ رحمه الله : « وفي هذا نظرٌ؛ لأنّه لو صحّ ذلك للزمهم الاستدلالُ والاحتجاجُ بالحديث المنقطع أيضاً بجامع الاعتلال المذكور، ولا يخفى فسادُه، وما أحسن ما قاله التّرمذيُّ في آخر كتابه السّنن: ومن ضعّف المرسل فإنّه ضعّف من قبل أنّ هؤلاء الأئمّة حدّثوا عن الثّقات وغير الثّقات، فإذا روى أحدُهم حديثاً وأرسله لعلّه أخذه عن غير ثقةٍ، قد تكلّم الحسنُ البصريُّ في معبدٍ الجُهنيّ ثمّ روى عنه. قلتُ - والكلام للألبانيّ -: ويحتملُ أن يكون ثقةً عنده ولا يكون ثقةً عند غيره، وهذا مثلُ قول الشّيخ الثّقة: حدّثني الثّقةُ، فإنّه لا يقبل ذلك منه حتّى يسمّيه ويظهر أنّه ثقةٌ على ما هو الصّحيح في مصطلح الحديث، قال الحافظُ ابن كثيرٍ في اختصار علوم الحديث: لأنّه قد يكونُ ثقةً عنده لا عند غيره، وهذا واضحٌ ولله الحمدُ ».

(٣) الأنصاريُّ الحافظُ الإمامُ .

(٤) ومالكٌ ... النّبيّ ﷺ : سقطت هذه الجملةُ من ص .

ومالكٌ ، عن زيد بن أسلم ، عن عمر بن الخطّاب ، عن النّبيّ ﷺ .

فهذا ظاهرُه الإسنادُ[١] وهو منقطعٌ؛ لأنّ يحيى بن سعيدٍ وعبدَ الرّحمن ابن القاسم لم يسمعا من عائشة ولا رويا عنها حرفاً مُشافهةً .

وكذلك ابنُ شهابٍ لم يسمع من ابن عبّاس ولا من أبي هريرة.

وكذلك زيدُ بن أسلمَ لم يسمع من عمر بن الخطّاب حَرْفاً، وإنّما يَروي عن ولده عبد الله على اختلافٍ فيه، والصّحيحُ أنّه سمع منه[٢]، وعن أبيه أسلمَ عن عمر بن الخطّاب .

وأكثرُ من هذا في الانقطاع : مالكٌ أنّه بلغهُ عن جابر بن عبد الله[٣]، أو بلغهُ عن النّبيّ[٤]، ومالكٌ يقبلُه وعليه بنى / « موطّأه ». ل / ٥٢

وأمّا مَنْ ردّهُ من المتأخّرين بعد زمان مالكٍ فحجّتُهُم في ذلك أنّ الشّهادةَ على الشّهادةِ أجمع المسلمُون أنّه لا يجوزُ فيها إلاّ الاتّصالُ والمشاهدةُ، فكذلك الخبرُ يَحتاجُ من الاتّصال والمشاهدة إلى مثل ما تَحتاجُ إليه الشّهادةُ، إذ هو بابٌ - في إيجاب[٥] الحكم - واحدٌ[٦].

---

(١) في ص : ظاهرُ الإسنادِ .

(٢) أي سمع زيدُ بن أسلم من عبد الله بن عمر ، انظر التّمهيد ٣/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) انظر الموطّأ - رواية يحيى ١/٢٠٣، رقم: ٣٧٤ - تحقيق: بشّار عوّاد، و٢/٥٣٤، رقم: ٢٧٢٣.

(٤) ما سبق من مبحث المنقطع أخذهُ المؤلّفُ من التّمهيد ١/٢٢ - ٢٣، وانظر صيغة: « بلغه عن النّبيّ ﷺ » في الموطّأ ١/٤٢٥، رقم: ٨٨١، و١/٥٤١، رقم: ١٢٠٥.

(٥) في ص : اتّحاد ..

(٦) هذا كلامُ ابن عبد البرّ في التّمهيد ١/٦ .

والمقطوعُ لا تقومُ به حجّةٌ لأنّ اللهَ جلّت قدرتُه لم يُكلِّف عبادَهُ أخذَ الدِّين عمّن لا يُعْرَفُ.

وسابعُها : الموقوفُ

وهو ما وُقِفَ على الصّاحب ولم يَبْلُغ به النّبيَّ ﷺ .

مثلُ : مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن عمر قولَهُ. وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينارٍ، عن جابر بن زيدٍ، عن ابن عبّاسٍ قولَهُ. وما كان مثلَ هذا[1] .

ومِن الجَرْحِ رَفْعُ الموقوفات ، ومُخالفةُ مَنْ وَقَفَهُ[2] من الأَثْبات.

وقد يدخلُها الانقطاعُ، مثالُ ذلك : مالكٌ، عن نافعٍ، عن عمر، ولم يرو عنه شيئاً .

وفي « الموطّأ » في كتاب الجنائز : مالكٌ، عن أبي النّضر مولى عمر ابن عبيد اللهِ، عن عائشة زوج النّبيّ ﷺ أنّها أَمَرَتْ أن يُمَرَّ عليها بسعد بن أبي وقّاصٍ في المسجد حين مات لتدعُو له ... الحديث.

هكذا هو في « الموطّأ » عند جمهور الرُّواة[3] منقطعاً؛ لأنّ أبا النّضر لم يسمع من عائشة شيئاً.

---

(١) التّمهيد ١/٢٥ .

(٢) في ص : وَقَفَ .

(٣) الموطّأ رواية يحيى ١/٣١٤، رقم: ٦١٤، وأبي مصعب ١/٤٠٢، رقم: ١٠١٨، وسويد ابن سعيد الحدثاني رقم: ٣٩٦ .

قال ابنُ وضّاحٍ : « ولا أدركها ، و إنّما يَـروي عـن أبـي سـلمة بـن عبد الرّحمن بن عوفٍ عنها ».

وكذلك أسندهُ مسلمٌ في « صحيحه »[١]، وغمـزَ عليـه الدّارقطـنيُّ في كتاب « العلل على الصّحيحين »[٢] له قال :

« ولا يصحُّ إلاّ مُرْسَلاً عن أبي النّضر عن عائشة، لأنّه[٣] قد خالفَ[٤] في ذلك رجلان حافظان: مالكٌ والماجِشُون، رَوياهُ عن أبي النّضر عن عائشة »[٥].

وثامنُها : الحسنُ

وهو ما دُون الصّحيح ممّا فيه ضَعْفٌ قريبٌ مُحْتَمَلٌ، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحطُّ إلى درجة الفسق[٦].

---

(١) من طريق الضّحّاك بن عثمان، عن أبي النّضر، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، عن عائشة به، صحيح مسلم ٢/٦٦٩، رقم: ١٠١.

(٢) الإلزامات والتّتبّع للدّارقطنيّ ص ٥١١. بينما اعتبر النّوويُّ هذه الزّيادة التي زادها الضّحّاكُ زيادة ثقةٍ وهي مقبولةٌ؛ لأنّه حفظَ ما نسي غيرُه فلا يقدح فيه، انظر شرح صحيح مسلم ٧/٤٠ - ٤١.

(٣) غير مثبتة في ص .

(٤) يعني أنّ أبا النّضر خالفهُ مالكٌ والماجشون .

(٥) الإلزامات والتّتبّع للدّارقطنيّ ص ٥١١. قال العلاّمة الألبانيُّ رحمه الله معلّقـا: « ولا يشـكُّ حديثيٌّ بهذا الذي قاله الدّارقطنيُّ فإنّ المخالف لمالكٍ والماجشون - وهـو الضّحّـاك بـنُ عثمـان - فردٌ، فإنّ في حفظه ضعفاً، يشعرُك به قـولُ الحـافظ في التّقريـب: صـدوقٌ يهـمُ، فهـو لـو خـالف مالكاًوغيره من طريق أخرى عن عبّاد بن عبد الله بن الزّبير أنّ عائشة ... الحديـث، وهـذا إسـنادٌ صحيحٌ متّصـلٌ » .

(٦) ذكرَ تعريفَ ابن دحية للحديث الحسن الزّركشيُّ في النّكـت ١/٣١٠، وابـنُ حجـر في النّكـت أيضاً ١/٤٠٤، والسّيوطيُّ في البحر الذي زخر ٣/٩٨٣، وعزاهُ الأوّلُ والثّالثُ لكتاب ابن دحية

=

كعمرو بن أبي عمرو[١]، واسمُ أبي عمرو ميسرةُ، ويُكنى عمرو أبا عثمانَ، وهو مولى المطّلب / بن عبد الله بن حَنْطَبٍ القُرشيّ المخزوميّ. ٥٣/

وقد أكثر البخاريُّ في « صحيحه » من حديث عمرو بن أبي عمرو، ولم يكُن بعَدْلٍ[٢] ولا حافظٍ، فليس من شرطه[٣].

قال إبراهيمُ بن الجُنيد: « سألتُ عنه ابنَ معينٍ فقال: ليس بذلك القويّ »[٤].

العلم المشهور، وهو في كتابنا هذا أداء ما وجب الذي هو جزءٌ منه. وقد تُعُقِّبَ ابنُ دحية في تعريفه للحديث الحسن من وجهين :

الأوّل : أنّه تعريفٌ ملتبسٌ فإنّ الضّعفَ القريبَ لا ضابطَ له ينتهي به القَدْرُ المحتملُ من غيره، وإذا اضطربَ هذا الوجهُ لم يحصُل الوجهُ المبيّنُ للحقيقة، قاله الزّركشيُّ.

الثّاني : أنّه تعريفٌ جيّدٌ بالنّسبة إلى النّظر في الرّاوي، لكن صحّة الحديثِ وحسنه ليس تابعاً لحال الرّاوي فقط، بل لأمورٍ تنضمُّ إلى ذلك من المُتابعات والشّواهد، وعدم الشّذوذ والنّكارة، فإذا اعتبر في مثل هذا سلامةُ راويه الموصوف بذلك من الشّذوذ والإنكار كان من أحسن ما عُرّف به الحديثُ الحسنُ الذّاتيّ لا المجبور على رأي التّرمذي، قاله الحافظُ ابن حجر. وللعلاّمة الألبانيّ رحمه الله تعليقٌ آخر على تعريف ابن دحية للحسن يحسنُ الاطّلاعُ عليه.

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦٨/٢٢ ـ ١٧١ ، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) لكن وثّقه أبو زرعة. وقال أبو حاتم وابن عديّ: لا بأس به. وقال أحمد: ليس به بأس. لذا قال الألبانيُّ رحمه الله ـ بعد أن تعقّب ابن دحية ـ: « فهذه النّقول عن هؤلاء الأئمّة الفحول تؤكّدُ أنّ الرّجل عدلٌ ثقةٌ، غير أنّ في حفظه ضعفاً يسيراً لا ينزل حديثُه به عن رتبة الحسن، وحسبُك فيه أنّ حديثه مخرّجٌ في الصّحيحين في الأصول ».

(٣) أنكر الحفّاظُ على عمرو روايتَهُ عن عكرمة عن ابن عبّاسٍ حديث: « من وقع على بهيمةٍ ... »، والبخاريُّ لم يخرج له في صحيحه عن عكرمة شيئاً، انظر هدي السّاري ص٤٣٢.

(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معينٍ رقم : ١٢٨ .

وقال يحيى بنُ معينٍ (أيضاً)[١]: « عمرو بن أبي عمرو لا يُحتجُّ بحديثه »[٢].

وأخرج عنه مسلمٌ أيضاً ، وإنّما اغترَّا[٣] بأبي عبد الله مالك بن أنس لأنّه سمعَ منه وأسندَ في « موطّئه » عنه، ومالكٌ رحمه الله إنّما رَوى عنه ما ثبتَ وصحَّ من روايةِ غيره (من)[٤] الحُفّاظ الأثبات الثّقات، وأسقطَ من روايته حديثَ اللِّواط، وحديث : « مَنْ وقعَ على بهيمةٍ ... » رواهُ عمرو ابن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ قال: « مَنْ وقعَ على بهيمةٍ فاقتلُوهُ، واقتلُوا البهيمةَ »[٥].

وقد رواهُ الإمامُ أحمدُ في « مسنده »[٦]، وأخذ به، وقال: إتيانُ البهيمةِ يُوجبُ الحَدَّ كحدِّ اللُّوطيِّ، وعنه قولٌ آخَرُ: يوجبُ التّعزيرَ كقول مالكٍ وأبي حنيفة، وهو قولُ عُمَرَ وابن عبّاسٍ رضي الله عنهما.

---

(١) من ص .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللّفظ والذي في رواية الدُّوريّ عن ابن معين ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١: « في حديثه ضعفٌ »، وقال مرّةً: « ليس بحجّةٍ »، وقال مرّةً: « ليس به بأسٌ، وليس هو بالقويّ ».

(٣) أي البخاريّ ومسلم . قال العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله ـ متعقّباً ابنَ دحية ـ: « هذا من مجازفات المصنّف عفا الله عنه فما يدريه أنّ توثيق مسلمٍ لعمرو إنّما هو اغترارٌ منه بمالكٍ، وإن صحّ ذلك في حقّ مسلم أفيصحُّ أيضاً في البخاريّ وسائر الأئمّة الذين وثّقوه. ثمّ إنّ تبريره لرواية مالك لحديثه ألا يصلحُ أن يُقال مثلُه في حقّ الشّيخين؟ بل ذلك أولى لأنّ كتابهما في الصّحيح بخلاف كتاب مالكٍ » .

(٤) من ص .

(٥) أخرجه أبو داود ٤/٦٠٩، رقم: ٤٤٦٤، والتّرمذيّ ٤/٤٦، رقم: ١٤٥٥، من طريق عمرو بن أبي عمرو به. وقد صحّحه العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله في كتابه إرواء الغليل ٨/١٣ ـ ١٥ لمتابعين لعمرو وشاهدٍ من حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه أحمد ٤/٤٦٤، رقم: ٢٧٣٢، وأبو داود ٤/٦٠٧ ـ ٦٠٨، رقم: ٤٤٦٢، والتّرمذيّ ٤/٤٦، رقم: ١٤٥٥، وابن ماجه ٤/١٧٣ ـ ١٧٤، رقم: ٢٥٦١ ـ تحقيق:

=

وللشّافعيّ فيه ثلاثةُ أقوال :

أحدُها : أنّه يُقتلُ ، بِكْراً كان أو ثَيِّباً، كاللِّواط في أحد قوليه.

والثّاني : أنّه كالزّاني، إذا[١] كان بِكْراً جُلِدَ، وإن كان ثَيِّباً رُجِمَ، كالقول الأخير[٢] في اللُّوطِيِّ.

والثّالثُ : أنه يُعَزَّرُ كقول مالكٍ وأبي حنيفة.

وقال في البهيمة : إن كانت ممّا تؤكَلُ فإنّها[٣] تُذْبَحُ .

وهل تؤْكَلُ أم لا ؟ على وجهين، وإن كانت ممّا لا يُؤكَلُ لحمُها فهل تُذْبَحُ أم لا؟ على وجهين.

قال القاضي أبو محمّدٍ عبدُ الوهّاب بن عليٍّ[٤] في كتاب « عيون المجالس »[٥] له: « والذي نقولُه نحنُ وأهلُ العراق: إنّها لا تُقتل[٦] بوجهٍ ».

فأعرضَ مالكٌ رحمه اللهُ عن حديث عمرو، وخافَ من رفعه ذلك إلى رسول الله ﷺ، ورأى في ذلك التّعزيرَ، وأخذَ في اللِّواط برأي ابن شهابٍ

بشّار عوّاد، والحاكمُ ٤/٣٥٥ وقال: « صحيحُ الإسناد و لم يُخرجاه، وله شاهدٌ »، وقد صحّحهُ العلاّمةُ الألبانيُّ في إرواء الغليل ٨/١٦ ـ ١٨ لمتابعٍ وشاهدٍ.

(١) في ص : إن .

(٢) في ص : الآخر .

(٣) إن كانت ممّا تؤكل فإنّها : ساقطة من ص .

(٤) البغداديّ المالكيّ صاحب الإشراف والمعونة والتّلقين وغيرها، تُوفّي سنة ٤٢٢ هـ .

(٥) عيون المجالس ٢/١١٨٢. مع ملاحظة أنّ سياق أقوال الشّافعيّ الثّلاثة وما بعده هو من كلام القاضي عبد الوهّاب أيضاً في كتابه عيون المجالس.

(٦) في عيون المجالس : لا تذبح .

فقال: عليه الرّجمُ أُحْصِنَ أو لم يُحْصَن، على ما ذكره في « موطّئـه »(١) في ذلك البـاب .

و قد احتجّ بالحديث الحسن جماعةٌ من أهل الفقه و قالُوا : « الحسـنُ / ما عُرف مخرجُه ، واشتهرَ رجالُه »(٢) . ل / ٥٤

وقد نزعَ أبو عيسى محمّدُ بن عيســى الـتّرمذيُّ في « جامعـه » منزعـاً غريباً فقال في غير ما حديثٍ : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ».

فالحسنُ عنده : ما حَسُنَ إسنادُه، وعُرفت بالعدالـة رواتُـه، و لم يكُـن شاذّاً، ويُروى من غير وجهٍ من رواية الحُفّاظ العـدول الأثبـات(٣)، فلذلـك يُحَسِّنُه ويُصحِّحُه .

مثالُ ذلك ما حضر لي(٤) الآن ذِكْرُه قال في باب ما جاء في الضّيافة:

نا قتيبةُ ، نا اللّيثُ بن سعدٍ ، عن سعيد بن أبي سعيدٍ المَقْبُرِيّ، عن أبي شُرَيْحٍ العَدَوِيّ قال : « أَبْصَرَتْ عينايَ رسُولَ الله ﷺ، وسَمِعَتْهُ أذنايَ حـين تكلّـم به قال: « من كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فليُكرم ضيفَه » الحديث بطُولـه، وقال في آخره: « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »(٥).

---

(١) الموطّأ ـ رواية يحيى ٣٨٧/٢ حيث سأل مالكٌ ابنَ شـهابٍ عـن الـذي يعمـلُ عمـلَ قـوم لوطٍ؟ فقال ابنُ شهابٍ: عليه الرّجمُ، أحصنَ أو لم يحصن.

(٢) هو تعريفُ الخطّابيّ وتمامُه : « وعليه مدارُ أكثرِ الحديثِ، وهو الذي يقبلُه أكثرُ العلمـاءِ، ويستعملُه عامّةُ الفقهاء » معالم السُّنن ٦/١.

(٣) قال العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله : « هذا التّعريفُ لم يقـل بـه التّرمذيُّ كمـا يـدلُّ عليـه مـا سينقلُه المصنِّفُ عنه قريباً من آخر كتابه الجامع » .

(٤) في ص : حضرني .

(٥) جامع التّرمذيّ ـ تحقيق : إبراهيم عطوه ٣٤٥/٤ ، رقم : ١٩٦٧.

وقد اتّفق العلماءُ على صحّةِ هذا السّند، وعدالةِ جميع رُواتـه[1]، فـلا معنى لذِكْره بالحُسْنِ، إذ الحَسَنُ عند المحدِّثين: ما نزلَ عن درجة الصّحيـح، وأنا لا آخذُه إلاّ بفعلِه، ولا أردُّ عليـه إلاّ مـن قولِـه، فإنّـه حسّـنَ أحـاديثَ موضوعَة، وأسانيدَ واهية ، وقـال في كتـاب[2] « العلـل » في آخــر كتابــه « الجامع » ما هذا نصُّه :

« وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حَسَـنٌ فإنّمـا أردنـا بـه حُسْـنَ إسنادِه عندنا؛ كلُّ حديثٍ يُروى لا يكونُ في إسـناده مـن يُتّهَـمُ بـالكذب، ولا يكونُ الحديثُ شاذّاً، و[3] يُروى من غير وجهٍ نحـو ذلـك، فهـو عندنـا حديثٌ حسنٌ »[4]، انتهى كلامُه[5] ، ووجبَ مَلامُه .

(١) فقد أخرجه البخاري ١٠/٤٤٥، رقم: ٦٠١٩، ومسلم ٣/١٣٥٢ - ١٣٥٣، رقم: ١٤، من طريق اللّيث بن سعدٍ به .

(٢) في ص : كتابه .

(٣) يُروى ... شاذّاً و : ساقطة من ص .

(٤) كتاب العلل من جامع التّرمذي ٥/٧٥٨ .

(٥) علّق العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله قائلاً : « هذا تعريفُ الحديث الحسن لغـيره عنـد التّرمذيّ كما يدلُّ على ذلـك قولُـه: لا يكـونُ في إسـناده مـن يُتّهـم، يعـني: ليـس فيـه راوٍ شـديدُ الضّعف. وقولُه: ويُروى من غير وجهٍ، يعني من عدّة طـرقٍ، وهـذا هـو تعريـفُ الحديـث الحسن لغيره عند غيره من المحدِّثين ولا سيّما المتأخّرين منهم، إلاّ أنّ هؤلاء لا يُطلقون فيه: حديثٌ حسنٌ كما يفعلُ التّرمذيُّ، بل يقيّدونه على الغالب بقولهم: حديثٌ حسنٌ لغـيره. فإذا قال التّرمذيُّ في حديثٍ ما: حديث حسن، فمعنى ذلك أنّ في إسناده ضعفـاً، ولكنّـه قد جاء من وجه آخر، وقد يذكرُه وقد لا يذكرُه. فاحفظ هذا فإنّه مهمّ، ويبدو أنّ كثيراً من العلماء فهمُوا قولَه هذا أنّه أراد به الحديث الحسن لذاتـه فـأنكروا ذلـك عليـه ومنهـم المصنِّف كما يأتـي » .

من ذلك ما رواهُ في « جامعه » عن مسلم بن عمرو الحَذَّاء، قال: نا عبدُ اللهِ ابن نافعٍ، عن كثير بن عبد الله ، عن أبيه، عن جدِّه :

« أنّ النّبيَّ ﷺ كبّرَ في العيدين في الأُولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة »[١] .

قال التّرمذيُّ : « هو[٢] أحسنُ شيءٍ في هذا الباب »[٣] .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

بل هو أقبحُ حديثٍ في ذلك الكتاب[٤]؛ لأنّ كثيراً هذا لا تحلُّ الرّوايةُ عنه بتجريح الأئمّة له .

---

(١) أخرجه التّرمذيُّ ٤١٦/٢، رقم: ٣٦٥، وابن ماجه ٤٣٣/٢، رقم: ١٢٧٩، من طريق كثير بن عبد الله به. قال التّرمذيُ: « حديثُ جَدِّ كثيرٍ حديثٌ حسنٌ، وهو أحسنُ شيءٍ رُوي في هذا الباب عن النّبيّ عليه السّلام ». قال الحافظُ ابن حجر في التّلخيص الحبير ٨٤/٢: « أنكرَ جماعةٌ تحسينَهُ على التّرمذيّ ». لكن للحديث شواهدُ ترفعهُ إلى الصّحّة، وقد استوفاها العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله في إرواء الغليل ١٠٦/٣ ـ ١١٢.

(٢) في ص : هذا .

(٣) قال العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه الله : « قولُ التّرمذيّ في هذا الحديث: هو أحسنُ شيءٍ في هذا الباب، لا يعني أنّه حسنٌ لذاته، بل يعني أنّه أحسن نسبيّاً، ويؤيّده أنّ نصّ عبارته في السّنن: حديثُ جَدِّ كثيرٍ حديثٌ حسنٌ، وهو أحسنُ شيءٍ في هذا الباب. فقولُه: حديثٌ حسنٌ، يعني: حسنٌ لغيره كما تقدّم بيانُه، وهو كما قال رحمه الله أنّه حسنٌ لغيره، بل هو عندي صحيحٌ لأنّه رُوي عن جماعةٍ من الصّحابة مثل عائشة وعبد الله بن عمرو وغيرهما، وقد خرّجتُ أحاديثَهم في الإرواء، وذكرتُ هناك أنّ أحسنها حديثُ عائشة وابن عمرو وليس حديث كثيرٍ كما قال التّرمذيُّ، ومن ذلك يتبيّنُ أنّ قول المصنِّف: بل هو أقبحُ حديثٍ في ذلك الكتاب، من مبالغاته وأخطائه » .

(٤) نقل هذه الجملة عن ابن دحية ابنُ الملقّن في البدر المنير ٢٣٥/١ .

قال الإمامُ / أبو عبد اللهِ محمّدُ بن إدريسٍ الشّافعيُّ: « كثيرٌ ركنٌ من أركان الكذب »[١] . ٥٥ /

وقال الإمامُ أبو عبد اللهِ بن حنبلٍ: « لا يُحَدَّثُ عن كثيرٍ، لا يُساوي شيئاً »، وضربَ على حديثه في « المسند »، ولم يُحَدِّث به[٢].

وقال الإمامُ أبو زرعة عبيدُ اللهِ بن عبد الكريم الرّازيُّ : « كثيرٌ واهي الحديث »[٣] .

وقال الإمامُ أبو زكريّاء يحيى بنُ معينٍ: « ليس حديثُه بشيءٍ[٤]، ولا يُكتبُ ».

وقال الإمامُ أبو عبد الرّحمن النّسويُّ : « متروكٌ »[٥] .

وقال الحافظُ أبو حاتمٍ محمّدُ بن حبّان: « كثيرٌ روى عن أبيه عن جدِّه نسخةً موضوعةً لا يحلُّ ذِكْرُها في الكتب، ولا الرّوايةُ عنه إلاّ على جهة التّعجُّب »[٦].

وقال الحافظُ أبو الحسن الدّارقطنيُّ : « كثيرٌ متروكُ الحديثِ »[٧].

❁ ❁ ❁

---

(١) نقله عن الشّافعيّ ابنُ حبّان في المجروحين ٢/٢٢٢ .

(٢) انظر العلل ومعرفة الرّجال ٣/٢١٣، رقم: ٤٩٢٢، والكامل ٦/٢٠٧٨.

(٣) وتمامُه : « ليس بقويٍّ » ، وقارن بالضُّعفاء لأبي زرعة ٢/٥٠١.

(٤) تاريخ ابن معينٍ ـ رواية الدُّوريّ ٢/٤٩٤ .

(٥) الضّعفاء والمتروكين رقم : ٥٢٩ .

(٦) المجروحين ٢/٢٢١ ـ ٢٢ .

(٧) ذكرهُ مجرَّداً في الضّعفاء والمتروكين رقم: ٤٤٥، وعزا إليه هذا الكلامَ المزيُّ في تهذيب الكمال ٢٤/١٣٩، والذّهبيُّ في الميزان ٣/٤٠٧.

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وجدُّه عمرو بن عوفٍ المُزَنِيُّ(١) صاحبُ رسول الله ﷺ وكان قديمَ الإسلام، وكان أحدَ البكّائين الذين قال الله جلّ وعلا فيهم: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً أَلاَّ يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾(٢).

وأمّا الحديثُ الغريبُ :

فقرأتُ(٣) على الثّقة أبي محمّدٍ عبد الحقِّ بن قاضي مَالَقَةَ أبي مروان عبد الملك القُرشيّ(٤)، قال: كتبَ إلينا القاضي العَدْلُ أبو عليٍّ حسينُ بن محمّدٍ الصَّدَفِيُّ(٥)، قال: نا أبو الفضل بن خَيْرُونَ قراءةً عليه ببغداذَ(٦) ، قال : نا الحافظُ

---

(١) انظر ترجمته في معجم الصّحابة لابن قانع ١٩٨/٢ - ١٩٩، ومعرفة الصّحابة لأبي نعيمٍ ٢٠٠٩/٤ - ٢٠١٠، وتهذيب الكمال ١٧٣/٢٢ - ١٧٣، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) التّوبة : الآية ٩٢. وقد أخرج ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٨٦٢/٦ ـ ١٨٦٣، رقم: ١٠٢٠٤ قال: حدّثنا أحمدُ بن سنان، ثنا محمّدُ بن خالد بن عثمة، ثنا كثيرُ بن عبد الله بن عمرو المُزنيُّ، وكان إذا حدّث قال: أبي والله - يعني جدّهُ عمراً - أحدُ النّفر الذين أنزلَ الله فيهم: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ ...﴾ الآية، وعزاهُ السّيوطيُّ في الدّرّ المنثور ٣٨٠/٣ لابن مردويه.

(٣) يوردُ ابنُ دحية هنا إسنادَهُ في رواية رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سُننه.

(٤) ابنُ بُونُهْ بن سعيدٍ العبدريّ المالقيّ المعروف بابن البيطار، شيخُ ابن دحية، ذكره في كتابه الوفيات فيما ذكر ابنُ ناصر الدِّين في توضيح المشتبه، تُوفّي سنة ٥٨٧ هـ، وانظر سير أعلام النّبلاء ٢٧٥/٢١ - ٢٧٦.

(٥) تابعَ الصّدفيَّ في رواية رسالة أبي داود عن ابن خيرون أبو الفتح محمّدُ بن عبد الباقي بن البطّيّ المتوفّى سنة ٥٦٤هـ، انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سُننه ص ٢٣.

(٦) قراءةً عليه ببغداذ : غير مثبتة في ص .

النّاقِدُ أبو عبد الله محمّدُ بن عليٍّ الصُّوريُّ، عن أبي الحسين محمّد بن جُميع الغسّانيّ، عن أبي بكر محمّد بن عبد العزيز بن محمّد بن الفضل الهاشميّ، عن الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث قال :

« ولا يُحْتَجُّ بحديثٍ غريبٍ ولو رواهُ مالكُ بن أنسٍ ويحيى القطّانُ وغيرُهما من الثّقات »[(١)].

قال أبو داود : « ولو أنّ رجلاً احتجّ بحديثٍ غريبٍ وجاء[(٢)] مَنْ يطعنُ عليه فيه تُرِكَ الحديثُ الذي يحتجُّ به لأنّه غريبٌ لا يعرفُ، ولا يقدرُ أحدٌ أن يَرُدَّ عليك حديثاً مشهوراً متّصلاً صحيحاً.

وقال إبراهيمُ النّخعيُّ : « كانُوا يكرهُون الحديثَ الغريبَ »[(٣)].

وقال يزيدُ بن أبي الحسن[(٤)]: « إذا سمعتَ الحديثَ الغريبَ / فانشدهُ ٥٦

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سُننه ص ٢٩.

(٢) في رسالة أبي داود : وجدتَّ ، وهو أوضحُ وبه يستقيمُ المعنى .

(٣) أخرج كلامَ النّخعيّ الخطيبُ البغداديُّ في شرف أصحاب الحديث رقم: ٢٩٢، والكفاية ص ١٤١، والرّامهرمزيُّ في المحدِّث الفاصل ص ٧٧٤، من طريق محمّد بن جابر، عن الأعمش، عن إبراهيم به. ومحمّدُ بن جابرٍ هو ابنُ سيّار أبو عبد الله اليماميُّ صَدوقٌ ذهبتْ كتبُه فساءَ حفظُه كما في التّقريب. لكن يقوّي أثرَ النّخعيّ ما أخرجه الرّامهرمزيُّ في المحدِّث الفاصل رقم: ٧٦٥ ـ ٧٦٦، والخطيبُ في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ٢/١٠٠ ـ ١٠١، من طرق عن ابن عون قال: « كان إبراهيمُ يقول: كانُوا يكرهُون إذا اجتمعُوا أن يُخرج الرّجلُ أحسنَ حديثِه، أو أحسنَ ما عنده ». وتابعَ ابنَ عونٍ عن إبراهيم عيسى بنُ المسيّب البجليُّ أخرجه الرّامهرمزيُّ رقم: ٧٦٧. قال الخطيبُ: « عَنى إبراهيمُ بالأحسن الغريبَ لأنّ الغريبَ غيرَ المألوف يُستحسنُ أكثر من المشهور المعروف، وأصحابُ الحديث يُعبّرون عن المناكير بهذه العبارة ».

(٤) في رسالة أبي داود : يزيد بن أبي حبيب، وهو الصّوابُ، وهو يزيدُ بن سويدٍ أبو رجاء المصريُّ مترجمٌ في تهذيب الكمال ٣٢/١٠٢ ـ ١٠٧.

كما تنشدُ الضّالّة، فإن عُرِفَ وإلاّ فَدَعْهُ » .

انتهى كلامُ أبي داود في « رسالته إلى أهل مكّة »[١] في ذِكْرِ ما جاء في كتاب السُّنن الذي ألَّف، وكم ذكرَ فيها من الموضُوع والغريب والضّعيف وصنّف .

والحديثُ الحسنُ احتجّ به جماعةٌ كما ذكرناهُ عن الفقهاء والرُّوَاة، واللهُ يسمحُ لنا ولهم ويتغمّدُنا برُحْمَاه[٢].

وقيل للإمام سفيان بن عُيينة : « إنّك لتروي عن هشام بن حُجَيْرٍ، فقال: إذا لم أجد خبزَ حنطةٍ لا آكلُ خبزَ شعيرٍ ! »[٣].

وقد أخذَ عن هشامٍ[٤] هذا جماعةٌ من العلماء .

قال الإمامُ أحمدُ بن عبد الله بن صالحٍ العجليُّ : « هشامٌ ثقةٌ ، صاحبُ سُنَّةٍ »[٥] .

وقد أخرجا عنه في « الصّحيحين »، وقلّدا سفيانَ فيه، فأسندَ البخاريُّ في « صحيحه »[٦] في باب الاستثناء في الأيمان : نا عليُّ بن

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سُننه ص ٢٩ - ٣٠ مع اختلافٍ يسيرٍ في السِّياق.

(٢) في ص : برحمته .

(٣) لم أقف عليه بهذا السّياق. وقد أخرج العقيليُّ في الضّعفاء ٤/٣٣٨ بإسناده إلى سفيان ابن عيينة قال : « لم نكُن نأخذُ عن هشام بن حُجيرٍ إلاّ ما لا نجدُه عند غيره » ، وانظر هدي السّاري ص ٤٤٨ .

(٤) انظر ترجمةَ هشامِ بن حجيرٍ في تهذيب الكمال ٣٠/١٧٩ - ١٨١، والمصادر التي في حاشيته.

(٥) معرفة الثّقات للعجليّ ٢/٣٢٨ ، رقم : ١٨٩٦ .

(٦) صحيح البخاري ١١/٦٠٢ ، رقم : ١٨٩٦ .

عبد اللهٰ، قال: نا سفيانُ، عن هشام بن حُجَيْرٍ، عن طاوس، سمع أبا هريرة قال: « قال سليمانُ: لأطُوفنَّ اللّيلةَ على تسعينَ امرأة ... » الحديث بطُوله في كتاب كفّارات الأيمان .

وأخرجَ مسلمٌ في « صحيحه »[١] في كتاب الأيمان والنُّذور: نا محمّدُ بن عبّادٍ وابنُ أبي عُمَرَ واللّفظُ لابن أبي عمر قالا: نا سفيانُ، عن هشام بن حُجَيْر، عن طاوس، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال : « قال سليمانُ بن داود نبيُّ اللهٰ: لأُطيفنَّ[٢] اللّيلةَ على سبعين امرأةً ... » الحديث بطُوله[٣] .

وكان هشامُ بن حُجَيْر المكّيُّ قليلَ الحديث، ثمّ إنّه لا يحفظُ حديثَهُ، فضعّفه يحيى بنُ معينٍ جدًّا[٤] .

وقال أحمد : « ليس بالقويّ »[٥] .

وقال أبو حاتمٍ الرّازيّ : « يُكْتَبُ حديثُه »[٦] .

ولو لم يُؤخَذ إلاّ عن حافظٍ لبطلَ أكثرُ الحديث لقلّتهم .

وأكثرُ العلماء لا يقبلُ إلاّ ما صحَّ سندُه من رواية العدُول الأثبات[٧].

---

(١) صحيح مسلم ١٢٧٥/٣ ، رقم : ٢٣ .

(٢) في مسلم : لأطُوفنّ .

(٣) قال العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه اللهٰ : « لكن لم يتفرّد به هشامُ بن حجيرٍ فقد أخرجه الشّيخان وغيرُهما من طرقٍ أخرى صحيحةٍ عن أبي هريرة مرفوعاً ... » .

(٤) روى ذلك عنه عبدُ اللهٰ بن أحمد في العلل ومعرفة الرّجال ٣٠/٣، رقم: ٤٠٢٤.

(٥) العلل ومعرفة الرّجال ٣٨٥/١ ، رقم : ٧٥٢ .

(٦) الجرح والتّعديل ٥٤/٩ .

(٧) علّق على هذا العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه اللهٰ قائلاً : « هذا خلافُ المعروف عن العلماء في كتبهم من الاحتجاج بالحديث الحسن الذي لا يكونُ راويه من الأثبات، وإنّما من الثّقات الذين ينزلُ حفظُهم عن حفظ أولئك الأثبات ... » .

وتاسعُها : الضّعيفُ

وهو ما رواهُ محدِّثٌ ليس عنده سوى مجرّد الرّواية، ولا يَعْرِفُ صحيحَ حديثِه من سقيمِه[١]، والغالبُ على حديثه الوهمُ؛ فهذا لا يجوزُ الأخذُ عنه.

قالهُ الإمامُ / أبو سعيدٍ عبدُ الرّحمن بن مهدي في جماعةٍ من العلماء ل/٥٧ من أهل النّقل[٢]، إلاّ أنّ الإمام أحمدَ بن حنبلٍ يُقدِّم الحديثَ الضّعيفَ على القياس[٣].

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وقد طالعتُ كتبَ الفقه له[٤] فوجدتُّه لا يَحتجُّ بالحديث المتروك.

مسألةٌ :

قال الإمامُ أحمدُ : تصحُّ الوصيّةُ للقاتل، لنا إطلاقُ الوصيّة في قوله جلّ وعلا : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾[٥].

وفي الباب حديثٌ متروكٌ فلم يحتجّ به خوفاً من الوعيد عليه، وهو حديثُ بقيّة بن الوليد، قال: نا مُبَشِّرُ بن عُبيدٍ[٦]، عن الحجّاج بن أرطاة، عن

---

(١) في ص : حديثَه صحيحَه من سقيمِه .

(٢) انظر صحيح مسلم ـ المقدّمة ١/٨ .

(٣) ذكرَ ذلك ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٤. لكن ينبغي التّنبّهُ إلى أنّ مرادهم من الحديث الضّعيف المقدّم على الرّأي والقياس هو الحديثُ الذي ضعفتْ مرتبتُه عن درجة الصّحيح وهو الحديثُ الحسنُ، إذ كان الاصطلاحُ من قبل التّرمذيّ مستقرّاً على تقسيم الحديث إلى صحيحٍ وضعيفٍ، والضّعيفُ قسمان ضعيفٌ متروكٌ وهو الموضوعُ، وضعيفٌ ليس بمتروكٍ وهو الحسنُ. انظر مجموع الفتاوى ١٨/٢٤٩، والرّدّ على الأخنائيّ ص ٨٧.

(٤) غير مثبتة في ص .

(٥) النّساء : الآية ١٢ .

(٦) في ص : مبشّر بن عتبة ، وهو تحريفٌ .

الحكم بن عُتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليٍّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « ليس للقاتل وصيّةٌ »[١] .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

قال الحافظُ أبو الحسن الدّارقطنيُّ : « مُبَشِّرُ بن عُبيدٍ متروكٌ يضعُ الحديثَ »[٢] .

وقال الإمامُ أحمدُ : « الحجّاجُ بن أرطاة يزيدُ في الأحاديث، ويَروي عمّن لم يلقهُ، لا يُحتجُّ به »[٣].

وقال أبو زكريّاء يحيى بنُ معينٍ[٤] وأبو الحسن الدّارقطنيُّ[٥]: « لا

---

(١) أخرجه بهذا الإسناد الدّارقطنيُّ ٢٣٧/٤ من طريق بقيّة بن الوليد به. وأخرجه الطّبرانيُّ في الأوسط ١٦١/٨، رقم: ٨٢٧١، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرى ٢٨١/٦، وابنُ عديٍّ في الكامل ٢٤١٢/٦، من طريق بقيّة، عن مبشّر بن عبيدٍ، عن حجّاج بن أرطاة، عن عاصم، عن زرّ، عن عليٍّ به. قال البيهقيُّ: « تفرّد به مبشّرُ بن عبيدٍ الحمصيُّ وهو منسوبٌ إلى وضع الحديثِ، وإنّما ذكرتُ هذا الحديثَ لتعرف روايته ». وقال ابنُ عديٍّ: « هذا منكرٌ لا يرويه عن عاصمٍ غيرُ حجّاجٍ وعنه مبشّر »، وانظر الضّعيفة رقم: ١٤٥٩.

(٢) ذكرَ هذا الدّارقطنيُّ في السُّنن ٢٣٧/٤، وانظر نحوَه أيضاً في السُّنن ٢٤٥/٣، والضّعفاء والمتروكين رقم : ٥٠٠ .

(٣) رواهُ عن أحمد حربُ بن إسماعيل كما في الجرح والتّعديل ١٥٦/٣ لابن أبي حاتمٍ، وانظر رميَ أحمد له بالتّدليس في العلل ومعرفة الرّجال ١٤/٣، رقم: ٣٩٣٥.

(٤) رواهُ عن ابن معينٍ الدُّوريُّ كما في الجرح والتّعديل ١٥٦/٣، وروى عنه ابنُ أبي خيثمة قال: « كوفيٌّ صدوقٌ، ليس بالقويّ » كما في المصدر السّابق، وروى الدّارميُّ عنه قال : « صالحٌ » تاريخ الدّارمي رقم: ٤٢.

(٥) انظر سنن الدّارقطنيّ ٣٢٧/١، ١٠٨/٢، ١٥٥، والعلل ٣٤٧/٥.

يحتجُّ بحديث الحجّـاج » .

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده اللهُ :

وأصحابُ أحمد بخلافه يحتجُّون بالأحاديث التي رواها في « مسنده »، وأكثرُها لا يحلُّ الاحتجاجُ بهـا[١]، وإنّمـا أخرجهـا[٢] الإمـامُ أحمـدُ حتّـى يَعْرِفَ الحديثَ من أين مخرجُه ، والمنفردَ به أعَدْلٌ أو مجروحٌ ؟

ولا يحلُّ الآنَ لمسلمٍ عالِمٍ أن يَذكُر إلاّ ما صحّ لئلاّ يشقى في الدّارين، لِمَا صحّ عن سيّد الثّقلين أنّه قال: « مَنْ حدّث عنّي بحديثٍ يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين »[٣].

وعاشرُها : المُنْكَرُ

وعلامةُ صاحبه أن يَـروي عـن بعـض العلمـاء المشـهورين وقـد دوّن العلماءُ روايتَهُم كالزُّهريّ وهشام بن عروة ومالك بن أنسٍ وغيرهم / مـن ل/٥٨ كبار المحدِّثين، وحُفّاظِ سُنَّةِ سيّد المرسلين، فيَروي عـن بعضهـم العَـدَدَ مـن الحديث ممّا لا يعرفُه أحدٌ من أصحابهم، علـى كـثرتهم وشـهرة روايتهـم، واتّسـاع حديثهم، فإذا خالفتْ روايتُه روايتَهُـم، أو لم تكـد تُوافقهـا، فغـيرُ جائزٍ عند علماءِ النّقل قَبولُ حديث هذا[٤].

---

(١) علّق العلاّمةُ الألبانيُّ رحمه اللهُ على هذا فقال : « هذه مجازفةٌ، بل أكثرُها صحيحٌ وحسـنٌ يُحتجُّ به، كما يتبيّنُ ذلك لمن يتتبّعُ أسانيدَ أحاديثه، وينقدُها نقداً علميّـاً صحيحـاً، علـى نحو ما فعل الشّيخُ أحمد محمّد شاكر رحمه اللهُ في تعليقه على المسند جزاه اللهُ خيراً ».

(٢) في ص : خرّجها .

(٣) تقدّم تخريجُه ص ٨٢ والفقرة السّابقة نقلها أبو شـامة في البـاعث ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ عـن ابن دحية معزوّةً إلى كتابه هذا أداء ما وجب .

(٤) هذا المعنى مأخوذٌ من كلام الإمام مسلمٍ في مقدّمة صحيحه ١/٧ .

وقال الإمامُ مسلمٌ في أوّل « صحيحه » : « فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبُوله ولا مُستعمَلِه »[١].

وحادي عشرها : الباطلُ

والباطلُ في اللّغة: الشّيطانُ، قاله ابنُ فارسٍ في كتاب « المجمل »[٢] له.

وذلك أنّ قوماً رووا عن كذّابين وضعفاءَ وهم يعلمُونهم، ودلّسُوا أسماءَهُم، والكذبُ من أولئك المجرُوحين[٣]، والخطأُ القبيحُ من هؤلاء المُدلِّسين، فبطل حديثُهم أي ذهبَ، يُقال: بطلَ الشّيءُ يَبْطُلُ بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً إذا ذهبَ.

وهؤلاء الرُّواةُ الذين يُدلّسُون بالكذّابين بمنزلة الكذّابين، لما صحّ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: « من حدّث عنّي بحديثٍ يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين »، وقد قدّمناه في أوّل الكتاب، وهذا إنذارٌ من رسول الله ﷺ بأنّ في أمّته مَنْ يكذبُ عليه .

وثاني عشرها : الموضوعُ

وهو ما وُضع على رسول الله ﷺ، أي أُلْصِقَ به و لم يَقُلْهُ، يُقال: وضعَ فلانٌ على فلان عاراً إذا ألصقهُ به.

والوضعُ أيضاً الحَطُّ والإسقاطُ، فكأنّ هؤلاء الفسقةَ وضعُوا على رسول الله ﷺ أحاديثَ وهي ساقطةٌ عنه إذ هي كلامُ غيرِه.

---

(١) صحيح مسلم ـ المقدّمة ٧/١ .

(٢) مجمل اللّغة لابن فارسٍ ١٢٨/١ .

(٣) في ص : المُجَرَّحين .

ففي الدُّنيا من الأحاديث الموضوعة المستفعلة المصنُوعة جملةٌ لا تُحصى، بل تزيدُ عَدّاً[١] على مجموع الحَصى، كحديث تمزيق الرِّداء، والطَّرب لسماع الغناء.

حدّثنا الشّيخُ الثّقةُ الصّالحُ أبو جعفرٍ محمّدُ بن أحمد بن نصرٍ الصَّيْدَلانِيُّ قراءةً منّي عليه مرّتين بمنزله بأصْبَهَانَ، قال: أنا الثّقةُ أبو عليٍّ الحسنُ / بن أحمد المُقرىءُ ل / ٥٩ الحدّادُ سماعاً عليه حضوراً في شهر ربيع الأوّل سنةَ اثنتي عشرة وخمسمائة، وأجازَ له بخطِّه جميعَ رواياته، قال: نا الإمامُ الحافظُ أبو نُعيم أحمدُ بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق قراءةً عليه في المحرّم سنةَ سبعٍ وعشرين وأربعمائة، قال: نا حدّثنا الإمامُ عبدُ الله بن محمّد بن جعفرٍ[٢]، نا عبدُ الله بن أحمد بن أَسِيد، نا أحمدُ بن منصورٍ، نا يونسُ بن محمّدٍ، نا أبو أُوَيْسٍ، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عبّاسٍ قال: « مرّ رسولُ الله ﷺ بحسّان بن ثابتٍ وقد رَشَّ فِناءَ أُطُمِه، ومعه أصحابُه سِماطَيْنِ، وجاريةٌ له يُقال لها سيرينَ، معها مِزْهَرُها تَختلفُ به بين السِّماطين بين القوم وهي تُغنِّيهم، فلمّا مرّ النّبيُّ ﷺ لم يأمُرهم ولم ينهَهُم، فانتهى إليها وهي تقولُ في غنائها:

هل عَلَيَّ ويحكُما   إن لهوتُ من حَرَجِ

فتبسّمَ النّبيُّ ﷺ وقال: لا حرجَ إن شاء الله »[٣].

---

(١) في ص: عدداً.

(٢) أبو الشّيخ الأصبهانيّ الحافظ.

(٣) أخرجه الدّارقطنيُّ في الغرائب والأفراد ـ كما في أطرافها لمحمّد بن طاهر المقدسيّ ٣/٢٢٧، رقم: ٢٥٠٠، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣/٣٣٧، رقم:
=

غريبٌ من حديث عكرمة، لا أعلمُ رواهُ عنه إلاّ حسين، وهو حسينُ ابن عبد اللّٰه بن عبيد اللّٰه بن عبّاسٍ .

قال ذو النّسَبَيْنِ أيّده اللّٰه :

وهو حديثٌ موضوعٌ .

قال النّسويُّ : « حسين متروكُ الحديث »[1] .

وقال عليٌّ بن المديني : « تركتُ حديثَهُ »[2] .

وقال السّعديُّ[3] : « لا يشتغلُ بحديثه »[4] .

وأمّا أبو أُوَيْسٍ :

فقال يحيى بن معينٍ : « أبو أُوَيْسٍ لا يُساوي نواةً »[5] .

١٥٧٦، من طريق أبي أويسٍ، قال: حدّثنا حسينُ بن عبد اللّٰه بن عبيد اللّٰه بن عبّاسٍ، عن عكرمة، عن ابن عبّاسٍ به . وحسينٌ متروكٌ ، وأبو أويسٍ ضعيفٌ ، و اسمُه عبدُ اللّٰه بن عبد اللّٰه بن عبّاسٍ، وانظر ترتيب الموضوعات رقم: ٩٢٠ للذّهبيّ.

(١) الضّعفاء والمتروكين رقم : ١٤٧ .

(٢) رواهُ عن ابن المدينيّ البخاريُّ في التّاريخ الكبير ٣٨٨/٢، رقم: ٢٨٧٢، والأوسط رواية زنجويه النّيساوريّ ٥٤/٢، ورواية الخفّاف ٤٢/٢، والضّعفاء الصّغير رقم: ٧٨. وروى عنه محمّدُ بن عثمان بن أبي شيبة في سُؤالاته له رقم: ٨٢: « كان ضعيفاً ليس بشيءٍ ».

(٣) إبراهيمُ بن يعقوب الجوزجانيُّ .

(٤) أحوال الرّجال رقم : ٢٣٣ .

(٥) لم أقف على كلام ابن معينٍ هذا، وقد اختلفَ قولُه في أبي أويسٍ ما بين توثيقٍ وتضعيفٍ، وتَرى أقوالَهُ في ذلك في تاريخ ابن معينٍ رواية الدُّوريّ ٣١٧/٢، ٣١٨، والدّارميّ رقم: ٦٩٤، وسؤالات ابن الجنيد رقم: ١٦١، والكامل ١٤٩٩/٤، وتاريخ

=

وقال النّضرُ بن سلمة المروزيُّ : « هو كذّابٌ »(١) .
واسمُ أبي أُوَيْسٍ عبدُ الله بن عبد الله بن أُوَيْسٍ الأصبحيُّ.
وقال عليُّ بن المدينيّ(٢) وأحمدُ بن حنبلٍ(٣) : « هو ضعيفُ الحديث ».
وقال يحيى مرّةً : « كان يسرقُ الحديث »(٤) .
وهذا الحديثُ باطلٌ .
والأحاديثُ في فضل البُلدان، كفضل الرَّمْلِ الذي بعَسْقَلانَ(٥)، وفضل عَيْنِ البَقَرِ بعَكّا(٦)، وفي صخرة بيت المقدس، وأنّ جَبْرَئيلَ قال لرسول الله / ﷺ: « مِنْ هاهنا عَرَجَ ربُّك إلى السّماء »(٧). ل / ٦٠

بغداد ١٠/٧. وقد لاحظَ ابنُ حبّان في المجروحين ٢/٢٤ هذا الاختلافَ فقال: « كان يحيى بن معينٍ يوثّقُه مرّةً، ويضعّفُه أخرى »، وأبدى د. أحمد محمّد نور سيف أنّ الأخيرَ من قول يحيى فيه تحسينُ حاله فقد نقلَ البغداديُّون عنه ما يدلُّ على ذلك.

(١) لم أقف على قول النّضر .

(٢) روى عنه محمّدُ بن عثمان بن أبي شيبة في سؤالاته رقم: ١٧٣ قال: « كان عند أصحابنا ضعيفاً ». وروى عبدُ الله بن عليّ بن المدينيّ قال: « سمعتُ أبي - وذكرَ أبا أويسٍ عبدَ الله ابن عبد الله - وضعّفهُ » تاريخ بغداد ١٠/٧.

(٣) نقلَ تضعيفَ أحمد لأبي أويسٍ ابنُ الجوزيّ في الضّعفاء والمتروكين ٢/١٢٩، رقم: ٢٠٥٤، والموضوعات ٣/٣٣٨ - ط أضواء السّلف، ورُوي عن أحمد توثيقُه انظر تاريخ بغداد ١٠/٧.

(٤) انظر الكامل ٤/١٤٩٩ .

(٥) يعني بالرّمل - والله أعلم - ترابَ مقبرة عسقلان، وفي فضل هذه المقبرة أحاديثُ موضوعةٌ ذكرها ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ٢/٣١١ - ٣١٥.

(٦) انظر معجم البلدان لياقوت ٤/١٩٩ ، رقم : ٨٧٠٢. وللتّافلاتي في هذه العين تصنيفٌ سمّاه: تحذير أعلام البشر من أحاديث عكّا وعينها المسمّاة عين البقر في الخزانة التّيموريّة، انظر الفهرس الشّامل للتّراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط - الحديث النّبويّ ١/٣٣٠، رقم: ٧٠.

(٧) أخرجه ابنُ حبّان في المجروحين ١/١٩٧، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٦٢، رقم: ٢٤٣، من طريق بكر بن زيادٍ الباهليّ، قال: حدّثنا ابنُ المبارك، عن

=

وهذه الأحاديثُ الموضوعَة ، في « تاريخ الشّام » مجمُوعَة[١].

وكذلك في فضل مدينة قَزْوين، ومدينة نَصيبينَ، وبلاد طُوسَ[٢].

وإنّما وضعها الوضّاعُون قصداً منهم لإفساد الشّريعة، وإيقاع الشّكِّ فيها في قلوب العوامّ[٣]، كعبد الكريم بن أبي العَوْجاء[٤] خال مَعْنِ بن زائدة، ولّما أمرَ الأميرُ الحسيبُ محمّدُ بن سليمان بن عليّ[٥] بضرب عنقه وأيقنَ بالقتل قال :

« واللهِ لقد وضعتُ فيكم أربعةَ آلاف حديثٍ، أحرِّمُ فيها الحلالَ، وأحلُّ فيها الحرامَ، ولقد فطّرتكُم في يوم صومكم، وصوّمتكُم في يوم فطركم »[٦] .

سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة به. وفيه بكرٌ الباهليُّ قال ابنُ حبّان: « شيخٌ دجّالٌ، يضعُ الحديثَ على الثّقات، لا يحلُّ ذِكْرُه في الكتب إلاّ على سبيل القدح فيه ... وهذا شيءٌ لا يشكُّ عوامُّ أصحاب الحديث أنّه موضوعٌ، فكيف البُزَّلُ في هذا الشّأن ».

(١) إخالُ ابنَ دحية يعني تاريخ دمشق لابن عساكر، وما فيه من أحاديثَ موضوعةٍ.

(٢) في فضل هذه المدن أحاديثُ موضوعةٌ بيّنها ابنُ الجوزي رحمه الله في كتابه الموضوعات ٢/٣١٦ - ٣١٩، ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٣) انظر الموضوعات ١/١٨ .

(٤) انظر ترجمته في الميزان ٢/٦٤٤ ، والمغني في الضّعفاء ٢/٤٠٢.

(٥) الأمير الهاشميّ العبّاسيّ، توفّي سنة ١٧٣هـ، انظر تاريخ بغداد ٥/٢٩١ ـ ٢٩٢، وسير أعلام النّبلاء ٨/٢٤٠ - ٢٤١ .

(٦) انظر القصّةَ في الموضوعات ١/١٨، والميزان ٢/٦٤٤، والمغني في الضّعفاء ٢/٤٠٢.

وكأحمد بن عبد اللّٰه الجُوَيْبَارِيِّ[١] كـان دَجّـالاً وضّاعـاً، وهـو الـذي وضعَ الحديثَ في الشّافعيّ[٢]، ورواهُ عن عبد اللّٰه بـن مَعْـدَانَ الأزديّ، عـن أنس بن مالكٍ، رواهُ عنه مأمونُ بن أحمد الهرويُّ .

وقد وضعَ مأمونٌ نحوَ مائـة ألـف حديثٍ ، و قد ذكـرهُ الحاكـمُ في « المدخل إلى كتاب الإكليل »[٣] .

وقال فيه الشّافعيُّ : « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ »[٤].

والجُوَيْباريُّ هذا هو الذي أفسدَ عقيدةَ محمّد بن كَـرّامٍ بعـد أن كـان عابداً[٥]، وهو منسوبٌ إلى جُوَيْبارةَ، وهي مَحَلَّةٌ من مَحَالِّ أَصْبَهانَ، وكان فيها في القديم نهرٌ، وهو « جُوَيْ » بلغتهم، « بَـارَةَ » المتّصـفُ بكـذا مثـل قولهم: « مَيْسَارَةَ » المشتغل بالخمر، كذا[٦] قيّدتُّه عـن علمـاء أهـل فـارسَ، وقد سكنتُ جُوَيْبَارَة مُدّةً .

---

(١) انظر ترجمته في المجروحين ١/١٤٢، والميزان ١/١٠٦، والكامل ١/١٨١ - ١٨٢.

(٢) يعني حديثَه : « يكونُ في أمّتي رجلٌ يُقال له : محمّدُ بن إدريس أضـرُّ علـى أمّـتي مـن إبليس »، وهو حديثٌ باطلٌ موضوعٌ وضعه الجويباريُّ هذا وكان دجّالاً مـن الدّجاجلـة، انظر المجروحـين ٣/٤٥، والميزان ٣/٤٢٩ .

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص ٥٤ ، ٥٦ .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٠٤ .

(٥) ذكرَ ذلك ابنُ عديٍّ في الكامل ١/١٨١ .

(٦) في ص : هكذا .

ومن كبار الوضّاعين وهبُ بن وهبٍ القاضي[١]، و محمّدُ بن السّائب الكلبيّ[٢].

وقال النّسائيُّ: « الكذّابُون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعةٌ: إبراهيمُ بن أبي يحيى الأسلميُّ بالمدينة، ومحمّدُ بن عمر الواقديُّ القاضي ببغداذ، ومقاتلُ بن سليمان المفسِّرُ بخُراسَانَ، ومحمّدُ بن سعيدٍ المصلوبُ بالشّام ».

رواهُ الحسنُ بن رُشَيْق، عن النّسويّ، وقد أسندهُ عنه الخطيبُ[٣].

ومن كبار الوضّاعين أيضاً أبو داودَ / النَّخَعِيُّ[٤]، وإسحاقُ بن نَجيحٍ المَلَطِيُّ[٥]، وغِياثُ بن إبراهيم[٦] النَّخَعِيُّ[٧]، والمغيرةُ بن سعيدٍ الكُوفيُّ[٨]. ٦

قال ابنُ نُمَيْرٍ: « كان المغيرةُ ساحراً، وكان بَيانٌ[٩] زنديقاً، فقتلهُما

---

(١) أبو البختريّ القُرشيّ المدنيّ انظر ترجمته في الجرح والتّعديل ٩/٢٥ ـ ٢٦، والمجروحين ٣/٧٤، والتّاريخ الكبير ٨/٢٥٨١، والميزان ٤/٣٥٣ وغيرها.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٥/٢٤٦ ـ ٢٥٣، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في تاريخ بغداد ١٣/١٦٨ بإسناده إليه.

(٤) سليمانُ بن عمرو الكُوفيّ، انظر عنه أحوال الرّجال رقم: ٣٥٤، والميزان رقم: ٣٥٤، والمصادر التي في حاشية الأوّل.

(٥) انظر عنه تهذيب الكمال ٢/٤٨٤ ـ ٤٨٧، وأحوال الرّجال رقم: ٣٢٠، والمصادر التي في حاشيته.

(٦) وإسحاق ... إبراهيم: ساقطة من ص.

(٧) انظر عنه أحوال الرّجال رقم: ٣٧٠، والميزان ٣/٣٧٣، والمصادر التي في حاشية الأوّل.

(٨) رافضيٌّ قُتل على ادِّعاء النّبوّة، انظر عنه الجرح والتّعديل ٨/٢٢٣، وأحوال الرّجال رقم: ٢٦، والكامل ٣/١١٥، والمجروحين ٣/٧، والميزان ٤/١٦٠.

(٩) هو بيانُ بن سمعان النّهديُّ من بني تميمٍ، زنديقٌ ادّعى النّبوّةَ، أورده الذّهبيُّ في الميزان ١/٣٥٧ وقال: « وكتابُنا ـ يعني الميزان ـ ليس موضوعاً لهذا الضّرب إذ لم يرو شيئاً، وإنّما أُطرِّزُه بهذه الطُّرَفِ ».

خالدُ بن عبد اللّٰه القَسْرِيُّ وأحرقهُما بالنّار »[١].

ومحمّدُ بن عُكّاشةَ الكَرْمَانيُّ[٢]، ومحمّدُ بن زيادٍ اليَشْكُرِيُّ[٣]، ومحمّدُ ابن تَميمٍ الفارِيَابِيُّ[٤]، إلى جماعةٍ يكثرُ تَعْدادُهم.

وقال حمّادُ بن زيدٍ : « وضعت الزّنادقةُ على رسول اللّٰه ﷺ أربعةَ عَشَرَ[٥] ألفَ حديثٍ »[٦].

منها في الخضراواتِ، والبُقُولِ، وأكل الفُولِ، والحُلْبَةِ[٧] .

العامّةُ يقولون : الحُلْبَا[٨]، وإنّما هي الحُلْبَةُ[٩]، كذا ذكرهُ في كتاب « تقويم اللّسان »[١٠]، والحِنّاء، وشَمّ النَّرْجس، وفضل الادِّهان بدُهن

---

(١) كلامُ ابن نميرٍ ذكره الحاكمُ في المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٥٢ قال : قال محمّدُ بن عبد اللّٰه البيروتيُّ: سمعتُ جعفر بن أبان الحافظ يقول: سمعتُ ابنَ نميرٍ يقول: فذكرهُ.

(٢) انظر عنه الضّعفاء والمتروكين رقم : ٤٨٨ للدّارقطنيّ، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) انظر عنه المصدر السّابق رقم : ٤٦٦ .

(٤) انظر عنه المجروحين ٣٠٦/٢ ، والميزان ٤٩٤/٣ .

(٥) أربعة عشر : ساقطة من ص .

(٦) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٤٣١، والعقيليُّ في الضّعفاء ١٤/١، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٩/١ - ٢٠، من طريق أحمد بن عليٍّ الأبّار، عن عبد الرّحيم بن حازم البلخيّ، عن الحكم بن المُبارك، عن حمّاد بن زيدٍ به. لكن عند العقيليّ والخطيب: « اثني عشر ألفاً ».

(٧) في الخضراوات والبقول والفول والحلبة أحاديثُ موضوعةٌ ذكرها ابنُ الجوزي في كتابه الموضوعات ١١٧/٣ - ١٢٦ .

(٨) الذي في تثقيف اللّسان : « ويقولون لبعض الحُبوب: حُلْبا، والصّوابُ: حُلْبَةٌ ».

(٩) الحُلْبَةُ : نِبْتَةٌ لها حبٌّ أصفرُ يُتعالجُ به، ويُبَيَّتُ فيؤكلُ، اللّسان ٣٣٣/١، والقاموس المحيط ص ٩٩.

(١٠) تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان لابن مكّي الصَّقَلّيّ ص ٧٨ .

البنفسج ، و« أنه باردٌ في الصّيف، حارٌّ في الشّتاء » الحديث[١].

وأنّ الوَرْدَ مِنْ عَرَقِ رسول اللهِ[٢] .

وأنّ سيّدَ رَيْحان أهل الجنّة الفاغيةُ[٣]، وهو نَوْرُ شجر الحِنّاء[٤].

---

(١) أخرجه ابنُ حبّان في المجروحين ٢/١٠٣، ومن طريقه ابن الجوزيّ في الموضوعات ٣/٢٤٦، رقم: ١٤٧٤، عن عثمان بن عبد الله قال: أخبرنا مسلمُ بن خالدٍ الزّنجيُّ، عن جعفر بن محمّدٍ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدريّ، عن النّبيّ ﷺ قال: « فضلُ دُهن البنفسج على سائر الأدهان كفضلي على سائر الخَلْق ». وفيه عثمانُ بن عبد الله المغربيُّ الأمويُّ أبو عمرو قال ابنُ حبّان : « يضعُ عليهم الأحاديثَ، كتبَ عنه أصحابُ الرّأي، لا يحلُّ كتابةُ حديثِه إلاّ على سبيل الاعتبار ». وهذا الحديثُ هو ضمن نسخةٍ يرويها عثمانُ بن عبد الله المغربيُّ عن موسى بن خالدٍ الزّنجيّ، قال عنها ابنُ حبّان: « أكثرُها موضوعةٌ أو مقلوبةٌ ».

(٢) في ذلك أحاديثُ موضوعةٌ يزعمُ واضعُوها أنّ ليلةَ أُسري برسول الله ﷺ إلى السّماءِ سقطَ مِنْ عَرَقِهِ إلى الأرض، فنبتَ منه الوَرْدُ الأحمرُ أو الأبيضُ، وقد أورد تلك الأحاديثَ ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣/٢٤٠ ـ ٢٤٣ وقال: « هذه أحاديثُ كلُّها محالٌ ».

(٣) أخرجه الخطيبُ في تاريخ بغداد ٥/٥٦، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، رقم: ١٤٥٦، عن بكر بن بكّار، والطّبرانيُّ ـ كما في مجمع الزّوائد ٥/١٥٧، وتنزيه الشّريعة ٢/٢٧٥ ـ، عن معاذ بن هشام، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن عبد الله ابن عمرو أنّ النّبيّ ﷺ قال: « سيّدُ ريحان الجنّة الحنّاء ». وله شاهدٌ من حديث بُريدة أخرجه البيهقيُّ في الشّعب ١١/٧٤ ـ ٧٥، رقم: ٥٦٧٥، من طريق أبي هلالٍ، عن قتادة، عن عبد الله ابن بريدة، عن أبيه به. وفي الباب عن أنسٍ أخرجه أحمد في المسند ٢٠/٢٠، رقم: ١٢٥٤٦، والبيهقيُّ في الشّعب أيضاً ١١/٧٣، رقم: ٥٦٧٣، والطّبرانيُّ في المعجم الكبير ١/٢٥٤، رقم: ٧٣٤، والعقيليُّ في الضّعفاء ٣/٤٧، وأبو الشّيخ في أخلاق النّبيّ ﷺ وآدابه ٣/٣٣٥، رقم: ٦٦٩، من طرق عن عبد الله بن رجاء، عن سليمان بن أبي داود، عن عبد الحميد بن قُدامة، عن أنسٍ قال: « كان أحبَّ الرّيحان إلى رسول الله ﷺ الفاغيةُ ». قال العقيليُّ: « عبدُ الحميدِ ابن قُدامة عن أنسٍ في الفاغية لا يُتابعُ عليه ». فالحديثُ هو من رواية عبد الحميد بن قدامة لا عبد الحميد بن المنذر كما ظنّه محقّقا المسند، وكذا تصحّف في كتاب أبي الشّيخ « عبد الحميد » إلى « عبد المجيد ».

(٤) هو من تفسير الأصمعيّ ذكرَ ذلك البيهقيُّ في شعب الإيمان ١١/٧٦.

وفي العَدَسِ وأنّه مُبارَكٌ مُقَدَّسٌ، وأنّه يُرِقُّ القلبَ، ويُكثِرُ الدَّمْعَةَ، وقد بارَكَ فيه سبعون نبيّاً أحدُهم[١] عيسى بنُ مريم[٢] .

وفي فضل الخبز :

قرأتُ بمدينة قُرْطُبَةَ على القاضي بمدينة أَرْكُشَ المحدِّثِ المؤرِّخِ أبي القاسم بن بَشْكُوَالَ، قال: أنا أبو محمّد بن عَتّابٍ قراءةً عليه وأنا أسمعُ، عن أبيه، قال: قرأتُ على أبي بكرٍ عبد الرّحمن بن أحمد[٣]، قال: نا أحمدُ بن مُطَرِّفٍ[٤]، عن سعيد بن عثمان[٥]، قال: نا الطُّوسيُّ، قال: نا عليُّ بن محمّدٍ، قال: نا المُوقَّرِيُّ[٦]، عن الزُّهريّ، عن عروة[٧] ، عن عائشة :

« أنّ رسول الله ﷺ دخلَ عليها فرأى كسرةً ملقاةً فقال: يا عائشةُ، أحسني مجاورةَ نعمِ الله عليكِ فإنّها قلّما نَفِدَتْ[٨] من قومٍ فعادتْ إليهم »[٩].

---

(١) في ص : آخرُهم .

(٢) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣/١١٢ ـ ١١٤، رقم: ١٣٢٥، ١٣٢٦، من طريقين، ثمّ قال: « هاذان حديثان موضوعان، كافأ الله من وضعهُما، فإنّه قصدَ شَيْنَ الشّريعة والتّلاعُبَ، فإنّ العَدَسَ مِن أردإ المأكولات، فإذا سمعَ مَنْ ليس مِنْ أهل شرعنا هذا نسبَ نبيَّنا ﷺ إلى غير الحكمة »، ثمّ ذكرَ ابنُ الجوزيّ المُتّهَمَ بوضع الحديثين.

(٣) المعروف بابن حوبيل تقدّم ذِكْرُه .

(٤) المحدّث المعروف بابن المشّاط ، تُوفّي سنة ٣٥٢ هـ ، انظر جذوة المقتبس ص ١٣٨.

(٥) أبو عثمان التُّجيبيُّ الأندلسيُّ الأعناقيُّ، تُوفّي سنة ٣٠٥ هـ ، انظر تاريخ ابن الفرضيّ ١/١٩٥ ـ ١٩٦، وجذوة المقتبس ص ٢١٤ .

(٦) الوليدُ بن محمّد الموقَّريُّ القرشيُّ .

(٧) عن عروة : ساقطة من ص .

(٨) في ص : فُقدت .

(٩) أخرجه ابنُ ماجه ٥/٦٤، رقم: ٣٣٥٣، من طريق الوليد بن محمّدٍ الموقّريّ، قال: حدّثنا الزّهريُّ، عن عروة، عن عائشة به. وأخرجه ابنُ عدي في الكامل ٣/٩١٢، والخطيبُ في

=

هذا إسنادٌ لا يُساوي فَلْساً، وإنّما دُلِّسَ بالمُوَقَّري كي لا يُعْرَفَ وهو الوليدُ بن محمّدٍ .

قال الحافظُ أبو حاتمٍ محمّدُ بن حبّان : « المُوَقَّرِيُّ روى عن الزُّهريّ أشياءَ موضوعةً لم يروها الزّهريُّ قطُّ[1]، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ ».

وقال يحى بن معينٍ : « المُوَقَّرِيُّ ليس بشيءٍ »[2] .

وقال النّسائيُّ : « متروكُ الحديثِ »[3] .

/ ٦٢ وحديث الهريسة / وأنّ النّبيّ ﷺ شكا إلى جَبْرَئيلَ قلّةَ الجماع قال : « فتبسّمَ جَبْرَئيلُ[4] حتّى تلألأ مجلسُ رسول الله ﷺ من ثنايا جبريل، ثمّ قال: يا رسول الله ﷺ، أين أنتَ من أكل الهريسة فإنّ فيها قوّةَ أربعين رجُلاً »[5].

تاريخ بغداد ١١/٢٢٩، من طريق خالد بن إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه به. قال ابنُ عديٍّ: « وهذا الحديثُ يُروى أيضاً عن الزُّهريّ، عن عروة، عن عائشة. رواهُ عن الزُّهريّ الوليدُ بن محمّدٍ الموقّريُّ شرٌّ من خالد بن إسماعيل ». وضعّفَ الحديثَ العلاّمةُ الألبانيُّ في إرواء الغليل ٧/٢٠ ـ ٢٣، وتوسّع في تخريجه رحمةُ الله عليه رحمةً واسعةً.

(١) الذي في المجروحين ٣/٧٧: « لم يُحَدِّث بها الزّهريُّ قطُّ كما رُوي عنه، وكان يرفعُ المراسيلَ، ويسندُ الموقوفَ ... ».

(٢) تاريخ الدّارميّ عن ابن معينٍ رقم : ٨٣٧ .

(٣) الضّعفاء والمتروكين رقم : ٦٣٢ .

(٤) في ص : جبريل ، وكذا في الموطن الذي بعده .

(٥) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٣/١٥٩ ـ ١٦٠، رقم: ١٣٧٥، من طريق عبد العزيز بن محمّد بن زبالة، قال: حدّثنا إبراهيمُ بن محمّد بن يوسف الفريابيُّ، قال: حدّثنا عمرو بن بكرٍ، عن أرطاة، عن مكحولٍ، عن أبي هريرة به. وفيه عمرو بن بكرٍ السّكسكيُّ متروكٌ، وابنُ زبالة مجهولٌ. وللحديثِ طرقٌ أخرى بنحوه لا تخلُو من وضّاعٍ، =

وفي فضل مَنْ حضرَ ختانَ امرىءٍ مسلمٍ، فكأنّما صامَ يوماً في سبيل الله ، واليومُ بسبعمائة يومٍ(١).

وحديث فضل طعام العُرْسِ وأنّ رسول الله ﷺ قال :

« في طعام العُرْسِ(٢) مثقالٌ من ريح الجنّة ... » الحديث(٣) بطُوله(٤).

وتفصيلُ ذلك في الموضوعات ٣/١٥٧ ـ ١٦١، والضّعيفة ٤/١٨٠ ـ ١٨٣، رقم: ١٦٨٦ للعلاّمة الألبانيّ رحمةُ الله عليه .

(١) أخرجه ابنُ عدي في الكامل ٥/١٨٥١ من طريق عليّ بن عروة، عن عاصم بن عمر، عن محمود ابن لبيد، عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: « من حضرَ ختانَ امرىءٍ مسلمٍ فكأنّما صامَ يوماً في سبيل الله، واليومُ بسبعمائة يومٍ ». وفيه عليُّ بن عروة الدِّمشقيُّ القُرشيُّ قال ابنُ معينٍ: « ليس بشيءٍ ». وقال البخاريُّ: « مجهولٌ ». وقال ابنُ حبّان: « يضعُ الحديثَ » ، انظر تهذيب الكمال ٢١/٦٩ ـ ٧٠.

(٢) وأنّ رسول الله ﷺ ... العرس : ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أخرجه الحارثُ في مسنده ـ كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ١/٤٧٦، رقم: ٤٠٦ ـ قال: حدّثنا عبدُ الرّحيم بن واقدٍ، ثنا العبّاسُ بن راشدٍ الخُراسانيُّ، حدّثني الوليدُ بن مسلمٍ الدّمشقيُّ، عن عنبسة بن عبد الرّحمن، عن محمّد بن عبد الصّمد، عن ابن رُومان، قال: سُئل عمرُ بن الخطّاب عن طعام العُرْسِ فقيل: يا أمير المؤمنين، ما بالُ ريح طعام العُرْسِ أطيبُ من ريح طعامنا؟ فقال عمرُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في طعام العُرْسِ: فيه مثقالٌ من ريح الجنّة. وقال عمرُ: دعا له إبراهيمُ خليلُ الرّحمن، ومحمّدٌ ﷺ أن يُبارك له فيه ويطيّبه ». قال الحافظُ ابن حجر في المطالب العالية ٤/٣١٣ ـ تحقيق: أيمن عليّ وأشرف صلاح عليّ: « هذا إسنادٌ مظلمٌ ». وقال البُوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة ٥/٦٧ ـ تحقيق: عادل بن سعد والسيِّد بن محمود إسماعيل: « هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف عبد الرّحيم، وتدليس الوليد بن مسلمٍ ».

وحديث الباذَنْجانَ(١)، وحديث أكل الطِّين(٢)، وأحاديث الحَرْمَل(٣)، وفضل التّختُّم بالعَقيق(٤)، والمشي حافياً في طلب العلم(٥)، وأنّ اللهَ جلّ وعلا ليغضبُ حتّى ينجبذَ لغضبه أهلُ السّماوات، وأنّ الملائكةَ تتسلّحُ(٦) ... الحديثَ بطُوله.

وحديث : « من أكلَ فُولَةً بقِشْرِها » ، والعجبُ من بقيّ بن مخلدٍ كيف ذكرَ ذلك في « مسنده »، وهو مسندٌ مصنَّفٌ في نحو مائتي جزء(٧).

حدّثني(٨) المحدِّثُ العَدْلُ مؤرِّخُ الأندلس أبو القاسم خَلَفُ بن عبد الملك بن بَشْكُوالَ الأنصاريُّ بقراءتي عليه بجامع قُرْطُبَةَ، قال: نا الفقيهُ أبو محمّد بن عَتّابٍ، أنبأنا أبو عُمر النَّمَرِيُّ، نا محمّدُ بن عبد الملك، نا عبدُ الله بن يونس(٩)، نا بقيُّ بن

---

(١) وفيه : « إنّما الباذنجانُ شفاءٌ من كلِّ داءٍ، ولا داءَ فيه »، وهو حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ انظر الموضوعات ٣/١٢٤ ـ ١٢٦.

(٢) في النّهي عن أكل الطِّين أحاديثُ كثيرةٌ لا يصحُّ منها شيءٌ، وقد استوعبَ الكلامَ عليها الحافظُ ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ٣/١٨٣ ـ ١٩٠. ولا شكَّ أنّ أكلَهُ ضارٌّ ببدن الإنسان لذا جزمَ غيرُ واحدٍ بتحريم أكله.

(٣) الحَرْمَلُ : نباتٌ صحراويٌّ يستعملُ في الطِّبّ، انظر القاموس المحيط ص ١٢٧١، والمعجم الوسيط ص ١٦٩ « حرمل » .

(٤) في التّختُّم بالعقيق ـ واد مشهور في المدينة ـ أحاديثُ ليس فيها أيضاً ما يصحُّ كما قال ابنُ الجوزيُّ، وقد أوردها في الموضوعات ٣/٢٣٢ ـ ٢٣٧.

(٥) في المشي حافياً في طلب العلمِ أحاديثُ ليس فيها أيضاً ما يصحُّ كما قال ابنُ الجوزيّ وقد أوردها في الموضوعات ١/٣٥٠ ـ ٣٥٣.

(٦) في ذلك حديثٌ لا يصحُّ وفيه ألفاظٌ منكرةٌ وقد تكلّم عليه ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ١/١٨٢.

(٧) ومسندُه هذا مدحهُ ابنُ حزمٍ والعلماءُ، وهو ممّا فُقد من تراث أعلام الأندلس، ولم تبق منه إلاّ شذراتٌ ونقولٌ في كُتب العلماء.

(٨) هذا إسنادُ ابن دحية الذي يروي به مسند بقيّ بن مخلدٍ الأندلسيّ.

(٩) أبو محمّد القَبْريُّ المُراديُّ الأندلسيُّ، سمع من بقيّ بن مخلدٍ كثيراً وصحبه، تُوفّي سنة ٣٣٠هـ، انظر تاريخ ابن الفرضيّ ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦، وجذوة المقتبس ص ٢٤٨.

مخلدٍ، قال: نا زهيرُ بن عبّادٍ، نا عبدُ الله بن عمر الخُراسانيُّ ـ فذكرَ من فضله ـ، عن اللّيث بن سعدٍ، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عروة، عن عائشة قالت : سمعتُ النّبيّ ﷺ يقول :

« مَنْ أكلَ فُولةً بقِشْرِها أخرجَ اللهُ منه من الدّاءِ مثلَها »[١] .

قال الإمامُ أبو أحمد عبدُ الله بن عديٍّ الجرجانيُّ في « تعديله وتجريحه »:

« هذا حديثٌ لا يَرويه غيرُ عبد الله بن عُمر الخُراسانيُّ وهو شيخٌ مجهولٌ يُحَدِّثُ عن اللّيث بمناكير[٢] »[٣].

وأحاديثُ دعوات الخواصّ بالكلمات السُّرْيانيّة والعِبْرانيّة التي منها: يا تَمْخِيثَا، يا تَمْشِيثَا، وأنّ الإنسانَ يمشي بها على الماء، ويطيرُ بها في الهواء[٤]، إلى غير ذلك ممّا لا يمكنُ ذِكْرُها في هذا الكتاب.

قال أبو العَيناء : « أنا والجاحظُ وضعنا حديثَ فَدَك »[٥] .

---

(١) أخرجه بقيٌّ بن مخلدٍ في مسنده ـ كما ذكرَ ابنُ دحية هنا وابنُ حجر في لسان الميزان ٣١٩/٣ ـ، وابنُ عدي في الكامل ١٥٧٣/٤، من طريق زهير بن عبّادٍ، عن عبد الله بن عمر الخُراسانيّ به. قال ابنُ عدي: « هذا حديثٌ باطلٌ لا يرويه غيرُ عبدِ الله بن عمر الخُراسانيّ هذا، ولا يرويه عنه غيرُ زهير ». وأخرجه ابنُ الجوزيّ في الموضوعات ١١٠/٣ ـ ١١١، رقم: ١٣٢٣، والذّهبيُّ في الميزان ٦٢٠/٢ من طريقين عن اللّيث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عروة، عن عائشة به. وفي إسناد الذّهبيّ عبدُ الصّمد بن مطير قال الذّهبيُّ: « هو صاحبُ هذا الباطلِ ». وقال ابنُ الجوزيّ: « هذا حديثٌ ليس بصحيح ».

(٢) وحديث من أكل فولةً ... بمناكير : وقعت في ص بعد قوله : وأكل الفول والحلبة.

(٣) الكامل ١٥٧٣/٤ .

(٤) لم أقف في ذلك على حديثٍ معيّن، وقد ذكرَ الصّغانيُّ في موضوعاته ص ٦٢ أنّ بعض الأغبياء الجُهّال، والعوامّ الضُّلاّل، اعتنوا بهذا الدُّعاء الشّركيّ: يا تمخيثا وتمشيثا وشمخيثا، ونحوها، ولم يقل به أحدٌ من العلماء والصّلحاء، بل وضعهُ أغبياءُ الأدباء وسفهاء القُصّاص؛ لتغرير العوامّ، وجمع الحُطام.

(٥) قال ابن حجر في لسان الميزان ٣٥٦/٤ : « ما علمتُ ما أراد بحديث فدك » .

ذكرهُ الحاكمُ أبو عبد الله وقال: سمعتُ عبدَ العزيز / بن عبد الملك ٦٣
الأُمَوِيَّ يقول: سمعتُ إسماعيلَ بن محمّدٍ النّحويَّ يقول: سمعتُ المَحامليَّ يقول: سمعتُ أبا العَيناء يقول. قال إسماعيلُ: « وكان أبو العَيناء حدّث بذلك بعد ما تاب »[1].

والكلامُ في هؤلاء الوضّاعين، نصيحةٌ لله[2] ربِّ العالمين، ولرسُوله محمّدٍ سيّد المُرْسَلين[3]، وليست بغِيبةٍ عند جماعة فُقهاء المسلمين.

قال يحيى بن سعيدٍ[4] رئيسُ المحدِّثين: « سألتُ مالكَ بن أنسٍ وسفيانَ الثّوريَّ وشعبةَ وسفيانَ بن عيينة عن الرّجُل يَكذبُ في الحديث أو يَهِمُ أأُبَيِّنُ أمرَهُ ؟ قالُوا: نعم، بَيِّنْ أمرَهُ للنّاس »[5].

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ص ٥٢ للحاكم أبي عبد الله.

(٢) في ص: لكلام.

(٣) في ص: ﷺ، بدل: سيّد المرسلين.

(٤) القطّان الإمام الحافظ.

(٥) أخرج كلامَ يحيى بن سعيدٍ القطّان التّرمذيُّ في العلل ـ ضمن جامعه ٥/٧٣٩، وابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتّعديل ـ المقدّمة ٢/٢٤، وابنُ حبّان في المجروحين ١/٢٠، والرّامهرمزيُّ في المحدِّث الفاصل ص ٥٩٣، ٥٩٤، والدّارقطنيُّ في الضّعفاء والمتروكين ـ المقدّمة كما في تحذير الخواصّ ص ١٧٣، ١٧٧ للسُّيوطيّ ولم أره في المطبوع ـ، والجورقانيُّ في الأباطيل والمناكير ١/٨، رقم: ٥، والخطيبُ في الكفاية ص ٤٣، والجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ٢/٢٤٢ ـ تحقيق: محمّد عجّاج الخطيب، وشرف أصحاب الحديث رقم: ١٢٤، من طرقٍ عن يحيى بن سعيدٍ القطّان به. وانظر التّمهيد ١/٤٧، والموضوعات ١/٤٢، وتحذير الخواصّ ص ١٧٧.

وكان شعبةُ يقول : « تعالوا حتّى نغتابَ[١] في الله »[٢].

وقال الشّافعيُّ : « إذا علمَ الرّجلُ من محدِّثٍ الكذبَ لم يسعهُ السّكوتُ عنه، ولا يكونُ ذلك غِيبةً[٣]، لأنّ العلماءَ كالنُّقّاد، (و)[٤] لا يسع النّاقدَ في دِينه إلاّ أن يُبيّن الزُّيوفَ من غيرها »[٥].

سبحان الله ما أحسنَ ألفاظ هذا الكلام، لا زالتْ حسناتُ قائلها مرقومةً في صُحف الدّوام.

قال ذو النَّسَبَيْنِ أيّده الله :

فيلزمُ المحدِّثَ أن يكون على الصّفة التي وصفنا في أوّل كتابنا من الحفظ والإتقان، والمعرفة بما يتعلّقُ بهذا الشّأن، وأمّا من طلبَ[٦] الحديثَ دون مَيْزٍ[٧] لصحيحه من سقيمه، ولا حفظٍ لمتُونِه ولغتِه وعلُومِه، إلاّ لمجرّد الرّواية، دون ضبطٍ ولا حفظٍ ولا دراية، مُقتصِراً على لقاء الشّيخ[٨] المُسِنّ وهو فلان، فكلُّ ذلك وساوسُ وهذيان[٩].

---

(١) في ص : نغتابُ ، بدل : حتّى نغتابَ .

(٢) أخرجه البخاريُّ في التّاريخ الكبير ـ كما في تحذير الخواصّ ص ١٨٤ للسّيوطيّ ولم أره فيه ـ، والعقيليُّ في الضّعفاء ١/١١، ومن طريقه الخطيبُ في الكفاية ص ٤٥.

(٣) ولا يكونُ ذلك غيبةً : ساقطة من ص .

(٤) من ص .

(٥) أخرجَ كلامَ الشّافعيّ الجورقانيُّ في الأباطيل والمناكير ١/٩، رقم: ٧ بإسناده إليه، وعنه نقله السّيوطيُّ في تحذير الخواصّ ص ١٨٣ ت ١٨٤.

(٦) في ص : طلبُه ، بدل : من طلبَ .

(٧) عند أبي شامة : تمييز .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) نقل هذه الفقرة عن ابن دحية أبو شامة في الباعث ص ٢٣٧ معزوّةً لأداء ما وجب .

أنشدني المحدِّثُ المتقنُ الفاضلُ العَدْلُ أبو عبد الله محمّـدُ بـن علـيّ بـن حفـصٍ اليَحْصُبيُّ، قال: أنشدني القاضي بقُرْطُبَةَ المحدِّثُ الفاضلُ أبـو مـروان عبـدُ الملـك بـن مَسَرَّة اليَحْصُبيُّ[1]، قال: أنشدني محدِّثُ أهل زمانِه، المُشارُ إليه بتقييده وإتقانِه، أبـو بكرٍ محمّدُ بن حَيْدَرَةَ بن مُفَوِّزٍ المَعافِرِيُّ[2] لنفسه :

يا مَنْ تَعَنّى لأمرٍ لم يُعَـــنَّ بـــه
خَلِّ العَناءَ وَوَلِّ القوسَ باريـــها
تُرْوَى[3] الأحاديثُ عن كُلٍّ مُسامحةً
ويَعتــني بمعانيـــها مُعانيـــها[4]

(قال المصنِّفُ)[5] :

/ وهذا الكتابُ قد جعلتُه للمُحدِّثين غِيَاثاً؛ لأنّ الله جلّت قدرتُه قـد جعلَ الحديثَ لي حقّاً وميراثاً[6]، فيجبُ لفضله أن يركُض الطّلاّبُ إليـه[7] ٦٤ /

(١) من أهل قرطبة ، تُوفّي سنة ٥٥٢ هـ ، انظر صلة ابن بشكوال ٣٤٨/١ .
(٢) الشّاطبيّ الحافظ البارع المجوّد ، تُوفّي سنة ٥٠٥ هـ ، انظر السّير ٤٢١/١٩.
(٣) كذا ضبطت بالضمّ في الأصل المسموع على ابن دحية .
(٤) قالهما في الحافظ ابن حزم الأندلسيّ كما في نفح الطّيب ٨٤/٢ ، ٣٧٥ ، وقدرُ ابن حزمٍ أجلُّ ممّا ذكر ابنُ مفوّزٍ ، رحم الله الجميعَ .
(٥) من ص .
(٦) حَجَّرَ ابنُ دحية واسعاً؛ فعلمُ الحديثِ ليس ميراثـاً لأحـدٍ بعينـه، لكنّـه مُشـاعٌ بـين الأمّـة يتفضّلُ به ربُّ العالمين على من يشاءُ من عباده العلماء الذين هم ورثةُ الأنبياء.
(٧) إليه : سقطت من س .

على نَجائبهم حِثَاثاً، ويقتسمُون فوائدَه الصّحيحةَ من ألفاظه الصّريحة بين السّند والمتن والمعنى أَثْلاَثاً .

ويتلُوه إن شاء اللهُ تعالى ما جاءَ في فضل شعبان[١] ، وهو الشّهرُ الذي ثبتَ صيامُ رسول الله ﷺ له وبان، وكانت الفضيلةُ في صيامه على شهر رَجَبٍ ناطقة، والألسنُ بصفته بجزيل الحسنات صادقة، وصلّى اللهُ على من شَرَّفَ حقَّهُ وعظَّم، وتّمم به النّبوّةَ والرّسالةَ وختَم، سيّدِنا محمّدٍ صلّى اللهُ عليه صلاةً دائمةً وسلّم، وعلى آله وأصحابه الذين حرّمَ وجوهَهُم الخاشعةَ على النّار تحريماً، وأعدّ لهم مغفرةً وأجراً عظيماً[٢].

وافقَ الفراغُ من نسخه في يوم الأحد التّاسع والعشرين من شهر المحرّم سنةَ خمسٍ وعشرين وستّمائة بالمدرسة الكامليّة أعزّ اللهُ أنصارَ مالكها، بمحمّدٍ وآله[٣]، حسبُنا اللهُ ونعم الوكيلُ.



(١) هذا البابُ المتعلّقُ بشعبان أورده ابنُ دحية في العلم المشهور مباشرةً بعد شهر رجب، وقد سمّاه الأدفويُّ في البدر السّافر ل ٤١ / أ : ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان .

(٢) إلى هنا تنتهي نسخة صنعاء ص .

(٣) توسّلٌ غير مشروع وفي الشّرع ما يغني عنه .

فهارس الكتاب

فهرس الآيات

❁ ❁ ❁

فهرس الأحاديث

❁ ❁ ❁

فهرس الأثار والأقوال



فهرس الشّعر

العـــــلـــمُ يأبـــى أهلُـــهُ	أن تمنـعـــــوه أهــلَـــــهُ ١٤٩
لعـــلّـــهُ يبــــذلُـــهُ	لأهلــــه لعلَّـــــــــــــهُ ١٤٩

[الإمام الشّافعيّ]

يا مَنْ تَعَنَّى لأمرٍ لم يُعَــنَّ بــه	خَلِّ العَناءَ وَوَلِّ القوسَ باريـــها ٢٢٠
تُرْوَى الأحاديثُ عن كُلِّ مُسامحةً	ويَعتــني بمعانيـــها مُعانيـــها ٢٢٠

[ابن مفوّز المعافريّ]



فهرس الغريب

فهرس الكتب الواردة في النصّ

❁ ❁ ❁

فهرس المصطلحات العلميّة

فهرس البلدان التي رحل إليها ابنُ دحية

الإسكندريّة : منها كتب السّلفيُّ إلى ابن دحية وأجازه غير مرّة ١٢٦

إشبيلية : فيها حدّث ابنُ دحية عن شيخه ابن الجدّ الفهريّ في منزله سنة ٥٧٢هـ ١٤٠، وفي مسجد الحصّارين بإشبيلية حدّث ابنُ دحية عن شيخه القاضي أبي عبد الله محمّد بن سعيد الأنصاريّ ١٥٦، كما حدّث بها عن شيخه محمّد بن خير في مسجده ١٦٤

أصبهان : فيها قرأ ابنُ دحية على شيخه أبي جعفر الصّيدلانيّ ١١١، وقرأ فيها أيضا المعجم الكبير للطّبرانيّ ١٢٢، وفي موضع يذكر ابنُ دحية أنّه قرأ على شيخه الصّيدلانيّ مرّتين بمنزله بأصبهان ٢٠٥

بغداذ : دخلها ابنُ دحية واجتمع بها بالحافظ ابن الجوزيّ ١٤٣، ويذكر لنا ابنُ دحية أيضا أنّ نسبته إلى جوزة وهي فرضة من فرض البصرة ١٤٣

جويبارة : ذكر ابنُ دحية أنّه سكنها مدّة ٢٠٩

خراسان : فيها قرأ ابنُ دحية مسند الإمام أحمد على شيخه أبي بكر عبد الوهّاب بن الحسن الكرمانيّ ٩٢، وفيها قرأ أيضاً على غير واحد من شيوخه منهم تاجُ الدّين أبو القاسم منصور بن عبد المنعم الفراويّ ١١٧، وفي جامع المطرّز من نشاور بخراسان قرأ أيضاً على هذا الشّيخ ١٥١ ، وفيها أيضاً قيّد عن أهل فارس ١١٨

سبتة : فيها حدّث ابنُ دحية عن شيخه القاضي الفقيه أبي عبد الله محمّد بن سعيد الأنصاريّ بقراءته عليه ١٦٨

قرطبة : بجامع قرطبة قرأ ابنُ دحية سنة ٥٧٤هـ على شيخه ابن بشكوال ١٤١، وبأركش من قرطبة قرأ عليه أيضاً ٢١٣

فهرس شيوخ ابن دحية

عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزيّ جمال الدّين أبو الفرج : اجتمع بـه لمّا دخل بغداذ وحلاّه بفارس المنبر المحدّث المصنّف ١٤٣

عبد الله بن محمّد بن عبيد الله الحجريّ أبو محمّد : قرأ عليـه ابنُ دحيـة سنة ٥٧٢هـ، ووصفه بالشّيخ المحدّث الفاضل ٩٩

عليّ بن الحسين اللّواتيّ أبو الحسن : ٧٨، ١٤٢، يروي عنه سنن سعيد بن منصور ١١٥، ووصفه بالفقيه العالم وأجازه إجازة شافهه بها ١٦٨

عيسى بن عمران المكناسيّ أبو موسى : وصفه ابنُ دحية بعالم المغرب وإنسانه ومدرهه ولسانه قاضي الجماعة ١٤٩

القاسم بن عبد الرّحمن المالقيّ أبو محمّد : وصفه بشيخنا نحويّ الأندلس ١٣١

محمّد بن أحمد المندائيّ أبو الفتح : قرأ عليه مسند الإمام أحمد وحلاّه بالقاضي العدل ٩٢

محمّد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح بن محمّد بن عمر الصّيدلانيّ أبو جعفر : قرأ عليه بأصبهان ١١١، قرأ عليـه معجـم الطّبرانيّ الكبير ١٢٢، وصفـه بالشّيخ الصّالح الثّقة ١٥٣، ويذكر أنّه قرأ عليه مرّتين بمنزله بأصبهان ويصفه أيضا بالشّيخ الثّقة الصّالح ٢٠٥

محمّد بن خير الإشبيليّ أبو بكر : ٨٩، حدّث عنه بإشبيلية ووصفه بالمقرىء الفاضل المحدّث النّحويّ ١٦٤

محمّد بن سعيد القاضي الأنصاريّ أبو عبد الله : حدّث عنه ابنُ دحية بمسجد الحصّارين بإشبيلية ١٥٦، قرأ عليه بسبتة ووصفه بالقاضي الفقيه ١٦٨

محمّد بن عبد الله بن الجدّ الفهريّ أبو بكر : حدّث عنه ابنُ دحية سنة ٥٧٢هـ بمنزله بإشبيلية ووصفه بحافظ أهل زمانه الفقيه العالم الإمام ١٤٠

محمّد بن عليّ بن حفص اليحصبيّ أبو عبد الله : وصفه بالمحدّث المتقن الفاضل العدل ٢٢٠

منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراويّ تاج الدّين أبو القاسم : روى عنه بخراسان صحيح مسلم ١١٧، وفي موضع يذكر ابنُ دحية أنّه قرأ عليه بخراسان وبجامع المطرّز من نشاور ١٥١

فهرس أقوال ابن دحية في الجرح والتّعديل

فهرس المصادر والمراجع

● **ابن الأبّار** : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسيّ ت ٦٥٨هـ

١ ـ التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: د. عبد السّلام الهرّاس، دار المعرفة ـ المغرب.

● **إبراهيم أنيس وزملاؤه** :

٢ ـ المعجم الوسيط، النّاشر: إدارة إحياء التّراث الإسلاميّ، قطر، ١٤٠٦ هـ.

● **ابن الأثير** : مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد ت ٦٠٦هـ

٣ ـ النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطّناحي، المكتبة الإسلاميّة.

● **أحمد محمّد عيسوى ومحمّد سعيد المليح** : (معاصران)

٤ ـ فهرس مخطوطات المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير بصنعاء.

● **أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني ت ٢٤١ هـ**

٥ ـ العلل ومعرفة الرّجال، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عبّاس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦ ـ المسند ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسّسة الرّسالة.

● **الأُدْفُوِيُّ** : كمال الدّين جعفر بن تَغْلِب ت ٧٤٩ هـ

٧ ـ البدر السّافر وتحفة المسافر في الوفيات، مخطوط مصوّر عن نسخة محفوظة في مكتبة فاتح بإستانبول تحت رقم : ٤٢٠١ .

● **الأزهري** : أبو منصور محمّد بن أحمد ت ٣٧٠ هـ

٨ ـ تهذيب اللّغة ، تحقيق عبد السّلام هارون ، طبع المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف ، سنة ١٣٨٤هـ .

● **الأعشى** : أبو بصير ميمون بن قيس ت سنة ٧ هـ

٩ ـ ديوان الأعشى، تحقيق: محمّد محمّد حسين، المكتب الشّرقيّ للنّشر والتّوزيع،

بيروت ـ لبنان.

● **الألبانيّ** : أبو عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ت ١٤٢٠ هـ

١٠ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، المكتب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م.

١١ ـ تخريج أحاديث مشكاة المصابيح للتّبريزي، المكتب الإسلامي، ط الثّانية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م.

١٢ ـ سلسلة الأحاديث الضّعيفة وأثرها السّيّء على الأمّة، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م ، الرّياض.

١٣ ـ ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، المكتب الإسلاميّ، ط الثّالثة، ١٤١٠هـ.

١٤ ـ مختصر صحيح الإمام البخاري، المكتب الإسلامي، ط الخامسة، ١٤٠٦هـ.

● **البخاري** : أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ

١٥ ـ التّاريخ الأوسط ، المطبوع باسم التّاريخ الصّغير ـ رواية أبي محمّد زنجويه بن محمّد اللّبّاد النّيسابوريّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.

١٦ ـ التّاريخ الأوسط ، رواية أبي محمّد عبد الله بن أحمد الخفّاف النّيسابوريّ، تحقيق: محمّد بن إبراهيم اللّحيدان، دار الصّميعيّ، ط الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧ ـ التّاريخ الصّغير = التّاريخ الأوسط ، رواية زنجويه .

١٨ ـ التاريخ الكبير، طبع جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط الأولى، ١٣٦١هـ.

١٩ ـ صحيح البخاري = انظر : ابن حجر : فتح الباري .

٢٠ ـ الضّعفاء الصّغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

● آل بسّام : **عبد الله بن عبد الرّحمن بن صالح آل بسّام**

٢١ ـ علماء نجد خلال ثمانية قرون، ط الثّانية، دار العاصمة، ١٤١٩ هـ .

● **ابن بشكوال** : أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت ٥٧٨هـ

٢٢ ـ الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس، عني بنشره عزّت العطّار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٣٧٤هـ.

● **البكريّ : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ت ٤٨٧ هـ**

٢٣ ـ سمط اللآلىء في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، مكتبة المثنّى ببغداد.

● **البوصيريّ** : أحمد بن أبي بكر ت ٨٤٠ هـ

٢٤ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أبي عبد الرّحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيّد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٢٥ ـ مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: موسى محمّد عليّ ود. عزّت عطيّة، دار الكتب الإسلاميّة، القاهرة.

● **البيهقي** : أبو بكر أحمد بن الحسين ت ٤٥٨ هـ

٢٦ ـ الخلافيات، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار الصّميعيّ للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط الأولى، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢٧ ـ دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٨ ـ السّنن الكبرى ، دار المعرفة ، بيروت، عن الطّبعة الأولى بحيدر آباد.

٢٩ ـ شعب الإيمان، تحقيق: د. عبد العليّ عبد الحميد، الدّار السّلفيّة بالهند،

١٤٠٧هـ، وتحقيق: محمّد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠ ـ فضائل الأوقات، تحقيق: عدنان عبد الرّحمن القيسيّ، مكتبة المنارة، مكّة المكرّمة، ط الأولى، ١٤١٠ هـ.

٣١ ـ معرفة السّنن والآثار، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، النّاشر: مجموعة من دور النّشر، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢ ـ مناقب الشّافعيّ ، حقّقه أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ١٩٧١م.

● **التّرمذي** : أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩ هـ

٣٣ ـ الجامع، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٩٩٦م، وتحقيق: أحمد محمّد شاكر وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط الثّانية ، ١٣٩٨ هـ .

● **ابن تيميّة** : أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨ هـ

٣٤ ـ الرّدّ على الأخنائيّ، تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليمانيّ، الرّئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد، ١٤٠٤ هـ .

٣٥ ـ مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب ، ١٤١٢ هـ .

● **الجورقانيّ** : أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمذانيّ ت ٥٤٣ هـ

٣٦ ـ الأباطيل والمناكير والصّحاح والمشاهير، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائيّ، المطبعة السّلفيّة، الهند، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ.

● **الجوزجانيّ** : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب ت ٢٥٩ هـ

٣٧ ـ أحوال الرّجال ، حقّقه السيّد صبحي البدري السّامرّائي ، مؤسسة الرّسالة ، ط الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

● **ابن الجوزيّ** : أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ ت ٥٩٧ هـ

٣٨ ـ الضّعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٣٩ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحقّ الأثريّ، فيصل آباد ـ باكستان، إدارة العلوم الأثريّة، ط الأولى، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٤٠ ـ القصّاص والمذكّرين، تحقيق: د. محمّد بن لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ، ط الأولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٤١ ـ كشف النّقاب عن الأسماء والألقاب، تحقيق: د. عبد العزيز الصّاعديّ، دار السّلام، الرّياض، ط الأولى، ١٩٩٣ م.

٤٢ ـ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: د. نور الدّين بن شكري بن عليّ بويا جيلار، أضواء السّلف، ومكتبة التّدمريّة، الرّياض، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

● **الجوهري** : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد ت ٣٩٣ هـ .

٤٣ ـ الصّحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ.

● **ابن أبي حاتم الرّازي** : عبد الرحمن بن محمد ت ٣٢٧ هـ

٤٤ ـ آداب الشّافعيّ ومناقبه، تحقيق: عبد الغنيّ عبد الخالق، حلب، ١٩٥٣م.

٤٥ ـ تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ـ الرّياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٦ ـ الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ اليمانيّ، حيدر آباد، ١٣٧٣هـ.

● **الحاكم** : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله النّيسابوري ت ٤٠٥ هـ

٤٧ ـ المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدّعوة بالإسكندريّة ، ١٩٨٣ م .

٤٨ ـ المستدرك على الصّحيحين ، طبع دار المعرفة ، بيروت .

٤٩ ـ معرفة علوم الحديث، تصحيح وتعليق: د. معظم حسين، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط الثّانية ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

● **ابن حبّان** : أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ

٥٠ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، بيروت.

٥١ ـ الثقات، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط الأولى، ١٣٩٣هـ.

٥٢ ـ المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ط الثانية، ١٤٠٢هـ، حلب.

● **ابن حجر العسقلاني** : شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن عليّ ت ٨٥٢ هـ

٥٣ ـ تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله الدّارعميّ، مؤسّسة قرطبة ، بدون تاريخ .

٥٤ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحقّ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت ـ لبنان ، ط الأولى، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .

٥٥ ـ تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٦ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير، صحّحه السيّد عبد الله هاشم اليماني المدني، شركة الطّباعة الفنّية المتّحدة بالقاهرة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٥٧ ـ تهذيب التهذيب، طبع دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد ، ط الأولى، ١٣٢٥هـ.

٥٨ ـ توالي التّأسيس لمعالي ابن إدريس، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٥٩ ـ فتح الباري، دار الريّان للتراث، والمكتبة السلفية، حققه محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٠ ـ لسان الميزان، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، ط الأولى، ١٣٢٩هـ.

٦١ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثّمانية، ضبطه وأخرجه: أيمن علي أبو يماني وأشرف صلاح عليّ، مؤسّسة قرطبة، ط الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٦٢ ـ النّكت الظّراف لابن حجر = انظر المزّيّ : تحفة الأشراف .

٦٣ ـ النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح، دراسة وتحقيق: الشّيخ ربيع بن هادي عمير، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٤ ـ هدي السّاري مقدّمة فتح الباري = انظر ابن حجر : فتح الباري .

● **الحسن بن عرفة** : أبو عليّ العبديّ البغداديّ ت ٢٥٧ هـ

٦٥ ـ جزء الحسن بن عرفة، تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائيّ، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ .

● **ابن حميد** : محمّد بن عبد الله بن حميد النّجديّ ثمّ المكّيّ ت ١٢٩٥ هـ

٦٦ ـ السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه : بكر بن عبد الله أبو زيد ود. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مؤسّسة الرّسالة، ط الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

● **الحميديّ** : أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله ت ٤٨٨ هـ

٦٧ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر، قام بتصحيحه وتحقيقه محمد بن تاويت الطنجي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع.

● **الخطّابي** : أبو سليمان حمد بن محمّد البستي ت ٣٨٨ هـ

٦٨ ـ معالم السّنن، تحقيق: أحمد محمّد شاكر ومحمّد حامد الفقي، مطبعة أنصار السّنّة المحمّديّة، ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م .

• **الخطيب البغدادي** : أبو بكر أحمد بن علي ت ٤٦٣هـ

٦٩ - تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمكتبة العربية ببغداد، ط : الأولى، ١٣٤٩هـ.

٧٠ - تلخيص المتشابه في الرّسم، تحقيق: سكينة الشّهابيّ، دار طلاس، دمشق، ط الأولى ، ١٩٨٥ م .

٧١ - الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، تحقيق: محمّد عجّاج الخطيب، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٧٢ - شرف أصحاب الحديث، تحقيق: د. محمّد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السّنّة النّبويّة، أنقرة - تركيا.

٧٣ - الكفاية في علوم الرّواية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثّانية، ١٤٠٦هـ.

• **الخلاّل** : أبو محمّد الحسن بن محمّد ت ٤٣٩ هـ

٧٤ - فضائل شهر رجب، تحقيق: أبي يوسف عبد الرّحمن بن يوسف بن عبد الرّحمن آل محمّد، دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤١٦ هـ

• **خليفة بن خيّاط** : أبو عمرو العصفريّ ت ٢٤٠ هـ تقريبا

٧٥ - تاريخ خليفة بن خيّاط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط الثّانية، ١٣٩٧ هـ .

• **ابن خير الإشبيليّ** : أبو بكر محمد بن خير الأمويّ الأندلسيّ ت ٥٧٥ هـ

٧٦ - فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

• **الدّارقطنيّ** : أبو الحسن عليّ بن عمر ت ٣٨٥ هـ

٧٧ - الإلزامات والتّتبّع، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الثّانية، ١٤٠٥ هـ .

٧٨ - سؤالات البرقانيّ للدّارقطنيّ - رواية الكرجي عنه، تحقيق: د. عبـد الرّحيـم بـن محمّد القشقريّ، مطبعة لاهور كتب خانة، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ .

٧٩ - سنن الدارقطني، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه عبد الله هاشم يمـاني المدني، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، القاهرة، وبهامشه التعليق المغني علـى الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

٨٠ - الضّعفاء والمتروكون، تحقيق: موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعـارف - الرّياض، ط الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨١ - العلل الواردة في الأحاديث النّبويّة، تحقيق: د. محفوظ الرّحمن زين الله السّـلفيّ، دار طيبة، الرّياض ، ط الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

● **أبو داود** : سليمان بن الأشعث السّجستاني ت ٢٧٥ هـ

٨٢ - رسالة أبي داود إلى أهـل مكّـة في وصـف سننه، تحقيـق: محمّـد الصّبّـاغ، دار العربيّة ، بيروت .

٨٣ - السّنن ، تحقيق: محمّـد عوّامـة، دار القبلـة للثّقافـة الإسـلاميّة بجـدّة، ومؤسّسـة الرّيّان والمكتبة المكّيّة، ط الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

● **ابن دحية الكلبيّ** : أبو الخطّاب عمر بن الحسن ت ٦٣٣ هـ

٨٤ - الابتهاج في أحاديث المعراج، ابـن دحيـة ٦٣٣هـ، حقّقـه وخـرّج أحاديثـه د. رفعت فوزي عبد المطّلب، مكتبة الخانجي، ط الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٥ - الآيات البيّنات في ذكر ما في أعضـاء رسـول الله ﷺ مـن المعجـزات، دراسـة وتحقيـق: جمـال عـزّون، مكتبـة العمريـن العلميّـة، ط الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الإمارات العربيّة المتّحدة.

٨٦ - تنبيه البصائر في أسماء أمّ الكبائر، نسخة مصوّرة عن الأصل المحفوظ بمكتبة ليدن بهولندا تحت رقم : ٧٩ .

٨٧ - التّنوير في مولد السّراج المنير، نسخة مصوّرة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمديّة بحلب الشّهباء، تحت رقم: ١٣٥٠٨.

٨٨ - العلم المشهور في فضائل الأيّام والشّهور، نسخة مسجد صنعاء باليمن، وفي مكتبة شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاري رحمه الله تعالى صورة عنها.

٨٩ - قصيدة داليّة، نسخة المكتبة الوطنيّة بباريس ضمن المجموع رقم: ٣١٤١.

٩٠ - المستوفى في أسماء المصطفى، نسخةٌ ناقصةٌ من آخرها، أصلُها موجودٌ في المكتبة النّاصريّة في لكنو بالهند، ولها صورةٌ على الميكروفلم في مخطوطات الجامعة الإسلامية تحت رقم: ٣٥٨٦.

٩١ - النّبراس في تاريخ خلفاء بني العبّاس، صحّحه وعلّق عليه المحامي عبّاس العزّاوي، مطبعة المعارف - بغداد، ١٣٦٥هـ.

٩٢ - نهاية السّول في خصائص الرّسول ﷺ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، عام ١٤١٦هـ، تحقيق د. عبد الله عبد القادر الشيخ محمّد نور الفادني رحمه الله تعالى.

● **الدّعجانيّ**: سهم ضاوي (صحافيّ معاصر)

٩٣ - حوار مع الأستاذ عبد اللّطيف بن سعود البابطين، نشرته المجلّة العربيّة، شعبان ١٤١٩هـ، ص ٥٠ - ٥٣.

● **الدّولابيّ**: أبو بشر محمّد بن أحمد ت ٣١٠ هـ

٩٤ - الكنى والأسماء، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

● **الذّهبيّ**: شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد ت ٧٤٨ هـ

٩٥ - تذكرة الحفاظ، صحّحه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٩٦ ـ ترتيب الموضوعات لابن الجوزيّ، اعتنى به وعلّق عليه: كمال بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٩٧ ـ ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاريّ رحمه الله تعالى، مكتبة النّهضة الحديثة، مكّة المكرّمة.

٩٨ ـ سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠١هـ .

٩٩ ـ المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

١٠٠ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.

● **ابن رجب** : أبو الفرج عبد الرّحمن بن أحمد ت ٧٩٥ هـ

١٠١ ـ الذّيل على طبقات الحنابلة، مطبعة السّنّة المحمّديّة، القاهرة، ط الأولى، ١٣٧٢هـ.

١٠٢ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، تحقيق: إبراهيم رمضان وسعيد اللّحّام، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م.

● **ابن رشيد السّبتيّ** : أبو عبد الله محمّد بن عمر ت ٧٢١ هـ

١٠٣ ـ السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن، تحقيق: صلاح المصراتيّ، مكتبة الغرباء الأثريّة، ط الأولى، ١٤١٧ هـ .

● **الزّبيديّ** : أبو الفيض محمّد مرتضى الحسينيّ ت ١٢٠٥ هـ

١٠٤ ـ تاج العروس شرح القاموس، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط الأولى، ١٣٠٦هـ.

● **أبو زرعة الرّازيّ** : عبيد الله بن عبد الكريم ت ٢٦٤ هـ

١٠٥ ـ الضّعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعيّ، تحقيق: د. سعدي الهاشميّ، مطبوعات المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط الأولى، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

• **الزّركشي** : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ

١٠٦ - النّكت على ابن الصّلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمّد بالافريج، مكتبة أضواء السّلف ، ١٤١٩ هـ.

• **الزّركلي** : خير الدّين بن محمود بن محمّد الدمشقي ت ١٣٩٦هـ

١٠٧ - الأعلام، دار العلم للملايين، ط التاسعة، ١٩٩٠م، بيروت ـ لبنان.

• **الزّوزني** : أبو عبد الله حسين بن أحمد ت ٤٨٦ هـ

١٠٨ - شرح المعلّقات العشر .

• **الزّيلعيّ** : أبو محمّد عبد الله بن يوسف الحنفيّ ت ٧٦٢ هـ

١٠٩ - نصب الرّاية لأحاديث الهداية ، دار الحديث ، مصوّرة عن الطّبعة الأولى.

• **السّخاوي** : أبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن ت ٩٠٢ هـ

١١٠ - فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، تحقيق: عليّ حسين عليّ، إدارة البحوث الإسلاميّة بالجامعة السّلفيّة ببنارس، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١١١ - القول البديع في الصّلاة على الحبيب الشّفيع، طبع على نفقة المكتبة العلميّة بالمدينة المنوّرة، ط ٣ ، ١٣٩٧ هـ .

• **ابن السّريّ** : أبو السّريّ هنّاد بن السّريّ الكوفيّ ت ٢٤٣ هـ

١١٢ - الزّهد ، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائيّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، الكويت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ .

• **ابن سعد** : أبو عبد الله محمّد بن سعد البصري ت ٢٣٠هـ

١١٣ - الطبقات الكبرى، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ.

• **السّمعاني** : أبو سعد عبد الكريم بن محمّد ت ٥٦٢ هـ

١١٤ - الأنساب، تحقيق: عبد الرّحمن المعلّمي اليماني وآخرين، نشر محمّد أمين دمج عن طبعة دائرة المعارف العثمانيّة بالهند .

● **السّيوطي** : جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ

١١٥ ـ الأمر بالاتّباع والنّهي عن الابتداع، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن القيّم، ط الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٦ ـ البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق: د. أنيس أحمد طاهر، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة النّبويّة ، ١٤٢٠ هـ.

١١٧ ـ تحذير الخواصّ من أكاذيب القصّاص، تحقيق: محمّد لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلاميّ ، ١٤٠٤ هـ .

١١٨ ـ تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر ، الرّياض ، ط الثّالثة ، ١٤١٧ هـ .

١١٩ ـ تذكرة المؤتسيّ فيمن حدّث ونسي، حقّقه: صبحي البدري السّامرّائيّ، الدّار السّلفيّة بالكويت، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

١٢٠ ـ الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر ، ط الأولى ، ١٤٠٣هـ .

١٢١ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة، بيروت، ط الثّالثة، ١٤٠١هـ.

● **الإمام الشّافعيّ** : أبو عبد الله محمّد بن إدريس ت ٢٠٤ هـ

١٢٢ ـ الرّسالة ، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الأولى، ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٤٠ م .

● **أبو شامة المقدسيّ** : أبو محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل ت ٦٦٥ هـ

١٢٣ ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث، حقّقه: مشهور حسن سلمان، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

● **الشّجريّ** : أبو الحسين يحيى بن الحسين ت ٤٧٩ هـ

١٢٤ ـ الأمالي الشّهيرة بالأمالي الخميسيّة، ترتيب: محمّد بن أحمد بن عليّ بن الوليد القرشيّ ، عالم الكتب ، بيروت .

- **ابن الشّعّار : أبو البركات المبارك بن أحمد الموصليّ ت ٦٥٤ هـ**

١٢٥ ـ عقود الجمان في شعراء هـذا الزّمـان، مخطوط نشره مصوّراً فؤاد سزكين بالتّعاون مع مازن عماوي، نشره بعنوان: قلائـد الجمـان في فرائـد شعراء هـذا الزّمـان، معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة في إطار جامعة فرانكفورت ـ ألمانيـا الاتّحاديّـة، عن مخطوطة المكتبة السّليمانيّة تحت رقم : ٢٣٢٦، ١٤١٠هـ.

- **ابن أبي شيبة** : أبو بكر عبد الله بن محمّد ت ٢٣٥ هـ

١٢٦ ـ المصنّـف في الأحـاديث والآثـار، تحقيـق: عبـد الخـالق الأفغـانيّ، طبـع الـدّار السّلفيّة بالهند، ١٣٩٩ هـ .

- **أبو الشّيخ** : أبو محمّد عبد الله بن حيّان الأصبهانيّ ت ٣٦٩ هـ

١٢٧ ـ أخلاق النّبيّ ﷺ وآدابه، تحقيق: د. صالح بن محمّد الونيان، دار المسلم للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

١٢٨ ـ ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا، دار الكتب العلميّة، تحقيق: سعد عبد الحميد محمّد السّعدنيّ، ط الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م .

- **الشّيرازيّ : أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ ت ٤٧٦ هـ**

١٢٩ ـ طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عبّاس، طبعة دار الرّائد العربيّ .

- **ابن صاعد** : أبو محمّد يحيى بن محمّد بن صاعد الهاشميّ البغداديّ ت ٣١٨ هـ

١٣٠ ـ مسند عبد الله بن أبـي أوفـى، تحقيـق: سـعد بـن عبـد الله آل حميّـد، مكتبـة الرّشد، الرّياض ، ط الأولى .

- **الصّريفنيّ : أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن الأزهر ت ٦٤١ هـ**

١٣١ ـ المنتخب من السّياق لتاريخ نيسـابور، تحقيـق: محمّـد أحمـد عبـد العزيـز، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ ، (وهي نشرة سقيمة للغاية).

● **الصّغانيّ** : أبو الفضائل الحسن بن محمّد ت ٦٥٠ هـ

١٣٢ ـ الموضوعات .

● **ابن الصّلاح** : أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن ت ٦٤٣ هـ

١٣٣ ـ مقدّمة في علوم الحديث، تحقيق: د. نور الدّين عتر، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة، ط الثّانية، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

● **الصّيمريّ : أبو عبد الله الحسين بن عليّ ت ٤٣٦ هـ**

١٣٤ ـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، حيدر آباد، ١٣٩٤هـ.

● **ابن طاهر القيسرانيّ : أبو الفضل محمّد بن طاهر ت ٥٠٧ هـ**

١٣٥ ـ أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، تحقيق: محمود محمّد محمود حسن نصّار والسّيّد يوسف، مكتبة عبّاس الباز بمكّة المكرّمة، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

● **الطّبرانيّ** : أبو القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠ هـ

١٣٦ ـ الأحاديث الطّوال = انظر المعجم الكبير ، وهو ملحق بآخره .

١٣٧ ـ المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ، تحقيق طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، منشورات دار الحرمين بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٨ ـ المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: وزارة الأوقاف، العراق، ط الأولى، ١٣٩٨هـ.

● **الطّبري** : أبو جعفر محمّد بن جرير ت ٣١٠ هـ

١٣٩ ـ تاريخ الرّسل والملوك، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ م .

١٤٠ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

● **الطّحاويّ** : أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الأزديّ ت ٣٢١ هـ

١٤١ - شرح معاني الآثار، الطحاوي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، بيروت - لبنان.

● **الطّرطوشيّ** : أبو بكر محمّد بن الوليد الفهريّ الأندلسيّ ت ٥٢٠ هـ

١٤٢ - الحوادث والبدع، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

● **ابن طهمان : أبو خالد يزيد بن الهيثم ٢٨٤ هـ**

١٤٣ - من كلام أبي زكريّا يحيى بن معين في الرّجال، رواية ابن طهمان، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة .

● **ابن عبد البرّ** : أبو عمر يوسف بن عبد الله ت ٤٦٣هـ

١٤٤ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، مكتبة النّهضة، مصر ، ١٩٦٠ م .

١٤٥ - التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف بالمملكة المغربيّة، ط الأولى، ١٣٨٧ هـ - ١٤١٢م.

● **عبد الرّزّاق الصّنعانيّ** : أبو بكر عبد الرّزّاق بن همام ت ٢١١ هـ

١٤٦ - تفسير القرآن، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمّد، مكتبة الرّشد بالرّياض، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

١٤٧ - المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، بيروت.

● **القاضي عبد الوهّاب** : أبو محمّد عبد الوهّاب بن عليّ بن نصر البغداديّ ت ٤٢٢هـ

١٤٨ - عيون المجالس ، رسالة ماجستير مقدّمة من امباي بن كيبا كاه، في الجامعة الإسلاميّة، لعام الدّراسيّ ١٤١٥ هـ .

● **أبو عبيد** : القاسم بن سلاّم الهرويّ ت ٢٢٤ هـ

١٤٩ ـ النّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، تحقيق: محمّد بن صالح المديفر، مكتبة الرّشد، ط الأولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م .

● **العجليّ** : أبو الحسن أحمد بن عبد الله الكوفيّ ت ٢٦١ هـ

١٥٠ ـ معرفة الثّقات، بترتيب الهيثميّ والسّبكيّ، تحقيق: عبد العليم البستويّ، مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

● **ابن عديّ** : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ

١٥١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.

● **ابن عرّاق الكنانيّ : أبو الحسن عليّ بن محمّد ت ٩٦٣ هـ**

١٥٢ ـ تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللّطيف وعبد الله محمّد الصّدّيق، ط الثّانية، ١٤٠١هـ.

● **ابن العربيّ** : أبو بكر محمّد بن عبد الله ت ٥٤٣ هـ

١٥٣ ـ القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، تحقيق: د. محمّد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت .

● **ابن عساكر** : أبو القاسم عليّ بن الحسن ت ٥٧١ هـ

١٥٤ ـ تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدّين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

● **ابن العطّار** : علاء الدّين عليّ بن إبراهيم الدّمشقيّ ت ٧٢٤ هـ

١٥٥ ـ كتاب حكم صوم رجب وشعبان وما الصّوابُ فيه عند أهل العلم والعرفان وما أحدث فيهما وما يكره من البدع التي يتعيّنُ إزالتُها على أهل الإيمان، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظّاهريّة بدمشق الشّام ، تحت الرقم العام : ٧١٦٤ .

● **القاضي عياض** : أبو الفضل عياض بن موسى ت ٥٤٤ هـ

١٥٦ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم ـ كتاب الإيمان منه، تحقيق: د. الحسين بن محمّد شوّاط، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٧ هـ .

١٥٧ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، تحقيق: د. السّيّد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، ط الثّانية، ١٩٨٧ م .

١٥٨ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بالمغرب، ط الأولى، ١٣٨٣هـ.

١٥٩ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ٥٤٤هـ، نشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التّراث بالقاهرة تصويرا عن طبعة السّلطان عبد الحفيظ بفاس.

● **الغسّانيّ : أبو عليّ الحسين بن محمّد الجيّاني الأندلسيّ ت ٤٩٨ هـ**

١٦٠ ـ الألقاب = انظر : تقييد المهمل وتمييز المشكل .

١٦١ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل (كتاب الألقاب)، دراسة وتحقيق: د. محمّد أبو الفضل، مطبعة فضالة بالمغرب، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .

● **ابن فارس** : أبو الحسين أحمد بن فارس الرّازيّ اللّغويّ ت ٣٩٥ هـ

١٦٢ ـ مجمل اللّغة، تحقيق: هادي حسن حمّوديّ، منشورات معهد المخطوطات العربيّة بالكويت، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

● **الفاسيّ** : أبو الطّيّب محمّد بن أحمد الحسنيّ المكّيّ ت ٨٣٢ هـ

١٦٣ ـ ذيل التّقييد في رواة السّنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

● **الفتّني** : محمّد طاهر الصّدّيقيّ الهندي الكجراتيّ ت ٩٨٦ هـ

١٦٤ ـ مجمع بحار الأنوار في غرائب التّنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدّكن الهند، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م .

- **ابن الفرضيّ** : أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي ت ٤٠٣ هـ

١٦٥ ـ تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس، عني بنشره وصححه ووقف على طبعه عزت العطّار الحسيني، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٦٦ ـ معرفة الألقاب .

- **الفسويّ : أبو يوسف يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧ هـ**

١٦٧ ـ المعرفة والتّاريخ ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة ، ط الأولى ، ١٤١٠ هـ .

- **ابن الفُوطيّ** : أبو الفضل عبد الرّزّاق بن أحمد المروزيّ الشّيباني البغداديّ ت ٧٢٣هـ

١٦٨ ـ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (حرف اللاّم والميم)، اعتنى بتصحيحه والتّعليق عليه: محمّد عبد القدّوس القاسميّ، ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م .

- **الفيروزاباديّ** : مجد الدّين محمّد بن يعقوب ت ٨١٧ هـ

١٦٩ ـ القاموس المحيط ، مؤسّسة الرّسالة ، و دار الرّيّان للتّراث .

- **القابسيّ** : أبو الحسن عليّ بن محمّد المعافريّ ت ٤٠٣ هـ

١٧٠ ـ الملخّص = انظر مالك بن أنس : الموطّأ ـ رواية ابن القاسم .

- **القاري** : عليّ بن سلطان محمّد الهرويّ ت ١٠١٤ هـ

١٧١ ـ الأدب في رجب ، تحقيق : مشهور حسن سلمان ، المكتب الإسلاميّ ، ط الأولى ، ١٤١١ هـ .

- **القاسميّ** : محمّد جمال الدّين بن محمّد سعيد ت ١٣٣٢ هـ

١٧٢ ـ إصلاح المساجد من البدع والعوائد .

- **ابن قانع** : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغداديّ ت ٣٥١ هـ

١٧٣ ـ معجم الصّحابة، تحقيق: مكتبة الغرباء الأثرية، ط الأولى، ١٤١٨هـ .

● **قتادة بن دِعامة** : أبو الخطّاب السّدوسيّ ت ١١٧ هـ

١٧٤ ـ النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى، ضمن سلسلة كتب النّاسخ والمنسوخ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّالثة، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

● **ابن قتيبة** : أبو محمّد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ

١٧٥ ـ غريب الحديث، تحقيق: د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني ببغداد، وزارة الأوقاف ـ إحياء التّراث الإسلاميّ بالجمهوريّة العراقية، ط الأولى، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

● **القرطبيّ** : أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ ت ٦٧١ هـ

١٧٦ ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التّراث العربي، ط الثّانية، بيروت.

● **القزوينيّ** : عبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ ت ٦٢٣ هـ

١٧٧ ـ التّدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطارديّ، المطبعة العزيزية بالهند، ١٤٠٤هـ.

● **ابن القطّان الفاسيّ** : أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الملك ت ٦٢٨ هـ

١٧٨ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

● **قوام السّنّة الأصبهانيّ** : أبو القاسم إسماعيل بن محمّد التّيميّ ت ٥٣٥ هـ

١٧٩ ـ التّرغيب والتّرهيب، تحقيق: أيمن شعبان، طبع دار الحديث.

● **ابن القيّم** : أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب الزّرعيّ ت ٧٥١ هـ

١٨٠ ـ المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب ومطابع دار القلم، بيروت ـ لبنان .

● **ابن كثير** : أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقي ت ٧٧٤هـ

١٨١ ـ تفسير القرآن العظيم، تحقيق عبد العزيز غنيم وزميليه، ط الشّعب ـ مصر.

١٨٢ ـ البداية والنّهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة بالتّعاون مع دار هجر، ط الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م.

● **ابن ماجه** : أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥ هـ

١٨٣ ـ السّنن ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الجيل، بيروت ــ لبنان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

● **ابن ماكولا : عليّ بن هبة الله بن جعفر الأمير ت ٤٧٥ هـ**

١٨٤ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف والأسماء والكنى والأنساب، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد ــ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

● **مالك بن أنس** : أبو عبد الله الأصبحيّ الإمام ت ١٧٩ هـ

١٨٥ ـ الموطّأ ، رواية أبي مصعب الزّهريّ، تحقيق: تحقيق: د. بشّار عوّاد ومحمود محمّد خليل، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٢ هـ .

١٨٦ ـ الموطّأ ، رواية سويد بن سعيد الحدثانيّ، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٩٩٤ م .

١٨٧ ـ الموطّأ ، رواية عبد الرّحمن بن القاسم بتلخيص القابسيّ، تحقيق: محمّد بن علويّ المالكيّ، دار الشّروق ، جدّة ، ط الثّانية ، ١٤١٢ هـ .

١٨٨ ـ الموطّأ ، رواية يحيى بن يحيى اللّيثيّ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط الثّانية، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

● **ابن المدينيّ : أبو الحسن علي بن عبد الله ت ٢٣٤ هـ**

١٨٩ ـ سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعليّ بن المدينيّ في الجرح والتّعديل، تحقيق: موفّق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ .

• **المزّي** : أبو الحجاج يوسف بن عبد الرّحمن ت ٧٤٢هـ

١٩٠ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بومباي، الهند ، ط : الأولى ، ١٣٨٤هـ.

١٩١ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

• **ابن المستوفي** : شرف الدّين أبو البركات المبارك بن أحمد الإربلي ت ٦٣٧هـ

١٩٢ ـ تاريخ إربل المسمّى نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل، حقّقه وعلّق عليه سامي بن السيّد خماس الصقار.

• **مسلم بن الحجّاج** : أبو الحسين القشيري ت ٢٦١ هـ

١٩٣ ـ الجامع الصّحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ط الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

• **ابن معين** : أبو زكريّا يحيى بن معين ت ٢٣٣ هـ

١٩٤ ـ تاريخ يحيى بن معين ، رواية الدّارميّ ، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرّمة.

١٩٥ ـ تاريخ يحيى بن معين ، رواية الدّوري، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكّة المحرّمة، ط الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٩٦ ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريّاء يحيى بن معين، مكتبة الدّار، المدينة المنوّرة، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ .

• **المقّري** : أبو العبّاس أحمد بن محمّد التّلمساني ت ١٠٤١ هـ

١٩٧ ـ نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب وذكر وزيرها لسان الدّين ابن الخطيب، حقّقه د. إحسان عبّاس، دار صادر ـ بيروت ، لبنان .

● **المقطريّ** : عقيل بن محمّد بن زيد المقطريّ (معاصر)

١٩٨ - إظهار العجب في بيان بدع شهر رجب، دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤١٦هـ.

● **ابن مكّيّ الصّقلّي** : أبو حفص عمر بن خلف النّحويّ ت ٥٠١ هـ

١٩٩ - تثقيف اللّسان وتلقيح الجَنان .

● **ابن الملقّن** : أبو حفص عمر بن عليّ الأنصاريّ ت ٨٠٤ هـ

٢٠٠ - البدر المنير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير، تحقيق: أحمد شريف الدين عبد الغني، دار العاصمة - بالرياض، ١٤١٤هـ .

● **ابن منظور** : أبو الفضل محمد بن مكرم ٧١١ هـ

٢٠١ - لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

● **أبو موسى** : جمال الدّين عبد الله بن عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ ت ٦٢٩هـ

٢٠٢ - ثبت مسموعات الحافظ عبد الله بن عبد الغنيّ، نسخة مصوّرة عن الظّاهريّة.

● **الميدانيّ** : أبو الفضل أحمد بن محمّد ت ٥١٨ هـ

٢٠٣ - مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

● **ابن ناصر الدّين** : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله القيسيّ ت ٨٤٢ هـ

٢٠٤ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

● **النّحّاس** : أبو جعفر أحمد بن محمّد ت ٣٣٨ هـ

٢٠٥ - النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله عزّ وجلّ واختلاف العلماء في ذلك، دراسة وتحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاّحم، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٠٦ - القطع والائتناف، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني ببغداد،

١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

● **النّسائي** : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت ٣٠٣ هـ

٢٠٧ ـ السنن المسمّى بالمجتبى ، اعتنى به عبد الفتّاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط الثّانية، ١٤٠٦ هـ .

٢٠٨ ـ الضّعفاء والمتروكين، للنّسائي ٣٠٣هـ، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٧هـ.

● **أبو نعيم** : أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ

٢٠٩ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط الثانية ، ١٣٨٧هـ .

٢١٠ ـ مسند الإمام أبي حنيفة، تحقيق: نظر محمّد الفاريابيّ، مكتبة الكوثر بالرّياض، ط الأولى، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢١١ ـ معرفة الصّحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

● **ابن نقطة** : أبو بكر محمّد بن عبد الغنيّ ت ٦٢٩ هـ

٢١٢ ـ تكملة الإكمال، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي ومحمد صالح عبد العزيز مراد، طبع مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

● **النّوويّ** : أبو زكريّا يحيى بن شرف ت ٦٧٦ هـ

٢١٣ ـ شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢هـ.

● **الهرويّ** : أبو عبيد أحمد بن محمّد ت ٤٠١ هـ

٢١٤ ـ الغريبين ، تحقيق: محمود الطّناحي، طبع المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة ، ١٩٧٠م ، و طبعة حديثة بتحقيق : المزيدي ، عن مكتبة الباز بمكّة المكرّمة ، ١٤٢٠ هـ .

● **ابن هشام** : أبو محمّد عبد الملك بن هشام ت ٢١٨ هـ

٢١٥ ـ السّيرة النّبوية، تحقيق: مصطفى السّقا وزميليه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الثّانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

● **الهيثمي** : أبو الحسن عليّ بن سليمان بن أبي بكر ت ٨٠٧ هـ

٢١٦ ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكريّ، مركز خدمة السّنّة والسّيرة النّبويّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة، ط الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م .

٢١٧ ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب السّتّة، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّانية، ١٤٠٤ هـ.

٢١٨ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي ٨٠٧ هـ، مكتبة القدسي، القاهرة ، ١٣٥٢هـ .

● **أبو يعلى** : أحمد بن عليّ بن المثنّى ت ٣٠٧ هـ

٢١٩ ـ المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.





فهرس الموضوعات

جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِنْ إِمْلاَءِ

الشَّيْخِ الإِمَامِ العَالِمِ الحَافِظِ أَبِي القَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرِ

رِوَايَةُ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللهِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ

قَرَأَهُ وَ عَلَّقَ عَلَيْهِ

جمَال عزُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أمّا بعد :

فهذا جزءٌ لطيف من إملاء الحافظ الكبير محدّث الشّام أبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر الدّمشقيّ المتوفّى ٥٧١ هـ صاحب التّآليف الغزيرة والأجزاء الكثيرة والإملاءات الوفيرة؛ التي دلّت على سعة حفظه، وعلوّ كعبه في علم الحديث.

وقد ذكر هذا الجزء وعزاه للحافظ ابن عساكر أبو شامة المقدسيّ في « الباعث على إنكار البدع والحوادث » فقال :

« قد أملى في فضل رجب الشّيخُ الحافظُ أبو القاسم عليٌّ بن الحسن محدّثُ الشّام مجلساً، وهو السّادس بعد الأربعمائة من أماليه، وقد سمعناه من غير واحدٍ ممّن سمعه عليه، ذكر فيه ثلاثة أحاديث منكرة »، ثمّ ذكر أبو شامة تلك الأحاديث الثّلاثة وقال: « **وله فيه إملاءٌ آخرُ** »، وغالبُ الظنّ أنّه يشير بهذا إلى جزئنا هذا الذي ضمّ مجلسين في فضل رجب، بدليل أنّ الأحاديث الثّلاثة التي نقلها أبو شامة عن ابن عساكر لا توجد في جزئنا

هذا. ويؤكّد ذلك أنّ أبا شامة نقل عن ابن عساكر بيتين من الشّعر لا نرى لهما أثراً في جزئنا هذا ، قال أبو شامة :

« وقد ذكر الحافظُ أبو القاسم حديثَ أبي هريرة هذا بعد تلك الأحاديث الثّلاثة في المجلس الذي أملاه في فضل رجب، ثمّ أنشد أبياتاً لنفسه منها :

يا طالبَ الشّرب في الفردوس في رجبٍ إن رمتَ ذاك فصُم لله في رَجَبِ
وصلِّ فيه صلاةَ الرّاغبين وصُم فكلُّ مَنْ جدَّ في الطّاعات لم يَخِبِ

وكنتُ أودُّ أنّ الحافظَ رحمه الله لم يفعل ذلك فإنّ فيه تقريراً لما في تلك الأحاديث المنكرة، فقدرُه كان أرفعَ من أن يُحدِّث عن رسول الله ﷺ بحديثٍ يرى أنّه كذبٌ، ولكنّه جرى في ذلك على عادة جماعةٍ من أهل الحديث يتساهلون في أحاديث فضائل الأعمال ونحوها، وهذا عند المحقّقين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأٌ، بل ينبغي أن يبيّن أمره إن علم ذلك وإلاّ دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ : من حدّث عنّي حديثاً يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبَيْنِ »[١].

والحاصلُ الذي يظهر أنّ للحافظ ابن عساكر إملاءان في فضل شهر رجب، أحدُهما هذا الذي بين أيدينا[٢]، والآخر الذي نقل عنه أبو شامة وهو المجلس السّادس بعد الأربعمائة ، ولم يصلنا والله تعالى أعلم .

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) في بداية المجلس الثّاني من هذا الجزء جاء فيه ما يلي: « مجلس آخر وهو السّابع والسّتّون بعد ... »، وفيه طمسٌ بسبب الرّطوبة تعذّر معه معرفةُ المائة التي بعد كلمة : « بعد ».

وذكر هـذا الجزء أيضا جـلالُ الدّيـن السّيوطيّ فقـال: « جـزءٌ فيـه مجلسان في فضل رجب لابن عساكر »(١) .

وهو من مجاميع المدرسة العمريّة بدار الكتب الظّاهريّة بدمشق الشّام، ويقع ضمن مجموع [رقم : ٧١] ، ق (١٠٧ - ١١٥) .

لقد احتوى هذا الجزءُ على مجلسين أملاهما الحـافظ ابـنُ عسـاكر في فضل رجب، وكان الإملاءُ سنة ٥٦٦ هـ أي قبل وفاتـه بخمـس سنواتٍ، وسمع عليه المجلس الأوّل بلفظه وإملائه ابنُ أخيه أبو الفضل أحمد بـن محمّـد ابن الحسن بن هبة اللهّ الشّافعيّ (٥٤٢هـ - ٦١٠هـ) في ١٥ رجب مـن السّـنة المذكورة، وحضر السّماعَ جمعٌ غفيرٌ وردت أسماءُ بعضهم في طباق السّماع.

وبعد هذا التّاريخ بيومٍ واحدٍ وتحديدا في يوم الجمعة ١٦ رجـب مـن عام ٥٦٦ هـ أملى الحافظُ ابنُ عساكر المجلس الأوّل وسمعه منه جماعةٌ منهم إبراهيم بن بركات الخشوعيّ (٥٥٨ هـ - ٦٤٠ هـ).

وفي يوم الخميس ٢٣ رجب أملى ابنُ عساكر المجلس الثّاني مـن هـذا الجزء بالمدرسة النّوريّة بدمشق وسمعه عليه جماعةٌ منهم ابنُ أخيه أبو الفضل أحمد بن محمّد بن الحسن بن هبة اللهّ الشّافعيّ، وعلى هذا الأخير قرأ الجـزء كلَّه بمجلسيه كاتبُه محمّد بن أبي القاسم بـن محمّـد بـن أسعد بـن الحليم الحنفيّ(٢)، وحضر السّماعَ أخوه أبو طالب الحسين وشرفُ الدّين عمرُ بـن

---

(١) المنجم في المعجم ص ١٠٢ .

(٢) كتبه لنفسه بخطٍّ معتادٍ بجامع دمشق، وقـد أصـابت الرّطوبـةُ الأوراق الأخـيرة وطمسـت كثيراً من كلماتها، وانظر انظر فهـرس مجـاميع المدرسـة العمريّـة في دار الكتـب الظّاهريّـة بدمشق، وضعه ياسين السّوّاس ص ٣٦٤ .

عبد العزيز بن محمّد الخوارزميُّ القاضي، وذلك في يوم الأحد ١٣ رجب من عام ٦٠٩ هـ، أي قبل وفاة ابن أخي ابن عساكر تاج الأمناء أبي الفضل بسنةٍ واحدة .

وممّن سمع المجلس الأوّل من هذا الجزء على ابن عساكر أبو المعالي أسعدُ بن المُسَلَّم بن مكّيّ بن خلف بن علاّن القيسيّ (٥٦٠هـ - ٦٣٦هـ)، ثمّ سُمع عليه هو في شهر رمضان من عام ٦٢٣هـ بجامع دمشق .

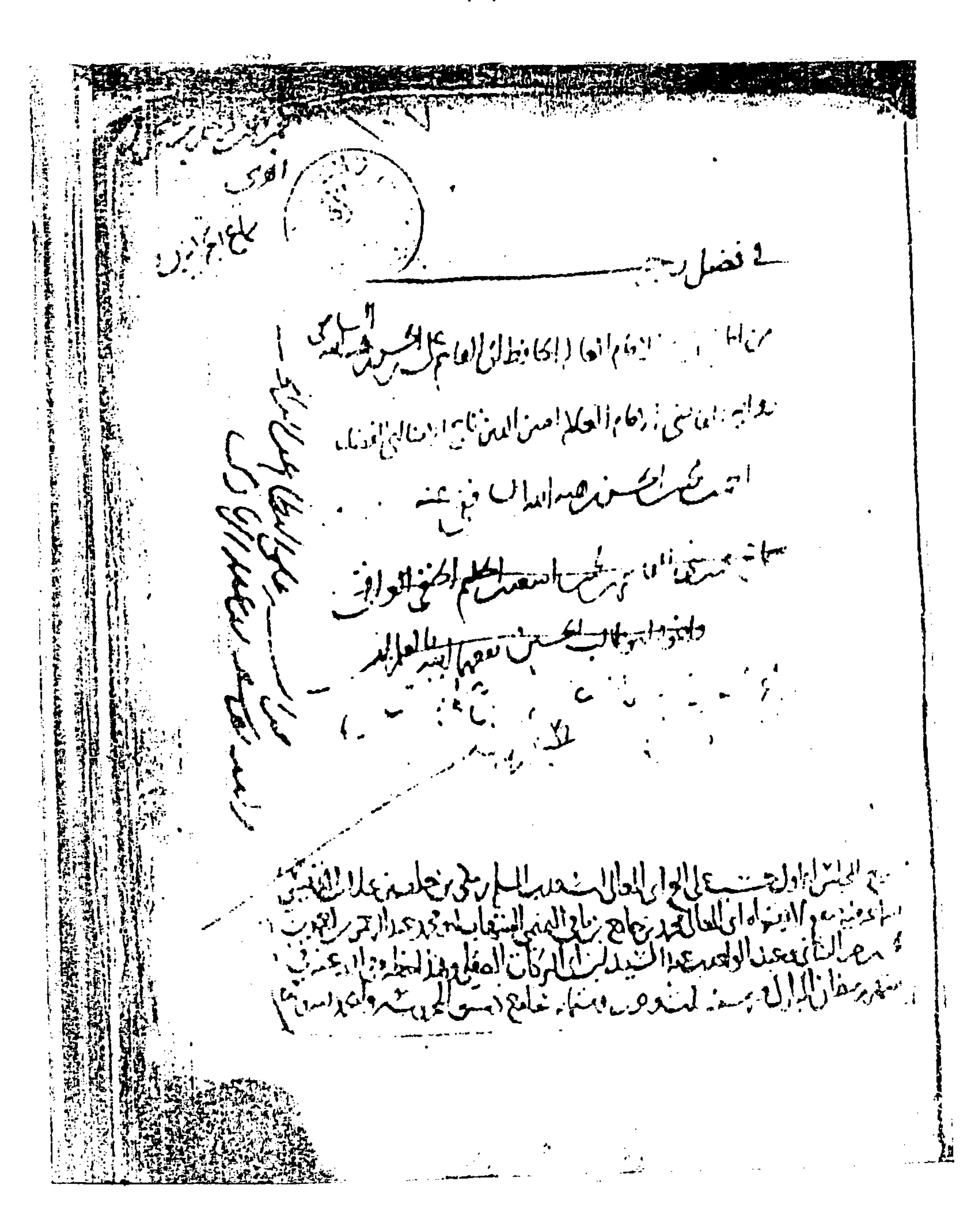
وأخيراً يذكر يوسف بن عبد الهادي (٨٤٠ هـ - ٩٠٩ هـ) سندَه في سماع هذا الجزء قائلاً: « أخبرنا به جماعةٌ من شيوخنا إجازةً عن ابن المحبّ[1]، وكتب يوسف بن عبد الهادي »[2].

وهذه السّماعاتُ صحيحةٌ ثابتةٌ تؤكّد على صحّة نسبة هذا الجزء للحافظ ابن عساكر الذي يروي في ثناياه عن شيوخ له معروفين بأسانيد معلومةٍ مشهورةٍ تكرّر ذكرُها في تاريخ دمشق وفي أجزاء كثيرة أملاها الحافظُ ابنُ عساكر رحمه الله تعالى .

---

(١) أبو بكر محمّد بن عبد الله المقدسيّ الشّهير بابن المحبّ الصّامت (٧١٣ هـ - ٧٨٩ هـ) محدّثٌ ضابطٌ متقنٌ، سماعُه مثبتٌ على كثير من أجزاء المقادسة بالمكتبة الظّاهريّة، وهو مؤلّف الكتاب النّفيس صفات ربّ العالمين، ويعمل على تحقيقه وخدمة الحياة فيه أخونا الفاضل عمّار بن سعيد تمالت، وانظر عن ابن المحبّ المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ للحافظ ابن حجر العسقلانيّ .

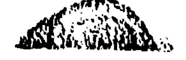
(٢) ل ١١٥ ب من هذا الجزء .



عنوان الجزء

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا الشيخ الأجل الإمام الأوحد الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي
أيده الله وقرأته عليه سنة ... خامس عشر رجب سنة ... ودمشق ... أبو ...
بن أبي عبد الرحمن الشحامي أنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحيري لنا أبو عمرو محمد ...
نا علي بن سعيد العسكري نا عمر بن شبة النميري نا يوسف بن عطية نا ثابت ...
عن ... عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ...
شهر بعد شهر رمضان إلا رجب وشعبان ... الآية ...
أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن ... إذنا نا أبو القاسم عبد العزيز بن بندار
... أنا أبو ... إمام ... عبد العزيز بن ...
... لفظا أنا أبو القاسم ... علي ... بن ...
... وأنا أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي بأصبهان ...
الحسن الزعفراني نا عبد العزيز بن بندار نا أحمد بن ... قال ...
نا أحمد ... وأنا أبو علي الحسن بن ... الحسن بن ...
... نا أبو جعفر محمد بن ... نا أبو ... نا عثمان ...



بداية الجزء

فأنت الغافر التواب والمنان بالرتب ... وأنت القادر الوهاب والمعتز بالسبب

وما نرجو اجتماعنا سواك لفادح الكرب

تم الإملاء ولله الحمد والمنة

على الأصل بخط الشيخ تاج الأمناء ما صورته ... بلغت سماعاً من لفظ عمي [illegible]

وسمع معي أخواي الحسن وعبد الله وعبد العزيز بنو أبي محمد الحسن بن [illegible]

والشيخ الإمام الحافظ أبو محمد القاسم بن عساكر وابنه أبو طاهر [illegible]

[illegible] أبو بكر عبد الرحمن بن سلطان بن يحيى وابنه عبد الواحد وعبد

الله [illegible] محمد بن يحيى القرشي والحافظ أبو الخطاب عمر بن [illegible] العلوي والحسن

والحسين ابنا هبة الله بن محفوظ بن صصرى [illegible] أبو الوفاء [illegible]

بن علان وابناه محمد وأسعد وأبو [illegible] عبد الرحمن بن [illegible]

[illegible] الحسن [illegible] الله وذلك [illegible] المجلس [illegible]

[illegible] على الأصل [illegible]

[illegible] الخلق عفا الله عنه [illegible]

[illegible]

[illegible]

آخر المجلس الأوّل من الجزء

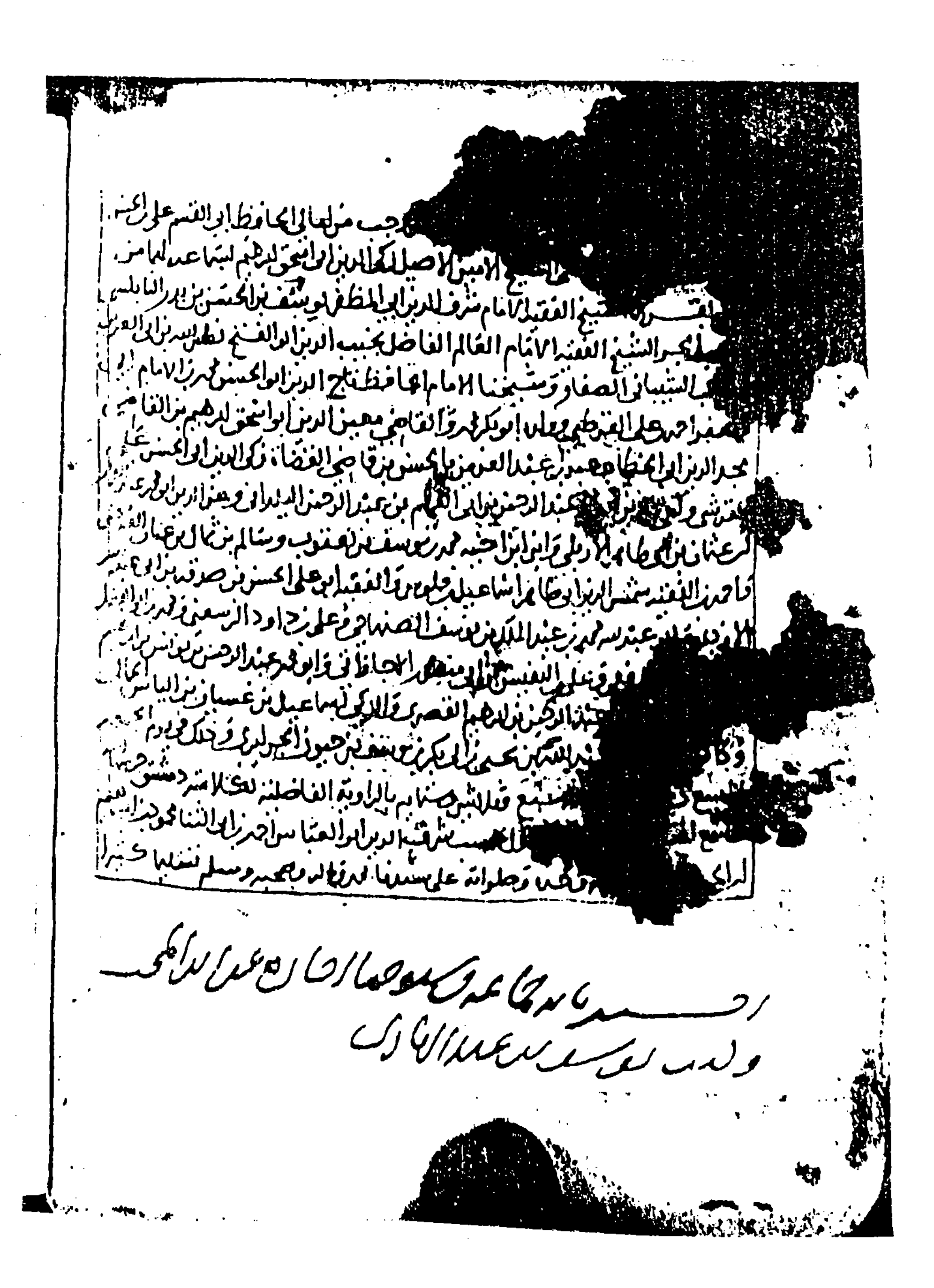
بسم الله الرحمن الرحيم مجلس اخر وهو السابع والستون

قال رضي الله عنه ثنا عمي الشيخ الاجل الامام الحافظ الثقة ناصر السنة محدث الشام ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله املاء من لفظه وداره بقلعة يوم الخميس ثاني عشر ربيع سنة ست وستين وخمسمائة بمدرسة دمشق ثنا ابو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي ثنا ابو بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي ثنا ابو زكريا بن ابي اسحق المزكي ثنا ابو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد هو الدارمي ثنا عبد الله بن صالح حدثني معوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله الى قوله منها اربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن انفسكم قال لا تظلموا انفسكم في كلهن ثم اختص من ذلك اربعة اشهر فجعلهن حرما وعظم حرماتهن وجعل الذنب فيهن اعظم والعمل الصالح والاجر اعظم هذا ما فسره الصحابي يعني ... المشاهد لان الصحابة شهدوا التنزيل هذا حديث ... ثنا ابو ... اسمعيل بن محمد الاصبهاني الحافظ ثنا سليمان بن ابراهيم وغيره قالوا ثنا ابو سعيد النقاش ثنا ابراهيم الفقال ثنا جعفر بن احمد فارس ثنا ... بن اسمعيل

بداية المجلس الثّاني من الجزء



آخر الجزء



آخر سماع في الجزء

جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِنْ إِمْلَاءِ

الشَّيْخِ الإِمَامِ العَالِمِ الحَافِظِ أَبِي القَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِر

رِوَايَة أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللهِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جَمَال عَزُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - حدّثنا[١] عمّي الشّيخُ الأجلُّ الإمامُ العالِمُ الحافظُ أبو القاسم عليُّ بن الحسن بن هبة الله إملاءً من لفظه وقراءةً عليه مساءَ يوم الخميس خامس عشر رجب سنةَ ستٍّ وستّين وخمس مائة، أنا أبو القاسم بن أبي عبد الرّحمن المُسْتَمْلِي[٢]، أنا أبو عثمان سعيدُ بن محمّدٍ البَحِيريُّ ، أنا أبو عَمْرو محمّدُ بن أحمد البَحِيريُّ ، ثنا عليُّ بن سعيدٍ العسكريُّ ، ثنا عُمَرُ بن شَبَّةَ النُّمَيْرِيُّ ، ثنا **يوسفُ بن عطيّة**[٣] ، ثنا هشامُ بن حسّان[٤] ، عن محمّد بن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ قال :

« لا آمرُ بصوم شهرٍ بعد شهر رمضان إلاّ برجبٍ وشعبانَ »[٥] .

لم أكتبهُ إلاّ من هذا الوجه .

---

(١) قائلُ ذلك هو تاجُ الأمناء أبو الفضل أحمدُ بن محمّد بن الحسن بن هبة الله الدّمشقيّ راوي هذا الجزء عن عمِّه ابن عساكر ، انظر عنه : سير أعلام النّبلاء ٢٢/٢٦ .

(٢) زاهرُ بن طاهرٍ الشَّحَّامِيُّ .

(٣) ابن باب الصّفّار أبو سهلٍ الأنصاريّ .

(٤) أبو عبد الله القُرْدُوسيُّ .

(٥) إسنادُه ضعيفٌ جدّاً من أجل يوسف بن عطيّة وهو متروكٌ كما قال غيرُ واحدٍ ، والحديثُ لم أقف عليه عند غير ابن عساكر .

٢ - أخبرنا(١) أبو الحسن عليٌّ بن الحسن السُّلَمِيُّ(٢) إذناً، أنا أبو القاسم عبدُ العزيز بن بندار في كتابه إليّ من مكّة .

ح(٣) : وأخبرنا أبو الحسن عليٌّ بن المُسَلَّمِ الفقيهُ، ثنا عبدُ العزيز بن أحمد بن محمّدٍ التّميميُّ(٤) لفظاً، ثنا أبو القاسم عبدُ العزيز بن بندار بن عليٍّ الشّيرازيّ من لفظه بالمسجد الحرام .

ح : وأنا أبو القاسم إسماعيلُ بن محمّد بن الفضل التّيميُّ الحافظُ بأصبهان، أنا عبدُ الملك بن الحسن الأنصاريُّ بمكّة، ثنا عبدُ العزيز بن بندار، ثنا أحمدُ بن إبراهيم.

قال إسماعيلُ(٥) : ابنُ فِراسٍ ، ثنا أحمدُ بن الحسن بن هارون .

وقال عليٌّ(٦) : الحسن بن أحمد بن الحسن بن هارون(٧) .

وقال الدّينوريُّ الورّاق(٨) : ثنا أبو جعفر محمّدُ بن هشامٍ، ثنا أبو همّام(٩)،

---

(١) قائلُ ذلك الآن فصاعداً الحافظُ ابن عساكر .

(٢) المشهورُ بابن المَوازينيّ .

(٣) علامة تحويل الإسناد .

(٤) الكتّانيُّ صاحب جزء فضل رجب الذي ينقلُ عنه ابن حجر وغيرُه .

(٥) يعني قوام السُّنّة إسماعيل بن محمّد حيث قال في إسناده: «أحمد بن إبراهيم بن فراس، ثنا أحمدُ بن الحسن بن هارون الدّينوريّ الورّاق ... ».

(٦) لا يظهرُ أيَّ عليٍّ أراد هنا ابنُ عساكر فقد رواه عن اثنين بهذا الاسم الأوّل: عليٌّ بن الحسن السُّلَمِيُّ أبو الحسن، والثّاني: عليٌّ بن المُسَلَّم الفقيهُ، وإن كان هذا أقربَ للمُراد والله أعلم.

(٧) يعني بدل : أحمد بن الحسن بن هارون .

(٨) وهو : أحمد بن الحسن بن هارون الدّينوريُّ الورّاق .

(٩) أبو همّام الوليدُ بن شجاعٍ السَّكُونيُّ .

ثنا عثمانُ بن مطر، [عن عبد الغفور بن سعيدٍ][١]، عن عبد العزيز بن سعيدٍ[٢]، عن أبيه[٣] قال : قال رسول الله ﷺ :

« إنّ رجبَ شهرٌ عظيمٌ، تُضاعفُ فيه الحسناتُ، فمن صامَ يوماً من رجب كان كصيام سَنَةٍ، ومن صامَ سبعةَ أيّام أُغلقَ عنه سبعةُ أبوابِ جهنّم، ومن صامَ ثمانيةَ أيّام فُتِحَتْ له أبوابُ الجنّة، ومن صامَ عشرةَ أيّامٍ لم يسأل اللهَ عزّ وجلّ شيئاً إلاَّ أعطاهُ إيّاه، ومن صامَ خمسةَ عشرَ يوماً نادى مُنادٍ من السّماء : أن قد غُفر لك ما قد سلفَ، فاستأنف العمل وقد بُدِّلت بالسّيِّئات الحسناتُ »[٤] .

---

(١) من التّرغيب والتّرهيب لقوام السُّنّة فقد رواه ابنُ عساكر عنه به، وكذا هو في مصادر التّخريج الأخرى .

(٢) ابنُ سعد بن عبادة ، ذكرهُ ابنُ حبّان في الثّقات ٥/١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٣) سعيد أبو عبد العزيز الأنصاريُّ غيرُ منسوبٍ كما قال الطّبرانيُّ في المعجم الكبير ٦/٨٣، لكن رأيتُ الحافظَ ابنَ حبّان في ثقاته ٥/١٢٥ ـ ١٢٦ نسبه حين ذَكَرَ ولدَهُ فقال : « عبدُ العزيز بن سعيد بن سعد بن عُبادة ... ». وقد ذكرَ سعيداً في الصّحابة ابنُ قانعٍ في معجم الصّحابة ١/٢٦٣، وأبو نعيمٍ في معرفة الصّحابة ٣/١٣٠٤، وابنُ حجر في الإصابة ٢/٥٢ ـ ٥٣، وغيرُهم .

(٤) أخرجه الطّبرانيُّ في المعجم الكبير ٦/٨٣ ـ ٨٤، رقم: ٥٥٣٨، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٧/٣٨٢ ـ ٣٨٣، رقم: ٣٥٢٠، وفضائل الأوقات رقم: ٩، وقوامُ السُّنّة أبو القاسم إسماعيلُ بن محمّد بن الفضل في التّرغيب والتّرهيب ٢/٣٩٢، رقم: ١٨٤٩، وعنه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طريقين عن عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيدٍ، عن عبد العزيز بن سعيدٍ، عن أبيه به. وعثمانُ بن مطر اتّفقُوا على ضعفه حتّى قال ابنُ حبّان في المجروحين ٢/٩٩: « كان ممّن يَروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ».

=

وقال إسماعيلُ[١] : « وبُدِّلت السّيّئاتُ بالحسناتِ » وانتهى حديثُه، وزادَا إلى آخر الحديثِ فقالا :

« ومن زادَ زادهُ اللّٰهُ عزّ وجلّ. وفي رجب حملَ اللّٰهُ نوحاً في السّفينة، وصامَ نوحٌ وأمرَ من معه أن يصُوموا، وفيه جرت السّفينةُ ستّةَ أشهُرٍ إلى آخر ذلك لعشر خلونَ من المحرّم يومَ عاشوراء، وأُهبطَ على الجُودِيِّ بها نوحٌ ومن معه والوَحْشُ، وفيه تابَ على آدمَ يومَ عاشُوراء، ونبذ يونس يومَ عاشُوراء، وفيه فلق البحر لبني إسرائيل، وفيه ولد إبراهيم وعيسى بن مريم صلّى اللّٰه عليهما ».

٣ - أخبرنا أبو القاسم زاهرُ بن طاهرٍ الشّحّامِيُّ، أنا أبو بكر أحمدُ بن الحسين الحافظُ[٢]، أنا أبو عبد اللّٰه الحافظُ، ثنا خلفُ بن محمّدٍ الكَرابيسيُّ ببُخارى، ثنا مكّيُّ بن خلفٍ، ثنا نصرُ بن الحسين وإسحاقُ بن حمزة، قالا: أنا عيسى وهو

وقال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ١٩ : « كذّبهُ ابنُ حبّان ، و أجمع الأئمّةُ على ضعفه ». وشيخُه عبدُ الغفور بن سعيدٍ أبو الصّبّاح الواسطيُّ قال فيه البخاريُّ في التّاريخ الكبير ١٣٧/٦ : « تركُوه ، منكرُ الحديثِ ». وفي الثّقات ١٢٥/٥ - ترجمة عبد العزيز بن سعيدٍ قال ابنُ حبّان: « عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطيُّ عندنا عنه نسخةٌ بهذا الإسنادِ - يعني : عبد الغفور، عن عبد العزيز بن سعيدٍ، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ - وفيها ما لا يصحُّ، البليّةُ فيها من أبي الصّبّاح لأنّه كان يُخطِئُ ويتّهمُ ». وقد تابعَ عبدَ الغفور بن سعيدٍ عن عبد العزيز بن سعيدٍ لاحقُ بن النّعمان أخرجه قوامُ السُّنّة في التّرغيب والتّرهيب ٣٩٤/٢، رقم: ١٨٥٣، والشّجريُّ في أماليه ٩٥/٢ .

(١) يعني قوام السُّنّة إسماعيل بن محمّد بن الفضل، وذلك في كتابه التّرغيب والتّرهيب.

(٢) البيهقيُّ ، وقد أخرج الحديثَ في كتابيه: شعب الإيمان، وفضائل الأوقات، كما سيأتي.

الغُنْجَارُ، عن أَيْمَنَ بن سفيان(١)، عن غالب بن عُبيد الله، عن عطاء، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ :

« إنّ رجبَ شهرُ الله، ويُدعى الأصمّ، وكان أهلُ الجاهليّةِ إذا دخلَ رجب يُعطّلون أسلحتَهم ويضعُونها، فكان النّاسُ يأمنُون وتأمنُ السّبلُ، ولا يخافُون بعضهم بعضاً حتّى ينقضي »(٢).

٤ ــ أخبرنا أبو سهلٍ محمّدُ بن إبراهيم بن محمّد بن سَعْدويه المُزَكّي الأصبهانيُّ ببغداد، أنا أبو الفضل عبدُ الرّحمن بن أحمد بن الحسن الرّازيُّ المُقرئ، أنا أبو القاسم جعفرُ بن عبد الله بن يعقوب بن فنّاكي الرّازيّ، ثنا أبو بكر محمّدُ بن هارون الرّويانيُّ، ثنا محمّدُ بن مهدي العطّار المصريُّ، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا صدقةُ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن حمّاد بن أبي سُليمان :

« أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مرّ برجُلٍ أعمى مُقْعَدٍ فقال: أمَا كان هذا يسأل الله العافية؟ فقال رجلٌ: يا أميرَ المُؤمنين، أما تعرف هذا؟

---

(١) في شعب الإيمان : ابنُ أبي سفيان ، قال محقّقُه: « ابنُ أبي سفيان لم أعرفهُ » ، والصّوابُ أنّه ابنُ سفيان وهو أيمنُ بن سفيان معروفٌ عند العلماءِ، له ترجمةٌ في الميزان وغيره.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في الشّعب ٣٨٥/٧ ـ ٣٨٦، رقم: ٣٥٢٣، وفضائل الأوقات ص ٨٥، ومن طريقه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طريق أيمن بن سفيان به. قال البيهقيُّ: « وهذا الذي رُوي في هذا الحديث مشهورٌ عند أهل العلم بالتّواريخ أنّ الأمرَ في الأشهُر الحُرُم كان على هذه الجملة، وإنّما المنكرُ من هذا الحديثِ رفعُه إلى النّبيّ ﷺ وروايتُه عنه ... ». وقال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ١٧: « وهذا وإن كان معناهُ صحيحاً فإنّه لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، رواه عيسى غُنْجار، عن أيمن بن سفيان، عن غالب بن عبيد الله، عن عطاء، عن عائشة؛ وأيمنُ وغالبٌ معروفان بوضع الحديثِ ».

هذا الذي بَهَلَهُ بُرَيْقٌ، فقال عمـر: إنّ بُرَيْقـاً لقـبٌ، ولكـن ادْعُ لي عِياضاً، فقال: حَدِّثْني حديثَ بـني الضّبعـاء، فقـال: يـا أمير المؤمنـين، إنّـه حديـثٌ جاهليّةٍ، وإنّه لا أَرَبَ لكَ به في الإسـلام، قـال: ذلـك أحـرى أن تُحدِّثنـا، فقـال: إنّ بـني الضّبعـاء كـانُوا عشرةً، وكـانت أختُهـم تحتي، فـأرادُوا أن ينزعُوها منّي، فنشدتُّهم اللهَ والقَرابـةَ والرَّحِـمَ فـأبوا إلاّ أن ينزعُوهـا منّـي، فأمهلتُهم حتّى دخل رجبُ مُضَرَ شهرُ اللهِ المُحَرَّمُ فقلتُ :

اللهمَّ أدعُوكَ دُعاءً جاهِـــدا على بني الضّبعاء فاترُك واحِـــدا
وكَسِّر الرِّجْلَ فَدَعْهُ قاعِـــدا أعمى إذا قِيدَ يُعْنِي القائـــــدا

قال : فهلكُوا جميعاً ليس هذا، فقال عمرُ رضي اللهُ عنـه: تـا للهِ مـا رأيتُ كاليوم حديثاً أعجبَ. فقال رجلٌ من القوم: يـا أمير المؤمنين، أفـلا أُحدِّثُك بأعجبَ من ذلك؟ قـال: حـدِّثْ حتّـى يَسـمع القـومُ، قـال : إنّـي كنتُ من حيٍّ من أحياء العربِ فماتُوا كلُّهم فأصبتُ مَواريثَهُم، فـانْتَجَعْتُ حيّاً من أحياء العرب يُقال لهم: بنُو المؤمّل، كنتُ فيهـم زمانـاً طويـلاً، ثـمّ إنّهم أرادُوا أخذَ مالي، فناشدتُّهم اللهَ فأبوا إلاّ أن يـنزعُوا مـالي، وقـد كـان منهم رجلٌ يُقال له: رياح، فقال: يا بني مؤمّل، جارُكم وخفيرُكم لا ينبغي لكم أخذُ مالِه، قال: فعصوهُ وأخذُوا مالي، فـأمهلتُهم حتّـى دخـلَ رجـبُ مُضَرَ شهرُ اللهِ المُحَرَّمُ فقلتُ :

اللهمّ أَزِلْها عن بني مؤمّـــــلِ وارْمِ على أقفائهم بمُنْكَـــــلِ
بصخرةٍ أو عرض جيشٍ جَحْفَلِ إلاّ رياحاً إنّه لم يَفْعَـــــــلِ

قال : فبينا هُم يسـيرون في أصـل جبـلٍ أو في سـفح جبـلٍ إذ تَداعـى عليهم الجبلُ، فهلكُوا جميعاً، ليس رياحاً نجّاهُ اللهُ، فقال عمرُ رضي اللهُ عنه:

تا لله ما رأيتُ كاليوم حديثاً أعجبَ. فقامَ رجلٌ من القوم فقال: يا أمير المؤمنين، أفلا أُحدِّثك بأعجبَ من ذلك؟ فقال: حَدِّثْ حتّى يسمع القومُ، فقال: إنّ أبي وعمّي وَرِثا أباهُما، فَأَسْرَعَ عمِّي في الذي له وبقي مالي، فأرادَ بنُوه أن ينزعُوا مالي، فأمهلتُهم حتّى دخل رجبُ مُضَرَ شهرُ اللهِ المُحَرَّمُ فقلتُ:

اللّهمّ رَبَّ كُلِّ آمِنٍ وخائفِ   وسامعاً نداءَ كُلِّ هاتِفِ
إنّ الخناعيَّ أبا تَقَاصُفِ   لم يُعْطِنِي الحَقَّ و لم يُناصِفِ
فاجْمَعْ له الأحبّةَ الألاطف   بين القِرانِ السُّودِ والنّواصِفِ

قال: فبَيْنَا بنُوه وهم عشرةٌ في بئرٍ يحفرُونها إذ تهاوت عليهم البئرُ فكانت قبورَهُم، فقال عمرُ رضي اللهُ عنه: تا لله ما رأيتُ كاليوم حديثاً أعجبَ. فقال القومُ: يا أمير المؤمنين، أهلُ الجاهليّةِ كان اللهُ يصنعُ بهم ما تَرى فأهلُ الإسلام أَحْرَى بذلك، فقال: إنّ أهلَ الجاهليّةِ كان اللهُ يصنعُ بهم ما تسمعون ليحجز بعضهم عن بعضٍ، وإنّ اللهَ عزّ وجلّ جعلَ السّاعةَ موعدَكُم، والسّاعةُ أدهى وأَمَرُّ».

هذا منقطعٌ بين حمّادٍ وعُمَرَ، وقد رُوي موصولاً من وجوهٍ أُخَر(١).

---

(١) فرواه ابنُ لهيعة قال: أخبرني عطاءُ بن أبي رباح، عن ابن عبّاس رضي اللهُ عنهما قال: فذكر القصّة عن عمر لكن مع اختلاف في مواطن عدّة وتقديم وتأخير وزيادة أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ٧/٣٩٠ ـ ٣٩٣، رقم: ٣٥٢٩، وفضائل الأوقات رقم: ١٣، من طريق أبي بكر محمّد بن أحمد بن أبي خالد الأصبهانيّ العدل، قال: سمعتُ محمّد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدّثنا محمّدُ بن عمرو بن التّمّام به، وابنُ لهيعة سيّءُ الحفظ. وقد تابع عطاءَ بن أبي رباح عكرمةُ أخرجه ابنُ إسحاق في السّيرة رقم: ١٥ ــ تحقيق: =

٥ - أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسَلَّمِ الفقيهُ، ثنا أبـو محمّـدٍ عبدُ العزيـز بـن أحمد، أنا عبدُ الرّحمن بن عمر بن نصرٍ إجـازةً، ثنـا أبـو الطّيِّـب غنـدرُ بـن عبـد الله بمصر، ثنا أبو خليفة، ثنـا حمّـادُ بـن زاذان، عـن مهـدي بـن ميمـون، عـن ابـن أبـي النّضر(١)، عن أبيه، عن قيس بن عبادٍ قال :

« يومُ العاشرِ من رجب يمحُو الله عزّ وجلّ ما يشاءُ ويثبتُ »(٢).

٦ - أخبرنا أبو القاسم المُسْتَمْليّ، أنا أبو بكرٍ الحافظُ، أنا أبو سعيدٍ محمّدُ بـن موسى، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوب، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار العُطارديُّ، ثنا أبي،

محمّد حميد الله، قال: حدّثني من سمع عكرمة يذكرُ عن ابن عبّاس به مع اختلاف وزيـادة، وفيه إبهامٌ وجهالةٌ. وله طريقٌ أخرى علّقها البيهقيُّ في الشّعب ٣٩٣/٧ عـن شـهاب بـن خراش، عن نصير بن أبي الأشعث، عـن عمـر بـن الخطّـاب. وشـهابٌ صـدوق يخطـىء، ونصيرٌ ثقةٌ لكنّه لم يدرك عمر فالإسنادُ منقطع. فلعلّ الخبر بمجمـوع هـذه الطّـرق يرتقـي إلى الحسن لغيره، وقد قال البيهقيُّ في الشّعب: « هذا حديثٌ قد رواه محمّـدُ بـن إسـحاق ابن يسار في المغازي عمّن سمع عكرمةَ عن ابن عبّاس دون ذكر بني ضمرة، **وذلك يؤكّـدُ روايةَ ابن لهيعة** ». وقال في فضائل الأوقات: « قـد رُوي في اسـتجابة الدّعـاء في الأشـهر الحرم - ورجب منهنّ - حديثٌ حسنُ الإسناد في مثل هذا »، ثمّ ذكر قصّة عمر هذه.

(١) كذا في الأصل، والصّواب: ابن النّضر ، وهو عبيد الله بن النّضر أبو النّضر، انظـر الجـرح والتّعديل ٣٣٥/٥ - ٣٣٦ لابن أبي حاتم .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٨٩/١٦ - تحقيق: أحمد شاكر، والبيهقيُّ في شعب الإيمـان ٣٣٢/٧، رقم: ٣٤٦٦، والخلاّل في فضل رجب رقم: ١٢، من طرق عـن عبيـد الله بـن النّضر، عن أبيه، عن قيس بـن عبـاد. وأخرجـه بهـذا الطّريـق البيهقـيُّ في الشّـعب رقـم: ٣٤٦٧ إلاّ أنّه أدخل : « عن جدّه » بين النّضر وقيس. والإسـنادُ علـى كـلّ حـال مـدارُه على النّضر بن عبد الله والد عبيد الله ذكره ابنُ أبي حاتم في الجرح والتّعديل ٤٧٧/٨ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثنا زهيرٌ، عن بَيانٍ، سمعتُ قيسَ بن أبي حازمٍ ـ وذَكَرْنا رجبَ ـ فقال :

« كُنّا نُسمِّيه الأصمَّ في الجاهليّة من حرمته أو شدّة حرمته في أنفسنا »[١].

٧ ـ و قيل :

تَوَخَّ الخيرَ في رَجَبِ ... وصُمْهُ صيامَ مُحتسبِ
وذَرْ عنك التّشاغُلَ فيـ ... ـه بالعصيانِ والرِّيَبِ
ولا تعصِ الإلهَ وتُبْ ... وخفْ من شدّة الغضبِ
فكم قد تابَ فيه فتىً ... وأَشْيَبُ فيه لم يَتُبِ
ولا تَبْغِ الفسادَ وكُنْ ... على حذرٍ من النُّوَبِ
فكم باغٍ بَغى فيه ... فأسلمهُ إلى العَطَبِ
ألم تسمع إلى ما حَلَّ ... بالباغين في الحُقُبِ
بني الضّبعاء أهلكهُم ... وغيرهم من العَرَبِ
وكانُوا قبل مهلكهم ... ببغيهم ذوي نشبِ
فلمّا أن بَغَوْا هلكُوا ... وذاقُوا شدّةَ الحربِ
فشمِّر في انتهازك ما ... تقدّمه من القُرَبِ
فما فازَ الذين نَجَوْا ... بغير الجدِّ والتَّعَبِ
فيا ذا الطَّوْلِ مُنَّ على ... الجميع بحُسْنِ مُنْقَلَبِ

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ٧/٣٨٨ ـ ٣٨٩، رقم: ٣٥٢٦، ومن طريقه ابنُ عساكر في جزئه هذا، من طريق أحمد بن عبد الجبّار العطارديّ، حدّثنا أبي، حدّثنا زهير، عن بيان، قال: سمعتُ قيسَ بن أبي حازم به، وإسنادُه ضعيفٌ من أجل العطارديّ ضعّفه غيرُ واحدٍ .

فأنتَ الغافرُ التّـــوّابُ والمَنّـــانُ بالرُّتَبِ
وأنتَ القادِرُ الوهّـــابُ والمُعْتَلي بلا سَبَـــبِ
وما ترجُو جماعتُنـــــا سواكَ لفادح الكُـرَبِ(٢)

تمّ الإملاءُ و لله الحمدُ والمنّةُ .

❁ ❁ ❁

---

(٢) يحسن هنا أن نذكر ما سبق أن قاله أبو شامة المقدسيُّ في بيتين من الشّعر أملاهما الحافظُ ابن عساكر في فضل رجب قال رحمه الله : « وكنـتُ أودُّ أنّ الحـافظَ رحمـه الله لم يفعل ذلك فإنّ فيه تقريراً لما في تلك الأحاديث المنكرة، فقدرُه كان أرفـعَ مـن أن يُحـدِّث عن رسول الله ﷺ بحديثٍ يرى أنّه كذبٌ، ولكنّه جرى في ذلك على عادة جماعـةٍ مـن أهـل الحديث يتساهلون في أحاديث فضـائل الأعمـال ونحوهـا، وهـذا عنـد المحقّقـين مـن أهـل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأٌ، بل ينبغي أن يبيّن أمره إن علم ذلك وإلاّ دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ : من حدّث عنّي حديثاً يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبَيْنِ ».

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلسٌ آخرُ وهو السّابعُ والسّتُّون بعد ... (١) .

قال رضي اللّٰه عنه :

٨ ـ ثنا عَمِّي الشّيخُ الأجلُّ الإمامُ الحافظُ الثّقةُ ناصرُ السُّنّةِ محدِّثُ الشّامِ أبو القاسم عليُّ بن الحسن بن هبة اللّٰه إملاءً من لفظه وقراءةً عليه في يوم الخميس ثاني وعشرين رجب سنةَ ستٍّ وستّين وخمس مائة بدار السُّنّةِ بدمشق، أنا أبو القاسم زاهرُ بن طاهر بن محمّدٍ الشّحّاميُّ، أنا أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسين بن عليٍّ البيهقيُّ، أنا أبو زكريّا بن أبي إسحاق المُزَكِّي، ثنا أبو الحسن الطّرائقيُّ(٢)، ثنا عثمانُ بن سعيدٍ ـ هو الرّازيُّ ـ، ثنا عبدُ اللّٰه بن صالحٍ، حدّثني معاويةُ بن صالحٍ، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاسٍ رضي اللّٰه عنهما : في قوله عزّ وجلّ : **﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللّٰهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللّٰهِ﴾** إلى قوله: **﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾**(٣) ، قال :

« لا تظلمُوا أنفسَكُم في كلِّهنّ، ثمّ اختصَّ من ذلك أربعةَ أشهُرٍ فجعلهنّ حُرُماً، وعظّم حُرُماتهنَّ، وجعل الذّنبَ فيهنّ أعظمَ، والعملَ الصّالحَ والأجرَ أعظمَ »(٤).

---

(١) طمسٌ تعذّر معه معرفة المائة التي بعد كلمة : « بعد » .

(٢) في شعب الإيمان ـ تحقيق : عبد العليّ : الطّرائفيّ ، وهو تصحيفٌ .

(٣) التّوبة : الآية ٣٦ .

(٤) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره ١٤/٢٣٨، رقم: ١٦٦٩٦، وابنُ أبي حاتم في تفسيره ٦/١٧٩١، رقم: ١٠٠٠٠، وأبو جعفر النّحّاس في القطع والائتناف ص ٣٦١، والبيهقيُّ =

ما فسّرهُ الصّحابيُّ يُعَدُّ في جملة المسانيدِ لأنّ الصّحابةَ شهدُوا التّنزيلَ.

٩ - أخبرنا أبو القاسم إسماعيلُ بن محمّدٍ الأصبهانيُّ الحافظُ[١]، أنا سليمانُ ابن إبراهيمُ وغيرُه قالُوا: ثنا أبو سعيدٍ النّقّاشُ، ثنا أبو أحمد العسّالُ، ثنا جعفرُ بن أحمد ابن فارس ، ثنا محمّدُ بن إسماعيل البخاريُّ ، ثنا محمّدُ بن المغيرة ، ثنا منصورٌ - يعني ابنَ يزيد[٢] - ، ثنا موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاريُّ ، سمعتُ أنسَ بن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ :

« إنّ في الجنّةِ نهراً يُقال له رجب، أشدُّ بياضاً من اللّبن، وأحلى من العسل، من صامَ يوماً من رجب سقاهُ الله عزّ وجلّ من ذلك النّهر »[٣].

نسبُ موسى هذا أصحُّ مِنْ قول مَنْ قال : موسى بن عمران[٤] .

١٠ - أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسَلَّمِ بن محمّدٍ الفَرَضِيُّ ، ثنا أبو محمّدٍ عبدُ العزيز بن أحمد بن محمّدٍ الكتّانيُّ لفظاً، أنا إسماعيلُ بن عبد الرّحمن الحافظُ، أنا أبو يعقوب إسحاقُ بن إبراهيمُ المعدّل القرّاب، أنا أبو محمّدٍ محمّدُ بن أحمد بن محمّد ابن الفضل السّعديُّ، أنا أبو نصرٍ أحمدُ بن محمّد بن دلّويه، أنا الحسينُ بن إدريس، ثنا خالدُ بن الهيّاج، عن أبيه، عن سليمان التّيميّ، عن أبي عثمان النّهديّ، عن سلمان الفارسيّ قال : قال رسول الله ﷺ : « في رجب يومٌ وليلةٌ ، من صامَ

في شعب الإيمان ٣٨٨/٧، رقم: ٣٥٢٥، ومن طريقه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طرقٍ عن أبي صالحٍ عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس به ، وعليُّ بن أبي طلحة لم يلق ابنَ عبّاسٍ .

(١) أخرجه قوامُ السّنّة بهذا الإسناد في كتابه التّرغيب والتّرهيب ٣٩١/٢ - ٣٩٢ .

(٢) في الأصل : ابن زيد ، والتّصويب من مصادر التّخريج المتقدّمة ص ١٠٥ .

(٣) تقدّم تخريجُه وبيانُ من حكم ببطلانه ص ١٠٥ من كتاب ابن دحية أداء ما وجب .

(٤) وهو الذي صوّبه ابنُ حجر في تبيين العجب ص ١٠، وانظر أداء ما وجب ص ١٠٥.

ذلك اليومَ وقامَ تلك اللّيلةَ كان له من الأجر كمن صامَ مائةَ سَنَة، وهو لثلاثٍ بَقينَ من رجب، وذلك اليومُ الذي بعثَ اللهُ عزّ وجلّ فيه محمّداً ﷺ »[١].

١١ - أخبرناهُ عالياً أبو القاسم زاهرُ بن طاهرٍ المُسْتَمْلي، أنا أبو بكرٍ أحمدُ ابن الحسين الحافظُ، أنا أبو عبد الله الحافظُ، أنا أبو نصرٍ رشيقُ بن عبد الله الرُّوميُّ إملاءً من أصل كتابه بالطَّابَرَان، ثنا الحسينُ بن إدريس الأنصاريُّ، ثنا خالدُ بن الهيّاج، عن أبيه، عن سُليمان التّيميّ، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسيّ قال: قال رسول الله ﷺ :

« في رجب يومٌ وليلةٌ ، من صامَ ذلك اليومَ وقامَ تلك اللّيلةَ كان كمن صامَ من الدَّهْرِ مائةَ سَنَة وقامَ مائةَ سَنَة، وهو لثلاثٍ بَقينَ من رجب، وفيه بعثَ اللهُ عزّ وجلّ محمّداً ﷺ »[٢] .

اسمُ أبي عثمان عبدُ الرّحمن بن مُلٍّ مُخَضْرَمٌ .

١٢ - أخبرنا أبو القاسم بن أبي عبد الرّحمن المُعَدّل، أنا أبو بكر أحمدُ بن الحسين الخُسْرُوجِرْدِيُّ[٣]، أنا محمّدُ بن عبد الله الحافظُ، أنا أبو صالحٍ خلفُ بن محمّدٍ

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٩٣/٧ - ٣٩٤، رقم: ٣٥٣٠، وفضائل الأوقات ص ٩٦ - ٩٧، وابنُ عساكر في جزئه هذا، من طريقين عن الحسين بن إدريس به. وخالدُ بن الهيّاج وأبوه ضعيفان؛ ولذا قال البيهقيُّ: « ومن المناكير التي رُويت في هذا الباب ... »، ثمّ ذكر حديثَ سلمان هذا. وقال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٣٠: « هذا حديثٌ منكرٌ إلى الغاية، وهيّاج هو ابن بسطام التّميميّ الهرويّ، روى عن جماعة من التّابعين، وضعّفه ابنُ معين، وقال أبو داود: تركوه، وقال صالحُ بن محمّد الحافظُ الملقّب بجزرة: الهيّاجُ منكرُ الحديث ».

(٢) انظر الحديث الذي قبله .

(٣) هو الإمامُ الحافظُ البيهقيُّ .

بُخارى، أنا مكّيُّ بن خلف وإسحاقُ بن أحمد ، قالا : ثنا نصرُ بن الحسين ، ثنا عيسى ـ وهو الغنجارُ ـ، عن محمّد بن الفضل، عن أبان، عن أنسٍ، عن رسول الله ﷺ قال :

« في رجب ليلةٌ يُكتب للعامل فيها حسناتُ مائة سَنَة، وذلك لثلاثٍ بقين من رجب، فمن صلّى فيها اثنتي عشرة ركعةً فقرأ في كلِّ ركعةٍ فاتحةَ الكتابِ وسُورةً من القرآن، يتشهّدُ في كلِّ ركعتين ويُسَلِّمُ في آخرهنّ، ثمّ يقول: سبحان الله، والحمدُ لله، ولا إله إلاّ الله، والله أكبرُ مائةَ مرّة، ويستغفرُ الله مائةَ مرّة، ويُصلّي على النّبيّ ﷺ مائةَ مرّة، ويدعُو لنفسه ما شاء من أمر دنياهُ وآخرته، ويصبحُ صائماً، فإنّ الله يستجيبُ دُعاءَهُ كُلَّهُ إلاّ أن يدعُوَ في معصيةٍ »[1] .

هذا الحديثُ والذي قبله غريبان .

١٣ - أخبرنا أبو القاسم الشّحاميُّ، أنا أبو بكر البيهقيُّ سماعاً أو إجازةً، أنا أبو عبد الرّحمن محمّدُ بن الحسين السُّلَمِيُّ، أنا محمّدُ بن عبد الله بن قريش، أنا الحسنُ ابن سفيان، ثنا أبو زرعة، ثنا محمّدُ بن عبد الله الأزديُّ[2]، ثنا أبو سهل يوسفُ بن عطيّة الصّفّار ، ثنا هشامٌ القُرْدُوسِيُّ ، عن محمّد بن سيرين ، عن أبي هريرة :

« أنّ رسول الله ﷺ لم يصم بعد رمضان إلاّ رجب وشعبان »[3].

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٩٤/٧ ـ ٣٩٥، رقم: ٣٥٣١ ، وفضائل الأوقات رقم: ١٢، ومن طريقه ابنُ عساكر في جزئه هذا، قال الحافظ ابنُ حجر: « فيه متّهمان: محمّدُ ابن الفضل بن عطيّة، وأبانُ بن أبي عيّاش » نقله عنه ابنُ عرّاق في تنزيه الشّريعة ٩٠/٢، وحكم عليه ابنُ حجر أيضاً في تبيين العجب ص ٣٠ بأنّ إسناده مظلمٌ.

(٢) في حاشية الأصل : « صوابُه : الأرزيّ » .

(٣) أخرجه الطّبرانيُّ في الأوسط ١٦١/٩، والشّجريُّ في أماليه ٩٥/٢، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٨٤/٧ - ٣٨٥، ومن طريقه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طرقٍ عن يوسف بن =

١٤ ـ أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسَلَّمِ الفقيهُ، ثنا أبو محمّدٍ عبدُ العزيز بن أحمد بن محمّدٍ الحافظُ[١] من لفظه، قال: ذَكَرَ أبو الحسن عليُّ بن يعقوب بن يوسف بن[٢] عمران القزوينيُّ المعروفُ بالبَلاذُرِيّ قدمَ دمشقَ في سنة أربعٍ وسبعين وثلاثمائة وحدّثهُم بها، ثنا أبو سعيدٍ الحسنُ بن أحمد بن المُبارك الطُّوسيُّ بتُسْتَرَ[٣] إملاءً يومَ الجمعة بعد الصّلاة سنةَ أربعٍ وأربعين وثلاثمائة، ثنا العبّاسُ بن إبراهيم القراطيسيُّ بالموصل، ثنا محمّدُ بن زرارة[٤] السّليطيُّ، ثنا محمّدُ بن عمرو الأنصاريُّ، عن مالك بن دينارٍ [وأبان ، عن][٥] ، أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال :

« خطبنا رسولُ الله ﷺ قبل [رجب][٦] بجمعة فقال : أيُّها النّاسُ، إنّه قد أظلّكُم شهرٌ عظيمٌ، شهرُ رجبٍ شهرُ الله [الأصمّ][٧]، تُضاعف فيه الحسناتُ، وتُستجابُ فيه الدّعواتُ، ويُفرّج فيه عن الكُرُبات، لا يُردّ للمؤمن فيه دعوةٌ، فمن اكتسبَ فيه خيراً ضُوعف له فيه أضعافاً مُضاعَفَةً،

عطيّة الصّفّار به. قال الطّبرانيُّ: « لم يروه عن هشام إلاّ يوسفُ بن عطيّة »، قال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ١٢ ـ ١٣: « هو حديثٌ منكرٌ من أجل يوسف بن عطيّة فإنّه ضعيفٌ جدّاً ».

(١) الكتّانيُّ صاحب جزء فضل رجب، وقد أخرج الحديثَ بهذا الإسناد كما قال الحافظُ ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٢٨ .

(٢) في تبيين العجب : عن ، وهو تصحيفٌ .

(٣) في تبيين العجب : بتنّيس !

(٤) في تبيين العجب : محمّد بن زوران ، وهو تحريفٌ .

(٥) من تبيين العجب ، وفي الأصل مطموسةٌ .

(٦) من تبيين العجب ، وفي الأصل مطموسةٌ .

(٧) من تبيين العجب ، وفي الأصل مطموسةٌ .

واللهُ يُضاعِفُ لمن يشاءُ؛ فعليكُم بقيام ليلِه، وصيام نهاره، فمن صلّى في يومٍ فيه خمسين صلاةً يقرأُ في كلِّ ركعةٍ ما تيسّر من القُرآن، أعطاهُ اللهُ عزّ وجلّ من الحسنات بعَدَدِ الشّفع والوتر، وبعَدَدِ الشّعر والوَبر، ومن صام يوماً كتبَ اللهُ له به صيامَ سنةٍ، ومن خزنَ فيه لسانَهُ لقّنهُ اللهُ عزّ وجلّ حُجَّتَهُ عند مُسائلة منكرٍ ونكيرٍ، ومن تصدّق فيه بصدقةٍ كان بها فكاكُ رقبته من النّار، ومن وَصَلَ فيه رَحِمَهُ وَصَلَهُ اللهُ عزّ وجلّ في الدُّنيا والآخرة، ونصرهُ على أعدائه أيّامَ حياتِه، ومن عادَ فيه مريضاً أمرَ اللهُ عزّ وجلّ كرامَ ملائكته بزيارته والتّسليمِ عليه، ومن صلّى فيه على جنازةٍ فكأنّما أحيا موءودةً، [ومن أطعمَ مؤمناً طعاماً][(١)] أجلسهُ اللهُ عزّ وجلّ يومَ القيامةِ على مائدةٍ عليها إبراهيمُ ومحمّدٌ صلّى اللهُ عليهما، ومن سَقى شَرْبَةً من ماءٍ سقاهُ اللهُ عزّ وجلّ من الرّحيق المختُوم، ومن كسا مُؤمناً كساهُ اللهُ ألفَ حُلَّةٍ من حُلَلِ الجنّة، ومن أكرمَ يتيماً ومسحَ يدَهُ على رأسه غفرَ اللهُ له بعَدَدِ كُلِّ شَعْرَةٍ مسّت[(٢)] يدُه، ومن استغفرَ اللهُ عزّ وجلّ فيه مرّةً واحدةً غفرَ اللهُ عزّ وجلّ له، ومن سبّحَ اللهُ عزّ وجلّ تسبيحةً، أو هلّلهُ تهليلةً، كُتب عند اللهِ من الذّاكرين اللهُ كثيراً والذّاكرات، ومن ختمَ فيه القرآنَ مرّةً واحدةً أُلبس هو ووالداهُ يوم القيامة كلّ واحد منهم تاجاً مُكَلّلاً باللُّؤلؤ والمَرْجَان، وأَمِنَ من فزع يوم القيامة »[(٣)].

---

(١) من تاريخ دمشق ، وفي تبيين العجب زيادة كلمة : « فيه » بعد قوله: « مؤمنا » ، والجلمةُ في الأصل مطموسةٌ .

(٢) في تاريخ دمشق و تبيين العجب : مسّتها .

(٣) أخرجه ابنُ عساكر بالإسناد نفسه في تاريخ دمشق ٤٣/٢٩١ - ٢٩٢ - ترجمة البلاذريّ، وأشار إلى انقطاعه فقال: « حكى عنه عبد العزيز منقطعاً »، ثمّ أورد ابنُ عساكر الحديثَ

=

١٥ - أخبرنا أبو الحسن الفقيهُ ، ثنا عبدُ العزيز بن أحمد .

ح : وأنبأنا أبو الحسن المَوازينيُّ، قالا : أنا القاضي أبو الحسن محمّدُ بن عليّ ابن صخرٍ إجازةً، ثنا أبو الحسن عليُّ بن أحمد الغزّالُ الأصبهانيُّ بالبصرة، قال: في كتابي عن ميمون بن محمّد بن ميمون وليس عليه علامةُ السّماع ، ثنا عثمانُ بن عبد الله العثمانيُّ[1]، ثنا مالكُ بن أنسٍ، عن ابن شهابٍ، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال :

« إنّما سُمِّي رجب لأنّ الملائكةَ ترجّبُ فيه بالتّسبيح والتّحميد والتّمجيد للجبّار عزّ وجلّ »[2] .

وقال: « هذا حديثٌ منكرٌ بمرّة، لم أكتبه إلاّ من هذا الوجه ». وقال الذّهبيُّ في الميزان ١٦٣/٣ - ترجمة البلاذريّ: « حدّث بعد السّبعين وثلاثمائة بخبر باطل » يشيرُ إلى هذا الحديث فقد حدّث به البلاذريُّ سنة ٣٧٤هـ كما في إسناد ابن عساكر. وقال ابنُ حجر في تبيين العجب ص ٢٩: « هذا حديثٌ موضوعٌ بمرّة ». وحكم بنكارته أيضاً الفتني في تذكرة الموضوعات ص ١١٦، والشّوكانيُّ في الفوائد المجموعة ص ٣٨٠.

(١) عند الخلاّل : الشّاميّ ، ونقل المحقّقُ عن حاشية الأصل : « عثمان بن عبد الله الشّاميّ يُقال له الآبريُّ، روى عن مالك وغيره متروكٌ » .

(٢) أثرٌ موضوعٌ أخرجه الخلاّلُ في فضائل شهر رجب رقم: ١٦ من طريق حمّاد بن مدرك، عن عثمان بن عبد الله الشّاميّ، عن مالكٍ به. وعلّته عثمانُ بن عبد الله العثمانيُّ كذّبه الحاكمُ والجوزقانيُّ، وقال ابنُ حبّان في المجروحين ١٠٢/٢ - ١٠٣: « يروي عن اللّيث ابن سعد ومالك وابن لهيعة ويضع عليهم الحديثَ ». وثمّة راوٍ يختلطُ اسمُه مع هذا وهو عثمانُ بن عبد الله الشّاميُّ، ولذا فرّق بينهما الخطيبُ البغداديُّ وابنُ الجوزيّ، بينما جمع بينهما الذّهبيُّ في الميزان. وعلى التّسليم بأنّهما اثنان فلا يخرج الأثرُ عن دائرة الوضع إذ

=

١٦ - أخبرنا أبو الفتح المصّيصيُّ الفقيهُ، ثنا أبو الفتح الفقيهُ، ثنا أبو عبد الله محمّدُ بن الحسين الشّيرازيُّ لنفسه :

يا صائماً للمليكِ في رَجَبٍ — أبشر بشرب الرّحيق من رجبِ
نهرٌ حَرِيٌّ في الجنانِ شاربُه — إن صامَ يوماً يقيه في الكربِ
فَرَجِّبِ الشَّهْرَ واغتنمهُ وكُنْ — فيه عُبَيْداً يخافُ من لَهَبِ
نار جحيمٍ عساكَ يُطْفِئُها — عنكَ بصومٍ مُوافقِ الأَدَبِ[١]

تمّ الإملاءُ والحمدُ لله وحده، وصلّى الله على محمّدٍ وآله .

كتبهُ لنفسه محمّدُ بن أبي القاسم بن محمّد بن أسعد بن الحليم [الحنفيّ العراقيّ][٢] .

قرأتُ جميعَ هذا الجزء على القاضي الأجلِّ الفقيه الإمام العالم [أمين الدّين تاج][٢] الأمناء أبي الفضل أحمد بن محمّد بن الحسن بن هبة الله الشّافعيّ أثابهُ الله.

فسمعهُ الفقيهُ العالمُ شرفُ الدِّين عمرُ بن عبد العزيز بن محمّد الخوارزميُّ القاضي، وأخي أبو طالبٍ الحسينُ بن أبي القاسم، وذلك في يوم الأحد ثالث عشر رجب سنةَ تسعٍ وستّمائة.

وكتبَ محمّدُ بن أبي القاسم بن محمّد بن أسعد بن الحليم الحنفيّ .

صحيحٌ ذلك ، وكتبَ أحمدُ بن محمّد بن الحسن بن هبة الله .

كلاهما رمي بالكذب. وانظر الكامل ١٨٢٣/٥ - ١٨٢٤، وتاريخ بغداد ٢٨٢/١١ - ٢٨٣، والميزان ٤١/٣ - ٤٢، ولسان الميزان ٦١٢/٤ - ٦١٧ .

(١) انظر في التّعليق على مثل هذه الأبيات ما سبق ص ٣١٢ .

(٢) مطموسةٌ في الأصل ، لكن يدلُّ عليها ما في طرّة النّسخة .

الجُزْءُ

فِيهِ حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِـنْ رِوَايَـةِ أَبِـي مَعْشَـرٍ عَبْـدِ الكَـرِيـمِ بْنِ عَبْـدِ الصَّمَـدِ الْمُقْــرِيءِ
رِوَايَة أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الطُّرَيْثِيثِيِّ عَنْـهُ
رِوَايَة أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الشَّالَنْجِيِّ الخَيَّاطِ عَنْهُ
رِوَايَة العَلاَّمَـةِ أَبِـي اليُمْـنِ زَيْـدِ بْنِ الحَسَـنِ بْنِ زَيْـدِ الكِنْـدِيِّ عَنْـهُ
سَمَاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الأَنْمَاطِيِّ

قَرَأَهُ وَ عَلَّقَ عَلَيْهِ
جَمَال عَزُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

قد يكون من التّرف العلميّ الاشتغالُ بجزء حوى حديثين أحدُهما موضوعٌ صنعه أحدُ الوضّاعين ليروّج صلاةً مبتدعةً وهي المسمّاة صلاة الرّغائب، تُصلّى في زعم واضعها ليلة أوّل جمعةٍ من شهر رجب، وهي صلاةٌ موضوعةٌ مكذوبةٌ لم يفعلها سيّدُ الخلق ﷺ ولا الخلفاءُ الرّاشدون المهديّون، ولا غيرُهم من أصحابه الكرام، و لم يعرفها السّلفُ الصّالحُ، لكنّ الأمر الذي يُسلّي الباحثَ في نشر مثل هذا الجزء ما يراه من سماعاتٍ عتيقةٍ من علماء كبار ومحدّثين جهابذة، وهو أمرٌ يدلُّ على عنايتهم الشّديدة بسماع الحديث وحضور مجالسه، وعذرُهم في سماع مثل هذا الجزء كونُه مقروناً بالسّند الذي يبرّىء ساحةَ من يرويه لأنّ العلّةَ فيه حينئذٍ لا تخفى، ولذا قالوا: من أسند لك فقد أحالك. والجزءُ بعد هذا يمثّل نموذجا لاهتمام المحدِّثين برواية أجزاء حديثيّة مسندة ولو كان محتواها لا تصحُّ نسبتُه إلى رسول الله ﷺ؛ فالفائدةَ على كلّ حالٍ حاصلةٌ لأنّ راويه حفظ لنا إسنادَ حديثٍ موضوعٍ ويسّر لنا بذلك وسيلةَ الحكم عليه وغربلته أمام النّقد الحديثيّ الرّصين.

وهذا الجزءُ تحتفظُ بنسخته الأصليّة المكتبةُ الظّاهريّةُ بدمشق ضمن مجاميع العُمريّة، وتحديداً ضمن المجموع رقم عام : ٣٧٥٠ ، مجاميع : ١٣ ، وجزؤُنا هو الحادي عشر في التّرتيب ، وقد احتوى على خمس ورقاتٍ (١٥٢ - ١٥٦).

وقد وقف هذا الجزءَ العالمُ المشهورُ عليٌّ بن مسعودٍ الموصليُّ المتوفّى سنة ٧٠٤ هـ على مدرسة الحافظ ضياء الدّين المقدسيّ بسفح جبل قاسيون، وقد جرت عادتُه بذلك مع عددٍ هائلٍ من الكتب والأجزاء الحديثيّة.

وهو مقابَلٌ على أصلٍ فيه سماعُ تاج الدِّين أبي اليُمْنِ زيد بن الحسن ابن زيد الكنديّ (٥٢٠هـ - ٦١٣هـ) على الشّيخ أبي عبد الله الحسين بن عليّ بن أحمد الخيّاط (٤٥٨هـ - ٥٣٧هـ)، بقراءة أبي الحسن عليّ بن أبي طاهر بن هبة الله بن مسعودٍ، وذلك بتاريخ الأربعاء ١٤ رمضان من عام ٥٣٠هـ، وذلك يعني أنّ تاج الدِّين الكنديَّ لم يجاوز عشرَ سنواتٍ حين سمع هذا الجزء على شيخه الخيّاط(١).

والذي قام بمعارضة هذا الجزء على أصله ابنُ الأنماطيّ الرّاوي عن الكنديّ، والجزءُ بخطّه و لم يُثبت لنا تاريخَ نسخه له وإن كان المتأمّلُ يجزمُ أنّه كُتب قبل سنة ٦٠٠ هـ بدليل أنّ طبقة السّماع التي بعد هذه المعارضة كُتبت سنة ٦٠٠ هـ بقلم يوسف بن خليل بن عبد الله الدّمشقيّ.

وبعد سبعين عاماً من تاريخ تلك المعارضة والمقابلة وتحديداً في يوم الثّلاثاء ٢٥ شعبان من عام ٦٠٠هـ سُمع هذا الجزءُ على تاج الدّين الكنديّ في جمعٍ غفير من الأعلام بمدرسة الحنابلة بدمشق بناحية باب الفراديس، والقارئُ للجزء علمٌ مشهورٌ هو الإمامُ العالمُ الحافظُ أبو الفتح محمّدُ بن الحافظ الإمام الكبير عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ (٥٦٦هـ - ٦١٣ هـ)،

---

(١) قال ابنُ النّجّار في ترجمة الكنديّ: «أسلمه أبوه إلى سبط الخيّاط فلقّنه القرآنَ وجوّد عليه، ثمّ حفّظه القراءات وله عشرُ سنين» كما في سير أعلام النّبلاء ٢٢/٣٦.

وحضر المجلسَ عددٌ كبير من الحنابلة أُثبتت أسماؤُهم في طبقة السّماع ومنهم صاحبُ الجزءِ الشّيخُ الفقيهُ الحافظُ تقيُّ الدّين أبو الطّاهر إسماعيلُ بن عبد الله ابن عبد المحسن الأنصاريّ المعروفُ بابن الأنماطيّ (٥٧٠هـ - ٦١٩هـ). ومن مشاهير من حضر هذا المجلسَ راويةُ الإسلام وشيخُ المحدّثين أبو الحجّاج يوسفُ ابن خليل الدّمشقيّ (٥٥٥هـ - ٦٤٨هـ) صاحبُ الحافظ عبد الغنيّ المقدسيّ، وهو كاتبُ طباق السّماع في هذا الجزء بخطّه المتقن الحُلو(١).

وبعد هذا التّاريخ بثمان وستّين عاماً وتحديداً في يوم الأحد ٢ جمادى الآخرة من عام ٦٦٨ هـ بجامع دمشق سُمع هذا الجزءُ على الشّيخ الإمام العلاّمة مسند الشّام أبي محمّد إسماعيل بن إبراهيم بن شاكر بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ، سمعه عليه أبو عبد الله محمّدُ بن محمّد بن حسين الكنجيُّ وأحمدُ بن يونس بن أحمد بن بركة الإربليُّ، بقراءة الشّيخ المحدّث أبي الحسن عليّ بن مسعود بن نفيس الموصليّ الذي آل إليه هذا الجزءُ ثمّ وقفه على مدرسة الحافظ ضياء الدّين المقدسيّ بسفح جبل قاسيون كما سبق ذكرُه.

وبعد شهرٍ تقريباً من هذا التّاريخ وتحديداً في ٢٧ جمادى الأولى من عام ٦٦٨هـ نرى صاحبَ الجزء عليَّ بن مسعود بن نفيس الموصليَّ يقرؤه مجدّداً على شيخ آخر هو المسندُ نجمُ الدِّين أبو بكر محمّد بن عليّ بن المظفّر بن القاسم بحضور بعض الأعلام وذلك في جامع دمشق بالشّام.

وبعد هذا التّاريخ بنحو قرن من الزّمان وتحديداً في يوم الخميس ٢٨ من شهر الله المحرّم من عام ٨٧٠ هـ يقع هذا الجزءُ بيد الشّيخ العلاّمة الفقيه الحنبليّ

---

(١) وصفه بذلك الحافظُ الذّهبيُّ في سير أعلام النّبلاء ١٥١/٢٣ .

يوسف بن حسن بن عبد الهادي (٨٤٠ هـ ـ ٩٠٩ هـ) فيقرؤُه على الشّيخة الأصيلة فاطمة بنت الحرستانيّ، بإجازتها من ابن البالسيّ وابن الحرستانيّ وعليّ بن أحمد المرداويّ، بإجازتهم من المزّيّ وعبد الله بن المحبّ، بإجازتهما من ابن الأنماطيّ راوي الجزء عن تاج الدّين الكنديّ.

وفي يوم الخميس ٢٧ رجب من عام ٨٩٧ هـ يجيزُ يوسفُ بن عبد الهادي شمسَ الدِّين محمّدَ بن عليّ بن محمّد بن طيلوى برواية هذا الجزء بعد أن أنهاه على ابن عبد الهادي قراءةً، بل ويجيزُه بجميع ما يجوزُ له وعنه روايته بشرطه.

وهكذا يظهرُ لنا بوضوح مدى اهتمام المحدّثين بسماع الأجزاء الحديثيّة ومنها هذا الجزءُ الذي مرّ بمراحل زمنيّة تداولته من خلالها أيدي علماء وضمّته مجالس محدّثين، إلى أن يسّر الله الكريمُ أن يجتمع هذا الجزءُ الذي سُمع على تاج الدّين الكنديّ مع هذا المجموع الذي ننشره اليوم مع كتاب ابن دحية، يجتمعان اليوم كما اجتمع أمس ابنُ دحية وتاجُ الدّين الكنديّ في دمشق الشّام في مجلس حافل وثارت بينهما مناقشةٌ حادّةٌ، لكنّهما في هذا المجموع متجاوران متقاربان، قد مضى على وفاتيهما قرونٌ، نسأل الله عزّ وجلّ لهم جميعاً الرّحمة والرّضوان إنّه جوادٌ كريمٌ.



تراجم رواة هذا الجزء :

هذا الجزءُ من رواية :

١ - أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد بن محمّد بن عليّ الطّبريّ القطّان المقرىء المتوفّى سنة ٤٧٨ هـ :

قال الذّهبيُّ : « كان إماماً مجوّداً بارعاً مصنّفاً، له كتبٌ في القراءات »(١).

ويرويه عن أبي معشرٍ :

٢ - أبو أحمد بن عليّ بن الحسين بن زكريّا الطُّرَيْثِيثِيُّ (٤١٢ هـ - ٤٩٧هـ): وهو متّهمٌ بالوضع والكذب .

قال شجاع الذّهليُّ : « حالُ الطُّريثيّ في الضّعف أشهرُ من أن يخفى، أجمع النّاسُ على ضعفه »(٢).

وقال أيضاً : « كان الطّريثيثيُّ ضعيفاً مجمعاً على ضعفه، وله سماعاتٌ صحيحةٌ خلط بها غيرَها »(٣).

وقال ابنُ الجوزيّ : « كان سماعُه صحيحاً كثيراً، فأفسد سماعَه بأن روى ما لم يسمع، وادّعى أنّه سمع من أبي الحسن بن رزقويه وما يصحُّ ذلك »(٤).

---

(١) تاريخ الإسلام - وفيات ٤٧٨ هـ ، ص ٢٢٨. والجديرُ بالذِّكْر أنّ أبا سعدٍ الحَرَمِيَّ ذكر أنّ سماع أبي معشر لجزء ابن نظيف لم يكن صحيحاً وإنّما أخذ نسخةً فرواها، نقله الذّهبيُّ في طبقات القرّاء ٦٦١/٢ - طبع مركز الملك فيصل، ولا يخفى ما فيه لأنّ روايته للجزء إنّما هي وجادة وهي إحدى طرق التّحمّل المعتبرة، ولذا قال الحافظُ ابنُ حجر متعقّباً أبا سعدٍ : « وهذا قدحٌ مردودٌ » .

(٢) المنتظم ٨٦/١٧ .

(٣) لسان الميزان ٢٢٨/١ .

(٤) المنتظم ٨٦/١٧ .

وقال ابنُ طاهر: « رأيتُهم ببغداد مجتمعين على ضعفه »[١].

وقال ابنُ النجّار: « أجمعُوا على ترك الاحتجاج به »[٢].

وقال ابنُ الأنماطيّ: « كان مخلِّطاً، وأبو عليٍّ الكرمانيُّ[٣] هو الذي أفسده »[٤].

وقال السِّلَفِيُّ: « هو أجلُّ شيخٍ رأيتُه للصُّوفيّة، وأكثرُهم حُرْمَةً وهيبةً عند أصحابه، لم يُقرأ عليه إلاّ من أصل، وكُفَّ بصرُه بأَخَرَةٍ، وكتب له أبو عليٍّ الكرمانيُّ أجزاءَ طريّةً فحدَّث بها اعتماداً عليه، ولم يكن ممّن يعرف طريقَ المحدّثين ودقائقَهُم، وإلاّ فكان من الثّقات الأثبات، وأصولُه كالشّمس وضوحاً »[٥].

وقال أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِيُّ: « دخلتُ على الطُّرَيْثِيثِيُّ وكان يُقرأ عليه جزءٌ من حديث أبي الحسين بن رزقويه، فقلتُ: متى وُلدتَّ؟ فقال: في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، قلتُ: ففي هذه السّنة تُوفّي ابنُ رزقويه، ثمّ قمتُ فأخرجتُّ وفيات الشّيوخ بخطّ أبي الفضل بن خيرون، فحملت إليه وإذا فيه مكتوبٌ: توفّي أبو الحسين بن رزقويه سنة اثنتي عشرة، فأخذتُّ الجزءَ من يده وقد سمعُوا فيه، فضربتُ على السّماع، فقام ونفض سجّادتَه وخرج من المسجد »[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/١٢٢ .

(٢) لسان الميزان ١/٢٢٨ .

(٣) أبو عليّ الحسن بن محمّد بن أحمد بن عبد الله الشِّيرَجَانيّ الكرمانيّ الصّوفيّ متّهمٌ بالكذب، تُوفّي سنة ٤٩٥ هـ، مترجم في سير أعلام النّبلاء ١٩/١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٤) لسان الميزان ١/٢٢٨ .

(٥) سير أعلام النّبلاء ١٩/١٦١ .

(٦) المنتظم ١٧/٨٦، وانظر سير أعلام النّبلاء ١٩/١٦١، وطبقات السّبكيّ ٤/٤٠.

وعلّق على هذا السّبكيُّ قائلاً :

« قلتُ : ومن ثَمَّ قال ابنُ ناصر: كان كذّاباً لا يُحتجُّ بروايته .

وهذا من مبالغات ابن ناصر التي عُهدت منه، ولم يكن الرّجلُ يكذبُ، وليس فيه غيرُ ما قاله ابنُ السّمعانيّ لِمَا أُدخل عليه، ولا يوجب ذلك قدحاً فيه، ولا ردّاً لما صحّ من سماعاته؛ ولهذا كان السِّلَفيُّ يقول: أخبرنا الطُّرَيْثيثيُّ من أصل سماعه، ولو كان كذّاباً لم يرو عنه ... وقد صرّح السِّلَفِيُّ في معجمه بأنّ الطُّرَيْثِيثِيَّ من الثّقات الأثبات، وأنّه لم يقرأ عليه إلاّ من أصول سماعه، وأنّها كالشّمس وضوحاً »[١].

قال الحافظُ ابن حجر : « فما كان من حديثٍ يرويه السِّلَفِيُّ عنه[٢] فإنّا نعلمُ في الجملة أنّه من صحيح سماعاته »[٣].

ويرويه عن الطّريثيثيّ :

٣ ـ أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن أحمد بن عبد الله الشّالَنْجِيُّ[٤] الخيّاطُ البغداديُّ (٤٥٨ هـ ـ ٥٣٧ هـ) :

قال السّمعانيُّ : « كان مقرئاً فاضلاً حسنَ السّيرة من بيت الحديث »[٥].

وقال الذّهبيُّ : « الشّيخُ الإمامُ المسندُ المقرىءُ الصّالحُ بقيّةُ السّلف »[٦].

---

(١) طبقات الشّافعيّة ٤/٤٠ .

(٢) ولا يخفى أنّ هذا الجزء ليس من رواية السّلفي عنه .

(٣) لسان الميزان ١/٢٢٨ .

(٤) الشّالَنجيُّ : نسبة إلى حرفة يدوية، انظر الأنساب ٣/٣٨٣ ـ الشّالنجيّ، وقد قال ابنُ الجوزيّ: « كان صالحاً يأكلُ من كدّ يده من الخياطة » .

(٥) الأنساب ٢/٤٢٦ ـ الخيّاط .

(٦) سير أعلام النّبلاء ٢٠/١٢٩ .

ويرويه عن الخيّاط :

٤ ـ أبو اليمن زيدُ بن الحسن بن زيد الكنديّ (٥٢٠ هـ ـ ٦١٣ هـ) :

قال ابنُ النّجّار : « ما رأيتُ شيخاً أكملَ منه عقلاً ونبلاً وثقةً وصدقاً وتحقيقاً ورزانةً »(١) .

وقال ابنُ نقطة : « كان ثقةً في الحديث والقراءات صحيحَ السّماع »(٢).

وقال الذّهبيُّ : « كان صحيحَ السّماع ، ثقةً في نقله »(٣).

ويرويه عن الكنديّ :

٥ ـ أبو الطّاهر إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد المحسن بن أبي بكر بن هبة الله الأنصاريُّ الشّافعيُّ ابنُ الأنماطيّ (٥٧٠ هـ ـ ٦١٩ هـ) :

قال عمرُ بن الحاجب : « كان ثقةً حافظاً »(٤) .

وقال الضّياءُ المقدسيُّ : « حافظٌ ثقةٌ مفيدٌ »(٥) .



---

(١) سير أعلام النّبلاء ٣٦/٢٢ .

(٢) التّقييد لمعرفة رواة السّنن والمسانيد ٣٣٤/١ .

(٣) سير أعلام النّبلاء ٣٥/٢٢ .

(٤) نفسه ١٧٣/٢٢ .

(٥) نفسه ١٧٤/٢٢ .

١٥٢

وقف على مسعود الموصلي تقبل الله منه
مقره بمدرسة الحافظ [illegible]

جزء فيه حديثان أحدهما في فضل رجب

من رواية أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري
رواية أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي عنه
رواية أبي عبد الله الحسين بن علي بن [illegible] عنه
رواية [illegible] عنه
سماع [illegible]

سمع [illegible]
[illegible]
[illegible]
وصح ذلك [illegible]
سنة [illegible]
[illegible]
و[illegible]
عن [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
أخبرنا الإمام العلامة مجد العرب تاج الدين أبو اليمن
زيد بن الحسن بن زيد الكندي أيده الله قال أخبرنا الشيخ
العالم القائم أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد سبط الشيخ أبي
منصور المقرئ قال أنا الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين
بن زكريا الطريثيثي قراءة عليه بقراءة أبي بكر بن الخاضبة
عليه وأنا أسمع وذلك في رجب من سنة ثلث وثمانين وأربعمائة
قال أنا الشيخ الإمام الأوحد أبو معشر عبد الكريم بن عبد
الصمد المقرئ رضي الله عنه بآمل سنة ثمان وعشرين وأربعمائة
قال أخبرني أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم الهمداني
قال نا أبو الحسن علي بن سعيد البصري قال نا أبي رحمه الله
قال نا خلف بن عبد الله الصنعاني عن حميد الطويل عن أنس بن
مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجب شهر الله
وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي قيل يا رسول الله ما معنى
قولك شهر الله قال لأنه مخصوص بالمغفرة وفيه تحقن الدماء
وفيه تاب الله على أنبيائه وفيه أنقذ أولياءه من يد أعدائه
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صامه استوجب

على الله ثلثة أشياء مغفرة لجميع ما سلف من ذنوبه وعصمة
فيما بقي من عمره وأمانا من العطش يوم العرض الأكبر
فقام شيخ ضعيف فقال يا رسول الله إني أعجز عن صيامه كله
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صم أول يوم منه فإن الحسنة
بعشر أمثالها وأوسط يوم منه وآخر يوم منه فإنك تعطى
ثواب من صامه كله ولكن لا تغفلوا عن ليلة أول جمعة فيه
فإنها ليلة تسميها الملائكة الرغائب وذلك أنه إذا
مضى ثلث الليل لا يبقى ملك في جميع السماوات والأرض إلا
ويجتمعون في الكعبة وحواليها ويطلع الله عليهم اطلاعة
فيقول ملائكتي سلوني ما شئتم فيقولون ربنا حاجتنا
إليك أن تغفر لصوام رجب فيقول الله عز وجل قد فعلت ذلك
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما من أحد يصوم يوم الخميس
أول خميس في رجب ثم يصلي فيما بين العشاء والعتمة اثنا عشرة
ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة
بفاتحة الكتاب مرة وإنا أنزلناه في ليلة القدر ثلث مرات
وقل هو الله أحد اثنا عشرة مرة فإذا فرغ من صلاته

صلى علي سبعين مرة يقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آله ثم
تسجد سجدة ويقول في سجوده سبعين مرة سبوح قدوس
رب الملائكة والروح ثم يرفع راسه فيقول سبعين مرة
رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت العلي الاعظم
ثم تسجد سجدة اخرى فيقول فيها مثل ما قال في السجدة
الاولى ثم يسأل حاجته في سجوده فانها تقضى قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يصلي عبد او امة
هذه الصلاة الا غفر الله له جميع ذنوبه ولو كانت ذنوبه
مثل زبد البحر وعدد الرمل ووزن الجبال وورق الاشجار ويشفع
له يوم القيامة في سبعمائة من اهل بيته ممن قد استوجب النار
فاذا كان اول ليلة في قبره بعث الله ثواب هذه الصلاة
في احسن صورة فيجيبه بوجه طلق ولسان ذلق فيقول
له يا حبيبي ابشر فقد نجوت من كل شدة فيقول من انت
فوالله ما رأيت وجها احسن من وجهك ولا سمعت
كلاما احلى من كلامك ولا شممت رائحة اطيب من
رائحتك فيقول يا حبيبي انا ثواب تلك الصلاة التي

صليتها في ليلة كذا من شهر كذا من سنة كذا جئت الليلة
لاقضي حقك وانس وحدتك وارفع عنك وحشتك فاذا
نفخ في الصور اظللت في عرصة القيامة على راسك وابشر فلن تعدم
الخير من مولاك ابدا اخبرنا الشيخ الامام الاوحد ابو
معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ بآمل قال اخبرنا
الشيخ ابو علي الحسن بن الاشعث المنبجي بها قال القاضي ابو عمرو
عثمان بن ابراهيم الطرسوسي بمعرة النعمان قال قرئ على ابي
الحسن احمد بن محمد بن سلام الطرسوسي سنة ست وثلثين وثلثمائة
قال انا ابو القاسم عبد الله بن محمد بن سلام قال انا [illegible] بن زاذان
عن عمر بن صبيح عن ابي هاشم الواسطي عن ابي رجاء العطاردي
عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله انبئت
انك قلت الصلوات الخمس والجمعة كفارات لما بينهن ما
اجتنبت الكبائر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ذلك
وانا اقول والغسل يوم الجمعة كفارة والمشي الى الجمعة
كفارة وكل خطوة كعبادة عشرين سنة قيام ليلها وصيام
نهارها فاذا افضى الجمعة على السنة كتب الله له اجر
عبادة مائتي سنة قيام ليلها وصيام نهارها

بلغ العرض [illegible]

آخر الجزء والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد
وآله وأصحابه وأزواجه وذريته الطاهرين وسلم تسليما

عارضت بالأصل وسامعت فيه سماع الشيخ الحسن بن الحسين الكلاعي على الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد الخياط بقراءة أبي الحسن علي بن طاهر بن هبة الله بن مسعود ومعه مسعود الباهي ... من ذي القعدة ... سنة ...

سمع أكثر هذا الجزء على شيخنا الشيخ الإمام العالم الأوحد الصدر الكبير تاج الدين حجة العرب أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي ... بسماعه من أبي عبد الله الحسين بن ... الإمام عز الدين أبو الفتح محمد ابن الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي ... وصاحب الجزء الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ المفيد تقي الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي ... والإمام العالم ضياء الدين أبو الحسين أحمد ... إسماعيل بن عبد الجبار بن ... المقدسي والأمين عز الدين أبو العباس أحمد ... وابنه عبد الرحيم والأمين أبو القاسم الحسين بن الحسن بن عمران ... وابنه عبد الرحمن وابن عمه ... بن علي بن الحسين بن عمران والبرهان أبو القاسم المطهر بن ... الخوارزمي وأبو عبد الله ابن أبي الغنائم المسلم بن حماد بن ميسرة الأزدي وأبو السعادات محمود بن همام بن محمود ... أبو المظفر إسماعيل بن ... المقدسي وعبد الجليل بن ... عبد الله الحراني ... وعبد القادر ... وعبد الرحيم ... حسان بن ... وحسين بن إبراهيم بن حسين الإربلي وعبد العزيز بن عثمان ... الإربلي ... يوسف بن سعد النابلسي ... بن إبراهيم ... الأشعري وعثمان بن عمر بن مسعود ... يوسف بن مكتوم ... والحكيم أبو الفضل ... أبي الفرج ... بن عبد الله ... وابنا أبو عبد الله ... أبو الفرج طاهر حاضر وهو في الرابعة وأبو ... إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي ويحيى بن محمود بن نبهان ... وعزيز بن سلطان بن محمود ... ويحيى بن ... عبد الرحمن بن ... وعبد الواحد بن ... تتمة الطبقة في الوجه ...

تتمة الطبقة على تاج الدين أبي ... محمد بن مظفر ... عبد الكريم بن نجم ... إسماعيل بن أبي الوفاء ... إسماعيل ... عبد الملك بن عبد الحق الحنبلي وعبد الرحيم بن ... الفتح ... وأبو محمد عبد الرحمن بن ... عبد الجبار ... وهو في السنة الرابعة والأمين أبو عبد الله ... بن عبد الرحمن ... وسالم ابن أبي بكر بن نجم ... وعبد الملك بن ... البغدادي ... أبو القاسم بن ... وأبو بكر ... علي بن مظفر النشبي ... الأمين ... أبو الفتح نصر الله بن المظفر بن أسعد بن حمزة التميمي ... أبو الفضل بن أسعد ... أبو العباس ... المظفر ... علي بن إبراهيم المصري ... ويوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي ... وهذا خطه وذلك في يوم ... من شعبان سنة ... بمدرسة الحنابلة بدمشق ...

وسمع مع الجماعة بالقراءة ... يوسف بن خليل الدمشقي

سمع هذا الجزء على الشيخ الإمام العلامة مسند الشام تقي الدين أبي محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن سليمان التنوخي بسماعه فيه بقراءة صاحبه الشيخ المحدث المفيد أبي الحسن علي بن مسعود بن نفيس الموصلي أبو عبد الله محمد بن حسن الكنجي الصوفي وأحمد بن يونس أحمد بن بركة الإربلي وهذا خطه عفا الله له ولطف به وصح في يوم الأحد ثاني جمادى الآخرة سنة ثمان وستين ... بدمشق عمرها الله بذكره والحمد لله على إحسانه وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم أنبيائه

قرأه أجمع على الشيخ الجليل المسند نجم الدين أبي بكر محمد بن علي بن المظفر بن القسم
النشبي بحق سماعه لها من كمال الدين أبو الحسن علي بن شيخ شمس الدين
أبي عبد الله محمد بن سلطان بن حامد ابن عالم ورشيد الدين أبو المحاسن
يوسف بن محمود بن حسان العواس وتلاه المسمع [illegible]
ابن يعقوب بن أبي بكر الحلبي وصح ذلك في سابع عشري
جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وستمائة بجامع دمشق وكتب
[illegible] علي مسعود بن يعقوب الموصلي ثم الحلبي عفا الله عنه
ورحمه حامداً لله على نعمه ومصلياً على نبيه محمد وآله وسلم

الجُزْءُ

فِيهِ حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ عَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ المُقْرِىءِ
رِوَايَة أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الطُّرَيْثِيثِيِّ عَنْهُ
رِوَايَة أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الشَّالَنْجِيِّ الخَيَّاطِ عَنْهُ
رِوَايَة العَلاَّمَةِ أَبِي اليُمْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ زَيْدِ الكِنْدِيِّ عَنْهُ
سَمَاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الأَنْمَاطِيِّ

قَرَأَهُ وَ عَلَّقَ عَلَيْهِ
جَمَال عَزُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ وآله وسلّم

١ - أخبرنا الإمامُ العلاّمةُ حجّةُ العرب تاجُ الدّين أبو اليُمْن زيدُ بن الحسن ابن زيد الكنديُّ أيّده الله، قال: أخبرنا الشّيخُ الإمامُ العالمُ أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن أحمد سبط الشّيخ أبي منصورٍ المُقرىء[1]، قال: أَبَنَا الشّيخُ أبو بكرٍ أحمدُ بن عليّ بن الحسين بن زكريّا الطُّرَيْثِيثيُّ قراءةً عليه بقراءة أبي بكر بن الخاضبة[2] عليه وأنا أسمعُ، وذلك في رجب من سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة، قال: ثنا الشّيخُ الإمامُ الأوحدُ أبو معشرٍ عبدُ الكريم بن عبد الصّمد المقرىءُ رضي الله عنه بآمُل سنةَ ثمان وعشرين وأربعمائة، قال: أخبرني أبو الحسن عليُّ بن عبد الله بن جهضم الهمدانيُّ، قال: ثنا أبو الحسن عليُّ بن سعيد البصريُّ[3]، قال: ثنا أبي[4] رحمه الله، قال: ثنا

---

(١) أبو منصور المقرىء هو محمّد بن أحمد البغداديّ الخيّاط الزّاهد، تُوفّي سنة ٤٩٩ هـ، انظر سير أعلام النّبلاء ٢٢٢/١٩ - ٢٢٤ .

(٢) الإمام المحدّث أبو بكر محمّد بن أحمد البغداديّ المعروف بابن الخاضبة، كان مقرىء المحدّثين ببغداد، حسن القراءة جدّاً للحديث، وبإفادته سمع سبطُ أبي منصور الخيّاط الكثير، تُوفّي سنة ٤٨٩ هـ، انظر سير أعلام النّبلاء ١٠٩/١٩ - ١١٣، ١٣٠/٢٠.

(٣) هو عليُّ بن محمّد بن سعيد البصريُّ أبو الحسن ذكره العراقيُّ في ذيل الميزان رقم: ٥٩٣، وابنُ حجر في اللّسان ٢٥٥/٤ ، وذكرا حديثَ الرّغائب .

(٤) أبدى الحافظُ ابنُ حجر في لسان الميزان ٤٠٣/٢ احتمالَ كون محمّد بن سعيد البصريّ أحدَ اثنين أحدُهما: الكريزيُّ الأثرم، والثّاني: الأزرق، وكلاهما بصريٌّ، وذكرهما ابنُ

=

خلفُ بن عبيد [الله] الصّنعانيُّ[1]، عن حُميدٍ الطّويل، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

« رجبٌ شهرُ الله، وشعبانُ شهري، ورمضانُ شهرُ أمّتي. قيل: يا رسول الله، ما معنى قولك: شهرُ الله؟ قال: لأنّه مخصوصٌ بالمغفرة، وفيه تُحْصَنُ الدّماءُ، وفيه تاب اللهُ على أنبيائه، وفيه أَنقذ أولياءَه من يد أعدائه. وقال رسول الله ﷺ: من صامه استوجبَ على الله ثلاثةَ أشياء: مغفرةً لجميع ما سلف من ذنوبه، وعصمةً فيما بقي من عُمره، وأماناً من العطش يوم العرض الأكبر. فقام شيخٌ ضعيفٌ فقال: يا رسول الله، إنّي أعجزُ عن صيامه كلِّه، فقال رسول الله ﷺ: صُم أوّلَ يومٍ منه فإنّ الحسنةَ بعشر أمثالها، وأوسطَ يومٍ منه، وآخرَ يومٍ منه، فإنّك تُعطى ثوابَ من صامه كلَّه. ولكن لا تغفلوا عن ليلة أوّل جمعةٍ فيه فإنّها ليلةٌ تُسمّيها ـ يعني ـ الملائكة: الرّغائب، وذلك أنّه إذا مضى ثلثُ اللّيل لا يبقى مَلَكٌ في جميع السّماوات والأرض إلاّ ويجتمعون في الكعبة وحواليها، ويَطَّلِعُ اللهُ إليهم اطّلاعةً فيقول لهم: يا ملائكتي، سلُوني ما شئتُم، فيقولون: ربَّنا حاجتُنا إليكَ أن تغفرَ لصُوّام رجبٍ، فيقول اللهُ عزّ وجلّ: قد فعلتُ ذلك. ثمّ قال رسول الله ﷺ: فما من أحدٍ يصومُ يومَ الخميس أوّلَ خميسٍ في رجبٍ، ثمّ

عديّ في الكامل فعن الأوّل ينقل قولَ محمّد بن هارون: « أراه يكذب »، وعن الثّاني يقول فيه ابنُ عديّ: « يضعُ الحديثَ »، انظر الكامل ٢٢٩٣/٦، ٢٢٩٦.

(١) ذكره العراقيُّ في ذيل الميزان رقم: ٣٣٩، وابنُ حجر في اللّسان ٧٦٩/٢ ـ ٧٧٠، ط دار إحياء التّراث العربيّ، وذكرا حديثَ صلاة الرّغائب، والزّيادةُ منهما. ووقع عند الجوزيّ في الموضوعات: « خلف بن عبد الله الصّغانيّ »، وهو تصحيفٌ.

يصلّي فيما بين العِشاء والعتمة اثنا عشر ركعـةً، يفصـلُ بـين كـلِّ ركعتـين بتسليمةٍ، يقرأُ في كلِّ ركعةٍ بفاتحة الكتاب مرّةً، وإنّا أنزلنـاه في ليلـة القَـدْرِ ثلاثَ مرّاتٍ، وقل هو اللّٰهُ أحدٌ اثنا عشر مرّةً، فإذا فرغ من صلاتـه صلّـى عَلَيَّ سبعين مرّةً يقول: اللّهمّ صلّ على محمّـدٍ النّبيّ الأمّيّ وعلـى آلـه، ثـمّ يسجدُ سجدةً ويقول في سجوده سبعين مرّةً: سبُّوحٌ قدّوسٌ، ربُّ الملائكـة والرُّوح، ثمّ يرفعُ رأسَهُ فيقول سبعين مرّةً: ربِّ اغفر وارحم، وتجاوز عمّـا تعلم، فإنّكَ أنتَ العليُّ الأعظم، ثمّ يسجد سجدةً أخرى فيقول فيهـا مثـلَ ما قال في السّجدة الأولى، ثمّ يسأل حاجتَه في سجوده فإنّها تُقضى.

قال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لا يصلّـي عبـدٌ أو أمـةٌ هـذه الصّلاةَ إلاّ غفر اللّٰه له جميعَ ذنوبه ولو كانت ذنوبُه مثلَ زَبَدِ البحـر، وعـددِ الرّمل، ووزن الجبال، وورق الشّجر، وشُفع له يوم القيامة في سبعمائة من أهل بيته ممّن قد استوجبَ النّارَ، فإذا كان أوّل ليلةٍ في قبره بُعث إليه ثـوابُ هذه الصّلاة في أحسن صورةٍ، فتحيّيه بوجهٍ طَلْقٍ، ولسان ذَلْقٍ، فيقـول لـه: يا حبيبي، أَبْشِرْ فقد نجوتَ من كلِّ شدّة، فيقول: من أنتِ، فوالله ما رأيتُ وجهاً أحسنَ من وجهك، ولا سمعتُ كلاماً أحلى من كلامك، ولا شممتُ رائحةً أطيبَ من رائحتك، فتقول: يا حبيبي، أنا ثـوابُ تلـك الصّلاة الـتي صلّيتَها في ليلة كذا من شهر كذا من سنة كذا، جئتُ اللّيلةَ لأقضي حقَّك، وآنسُ وحدتَك، وأرفعُ عنـك وحشتَك، فـإذا نُفخ في الصُّور أظْلَلْتُ في عَرْصَةِ القيامة على رأسِك، وأبشر فلن تعدم الخيرَ من مولاك أبداً »[1].

---

(١) حديثٌ موضوعٌ أخرجه أبو محمّد عبدُ العزيز الكتّانيُّ في كتاب فضل رجب ـ كمـا في تبيين العجب ص ٥٥ ـ، وأبو موسى المدينيّ في وظائف اللّيالي والأيّـام ـ كمـا في ذيـل

=

٢ - أخبرنا الشّيخُ الإمامُ الأوحدُ أبو معشرٍ عبدُ الكريم بن عبد الصّمد الطّبريُّ المُقرىءُ بآمُل، قال: أخبرنا الشّيخُ أبو عليٍّ الحسنُ بن الأشعث المَنْبِجيُّ(١) بها، ثنا القاضي أبو عمرو عثمانُ بن إبراهيم الطَّرَسُوسِيُّ(٢) بِمَعَرَّةِ النُّعْمَان، قال: قُرِىء على أبي الحسن أحمد بن محمّد

الميزان للعراقي ص ٣٦٣ -، وابنُ الجوزيّ في الموضوعات ٢/٤٣٦ - ٤٣٧، رقم: ١٠٠٨، وأبو معشر الطّبريُّ في هذا الجزء، من طريق أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن جهضم الهمدانيّ به. قال ابنُ الجوزيّ: « هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ وقد اتّهمُوا به ابنَ جهضمٍ ونسبوه إلى الكذب، وسمعتُ شيخَنا عبدَ الوهّاب الحافظ يقول: رجالُه مجهولون وقد فتّشتُ عليهم جميعَ الكتب فما وجدتُهم ». قال الذّهبيُّ في ترتيب الموضوعات ص ١٦٢: « بل لعلّهم لم يُخلقوا ». ثمّ قال ابنُ الجوزيّ: « و الله لقد أبدع من وضعها فإنّه يحتاجُ من يصلّيها إلى أن يصوم وربّما كان النّهارُ شديدَ الحرّ، فإذا صام لم يتمكّن من الأكل حتّى يصلّي المغربَ، ثمّ يقفُ فيها ويقعُ في ذلك التّسبيح الطّويل والسّجود الطّويل، فيتأذّى غايةَ الأذى، وإنّي لأغارُ لرمضان ولصلاة التّراويح كيف زُوحم بهذه، بل هذه عند العوامّ أعظمُ وأحلى فإنّه يحضرُها من لا يحضرُ الجماعات ». وانظر ذيل الميزان ص ٣٦٣ للعراقيّ، وتبيين العجب ص ٥٥، واللآلىء المصنوعة ٢/٥٥ ــ ٥٦، وتنزيه الشّريعة ٢/٩٠ - ٩٢، والآثار المرفوعة ص ٦٢ - ٦٦.

(١) الشّافعيُّ من أهل منبج، ذكره ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ١٣/٣٨، وابنُ العديم في بغية الطّلب في تاريخ حلب ٥/٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلاً، وقد حدّث بمنبج عن جماعة منهم أبو عمرو عثمانُ بن عبد الله بن إبراهيم الطّرسوسيُّ القاضي، وروى عن جماعة منهم أبو معشر الطّبريّ، قال عنه أبو الحسن عليُّ بن أحمد الشّهرزوريُّ: « كان بمنبج شيخٌ يقال له أبو عليّ بن الأشعث »، توفّي بعد سنة ٤١٧هـ.

(٢) هو أبو عمرو عثمانُ بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد الطّرسوسيُّ الكَرَجيُّ قاضي معرّة النّعمان، ذكره ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٣٨/٤١٨ ــ ٤٢٠، والذّهبيُّ في تاريخ الإسلام - وفيات ٤٠١هـ، ص ٤٥، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، نعم ذكر ياقوت في إرشاد الأريب ١٢/١٢٨ أنّه كان من الأدباء الفضلاء، ورأى بخطّه الكثير من كتب

=

ابن سلام الطَّرَسُوسِيّ سنةَ ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة ، قال : ثنا أبو القاسم عبدُ الرّحمن ابن محمّد بن سلام، قال: ثنا بشيرُ بن زاذان(١)، عن عمر بن صبيح(٢)، عن أبي هاشم الواسطيّ(٣)، عن أبي رجاءِ العُطارديّ، عن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه:

« أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، أُنْبِئْتُ أنّكَ قلتَ: الصّلواتُ الخمسُ والجمعةُ كفّاراتٌ لما بينهنّ ما اجتُنبت الكبائرُ، فقال رسولُ الله ﷺ: قلتُ ذلك ، وأنا أقولُ: والغسلُ يومَ الجمعة كفّارةٌ، والمشيُ إلى الجمعة كفّارةٌ، كلُّ خَطْوةٍ كعبادة عشرين سنة، قيام ليلها وصيام نهارها، فإذا قضى الجمعةَ على السُّنّةِ كتبَ اللهُ له أجرَ عبادة مائتي سَنَةٍ، قيام ليلها وصيام نهارها »(٤).

الأدب والشّعر، وصنّف كتباً، وكان متقن الخطّ سريع الكتابة، وولي القضاء بمعرّة النّعمان، وسمع الحديث الكثير ورواه. وقد ذكر له ابنُ عساكر ثلاثةَ أبيات ينتقدُ فيها شيخا يلقّب برأس الجالوت يلحنُ في الحديث.

(١) بشيرُ بن زاذان : ضعّفه الدّارقطنيُّ وغيرُه، واتّهمه ابنُ الجوزيّ، وقال ابنُ معين: « ليس بشيء »، انظر الميزان ١/٣٢٨.

(٢) عمرُ بن صبيح: لا يعرف، قاله العقيليُّ في الضّعفاء ٣/١٧٥، والذّهبيُّ في الميزان ٣/٢٠٧.

(٣) أبو هاشم الواسطيُّ : هو رحمةُ بن مصعب أبو هشامٍ قال فيه ابنُ معين: « ليس بشيء ». وقال الآجريُّ: « سألتُ أبا داود عنه فأثنى عليه خيراً ». وأورده ابنُ حبّان في الثّقات. انظر الضّعفاء للعقيليّ ٢/٧٠، وابن الجوزيّ ١/٢٨٣، والميزان ٢/٤٧، والمغني في الضّعفاء ١/٢٣١ للذّهبيّ، ولسان ابن حجر ٣/٩٤، وثقات ابن حبّان ٨/٢٤٤.

(٤) إسنادُ أبي معشر ظلماتٌ بعضُها فوق بعضٍ، لم يخل من متّهم أو ضعيف أو مجهول، وفيه أيضاً إرسالٌ، وقد أخرج الحديثَ بنحوه الطّبرانيُّ في الكبير ١٨/١٣٩ - ١٤٠، رقم: ٢٩٢، والأوسط ٤/٣٥٣، رقم: ٤٤١٣، والعقيليُّ في الضّعفاء ٢/٢٢٠ - ترجمة الضّحّاك بن حمرة، ومن طريقه ابنُ الجوزيّ في العلل المتناهية ١/٤٦٠ - ٤٦١، رقم: ٧٨٧، من طريقين عن الضّحّاك بن حمرة،

=

آخرُ الجزء ، والحمدُ لله ربّ العـالمين ، وصلواتُـه تَـتْرَى علـى سيّدنا محمّدٍ وآله وأصحابه وأزواجه وذرّيّته الطّاهرين ، وسلّم تسليماً .

عارضتُه بالأصل وشاهدتُّ فيه سماعَ شيخنا تاج الدّين أبي اليُمن زيد ابن الحسن بن زيد الكنديّ على الشّيخ أبي عبد الله الحسـين بـن علـيّ بـن أحمد الخيّاط بقراءة أبي الحسن عليّ بن أبي طاهر بـن هبـة الله بـن مسـعود ومعه مسعود بن ... وجماعةٌ يوم الأربعاء رابع عشر شـهر رمضـان المعظّـم من سنة ثلاثين وخمسمائة[1] .

❁ ❁ ❁

عن أبي مغيرة، عن أبي رجاء العطارديّ، عن أبي بكر الصّدّيق وعمـران بـن حصين بـه. وذكـر الذّهبيُّ في الميزان ٣٢٣/٢ أنّ الإمام البخاريَّ أخرجه في الضّعفاء تعليقـاً مـن روايـة إسـحاق بـن راهويه عن بقيّة. قال ابنُ الجوزيّ: « هذا حديثٌ لا يصحُّ قـال يحيـى: الضّحّـاكُ ليـس بشـيءٍ ». وأخرجه الطّبرانيُّ في الأوسط ٣٥٧/٣ ـ ٣٥٨، رقم: ٣٣٩٧ من طريق عبّاد بن عبد الصّمد أبي معمر، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر الصّدّيق، عن النّبيّ ﷺ بنحوه. قال الطّبرانيُّ: « لا يُـروى عن أبي بكر إلاّ بهـذا الإسـناد تفـرّد بـه يحيـى بـن سـليمان ». وقـال الهيثمـيُّ في مجمـع الزّوائـد ١٧٤/٢: « رواه الطّبرانيُّ في الكبير والأوسط وفيه الضّحّاك بن حمرة ضعّفه ابنُ معـين والنّسـائيُّ وذكره ابنُ حبّان في الثّقات » .

(١) ثمّة سماعاتٌ أخرى سبق عرضُ صورها والحديثُ عنها مفصّلاً .

methodology of the scholars in handling the narrations and teachings eventhough the shadow of doubt may be casted against these traditions.

Written by Jamal Azzoun
Medinah 7 Shawwal 1420 AH

---

(1) - Surah 15. Al-hijr 9 ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

(2) - Surah 16. An- Nahl 44 ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

(3) - Surah 4. An-Nissa 122 ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾

(4) - Surah 75. Al-Qiyamat 17 ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾

(5) - أخرجه أحمد ٢٨/٤١٠، وأبو داود ٥/١٠، وغيرهما بإسناد صحيح

(6) - إنّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أحدكم من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار

(7) - إسناد

(8) - أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي ٢/١٥٩ ، رقم: ١٤٨٢

(9) - أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب لابن دحية الكلبيّ

(10) - الحافظ ابن عساكر

(11) - تاريخ دمشق

(12) - أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطّبريّ المقرىء

ALLAH. Relying on unauthentic untrue narrations wrong and misguided practices resulted. some people practice fast during the day and perform qiyam-ullayl during night throughout the month of Ragab. Another narration claims that "fasting of the 27th day of the month of Ragab ALLAH would reward him the fast of sixty months " or the other one that claims "he who ever performs a salat of 14 raka'as througt the fifteenth night of the month of Ragab reciting in each Raka'ah surat ul-Fatiha and Al-moa'wethatein (the last two suras) in certain numbers ALLAH would send one thousand angels", and so many like strange traditions presented by ibn Dehya. Claiming that these sayings lack authenticity and were nothing but fake statements and false and wrong words that were put in the mouth of the prophet. Such traditions do not rank in either substance or style of the prophet pbuh and should not be taken into consideration or accepted for performance of acts of prayers. To be sincere in the worship of Allah is to perform all the religious duties according to true and authentic traditions. Individuals should consult authorities on hadith with respect to authenticity of the traditions.

I also added two chapters about the blessings of the month of Ragab. One was written by the noted Al-Hafez ibn Asaker (d 571 AH)[10] author of well Known work "History of Damascus"[11], while the other was narrated by Abi-Ma'ashar Abdul-Karim ibn AbdulSamad Al-Tabaray Al Maqry (d 478 AH)[12]. The two chapters contained some of the narrations about blessings of this special month. these narrations are only but forgered traditions that could be traced back to the prophet pbuh,however, the two chapters present an image for the

Motivated by their hostility to the revelation of Allah and jeaoulousy towards the prophet pbuh of Allah, wicked individuals attributed false actions, works and wrong sayings to the prophet. Unfortunately for them, their work was uncovered and rejected. It was denied authenticity. Over the history scholars worked hard to justify the information and narrations said after the prophet pbuh. They studied the generations of earlier authors, writers and narrators and were able to trace back, verify and link the chain of narrators with the companions of the prophet pbuh. Coming up with a set of rules and guidelines to verify the authenticity and truth of these traditions they established the science of " Isnad "[7]. Accordingly they were able to identify certain individuals who were not sincere in their documentation. The shadow of doubt was cast at their works, their documentations were declared untrust-worthy. Scholars such as Ibn Ul-Mubarak declared that in keeping with true and authentic traditions are by far better and more beneficial than wasting time with unauthentic ones[8].

One of these works was " The right justification for those who have forgered the case of the month of Ragab " authored by Ibn Dehya Al-Kalby (d 633 AH)[9]. It is a collection of narrations and traditions that do not rise up to the degree of authenticity to be said by the prophet pbuh. Nothing related to this month's importance could neither be seen nor witnessed to be true and factual, nor would be traced back to the prophet pbuh. No doubt the subject of this work is worth of study and learning. Many people believed that the month of Ragab is of special place over other months of the hijra calendar, and would rise above the other four sacred ones ordained by

move his tongue attempting to memorise it before its revelation is completed. ALLAH would certainly complete it according to HIS plan, and see that it was collected and preserved for men, and not lost. " It is OUR responsibility to have it remenbered and read. Therefore, when WE are reciting it, listen to its recital carefully. upon US resteth the putting together thereof and promulgation of it. It is OUR responsibility to explain its meaning "[4]

The same took place with regards to the sunna of the Prophet pbuh. Companions of the prophet pbuh memorized everything; of what they have seen, heard and witneessed, and all his dialogues. Complementing each other they presented us with a great deal of textual information taken after the prophet pbuh. Later on with the development of means of printing these traditions were written down and documented in the form of books.

Knowing beforehand that over the course of time, many opponent, liers and deceivers would appear after his death to exploit, deceive, defraud, offer wrong, false teachings and traditions after him; put false, fake statements and wrong testimonies about him into his mouth, the prophet pbuh declared that he was given the Holy book (= the Qur'an) and another one like it (meaning the sunnah)[5]. To protect the original and authentic traditions from forgery, interpolations, changes, insertions, addition, omissions, or making innovations and alterations that do not belong there, prophet Muhammad pbuh forewarned the people against such acts. such acts would be severly punished by ALLAH. Individuals who commit those acts or who deliberately invent lies, deceive or defraud the traditions of the prophet pbuh would surely expect a permanent deprivation of ALLAH' s grace, and a home in hell fire[6] !

In the name of Allah, the most Gracious, the most Merciful

Introduction

Glory to ALLAH Most High, full of Grace and Mercy, assumed responsibility to have the Holy Qur'an preserved, protected and remembered. Ever since its revalation onto the prophet pbuh, the literal Word of God in the Qur'an remained preserved intact; "WE have sent down, (= revealed) the ZIKR (= the Holy Qur'an). WE verily are it's Guardian. WE would assuredly guard it from corruption[1] ". Through his prophet Muhammad pbuh, ALLAH bestowed this ZIKR on his servants that he may clearly explain to mankind what has been revealed[2]. " And who can be more truthful in utterance, or whose word can be truer than ALLAH? "[3]. The purity of the text of the Qur-an through fourteen centuries is a foretaste of the eternal care with which Allah's Truth is guarded through all ages. No tampering with, modification, falsification or even the loss of any part of the Qur'an or the sunnah have taken place. Crusaders' attacks of opponents, and attempts of people with harmful intentions to modify it and falsify its meanings did never work out. Unsurpassed good-natured individuals were able to commit the textual material to memory. It began with the prophet pbuh, upon whom revalation of the Qur'an took place. the moment the Holy Spirit finishes the connection with him, the qur'an would have been committed to his memory. the prophet pbuh was commanded to allow the revelation conveyed to him to sink into his mind and heart and not to hasten to recite it or

ADAA' MA WAJAB

MIN BAYAN WAD' AL - WADA'IN FI RAGAB

BY

IBN DEHYA AL - KALBI

(M. 633 AH)

Including a critical edition and an introduction

BY

Jamal Azzoun